المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ [آل عمران: 102]

ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ [النساء: 1]

ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ [الأحزاب: 70-71][1].

أما بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن من فضل الله على أمة الإسلام أن حفظ لها دينها بأسباب كثيرة، ومنها قيام علماء ربانيين هدى الله بهم من الجهالة، وبصر بهم من العماية، قاموا بما أمر الله، لا تأخذهم في الله لومة لائم، فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وبينوا لأمة الإسلام الحق والهدى، وحذروا من البدعة والضلالة والردى.

ومن هؤلاء الشيخ خواجه نصر الله مؤلف كتاب "الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة"، فإنه ألف

---

[1] (?) خطبة الحاجة رواها أبو داوود في سننه، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح (2/203) برقم (2120) والترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح (3/413) برقم (1105) وقال: حديث عبدالله حديث حسن، والنسائي في السنن الكبرى،كتاب النكاح، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح (5/228) برقم (5503) وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (1/609) برقم (1892) وصحح الحديث الألباني كما في كتاب خطبة الحاجة.

هذا الكتاب في الرد على الشيعة، تلك الفرقة التي كانت وما زالت معول هدم في الأمة الإسلامية، وقد عظم شرها في زمان المصنف بعد ظهور الدولة الصفوية، فألف -رحمه الله- هذا الكتاب بيانًا لمكائدهم وردًا لشبهاتهم وتحذيرًا للمسلمين منهم، وهذا ما يجب على أهل العلم في الرد على أهل الباطل، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفَّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور، وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»[2] وهذا الكتاب رد -وبشكل تفصيلي- على شبهات الشيعة، وبين مكائدهم في إضلال المسلمين، وإدخالهم في هذا الباطل، وإخراجهم من دين الله الحق، وبين دعاتهم وكتبهم، إلى غير ذلك من المسائل التي حفل بها هذا الكتاب الكبير.

وأول من تصدى لهم علي بن أبي طالب ، وذلك لما ظهر منهم طائفة قالوا بإلهيته، استتابهم ثلاثًا ثم حفر لهم وحرقهم بالنار، وهذه من الأخبار المتواترة عنه[3]، فعن

---

[1](?) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن أبي محمد عبدالله بن أبي القاسم الخضر ابن تيمية الحراني النميري، أحد العلماء الأعلام صاحب التصانيف البديعة والمواقف المشهورة نصرة للإسلام وأهله، ولد سنة (661هـ) وتوفي مسجونًا بالقلعة سنة (728هـ) من مصنفاته: منهاج السنة النبوية، درء تعارض العقل والنقل، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وغيرها من المصنفات. انظر: العقود الدرية (ص: 3-4، 290-292) البداية والنهاية (14/135).

[2](?) درء التعارض (1/357).

[3](?) انظر: النبوات (1/576) منهاج السنة (1/306).

عكرمة[1] قال: أُتي علي بزنادقة فأحرقهم؛ فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم لقول رسول الله «من بدل دينه فاقتلوه»[2].

وتتابع علماء المسلمين جيلًا بعد جيل في الرد على الرافضة وبيان ماهم عليه من الباطل، ومنهم الشيخ خواجه نصر الله في هذا الكتاب.

ولما كان هذا الكتاب مخطوطًا لم يطبع بعد، وكان العلماء قد اعتنوا به فقد اختصره العلامة محمود شكري الألوسي[3]، فأردت أنا ومجموعة من زملائي في مرحلة الدكتوراة تحقيقه وبحمد الله تمت الموافقة عليه.

واقتسمنا الكتاب بمعدل 103 لوحات لكل واحد منا، ومجموع المخطوط 413 لوحة أي 826 صفحة.

والجزء الذي حققته من الكتاب اشتمل على المقاصد والمطالب التالية:

تتمة المقصد الثالث: وهو في البعثة:

المطلب السادس عشر: في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا.

---

[1] (?) هو عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى بن عباس، أصله من البربر، ثقة ثبت، وثقه النسائي وأبوحاتم، بريء مما رماه الناس به من رأي الخوارج، توفي سنة (105هـ). تهذيب التهذيب (7/234) تقريب التهذيب (2/397).

[2] (?) رواه البخاري في صحيحه كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد (9/18) برقم (6922).

[3] (?) هو العلامة محمود شكري بن عبدالله بن محمود شهاب الدين الألوسي، أبو المعالي، عالمٌ ومؤرخ وأديب، ولد سنة (1273هـ) وتوفي سنة (1342هـ) من مصنفاته: غاية الأماني في الرد على النبهاني، صب العذاب على من سب الأصحاب، السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (7/172).

المطلب السابع عشر: في أن الأنبياء عليهم السلام كانوا عارفين بما يجب على المكلف فيه من الاعتقاديات قبل البعثة وبعدها.

المطلب الثامن عشر: في أنه لم يصدر عن أحد من النبيين ذنبًا كان الموت عليه هلاكًا.

المطلب التاسع عشر: في أن الأنبياء عليهم السلام كانوا منزهين عن الحسد، وسائر الخلال الغير المرضية.

المطلب العشرون: في أنه ليس للشيطان على الأنبياء سلطان.

المطلب الحادي والعشرون: في أن الأنبياء عليهم السلام كلهم أقروا بما خاطبهم الله يوم الميثاق.

المطلب الثاني والعشرون: في أن نبيًا من الأنبياء عليهم السلام لم يترك ما عهد الله إليه في بعض عباده من الاعتراف بفضله.

المطلب الثالث والعشرون: في أن نبيًا من الأنبياء لم يعتذر عن الرسالة ولم يستعف عنها.

المطلب الرابع والعشرون: في أن محمدًا بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم هو المبعوث إلى الخلق بعلم من الله تعالى.

المطلب الخامس والعشرون: في أن محمدًا بن عبدالله خاتم النبيين.

المطلب السادس والعشرون: في أن محمدًا دعى الثقلين إلى الله تعالى دون نفسه.

المطلب السابع والعشرون: في أن محمدًا لم يخالف أمر الله قط.

المطلب الثامن والعشرون: في أن محمدًا لم يرد ما أوحي إليه قط.

المطلب التاسع والعشرون: في أن الله تعالى لم يفوض أمر الدين من الأمر والنهي والتحليل والتحريم إلى أحد من الرسل والأئمة.

المطلب الثلاثون: في أن المعراج حق.

المطلب الخامس: في إبطال دلائلهم العقلية على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب.
المطلب السادس: في إبطال ما تمسك به الرافضة في مطاعن أبي بكر من الأخبار المروية من طريق أهل السنة والجماعة.
المطلب السابع: في إبطال ما احتج به الرافضة في مطاعن عمر من أخبار أهل السنة.
المطلب الثامن: في إبطال ما احتج به الرافضة في مطاعن عثمان من أخبار أهل السنة.
المطلب التاسع: في إبطال شبهات الرافضة في مطاعن أم المؤمنين عائشة.
المطلب العاشر: في إبطال شبهات الرافضة في مطاعن الصحابة.
المطلب الحادي عشر: في أن الإمام يجب أن يكون ظاهرًا.
المطلب الثاني عشر: في أن الأئمة لا تنحصر في عدد.
المطلب الثالث عشر: في بيان الخليفة المنتظر من أهل البيت وشمائله ونعوته.
المطلب الرابع عشر: في بيان أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لم يترك طلب الحق لعدم القدرة عليه.
المطلب الخامس عشر: في أن أمير المؤمنين لم يترك طلب الحق مع القدرة عليه.

المقصد الخامس: في المعاد.

وفيه أحد عشر مطلبًا:
المطلب الأول: في أن المعاد واقع.
المطلب الثاني: في أنه لا يجب على الله تعالى أن يبعث الخلق.
المطلب الثالث:في أنه لا يجب على الله تعالى إثابة المطيع وعقوبة العاصي.

المطلب الرابع: في أن عذاب القبر حق.
المطلب الخامس: في أن عذاب القبر يعم الكفار وعصاة الفرق الإسلامية.
المطلب السادس: أن ما ورد من السمعيات من السؤال والحساب والكتاب وغيرها على ظاهره غير مأول.
المطلب السابع: في أن الجنة حق والنار حق.
المطلب الثامن: في أن التناسخ باطل.
المطلب التاسع: في أنه لا رجعة للمولى إلى الدنيا.
المطلب العاشر: في أن الله تعالى يعذب بالنار من عصاه من الفرق الإسلامية إن شاء وإن أحب عليًا.
المطلب الحادي عشر: في أن غير الفرق الناجية لا يخلدون في النار إلا الإثنى عشرية لعدم استحقاقهم الجنة.

أهمية الموضوع:

يعتبر كتاب "الصواعق المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة" موسوعة قيمة في الرد على الروافض، وتبيين بطلان مذهبهم، وقد ركز فيه المؤلف -رحمه الله- على المكائد التي يحاول الرافضة إضلال الناس بها، إضافة إلى بيان كثير من ضلالاتهم وافتراءاتهم، والمتتبع لكتابه يعلم –يقينا- أنه عايشهم، وقرأ كتبهم، فنقدهم نقد خبير بهم مطلع على أحوالهم.

ومما يزيد أهمية الكتاب، أهمية موضوعه في حياة الفرد المسلم بشكل عام، والداعية بشكل خاص، فلا بد لكل مسلم من معرفة مذاهب أهل البدع والأهواء، خصوصًا من عمت البلوى بهم كالرافضة، فمن الملاحظ أن مذهب الرافضة أصبح له حضور في كل بلد إسلامي، حيث يطل بوجه جميل مظهرًا غير ما يبطن، فاغتر به بعض السذج من المسلمين، ممن لم يطلع على حقائق القوم، ولم يدر ما وراء الأكمة.

فكان من المهم جدًا إخراج هذا الكتاب، ليستفيد منه الباحثون في بيان عوار مذهب الرافضة، بل وليستفيد منه كل مسلم يطلع عليه، حيث يجد الداعية في متناول يده ما يكشف عوار هؤلاء المنتسبين إلى الإسلام، وأساليبهم في

إضلال الناس والتلبيس عليهم، وما هم عليه من إخفاء مذهبهم.

أسباب اختيار الموضوع:

إن من أهم الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع ما يلي:

1- ما تقدم من الأهمية العلمية الكتاب، وأنه يحتوي على مادة علمية عقدية مهمة تحتاج إلى خدمة وإبراز، ومن أهم ما تميز به: أن المؤلف سلك فيه منهج الأئمة النقاد الذين يعتمدون على نصوص الكتاب والسنة في تحرير ما هو من دين الإسلام وما ليس منه، وفي معرفة السنة من البدعة.

2- أن أعداء الإسلام في كل مكان -ومنهم الرافضة- ما زالوا مستمرين في الكيد والتخطيط للنيل من أهل السنة والجماعة، يحملهم على ذلك الكره والحسد والحقد الدفين على أهل الدين الحق، والمؤلف -رحمه لله- ركز على كشف هذه المكائد، فأفرد لها مطلبًا طويلًا ذكر فيه قرابة مائة وأربعين مكيدة للرافضة، محاولة منهم لإضلال الناس بقبولهم لمذهبهم الباطل.

3- تنوع أساليب كيدهم ومكرهم، وأنه لم يسلم من شرهم صحابة رسول الله ﷺ، ولا المسلمون في القرون المفضلة، ولم يسلم منهم حجاج بيت الله الحرام في

الشهر الحرام، فضلاً عن أن يسلم منهم غيرهم من المسلمين.

4- الرغبة في المشاركة في تحقيق تراث الأمة، وإخراجه في صورة محققة تيسر على القارئ الوقوف على المادة العلمية، مع توثيقها حسب الاستطاعة.

5- إني رجوت الاستفادة من تحقيق هذا الكتاب، ودراسة مسائله؛ فإنه اشتمل على كثير من قضايا الاعتقاد التي تحصل من دراستها فوائد جمة.

إشارة بعض المشايخ -جزاهم الله خيرًا- علي بالمشاركة في تحقيق الكتاب.

لهذه الأسباب كلها وغيرها من الأسباب، أردت المشاركة في تحقيق هذا الكتاب، كي يضاف إلى الجهود التي قدمها كثير من علماء الأمة في الرد على هذه الطائفة، مستعينًا بالله تعالى ومستشيرًا من قابلته من المشايخ جزاهم الله خيرًا، أسأل الله أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل.

الدراسات السابقة:

لم أجد أي دراسة عن الكتاب، غير ما قام به علامة العراق: أبو المعالي محمود شكري الألوسي من تلخيص للكتاب سماه "السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة".

والمختصر حقق في جامعة أم القرى في ثلاث رسائل ماجستير وطبع كتاب "السيوف المشرقة" بتحقيق الدكتور مجيد الخليفة .

أما المؤلف فلم نجد عنه أي دراسة، وإن كان الألوسي -رحمه الله- أشار إشارات عابرة ذكرتها في موضعها من الدراسة.

خطة البحث:

تشتمل خطة هذا البحث على مقدمة وقسمين وفهارس.

المقدمة: وتتضمن الأهمية العلمية لتحقيق هذا الكتاب، وأسباب اختياري له، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

القسم الأول: الدراسة: ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول: دراسة المؤلف الشيخ (خواجه نصر الله) ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب (الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة) ويشتمل على خمسة مطالب.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف فيه.

المطلب الرابع: مصادر المؤلف في الجزء المحقق.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

القسم الثاني: النص المحقق من اللوح (208) من قول المصنف: [في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا، إلى نهاية المقصد الخامس عند اللوح (310) إلى قول المصنف: فإن الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر كما نطق به الكتاب العزيز] ويقع في (103) ألواح.

الفهارس :

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

فهرس الأعلام المترجم لهم.
فهرس الفرق والأديان المعرف بها.
فهرس الأماكن المعرف بها.
فهرس الكلمات الغريبة المعرف بها.
فهرس المصادر والمراجع.
فهرس الموضوعات.

منهج التحقيق:

وتقوم خطتي في تحقيق النص على الأعمال العلمية الآتية:

1- نسخ النص المراد تحقيقه وفق القواعد الإملائية الحديثة.

2- ما جزمت بخطئه فإني أشير إلى ذلك في الهامش ما لم يكن في الآيات فأثبت الصواب.

3- وضع خط مائل هكذا / للدلالة على بداية ألواح المخطوط.

4- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف مع كتابتها بالرسم العثماني.

5- عزو الأحاديث النبوية والآثار، فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه، وإلا عزوته إلى أبرز مظانه، مع ذكر كلام أهل العلم في الحكم عليه.

6- توثيق النصوص التي نقلها المؤلف من كتب أهل السنة أو من كتب الرافضة .

7- توثيق النقول الواردة عن الرافضة في الكتاب من كتب الرافضة، فإن لم يتوفر الكتاب الذي أشار إليه المؤلف في كتابه أو نقل منه فإني أوثقها من المصدر أو المرجع الذي أجدها فيه من كتب أهل السنة أو غيرهم.

8- شرح الغريب من المفردات اللغوية والعبارات المبهمة.

9- شرح المصطلحات العلمية.

10- التعريف بالطوائف والمذاهب والأديان والفرق والبلدان تعريفا موجزًا.

11- التعليق بإيجاز على المسائل التي أرى أنها بحاجة إلى تعليق، ولاسيما العقدية منها.

12- الترجمة الموجزة للأعلام الذين يذكرهم المؤلف.

13- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

14- عمل الفهارس الفنية على النحو المبين في الخطة.

كلمة شكر وتقدير:

الحمد لله الذي يسر إتمام هذا البحث، فله الحمد أولاً وآخرًا، سرًا وعلانية، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

كما أشكر والدي الكريمين على ما بذلاه من تربية ونصح ودعاء، ومتابعة مستمرة عن دراستي، فأسأل الله أن يجزيهما بأفضل ما يكون به الأجر والجزاء عند الله عز وجل.

كما أشكر الجامعة الإسلامية على منحي فرصة الالتحاق بها، هذا الجامعة التي هي واسطة العقد في جامعات المملكة العربية السعودية، هذه الدولة المباركة التي نصر الله بها الإسلام ونصرها بالإسلام، فاللهم أدم عليها الأمن والأمان والإيمان.

وأشكر كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة، وأخص بالشكر قسم العقيدة والمشايخ الفضلاء فيه، على ما قاموا به من تعليم ونصح وتوجيه.

وأجزل الشكر وأفضله للمشرف على هذا البحث: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمود بن عبدالرحمن قدح، على ما بذله من توجيه ونصح وصبر، أفدت خلال مدة البحث من علمه وأدبه وتوجيهه، فأسأل الله أن يجزيه بأفضل ما يكون به الأجر والثواب عند الله، وأسأل الله أن يبارك له في عمره وعلمه وأهله وماله، وأن يحسن عاقبته في الدنيا والآخرة.

كما أشكر فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد باكريم باعبدالله وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبداللطيف الحفظي، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، فجزاهما الله كل خير، ونفعني الله بهما، وبما سوف يبديانه من ملاحظات.

القسم الأول: الدراسة:

القسم الأول: الدراسة: ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: دراسة المؤلف ويشتمل على خمسة مطالب:

من أبرز الصعوبات التي واجهتني كون الكتاب له نسخة فريدة كثيرة الإغراب اللغوي.

كذلك عدم وجود ترجمة للمؤلف في كتب التراجم ، ولم أجد له إلا نبذاً يسيرة يأتي ذكرها، وهي إشارات يسيرة عن المؤلف ولذلك اتجهت إلى المخطوط استنبط واستخرج منها ما استطعت من سيرة المؤلف وتحديد مولده ووفاته وما ذكره عن والده وعقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

اسمه ونسبه:

فهو أبو النصر نصير الدين محمد الشهير بمولانا خواجه نصر الله بن أبي عبدالله خواجه محمد[1] سميع

[1] (?) انظر: لوحة العنوان من المخطوط.

الشهير بمولانا برخور ولد الحسيني الصديقي[1] الكابلي[2] الهندي المكي[3].

مولده ووفاته:

لم أجد من ذكر مولد المؤلف أو وفاته، إلا أن كلام المؤلف عن تأريخ الدولة الصفوية[4] يشير إلى أنه عاش في أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر.

وذلك لأن الدولة الصفوية كانت نشأتها عام (907 هـ)[5]، وسقطت عاصمتها على يد الأفغان في عام (1135هـ)[6].

بل إن المؤلف حدد مدة ملك الأفغان الذين هزموا الصفويين واستولو على عاصمة دولتهم بعشرين سنة فقال: «وكانت مدة ملك أهل السنة أكثر من عشرين سنة»[7] وقد ملك أولهم قندهار سنة (1121هـ)[8] وانتهى حكمهم عام (1142هـ)[9] وذلك يدل على أنه عاش بعد هذا التأريخ قطعًا.

---

[1] (?) انظر: لوحة العنوان في المخطوط والسيوف المشرقة (ص: 36-37).

[2] (?) انظر: فيض الباري على صحيح البخاري (4/95) الغدير للأميني (1/356) الذريعة لآقا برزك الطهراني (10/190).

[3] (?) انظر: السيوف المشرقة (ص: 36-37).

[4] (?) انظر: المخطوط اللوح [39 أ-42 أ].

[5] (?) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (8/385) تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش (ص:54).

[6] (?) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (8/385) موسوعة تاريخ إيران السياسي (3/60).

[7] (?) انظر: المخطوط اللوح [41 أ].

[8] (?) انظر: تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش (ص: 230) موسوعة تاريخ إيران السياسي (3/58).

[9] (?) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (8/391) تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش (ص: 245).

وقد ذكر المصنف قصة نـادر شـاه[10] وإسـقاطه لحكم الصـفويين تـدريجيًا، وذلـك بعـزل السـلطان طهماسـب الثاني[11]، ووضع ابنه الرضيع عبـاس الثـالث مكانـه ليتفـرد بـالحكم، وكـان ذلـك في 5 ربيـع الأول عـام (1145هـ)[12]،فقال: «ثم إن الرافضة حبست سلطانهم لمـا رأوا منـه الظلم، والجور، والخور، والاشتغال بالملاهي، ونهب أمـوال الناس، وغصب نسائهم، واللواطة مع أبنائهم وبناتهم، وأقام القائد ولده الرضيع مقامه »[13] وهذا يدل على أن المؤلـف عاش إلى هذا التأريخ.

والمؤلف لم يصـرح بسـقوط الدولـة الصـفوية والـتي سقطت نهائيًا في 24 شـوال عـام (1148هـ)[5]وهـذا يـدل على أنه عاش قريبًا من هذا التأريخ.

وقد أشار المصـنف لأحـد المعاصـرين لـه من علمـاء الإمامية وهو المولى خليـل بن غـازي القزويـني[6] المولـود

---

[10](?) هو نادر شاه الأفشاري التركماني ولد لأسرة فقيرة سنة (1100ه) ولكنه كان ذا طموح سياسي كبير، فمن قاطع طريق جمع حوله بعض المقاتلين في قلعة نادري إلى قائد مهم ساهم في طرد الأفغان من إيران إلى أن تولى حكم إيران، توفي مقتولاً سنة (1160ه). انظر: تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش (ص: 243)

[11](?) هو طهماسب ميرزا الثاني بن الشاه حسين بن الشاه سليمان بن الشاه صفي الثاني سليمان الصفوي، وهو آخر حكام الدولة الصفوية. انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية (ص: 320) تاريخ الدولة الصفوية (ص: 234، 248).

[12](?) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (8/392) تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش (ص:246- 248).

[13](?) انظر: المخطوط اللوح [148أ].

[5](?) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (8/393) تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش (ص: 252).

[6](?) هو خليل بن الغازي القزويني، أحد متكلمي الرافضة ومصنفيهم، وأحد علماء الدولة الصفوية، ولد سنة (1001ه) من مصنفاته: شرح العدة في أصول الفقه – والعدة للطوسي- وشرح

في سـنة (1001هــ) والمتـوفى سـنة (1089هــ) بقولـه: «وأما كتبهم في أصـول الفقـه فالمشـهور منهـا "المعتمد" و"العدة" وقـد شـرحه بعض المعاصـرين من أهـل أصـبهان شـرحًا مبسـوطًا»[1] وهـذا يـدل على أنـه عـاش في آخـر القرن الحادي عشر وأول القـرن الثـاني عشر وربمـا أدرك أكثره.

ولذلك يترجح لدي أنـه عـاش بين (1080هــ) و (1170هــ) خصوصًـا وأن تـأريخ نسـخ المخطـوط كـان عـام (1179هـ)، وقد ذكـر الناسـخ في لوحـة العنـوان أنـه مجـدد القـرن الثـاني بعـد الألـف، فيكـون عـاش في آخـر القـرن الحادي عشر وأول القرن الثاني عشر.

المطلب الثاني: نشأته العلمية.

نشأ المؤلف –رحمه الله- في بيت علم فكان أبوه من العلماء وقد ذكر –المصنف- ما لوالده من علم في ثنايا كتابه، بل ذكر تقدمه في العلم وأشار إلى تلاميذه ووصف بعضهم بالعلماء وذكر مصنفات والده وأنه استفاد منها.

وأول إشارة لعلم والده ما ذُكر في لوحة العنوان من أنه: «ابن سيد السند اليلمعي[2]»[3].

الكافي وحاشية مجمع البيان، توفي سنة (1089ه). انظر: معجم رجال الحديث للخوئي (8/78).

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [148 ب].

[2] (?) اليلمعي: الذكي المتوقد الفراس. انظر: المعجم الوسيط (2/839).

[3] (?) انظر: لوحة العنوان للمخطوط.

ومن ذلك ذكر المصنف لوالده بالعلم بل والإمامة في العلم فقال: «حكى لي الشيخ الوالد الإمام العلامة عن بعض علماء هراة المحروسة»[1].وقال أيضًا:«والزبدة وشروحه وأفضله شرح المازندراني من معاصري الشيخ الإمام الوالد برد الله مضجعه»[2].

ونجده في موضع آخر يحكي عن أحد تلاميذ والده، ويصفهم بالعلماء فيقول: «وقد جاءني بعض صلحاء العلماء من تلامذة الشيخ الإمام الوالد قدس الله سره»[3] ولا شك أن مما يدل على علم العالم تلاميذه بعده.

ويقول أيضًا عن أحد قدماء تلامذة والده الشيخ الإمام فيقول: «وحكى لي بعض أهل العلم من الأخْلام[4] من قدماء [تلامذة][5] الوالد الشيخ الإمام»[6] وهذا يبين أن لوالده تلاميذ كثر، وأنهم أجيال وأن والده بذل وقته في التعليم من مدة طويلة.

ومما يدل على مكانة والد المصنف وكثرة تلاميذه القصة التي ذكرها في ثنايا الكتاب، جاء فيها: «خرجت [من][7] الدار مع عصبة من الأخيار مع جماعة من علماء الأعلام، وكالأفاضل الأماجد الكرام من تلامذة الوالد التمام[8]»[9].

---

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [75 ب].
[2] (?) انظر: المخطوط اللوح [148 ب].
[3] (?) انظر: المخطوط اللوح [68 أ].
[4] (?) الخِلْم الصديق الوفي. انظر: لسان العرب (12/189).
[5] (?) في الأصل: تلام، ولعل الصواب ما أثبته.
[6] (?) انظر: المخطوط اللوح [28ب-29أ].
[7] (?) ليست في الأصل، والزيادة يقتضيها السياق، ولعل الصواب ما أثبته.
[8] (?) وليل التمام: أطول ليلة في السنة وبدر التمام إذا تم واستوى. انظر: الاشتقاق (ص: 201).
[9] (?) انظر: المخطوط اللوح [113 أ].

ويقول الألوسي مثنيًا على والد المصنف بثناء فيه دلالة على تقدمه في العلم:«ابن العلامة، جامع المعقول والمنقول، حادي الفروع والأصول، خواجة محمد سميع، الشهير بمولانا بخرور، ولد الحسيني الصديقي»[1].

وأشار المؤلف إلى مصنفات والده، ومنها تعليق له على أحد الكتب وذلك في معرض رده على شبهات الرافضة في مطاعن عائشة رضي الله عنها: «ولأن المقصود من الأمر بالاستقرار الستر والاحتجاب، فكان النهي عن التبرج تأكيدًا للأمر والنهي، إنما كان عن [تبرج][2] الجاهلية، فالنهي في الحقيقة عن القيد، والسفر لا ينافي الاحتجاب والتستر، وذلك ظاهر، كذا ذكره الشيخ الإمام الوالد في تعليقاته»[3].

ومن كل ماسبق يتبين أن المصنف نشأ في بيئة علمية في كنف أحد العلماء.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

لم يظهر لي من شيوخ المؤلف إلا ما ذكره عن والده الشيخ خواجه محمد سميع «حكى لي الشيخ الوالد الإمام العلامة عن بعض علماء هراة المحروسة»[4].

وما ذكره من استفادته من كتب والده، وتعليقاته، وترجيحاته، ونقل بعضًا منها في كتابه فقال: «فالنهي في الحقيقة عن القيد والسفر لا ينافي الاحتجاب والتستر، وذلك ظاهر، كذا ذكره الشيخ الإمام الوالد في تعليقاته»[5].

(?)[1] السيوف المشرقة (ص: 37).

(?)[2] في الأصل: التبرج، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] النص المحقق (ص: 335).

(?)[4] انظر: المخطوط اللوح [75 ب].

(?)[5] النص المحقق (ص: 335).

وقال في موضع آخر: «حكى لي والدي الإمام العلامة، والقدوة الرُحْلَة[1] التعلامة»[2] فهذا يدل على منزلة أبيه في العلم، وأنه أخذ عنه العلم، وأنه يرحل له طلاب العلم ليأخذوا عنه.

وكذلك استفادته ونقله عن بعض كبار تلاميذ أبيه: «وحكى لي بعض أهل العلم من الأخلام من قدماء [تلامذة][3] الوالد الشيخ الإمام»[4].

وأما تلاميذه فلم يذكر لنا شيء عنهم.

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

أولاً: عقيدته:

من خلال قراءة كتاب "الصواعق المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة" يتبين أن المصنف ماتريدي العقيدة -وإن كان لم يصرح بذلك- بل تبين بنصرته لأقوالهم والتعبير بأنهم أهل السنة والجماعة، يضاف إلى ذلك تأثره بالفلسفة، يتضح ذلك من خلال المسائل التالية:

1- **مسألة التكليف بما لا يطاق:**

فإن المصنف أشار لهذه المسألة، ونصر فيها قول الماتريدية[5] بالمنع من التكليف بما لا يطاق مطلقًا، قال

(?)[1] الرُحلة -بضم الراء-: الوجه الذي تقصده وتريده وتأخذ فيه، يقال: مكة رحلتي أي وجهي الذي أريد ومن هنا أطلق على الشريف أو العالم الكبير الذي يرحل إليه لجاهه وعلمه. انظر: تاج العروس (29/60).

(?)[2] انظر: المخطوط اللوح [82 ب].

(?)[3] في الأصل: تلام، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] انظر: المخطوط اللوح [28ب-29أ].

(?)[5] تنسب الماتريدية إلى أبي منصور الماتريدي الذي توفي سنة (333هـ) تأثر بابن كلاب كالأشعري وغيره من المتكلمين، وأبرز ما ذهب إليه الماتريدي من عقائد:أن الإيمان عنده هو ما

أبو منصور الماتريدي: «وأما الأصل أن تكليف من منع عنه الطاقة فاسد في العقل»[1] فقال المصنف -في معرض كلامه عن مكائد الرافضة وذلك في المكيدة السابعة-: «طعن أهل السنة بأنهم جوزوا تكليف من لا يفهم الخطاب قبل فهمه... وهو افتراء، لأن تكليف من لا يفهم الخطاب لا يجوز...لأن الامتثال بدون الفهم محال وتكليف [المحال][2] تكليف بما لا يطاق وهو ممتنع عند الجماهير»[3].

وأهل السنة لم يمنعوا التكليف بما لا يطاق مطلقًا بل فصلوا في ذلك وجعلوه على وجهين:

الوجه الأول: مالا يقدر على فعله لاستحالته، وهو إما ممتنع عادة، كالمشي على الوجه والمقعد الذي لا يقدر على القيام ونحو ذلك.

أو هو ممتنع في نفسه، كالجمع بين الضدين، ومثل هذا ليس بواقع في الشريعة[4].

الوجه الثاني: مالا يقدر عليه للاشتغال بضده، وليس لاستحالته ولا للعجز عنه, كتكليف الكافر بالإيمان حال كفره ، فهو جائز خلافاً للمعتزلة الذين قالوا بعدم جوازه[5].

في القلب وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا، قوله بالتحسين والتقبيح العقليين، يثبت الماتريدي أسماء الله وعمدته في ذلك السمع، وأن الاسم هو المسمى، يثبت الماتريدي بعض الصفات ولا يثبت بعضها الآخر، وأن الله يُرى في الآخرة بلا مقابلة، وفي أفعال العباد قال إن أفعال العباد مخلوقة لله وهي كسب لهم. انظر: التوحيد للماتريدي (ص: 38، 44، 65-66، 67-80، 93-94، 228) مجموع الفتاوى (7/433-434)، شرح العقيدة الأصبهانية (ص:175).

[1] (?) التوحيد للماتريدي (ص: 266).

[2] (?) في الأصل: المح، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) انظر: المخطوط اللوح [53ب].

[4] (?) انظر: مختصر المعتمد في أصول الدين (2/560) مجموع الفتاوى (8/301) منهاج السنة (3/52-53) (3/107).

[5] (?) انظر:مختصر المعتمد في أصول الدين (2/560) مجموع الفتاوى (8/298) منهاج السنة (3/53) (3/104).

2- أول واجب على المكلف:

وافق المصنف الماتريديه في إيجاب النظر[1]، فقد ذكر المصنف وجوب النظر في معرفة الله بالشرع في أول المقصد الثاني - وهو في الإلهيات - وذلك في معرض الرد على الرافضة في قولهم أن النظر واجب بالعقل فقال: «[المطلب الأول]: في أن النظر في معرفة الله تعالى واجب شرعًا، ذهبت الإمامية إلى أن النظر في معرفة الله تعالى بحكم العقل»[2] فخلافه مع الرافضة أن النظر واجب بالعقل لا بالشرع ويؤكد ذلك بقوله: «والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن النظر في معرفة الله تعالى واجب شرعًا[3] والمؤلف وإن لم يصرح بذكر أول واجب على المكلف إلا أنه وافق الماتريدية في إيجاب النظر.

3- الأسماء والصفات:

المصنف وافق الماتريدية في هذا الباب فمن ذلك:

أولاً: أنه أثبت من الصفات ما أثبتته الماتريديةوالأشاعرة فقال: «فإن [لله][4] تعالى صفات ثبوتية أزلية... والحق [ما][5] ذهب إليه أهل السنة من أن له سبحانه ذاتًا أزلية ثبوتية وهي العلم، والحياة، والقدرة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكلام، وزادت الحنفية التكوين والأشعرية البقاء»[6].

ثانيًا: صفة الكلام:

(?)[1] انظر: التوحيد للماتريدي (ص: 72-74) ومن المحاذير في ذلك: جعله أول واجب وشرط للإيمان، وترتيب الأحكام الظالمة على تركه.

(?)[2] انظر: المخطوط اللوح [154أ].

(?)[3] في الأصل: المح، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: الله، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: ماء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] انظر: المخطوط اللوح [159ب-160أ] وانظر لهذه الصفات عند الماتريدية: التوحيد للماتريدي (ص: 108) وما بعدها.

فالمصنف أثبت صفة الكلام على رأي الماتريدية[1] والأشاعرة، من القول بالكلام النفسي بلا حرف ولا صوت، وأنه أزلي قائم بذاته، وهو عبارة عن كلام الله عز وجل، بل وجعل ذلك هو مذهب أهل السنة والجماعة لاعتقاده أن أهل السنة والجماعة هم الأشاعرة والماتريدية، فقال: «في أن الله تعالى متكلم والكلام صفة من صفاته سبحانه غير مخلوق...والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أنه صفة أزلية قائمة بذاته تعالى غير مخلوق كسائر الصفات الثبوتية منافية للسكوت، والآفة، والخرس، وغير ذلك كالجمادية، والبهيمية، وليست من جنس الحروف، والأصوات، والله متكلم بها، وهو كلام نفساني، وهذه العبارات دالة عليه، وتسمى العبارات كلامه أيضًا، على معنى أنها عبارات عن كلامه»[2].

ثالثًا: صفة العلو: ينفي المصنف صفة العلو- موافقة للماتريدية[3]- بل ويجعل إثبات هذه الصفة لله عز وجل من انحرافات الرافضة فيقول بعد أن ذكر جملة من فرق الرافضة والشيعة: «...إلى أنه قد يكون في جهة العلو وقد يكون في جهة السفل، وكل ذلك باطل والحق ما ذهب إليه الفرقة الناجية ومن تبعهم، وجماهير المليين، والعقلاء من أنه تعالى ليس في وجهة»[4].

رابعًا: صفة الأصبع:

أول المصنف صفة الأصبع لله عز وجل ولم يثبتها، فيقول المصنف: «وكذلك المراد في الخبر الإخبار عن تصريف القلوب وتقليبها تقول العرب هذا السعي في أصبعي، وقبضتي، وفي يدي إذا أرادوا تيسير وتسهيله، وارتفاع المؤنة، والمشقة فيه، أو هو تمثيل لسرعة تقلب القلب وتردده بشيء مأخوذ بين إصبعين من متحركين، أو المراد بالأصبع الأثر، قال حميد بن ثور:

---

[1] (?) انظر: التوحيد للماتريدي (ص: 116).
[2] (?) انظر: المخطوط اللوح [ب-164أ].
[3] (?) انظر: التوحيد للماتريدي (ص: 131).
[4] (?) انظر: المخطوط اللوح [175ب].

أغرَّ كلون البدر في كل منكب من الناس نُعْمَى [يحتذيها][1] وإصْبَعُ[2]

وأن المراد بالإصبع الأثر»[3].

خامسًا: الرؤية:

المصنف يثبت الرؤية على طريقة الأشاعرة، والماتريدية[4]، فيشترط لها شروطًا لا تكاد تثبت معها، فيقول المصنف: «فإنهم يزعمون أن الله تعالى يُرى في الآخرة، وهو بديهي البطلان؛ لأن للرؤية شروطا تجب معها، وتمنع بدونها، وهي المقابلة، أو ما في حكمها كالمرآة، وعدم القرب والبعد المفرطين، وعدم الحجاب الحائل بين الرائي والمرئي، واتصال الشعاع، وعدم غاية اللطافة، وأن يكون كثيفا، وتعمد الإدراك، ولا تعقل تلك الشروط في حقه تعالى»[5].

والمصنف يجعل الرؤية إنما هي بالقلب ليتجاوز كل تلك الشروط التي لا تثبت الرؤية بالبصر بها فيقول: «فرؤيته سبحانه بالبصر كرؤية الشيء بالقلب، فإنها غير مشروطة بشرط، وهي متحققة»[6].

4- **تأثر المصنف بالفلسفة**:

فالمصنف تأثر بالفلسفة وصنف فيها كتابه "غاية المنى في طريق البيضة ونهاية المنى" كما سبقت الإشارة إليه،وإيراده لكلامهم الباطل دون رد عليه، يدل على إقراره خصوصًا تصديره كلامه بقوله: «وقد ذكر بعض فلاسفة الإسلام...»[7] يدل على أن إيراده على وجه الإقرار لا الإنكار.

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] كتاب العين (1/312).

(?)[3] انظر: المخطوط اللوح [176ب].

(?)[4] انظر: التوحيد للماتريدي (ص: 116).

(?)[5] انظر: المخطوط اللوح [99ب].

(?)[6] انظر: المخطوط اللوح [99ب].

(?)[7] انظر: النص المحقق (ص: 321).

ثانياً: مذهبه الفقهي:

لم يصرح المصنف بمذهبه الفقهي في كتاب "الصواقع" وإن كان المذهب المنتشر في بلاد فارس، وخرسان، وأفغانستان، والهند، هو المذهب الحنفي؛ ولعل هذا يرجح أنه حنفي المذهب.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

من خلال دراسة كتاب "الصواعق" نجد المؤلف يشير لبعض كتبه، ويحيل إليها في مسائل اختصر الكلام فيها في الكتاب، ولم أجد من ذكرها غير المؤلف، فمن مؤلفاته التي أشار إليها في كتابه:

1- **نهج السلامة**[1].

وذكر المصنف هذا لكتاب عند مسألة التكليف بما لا يطاق في المكيدة التاسعة وقال في خاتمة الكلام على هذه المسألة: «وقد فصلنا فيه القول في كتابنا المترجم بنهج السلامة»[2].

ثم ذكر المصنف الكتاب في المكيدة الثالثة عشرة بعد الكلام على اتهام الرافضة لأهل السنة بأنهم ينسبون التكلم بالكفر للنبي فقال في خاتمة المكيدة: «ولقد فصلنا لقول فيه في كتابنا المترجم بنهج السلامة»[3].

وقد بحثت عنه فلم أجد من ذكره أو أشار إليه.

---

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [54أ] المكيدة التاسعة واللوح [55ب] المكيدة الرابعة عشرة.

[2] (?) المخطوط اللوح [54أ].

[3] (?) المخطوط اللوح [55ب].

2- **البوارق الموبقة لإخوان الشياطين والضلال والزندقة**[1].

ذكر المصنف هذا الكتاب في مواضع من كتابه أولها في المكيدة الثامنة والعشرون وذلك في معرض إشارته إلى أن الرافضة يفسرون بعض كلمات القرآن بما يوافق مذهبهم، ثم قال في خاتمة المكيدة: «وقد ذكرنا نبذًا يسيرًا منها في البوارق الموبقة لإخوان الشياطين والضلال والزندقة»[2].

ثم ذكر الكتاب في المطلب الثاني عشر من المقصد الأول وهو في بيان اختلاف الشيعة فيما رووه عن أهل البيت فقال: «وقد ذكرنا شيئًا من تأويلاتهم الأخبار في البوارق [الموبقة][3]»[4].

وذكر المصنف هذا الكتاب في المطلب الثالث من المقصد الرابع بعد أن ذكر عددًا من الأدلة التي استدل بها الرافضة على أن الإمام بعد النبي علي بن أبي طالب وأبطل استدلالهم بها قال: « وقد ذكرناها في "البوارق الموبقة" وغيره من الكتب المؤلفة في هذا الباب»[5] وظاهر كلام المصنف أن هذا الكتاب جامع لما استدل به الرافضة من الكتاب والسنة على صحة مذهبهم.

وقد بحثت عن الكتاب فلم أجد من ذكره.

(?)[1] انظر: المخطوط اللوح [64ب] المكيدة الثامنة والعشرون واللوح [123ب].

(?)[2] المخطوط اللوح [64ب].

(?)[3] في الأصل: المربقة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] المخطوط اللوح [132ب].

(?)[5] النص المحقق (ص: 209).

3- **غاية المنى في طريق البيضة ونهاية المنى**[1].

ذكر المصنف هذا الكتاب في المقصد الرابع وهو في الإمامة في المطلب الثامن في إبطال ما احتج به الرافضة في مطاعن عثمان من أخبار أهل السنة في معرض كلامه عن الفلاسفة، وأن الخلفاء الأربعة تعلموها، وأنه ألف هذا الكتاب شرحًا لرسالة بيون البرهمي[2]، فقال «وقد أوضحنا ما رمزوا في كتبهم مع إخفاء الاستقصا، في كتابنا غاية المنى في طريق البيضة ونهاية المنى»[3].

وقد بحثت عن الكتاب فلم أجد له ذكر في كتب فهارس الكتب أو غيرها.

(?)[1] انظر: النص المحقق (ص: 321).

(?)[2] انظر: كشف الظنون (1/852).

(?)[3] انظر: النص المحقق (ص: 298).

المبحث الثاني: دراسة الكتاب. ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته إلى المؤلف.

أولاً: تحقيق اسم الكتاب:

اسم الكتاب هو: الصواعق[1] المحرقة لإخوان الشياطين والضلال والزندقة، وهذا ما نص عليه المؤلف في مقدمة الكتاب فقال: «وسميته: بالصواعق المحرقة لإخوان الشياطين والضلال والزندقة»[2].

ولكن الكتاب عرف واشتهر باسم الصواقع[3] بتقديم القاف، ومِمَّن سماه بذلك:

1-ما ذُكر في صفحة العنوان، فإنه ذكر في هامش الصفحة الأولى مرتين باسم الصواقع، ففي المرة الأولى في أعلى الصفحة فوق البسملة كتب: «الصواقع المحرقة»[4] ثم في يسار الصفحة كتب: «صواقع محرقة»[5] ولعل هذا هو سبب انتشار اسم الكتاب بالصواقع.

2- العلامة محمود شكري الألوسي ذكر أن اسم الكتاب هو: الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين

(?)[1] الصاعقة: الموت أو صيحة العذاب يغشى على من يسمعها أو يموت، والصواعق أصوات الرعد يسقط معها قطعة نار، ويقال لها: الصواقع. انظر: لسان العرب (10/198) تاج العروس (26/21).

(?)[2] انظر: المخطوط اللوح [5ب].

(?)[3] صقعه يصقعه صقعًا ضربه ببسط الكف أو علاه بأي شيء كان، وقيل: الصقع ضرب الشيء اليابس المصمت بمثله كالحجر بالحجر، وقيل: الصقع الضرب على كل شيء يابس، وصقع الرجل كصعق والصواقع كالصواعق، والصقيع الجليد، والصَقَع الهلاك والضلال، والصِقع الغائب البعيد. انظر: لسان العرب (8/201) تاج العروس (21/340).

(?)[4] انظر: المخطوط لوحة العنوان.

(?)[5] انظر: المخطوط لوحة العنوان.

والزندقة، قال الألوسي -رحمه الله-: «وقد ظفرت في هذه الأيام بكتاب: الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة»[1] ويبعُد ألا يفطن الألوسي رحمه الله لعنوان الكتاب، والأرجح أنه بهذا العنوان في نسخة الألوسي.

3- وكذلك ذكر الكشميري أن اسم الكتاب: الصواقع ، فقال: «وراجع للفدك "التحفة" للشاه الدهلوي و"الصواقع" لعالم من كابل»[2].

4- بعض المصنفين من الرافضة ذكر الكتاب باسم الصواقع[3]

ثانيًا: إثبات نسبة الكتاب للمؤلف:

ثبتت نسبة كتاب الصواقع المحرقة للملا خواجه نصر الله بأدلة منها:

1- ما ذكر في صفحة العنوان من اسم الكتاب ونسبته للملا خواجه نصر الله[4].

2-ما ذكره العلامة محمود شكري الألوسي في مقدمة مختصر الكتاب ونسبه لمؤلفه وأثنى عليه فقال: «وقد ظفرت في هذه الأيام بكتاب: "الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة" لخاتمة فحول الأنام وشيخ العلماء الأعلام فريد دهره ووحيد عصره: نصير الدين الشيخ محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي»[5].

3- ما أشار له المصنف في مقدمة الكتاب[6].

(?)[1] السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة (ص: 36).

(?)[2] فيض الباري على صحيح البخاري (4/95).

(?)[3] انظر: خلاصة عبقات الأنوار للنقوي (1/63) الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآقا برزك الطهراني (10/190) الغدير للأميني (1/356).

(?)[4] صفحة العنوان للمخطوط.

(?)[5] السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة (ص: 36).

(?)[6] انظر: المخطوط اللوح [5ب].

4- ذكر المؤلف لبعض كتبه[1].
5- ذكره لبعض شيوخه وهو والده[2].
3-ما ذكره آقا برزك الطهراني من نسبة الكتاب للملا نصر الله الكابلي فقال: «لأن التحفة إما ترجمة أو مسروق من كتاب الصواقع للمولى نصر الله الكابلي»[3].
ولأنه لم ينسب الكتاب لغير الملا خواجه نصر الله فكان ذلك كافيًا في نسبة الكتاب إليه.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

(?)[1] انظر: المخطوط اللوح [54أ] [64ب] والنص المحقق (ص: 194).
(?)[2] انظر: المخطوط اللوح [75 ب]. والنص المحقق (ص: 334).
(?)[3] الذريعة إلى تصانيف الشيعة (10/190).

يعتبر كتاب "الصواقع" من أشمل الكتب في بابه، خصوصًا بعد ظهور الدولة الصفوية، وما أحدثته من نقلة في المذهب الشيعي، وما قعد له علماء الإمامية من مفترياتهم، ولذلك استفاد منه من بعده مِمِّن تصدى للرد على الرافضة.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى مقاصد وتحت كل مقصد مطالب، فبعد المقدمة عشرة مقاصد، مع أن المؤلف ذكر أن مقاصد الكتاب سبعة، فقال: «والكتاب يشتمل على مقدمة وسبع مقاصد وخاتمة»[1].

فالمقدمة اشتملت على النصوص الواردة في ذم الروافض، وهي من اللوح (5 أ) إلى اللوح (7 ب).

وأما **المقصد الأول** فكان في بدء ظهور الرافضة، وسبب افتراقهم وبيان فرقهم، وبيان أول من لقب بالشيعة، وبيان سبب اعتزاء فرق الشيعة إلى أئمة أهل البيت، وإبان ظهور كل فرقة منهم، ومدة بقائهم وبيان دعاتهم، وبيان مكائدهم وما يفعلونه من حيل، ليقبل الخلق مذهبهم الفاسد، وقد أطال المصنف الحديث في مكائدهم، وهو أطول المطالب في الكتاب كله تقريبًا، ذكر فيها مائة وسبعة وثلاثين مكيدةً تقريباً، في أكثر من ستين لوحًا، وهو من اللوح (50 أ) إلى اللوح (114 أ) ثم أردف المؤلف ببيان أسلاف الرافضة، ثم بين أنه لا يمكن إثبات الملة الحنيفية من أصول الرافضة، ثم أورد المصنف من يدعي الرافضة أخذ المذهب عنه، وبين كذلك اختلاف الرافضة في الإمامة، وأعداد الأئمة وشروط الإمامة، وبيان اختلاف الشيعة فيما رووه عن أهل البيت، وأقسام أخبار الشيعة، وبين احتجاج الرافضة في الأحكام، بما لا يجوز الإحتجاج به، وبين ما يقبل من أخبار فرق الشيعة وما يرد، ثم ذكر علماء كل فرقة من فرق الرافضة، ثم بين كتب الرافضة وتصانيفهم، ثم بين أحوال كتب أحاديث الشيعة، وبين أن

---

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [5أ].

اعتقادات الشيعة وهميات، وبين غلو الرافضة في مذهبهم، وختم بذكر من لقب هذه الفرقة بالرافضة[2].

المقصد الثاني وهو في الإلهيات، يقرر المصنف مذهب الماتريدية والأشاعرة على أنه مذهب أهل السنة والجماعة، ويرد فيه المصنف على فرق الشيعة أو بعضها، انحرافهم في المسائل المتعلقة بذات الله عز وجل، وقد بين في البداية وجوب النظر بالشرع، والرد على الرافضة لإيجابه بالعقل، ثم رد على الإسماعيلية، ومن وافقهم في قولهم إن الله ليس بموجود ولا معدوم ونحوها من السلوبات، ثم بين أن الله عز وجل واحد ورد على من قال بالتثنية كالخطابية ونحوهم ، وبين وصف الله بالقديم والرد على القائلين بقدم العالم، ثم رد المصنف على من قال بمشاركة العالم لله عزوجل في أبديته وأنه لا يفنى، والرد على الشيعة أوبعض فرقها في نفيهم للصفات أو الأسماء أو بعضها، ثم رد على من قال من فرق الشيعة بحدوث بعض صفات الله عز وجل، ثم رد على من قال من الشيعة بتحريف القرآن، ثم بين انحراف الرافضة في الإرادة ورد عليهم على أصله، ثم رد على من قال من الشيعة بأن الله جسم، أو في مكان، أو في جهة، أو أنه مركب، أو من قال بالحلول، أو الإتحاد، أو الأعراض، أو أنه يقوم بذاته حادث، أو أنه ينعكس في المرآة، أو أنه يتصف بالكيفيات، أواللذة العقلية، ثم رد على الممثلة ثم رد على من يصف الله بصفات الحيوانية كالأكل والشرب ونحوها، ثم رد على من قال بمشاركة الله في حقيقته، ثم رد على من قال من الشيعة بأن الله له والد أو ولد، ثم رد على من وصف الله بالجهل، ثم بين أن صفات الله غير مخلوقة، ورد على من قال بأنها مخلوقة، ثم رد على من قال بجواز البداء على

---

[2] (?) هذا المقصد أطول مقاصد الكتاب فقد كان من اللوح [7 ب] إلى اللوح [154 أ] أي 147 لوحًا من أصل 413 لوحًا هي عدد ألواح المخطوطة.

الله عز وجل، أو قال إن الله عز وجل يرضى الضلال لعباده، ثم رد على من قال بالوجوب على الله عز وجل كالتكليف واللطف ونحوها، ثم رد المؤلف على من قال إن العباد يخلقون أنفسهم، ثم رد على من قال بأن الله فوض خلق الدنيا إلى أحد من خلقهم، ثم بين أن الله خالق الخير والشر ورد على من نفى أن يخلق الله الشر، ثم رد على من قال بأن الكائنات ليست بقضاء الله[1].

المقصد الثالث في البعثة والنبوات، رد فيه المصنف على مخالفة الشيعة أو بعض فرقها في هذا الباب، وذلك بناء على أصله ومذهبه الكلامي الماتريدي.

وقد رد المصنف على من قال بإيجاب بعثة الأنبياء على الله عز وجل، ثم رد على من قال بعدم جواز خلو الزمان عن نبي أو وصي، ثم رد على من قال بعدم انقطاع الرسالة، وعلى من قال من الشيعة بأفضلية علي على الرسل إلا محمدًا فإنه يساويه، وبين المصنف أن الله خص النبيين بكرامات لم يخص بها غيرهم ورد على من خالف في ذلك، ثم رد على من قال بأن عليًا أعرف بالله من النبيين والمرسلين، وأن الأنبياء والجنة والنار خلقوا من أجل علي، ورد المصنف على القائلين بأن الميثاق إنما كان لولاية علي بالطاعة له والأئمة من بعده، ورد على القائلين بأن الأنبياء يقتبسون من أنوار الأئمة، وأن الأنبياء محتاجون لعلي وأنه يتقدم المرسلين يوم القيامة إلا محمدًا ، ثم رد على من قال بأن الأنبياء تصدر منهم الذنوب ومنها الكذب والحسد، ثم عقد مطلبًا يقرر أن الأنبياء معصومون عن السهو فيما طريقه إبلاغ الشرع ورد على المخالفين، ورد على من قال بعدم معرفة الأنبياء لبعض الإعتقاديات قبل البعثة وبعدها، ورد على من قال بصدور دين عن الأنبياء كان الموت عليه هلاكًا، ورد على من قال بتسلط الشيطان على الأنبياء، ورد على من قال بأن بعض الأنبياء استعفى من الرسالة، ورد على من زعم غلط جبريل في البعثة فذهب لمحمد بدل علي للشبه بينهم، ورد على من

[1] (?) هذا المقصد من اللوح [154أ] إلى اللوح [199ب].

أنكر ختم النبوة بمحمد ورد على من قـال بتقصـير النـبي محمد في تبليغ الرسالة، ورد على من قال بتفـويض اللـه عـــز وجـــل الأمـــر والنهي والتحليـــل والتحـــريم للأنبيـــاء والمرسلين، ثم قرر أن المعراج حـق ورد على المخـالفين، ثم رد على من قــال بــأن النصــوص الــواردة في الصــلاة والصيام والحج ونحوها ليسـت على ظاهرهـا وأنهـا مؤولـة، ورد على من أنكر التكاليف الشرعية أو حكم بغير ما أنــزل الله عزوجل أو أن ينسخ الإمام حكمًا شرعيًا[1].

المقصد الرابع في الإمامة، رد فيــه على مخالفـات الرافضة في باب الإمامة.

رد فيها القول بوجوب نصب الإمام على الله عز وجل،وقرر أن الإمام بعد النبي أبو بكر الصديق ورد على المخالفين، ثم أبطل ما استدل به الرافضة على أن الإمام بعد النبي علي بن أبي طالب بالآيات، وبأحاديث أهل السنة، ودلائلهم العقلية، ثم ابطل ما تمسك به الرافضة في مطاعن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، من الأخبار المروية من طريق أهل السنة، ثم أبطل شبهات الرافضة في مطاعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ثم أبطل شبهات الرافضة في مطاعن الصحابة، ثم قرر أن الإمام يجب أن يكون ظاهرًا، ورد على المخالف، ثم قرر أن الأئمة لا تنحصر في عدد ورد على فرق الشيعة المخالفة، ثم بين الخليفة المنتظر من أهل البيت، وشمائله، ونعوته، ورد على المخالفين، ثم قرر أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لم يترك طلب الحق لعدم القدرة عليه، ورد على من خالف[2] .

المقصد الخامس في المعـاد قـرر فيـه المصـنف مسـائل اليـوم الآخر، ورد على مخالفـات الشـيعة في هـذا الباب.

---

[1] (?) هذا المقصد من اللوح [199ب] إلى اللوح [224أ].
[2] (?) هذا المقصد من اللوح [224أ] إلى اللوح [298ب].

قرر المصنف في البداية أن المعاد واقع، وأن الجنة والنار حق، ورد على المخالفين، وقرر أنه لا يجب على الله تعالى أن يبعث الخلق، وأن يثيب المطيع، ويعاقب العاصي، ورد على المخالفين في ذلك، وقرر أن عذاب القبر حق، وأنه يعم الكفار، وعصاة الفرق الإسلامية، ورد على المخالفين، وقرر أن ما ورد من السمعيات من السؤال، والحساب، والكتاب، وغيرها على ظاهره غير مؤول، ورد على من خالف، وقرر أن التناسخ باطل، ورد على المخالفين، وقرر أنه لا رجعة للمولى إلى الدنيا، ورد على المخالف، ثم قرر أن غير الفرق الناجية لا يخلدون في النار إلا الإثنى عشرية؛ لعدم استحقاقهم الجنة[1].

المقصد السادس في بيان بطلان مذهب الرافضة، وبين المصنف في بدايته الآيات الدالة على بطلان مذهب الرافضة، ثم بين الأخبار الدالة على بطلان مذهب الرافضة، وبين الدلائل العقلية الدالة على بطلان مذهب الرافضة، وبين المصنف تشريع الرافضة في الدين ما لم يأذن به الله، ثم بين تسهيلاتهم في الشريعة واتباع اهوائهم، وبين تعصباتهم في غير الحق، ثم بين هفواتهم المروية، يقرر أن مذهب الرافضة يشابه مذهب اليهود، والنصارى، والمجوس، والهنود، ويقرر المصنف أن مذهب الرافضة أصول الإلحاد والزندقة، وفيه إبطال الشرائع، وهو مشحون بالعصبة والحرقة، ويقرر أن إيمان الروافض ليس بإيمان، يقرر المصنف كذب ادعاء الرافضة أنهم أخذوا مذاهبهم عن أئمة أهل البيت، ثم يبين مطاعم الروافض، ومشاربهم، وملابسهم، ومناكحهم، ويقرر أن مذهب الرافضة لايثبت بدليل[2].

المقصد السابع:-وقد عده المصنف التاسع- وفيه يقرر المصنف الدلائل الدالة على أن مذهب أهل السنة حق ، وأنه واجب الاتباع ، وماعداه باطل.

---

[1](?) هذا المقصد من اللوح [298ب] إلى اللوح [310ب].

[2](?) هذا المقصد من اللوح [310ب] إلى اللوح [383ب].

يـبين في هـذا المقصـد الآيـات، والأحـاديث، والأدلـة العقلية، الدالة على أن مذهب أهل السنة حـق، ومـا عـداه باطل، ويـبين الآثـار المرويـة عن الأئمة، من طريـق أهـل السنة، والإمامية، الدالة على أن مـذهب أهـل السـنة حـق، وماعـداه باطل، ثم يقـرر أنـه لا تتمكن فـرق الرافضـة من إثبات ما يبنى عليه مذهبهم، ويختم بالتحـذير عن مجالسـة الرافضة ومضاجعهتم[1].

ثم ختم المصنف بخاتمة قصيرة.

هذه هي أبرز موضوعات الكتاب الذي جاء في مقدمة وسبعة مقاصد وخاتمة، وقد تخللته قصـص وحكايـات يـأتي الكلام عنها في المطلب الآتي إن شاء الله تعالى.

وقد تم تقسيم الكتاب على مجموعة من الباحثين بمعدل 103 ألواح لكل باحث، وكان من نصيبي الجزء الثالث من اللوح [20 أ] من قول المصنف: في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا، إلى نهاية المقصد الخامس عند اللوح [310 ب] إلى قول المصنف: فإن الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب، هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كما نطق به الكتاب العزيز.

وقد كانت موضوعاته مقسمة على النحو التالي:

تتمة المقصد الثالث: وهو في البعثة:

المطلب السادس عشر: في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا.

المطلب السابع عشر: في أن الأنبياء عليهم السلام كانوا عارفين بما يجب على المكلف فيه من الاعتقاديات قبل البعثة وبعدها.

المطلب الثامن عشر: في أنه لم يصدر عن أحد من النبيين ذنبًا كان الموت عليه هلاكًا.

المطلب التاسع عشر: في أن الأنبياء عليهم السلام كانوا منزهين عن الحسد، وسائر الخلال الغير المرضية.

---

[1](?) هذا المقصد من اللوح [383ب] إلى اللوح [411ب].

المطلب العشرون: في أنه ليس للشيطان على الأنبياء سلطان.
المطلب الحادي والعشرون: في أن الأنبياء عليهم السلام كلهم أقروا بما خاطبهم الله يوم الميثاق.
المطلب الثاني والعشرون: في أن نبيًا من الأنبياء عليهم السلام لم يترك ما عهد الله إليه في بعض عباده من الاعتراف بفضله.
المطلب الثالث والعشرون: في أن نبيًا من الأنبياء لم يعتذر عن الرسالة ولم يستعف عنها.
المطلب الرابع والعشرون: في أن محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم هو المبعوث إلى الخلق بعلم من الله تعالى.
المطلب الخامس والعشرون: في أن محمد بن عبدالله خاتم النبيين.
المطلب السادس والعشرون: في أن محمدًا دعى الثقلين إلى الله تعالى دون نفسه.
المطلب السابع والعشرون: في أن محمدًا لم يخالف أمر الله قط.
المطلب الثامن والعشرون: في أن محمدًا لم يرد ما أوحي إليه قط.
المطلب التاسع والعشرون: في أن الله تعالى لم يفوض أمر الدين من الأمر والنهي والتحليل والتحريم إلى أحد من الرسل والأئمة.
المطلب الثلاثون: في أن المعراج حق.
المطلب الحادي والثلاثون: في أن المعراج بالجسد في اليقظة مخصوص بخاتم النبيين.
المطلب الثاني والثلاثون: في أنه لم ير أحدٌ ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج.
المطلب الثالث والثلاثون: في أن محمد بن عبدالله لم يكن له شريك في النبوة.
المطلب الرابع والثلاثون: في أن ما ورد من النصوص على ظاهرها.

المطلب الخامس والثلاثون: في أنه تعالى لم يرسل بعد خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم ملكًا إلى أحد يوحي إليه.

المطلب السادس والثلاثون: في أن الوحي قد انقطع بعد خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم.

المطلب السابع والثلاثون: في أن التكاليف الشرعية لا ترتفع بعد خاتم النبيين.

المطلب الثامن والثلاثون: في بيان أنه لا يجوز لأحد أن يحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى.

المطلب التاسع والثلاثون: في أن حكمًا من أحكام الشريعة لا يجوز أن ينسخه الإمام.

المقصد الرابع: في الإمامة.

وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: في نصب الإمام.

المطلب الثاني: في أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر الصديق.

المطلب الثالث: في إبطال ما استدل به الرافضة على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب –بالآيات-.

المطلب الرابع: في إبطال استدلال الرافضة على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بأحاديث أهل السنة.

المطلب الخامس: في إبطال دلائلهم العقلية على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب.

المطلب السادس: في إبطال ما تمسك به الرافضة في مطاعن أبي بكر من الأخبار المروية من طريق أهل السنة والجماعة.

المطلب السابع: في إبطال ما احتج به الرافضة في مطاعن عمر من أخبار أهل السنة.

المطلب الثامن: في إبطال ما احتج به الرافضة في مطاعن عثمان من أخبار أهل السنة.
المطلب التاسع: في إبطال شبهات الرافضة في مطاعن أم المؤمنين عائشة.
المطلب العاشر: في إبطال شبهات الرافضة في مطاعن الصحابة.
المطلب الحادي عشر: في أن الإمام يجب أن يكون ظاهر.
المطلب الثاني عشر: في أن الأئمة لا تنحصر في عدد.
المطلب الثالث عشر: في بيان الخليفة المنتظر من أهل البيت وشمائله ونعوته.
المطلب الرابع عشر: في بيان أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لم يترك طلب الحق لعدم القدرة عليه.
المطلب الخامس عشر: في أن أمير المؤمنين لم يترك طلب الحق مع القدرة عليه.

المقصد الخامس: في المعاد.

وفيه أحد عشر مطلبًا:
المطلب الأول: في أن المعاد واقع.
المطلب الثاني: في أنه لا يجب على الله تعالى أن يبعث الخلق.
المطلب الثالث:في أنه لا يجب على الله تعالى إثابة المطيع وعقوبة العاصي.
المطلب الرابع: في أن عذاب القبر حق.
المطلب الخامس: في أن عذاب القبر يعم الكفار وعصاة الفرق الإسلامية.
المطلب السادس: أن ما ورد من السمعيات من السؤال والحساب والكتاب وغيرها على ظاهره غير مأول.
المطلب السابع: في أن الجنة حق والنار حق.
المطلب الثامن: في أن التناسخ باطل.
المطلب التاسع: في أنه لا رجعة للمولى إلى الدنيا.

المطلب العاشر: في أن الله تعالى يعذب بالنار من عصاه من الفرق الإسلامية إن شاء وإن أحب عليًا.

المطلب الحادي عشر: في أن غير الفرق الناجية لا يخلدون في النار إلا الإثنى عشرية لعدم استحقاقهم الجنة.

المطلب الثالث: منهج المؤلف فيه.

إن دراسة منهج كتاب كبير الحجم، يعالج قضايا شتى، في العقيدة، والتأريخ، والفقه، والتفسير، والرجال، ليست بالأمر اليسير، خصوصًا وأن المؤلف لم يسر على وتيرة واحدة في كتابه، فتجد اضطرابًا واضحاً بين مطلب ومطلب، ويُعتذر له بتنوع مباحث الكتاب.

وسوف يكون الكلام في منهج المؤلف في المباحث التالية:

أولاً: تقسيم الكتاب:

لقد قسم المؤلف كتابه إلى مقاصد، وتحت المقاصد مطالب، وأحيانًا تحت المطالب أوجه، أو عناوين فرعية أخرى، ونحو ذلك.

قدم المصنف للكتاب بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه للكتاب، والأحداث المحيطة بتأليفه للكتاب، وذكر رؤيا للنبي شجعته للمضي في تصنيف الكتاب.

ثم شرع المصنف في مقاصد الكتاب، وختم بخاتمة موجزة.

ثم قدم بمقدمة أخرى، ذكر فيها نصوصًا من الكتاب والسنة في ذم الروافض، وذكر فيها تكفيره للروافض[1].

ثانيًا: ملامح عامة لمنهج المؤلف في الكتاب:

1- بين المصنف صحة مذهب أهل السنة والجماعة فيما وافق فيه أهل السنة والجماعة، وضلال الشيعة.
2- كثرة النقول من كتب الشيعة.
3- اهتمام المصنف بأقوال فرق الشيعة.
4- أورد المصنف الكثير من الأمثال في الكتاب.
5- يورد المصنف الكثير من الكلمات الغريبة، قليلة الاستعمال في الرد وفي سرد الحكايات.
6- كثرة الحكايات في الكتاب مع الإبهام فيها، فلا يذكر الأسماء ولا المكان.
7- السخرية من الخصوم، ونبزهم بأبشع الصفات، والكلمات.

ثالثًا: اختلاف منهج المؤلف ما بين مطلب وآخر:

اختلفت طريقة المؤلف في دراسته لمذهب الشيعة، والرد عليهم حسب المباحث التي يتناولها بالبحث، والرد وذلك على النحو الآتي:

---

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [5ب].

1- في المباحث التاريخية-كما في بيان بدء ظهور الرافضة[1]، وفي بيان سبب افتراق الرافضة[2]، وفي بيان فرق الشيعة[3]، وفي بيان مدة بقاء كل فرقة[4]، وفي بيان دعاة الرافضة وفرقهم[5]- يكتفي المؤلف بسرد الحوادث التأريخية دون أن يرد عليهم غالبًا، وربما أشار لتناقضهم، وحمقهم، وانحلالهم، ويضرب الأمثال على ذلك، ويورد الكلمات الغريبة، ولعل المصنف آثر تأجيل الرد كل في مكانه المناسب، حسب المقصد الذي يناسبه من مقاصد الكتاب.

2- في مكائد الرافضة- كما في المطلب السادس- يرد المصنف على هذه المكائد بعدة أساليب فمن ذلك:

أ- أنه يبين كذبهم فيما نسبوه لأهل السنة، وللصحابة رضي الله عنهم، ولا يفصل في الرد كما في المكيدة الحادية والعشرون[6]، وربما فصل وبين قول أهل السنة كما في المكيدة الثانية [7].

ب- إنه مع بيان كذبهم يلزمهم بما قالوا، فيقلب الدليل عليهم ويبين أنهم من يقول بهذا القول الباطل[8].

مثال ذلك ما في المكيدة الأولى فبعد أن أبطلها قال: «وإنما يلزم ذلك من أصولهم لا من أصول أهل السنة، فإنهم باؤوا بأنه تعالى أنظر إبليس إلى يوم الوقت المعلوم، ومكنه من إضلال المكلفين، وخلق له قدرة على

---

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [7 ب].
[2] (?) انظر: المخطوط اللوح [11أ].
[3] (?) انظر: المخطوط اللوح [16أ].
[4] (?) انظر: المخطوط اللوح [25 ب].
[5] (?) انظر: المخطوط اللوح [42 ب].
[6] (?) انظر: المخطوط اللوح [63أ].
[7] (?) انظر: المخطوط اللوح [51أ].
[8] (?) انظر: المخطوط اللوح [50ب-51أ].

الإضلال، والواجب عليه أن لا ينظره، لأنه الأصلح للمكلف، وأن لا يمكنه من إضلالهم، فإن تمكينه إخلال بالواجب» [1].

ج- يبين المؤلف أن ما نسبوه من الباطل لجميع أهل السنة خطأ، وأنه لفرقة منهم، كما في المكيدة التاسعة فقال: «أن أهل السنة كلهم جوزوا التكليف بالمحال، كتكليف الزمن الطيران إلى السماء، فيعرض عن الحق كل من ليس له فطنة فقادة، وقريحة ثاقبة وقادة، ويوثر الباطل ويخبط في غيهبات الشكوك، فما يدري أيجتر أم يذيب، وهو افتراء وفراء... »[2].

د- يورد المصنف روايات عن علي وآل البيت، من كتب الشيعة تصحح ما ذهب إليه أهل السنة، كما في المكيدة الثامنة، في انكار القياس، وأنهم شرعوا من الدين مالم يأذن به الله، فأورد المصنف رواية عن علي بن أبي طالب يقيس عليها[3].

هـ- يورد المصنف حكايات تبين بطلان ماهم عليه من عقائد، وتثبت ما ينكرونه منها، كما في المكيدة الخامسة والأربعين[4]، والمكيدة الحادية والخمسين[5].

3- وفي مباحث الإلهيات والبعثة والإمامة، كان منهج المصنف على النحو الآتي:

أ- يضع العنوان بخلاصة اعتقاده وما ترجح إليه كما في المطلب السادس عشر من البعثة: في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا[6].

(?)[1] انظر: المخطوط اللوح [50ب-51أ].

(?)[2] انظر: المخطوط اللوح [50ب-51أ].

(?)[3] انظر: المخطوط اللوح [61أ].

(?)[4] انظر: المخطوط اللوح [71ب].

(?)[5] انظر: المخطوط اللوح [74ب].

(?)[6] انظر: النص المحقق (ص:63).

ب- يذكر الفرقة المخالفة من الشيعة، وقول كل فرقة، وهذا لا يكاد يخلو منه مطلب[7].

ج- يبين أن الحق ما ذهب إليه أهل السنة – يعبر المصنف عن الماتريدية بأنهم اهل السنة- وربما ذكر من يوافقهم من الفرق الأخرى[2].

د- عضد مقرراته وردوده بالآيات القرآنية[3].

هـ- أستدل على صحة مذهبه بأحاديث النبي [4].

و- أورد الأدلة العقلية على صحة تقريره ورده[5].

ز- أورد من كتب الخصوم ما يؤيد قوله أو يفند شبهة[6].

4- وفي مقصد الإمامة رد المصنف على مطاعن الشيعة في الخلفاء الثلاثة، وعائشة، وسائر الصحابة رضي الله عنهم، كان منهج المصنف على النحو الآتي:

أ- يورد شبه الرافضة في الإمامة ثم يفندها[7].

ب- يبين صحة إمامة الخلفاء الثلاثة من القرآن الكريم، ويبين وجه دلالتها على ذلك، ويفند ما يعارض به المخالفون دلالتها[8].

ج- يبين صحة إمامة الخلفاء الثلاثة من السنة[9].

د- يورد من كتب الشيعة ما يبين صحة إمامة الخلفاء الثلاثة[10].

(?)[7] انظر: النص المحقق (ص:91، 112).

(?)[2] انظر: النص المحقق (ص:79).

(?)[3] انظر: النص المحقق (ص:70، 71، 74، 84)

(?)[4] انظر: النص المحقق (ص:117، 144)

(?)[5] انظر: النص المحقق (ص:113،114)

(?)[6] انظر: النص المحقق (ص: 100، 141)

(?)[7] انظر: النص المحقق (ص: 133، 145)

(?)[8] انظر: النص المحقق (ص:148)

(?)[9] انظر: النص المحقق (ص:157)

(?)[10] انظر: النص المحقق (ص:162)

هـ- يفند شبه الرافضة في الخلفاء الثلاثة، وعائشة، والصحابة.

و- يورد المصنف الأدلة العقلية على بطلان ما استدل به الرافضة في مطاعن الصحابة[1].

5- وفي المقصدين الأخيرين المتعلقة ببطلان مذهب الرافضة وصحة مذهب أهل السنة كان منهج المصنف أنه يورد لكل نوع من الأدلة مطلبًا على النحو التالي:

أ- يورد الآيات الدالة على بطلان مذهب الرافضة في مطلب[2]، ويورد من الأحاديث ما يدل على بطلان مذهب الرافضة في مطلب[3]، ويورد الآثار الواردة عن أئمة آل البيت في مطلب[4]، ويورد الأدلة العقلية على بطلان مذهب الرافضة في مطلب[5].

ب- ويورد المصنف الآيات الدالة صحة مذهب أهل السنة في مطلب[6]، ويورد الأحاديث الدالة على صحة مذهب أهل السنة في مطلب[7]، ويورد الآثار الواردة عن آل البيت في صحة مذهب أهل السنة في مطلب[8]، ويورد الدلائل العقلية في صحة مذهب أهل السنة في مطلب[9].

ج-أورد المصنف مطلبًا في انحراف الرافضة في الأحكام مستدلاً بذلك على بطلان مذهبهم[10].

---

[1](?) انظر: النص المحقق (ص:333، 335).
[2](?) انظر: المخطوط اللوح [310 ب].
[3](?) انظر: المخطوط اللوح [311 أ].
[4](?) انظر: المخطوط اللوح [312 أ].
[5](?) انظر: المخطوط اللوح [313 ب].
[6](?) انظر: المخطوط اللوح [383 ب].
[7](?) انظر: المخطوط اللوح [388 أ].
[8](?) انظر: المخطوط اللوح [397 ب].
[9](?) انظر: المخطوط اللوح [400أ].
[10](?) انظر: المخطوط اللوح [316 أ].

د- أورد المصنف مطلبًا في تعصبهم واتباعهم الهوى[1].

هـ- أورد المصنف حكايات كثيرة عن تحليل الرافضة أمهات أولادهم، ونسائهم، وتمكين الأجانب من الفجور بهن[2].

رابعًا: قيمة الكتاب العلمية:

لكتاب الصواعق المحرقة للشيخ خواجه نصر الله قيمة علمية كبيرة، فهو بحق موسوعة علمية كبيرة في الرد على الرافضة، خصوصًا بعد أن قوي المذهب في ظل الدولة الصفوية.

استفاد من الكتاب علماء أجلاء منهم الشاه عبدالعزيز الدهلوي[3] في كتابه التحفة الإثنى عشرية، فبمطالعة الكتابين تجد أن الدهلوي نقل من الكتاب مادة علمية كبيرة حتى إن الطهراني اتهمه بانتحاله فقال: «لأن التحفة إما ترجمة أو مسروق من كتاب الصواقع للمولى نصر الله

---

[1] (?) انظر: المخطوط اللوح [328 أ].

[2] (?) انظر: المخطوط اللوح [350ب].

[3] (?) هو عبدالعزيز بن أحمد –ولي الله- بن عبد الرحيم العمري الفاروقي الحنفي، أبو عبدالعزيز، الملقب بسراج الهند، عالم ومفسر من أهل دهلي، ولد سنة (1159ه) من مصنفاته: التحفة الإثنا عشرية وفتح العزيز وبستان المحدثين، توفي سنة (1239ه). انظر: أبجد العلوم (3/243) الإعلام للزركلي (4/14).

الكابلي»[1] ولهذه المقاربة بين الكتابين أشار الألوسي وقد اختصر الكتابين فقال: «وهو-يعني الصواعق- أشبه بالتحفة الإثنى عشرية وأوفقها بجميع ما انطوت عليه من كلية وجزئية»[2].

ويتميز كتاب "التحفة" بسهولة عبارته والإضافات العلمية للدهلوي على المادة العلمية المقتبسة من الصواعق.

وقد اختصر الكتاب الألوسي في كتاب سماه "السيوف المشرقة" وأثنى على الكتاب ومادته العلمية ثناء كثيرًا.

خامسًا: المآخذ على الكتاب:

الكتاب على وفرة مادته العلمية، وكبر حجمه، إلا أن عليه ملاحظات أبرزها:

1- مخالفة المؤلف لعقيدة السلف، فكان يقرر مذهب الأشاعرة، والماتريدية، خصوصًا في مقصد الإلهيات.

2- المؤلف تارة يوثق علميًا لمصادره، وتارة لا يوثق، وهو الغالب.

3- الإطالة في إيراد الحكايات، وبألفاظ غريبة -لا تكاد تعرف إلا بالبحث والتقصي في كتب اللغة- وينقلها عن مجاهيل- في الغالب- وهي لا تخدم موضوع الكتاب، وأشار لذلك الألوسي[3].

4- عدم إكمال الرد على الشبهة، أو الإختصار فيه جدًا بشكل غير كافٍ في إبطالها.

5- إيراد المصنف الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، دون أن ينبه عليها.

6- كثرة الأخطاء اللغوية والتصحيفات في الكتاب، التي ربما جاء كثير منها من الناسخ بسبب أعجميته.

---

[1] (?) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (10/190).

[2] (?) السيوف المشرقة (ص: 37).

[3] (?) انظر: السيوف المشرقة (ص: 37).

المطلب الرابع: مصادر المؤلف في الجزء المحقق.

لقد اعتمد المصنف مصادر علمية صرح بذكرها وبعضها لم يصرح به، فما صرح به هو على النحو الآتي:

أولاً: مصادر أهل السنة (في مقابل الشيعة):

1- القرآن الكريم.
2- أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى لأبي حفص عمر بن محمد السهروردي.
3- اقتباس الأنوار والتماس الأنهار للرشاطي.
4- الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة.
5- البداية والنهاية لابن كثير.
6- البوارق الموبقة للمصنف.
7- تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري.
8- تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر.
9- التذكرة للقرطبي.
10- التعليقات على كتاب المسلك للطوسي، لأبي عبدالله خواجه محمد سميع الحسيني الصديقي والد المصنف.
11- تفسير الثعلبي.

12- تفسير الواحدي.
13- جامع الترمذي لأبي عيسى الترمذي.
14- درة الغواص في أوهام الخواص لأبي القاسم الحريري.
15- دلائل النبوة له.
16- سن أبي داوود.
17- سنن ابن ماجه.
18- سنن البيهقي.
19- سنن الدارقطني.
20- سنن النسائي.
21- شرح النهاية له.
22- شرح معاني الآثار للطحاوي.
23- شعب الإيمان له.
24- صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي.
25- صحيح البخاري.
26- صحيح مسلم.
27- صفة الصفوة لابن الجوزي.
28- العواصم من القواصم لابن العربي المالكي.
29- غاية المنى في طريق البيضة ونهاية المنى له أيضًا.
30- الغرر للغزالي.
31- الفتن لنعيم بن حماد.
32- كتاب الردة للواقدي.
33- لباب التفسير لمحمد بن حمزة بن نصر الكرماني الشافعي، المعروف بتاج القراء.
34- مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي.
35- المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم مع تلخيص الذهبي.
36- مسند الفردوس للديلمي.
37- المسند لأبي عبدالله أحمد بن حنبل.

38- معالي الفرش إلى عوالي العرش لأبي الحسن الزاهدي.
39- المعجم الأوسط والكبير للطبراني.
40- مقامات الحريري.
41- الملل والنحل للشهرستاني.
42- المنتقى للحاكم الشهيد.
43- الموفقيات للزبير بن بكار.

ثانيًا: مصادر الشيعة وغيرهم:

1- إرشاد القلوب الحسن بن محمد الديلمي.
2- الاعتقادات له.
3- الأمالي له.
4- الإنجيل.
5- بمشارق أنوار اليقين في كشف أمير المؤمنين لرجب بن محمد بن رجب البرسي الحلي.
6- تفسير العسكري.
7- تنزيه الأنبياء والأئمة له.
8- التوحيد له أيضًا.
9- التوراة.
10- الدرر والغرر للمرتضى.
11- الروضة للمفيد.
12- الزبور.
13- شرائع الإسلام لأبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى الحلي.
14- شرح التجريد له أيضًا.
15- علل الشرائع له.
16- عيون أخبار الرضا لمحمد بن بابويه القمي.
17- غاية البادي في شرح المبادئ أي مبادئ الأصول للحلي، لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني الغروي.
18- الفصول المهمة لمعرفة الائمة لنور الدين علي بن محمد بن أحمد بن الصباغ.

19- فقه من لا يحضره الفقيه له.
20- قرب الإسناد لأبي العباس عبدالله بن جعفر بن الحسين بن مالك الحميري القمي.
21- الكافي للكليني
22- كشف الغمة في معرفة الأئمة لأبي الحسن علي بن عيسى الأربيلي.
23- محجاج السالكين.
24- المسائل الناصرية له.
25- معاني الأخبار له.
26- المعراج لابن بابويه.
27- الملتقطات للحسن بن سليمان العددي.
28- منهاج الكرامة له.
29- نهج البلاغة.
30- نهج الحق وكشف الصدق للحلي.
31- النوادر للحسين بن محمد القمي.

ثالثًا: مصادر لم يصرح بها:

1- أبكار الأفكار للآمدي.
2- إظهار الحق.
3- بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار الشيعي.
4- تهذيب التهذيب لابن حجر.
5- رجال النجاشي.
6- كشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلوني.
7- لسان العرب لابن منظور.
8- مجمع الأمثال للميداني.
9- الموضوعات لابن الجوزي.
10- ميزان الاعتدال للذهبي.
11- وفيات الأعيان لابن خلكان.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

لقد حصلنا –أنا وزملائي-على مخطوطة كاملة للكتاب عدد أوراقها 413 لوحة أي 826 صفحة، وهي بخط نسخي جميل وواضح بمعدل 19 سطرًا في الصفحة الواحدة، وبمعدل 12 كلمة في السطر، ولا تخلو من أخطاء واضطراب في التنقيط مع الطمس أحيانًا.

وقد انتهى ناسخها حسين قلمي من كتابتها في صفر سنة (1179 هـ).

وهي محفوظة في المكتبة البريطانية قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية برقم (2167).

وتوجد منها صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم (107004).

وهي نسخة يتيمة لم نحصل على غيرها رغم الجهود التي بذلناها أنا وزملائي في البحث عن نسخة أخرى.

وكان نصيبي من الكتاب من اللوح (208) من قول المصنف: «في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا» إلى نهاية المقصد السابع عند اللوح (310) إلى قول المصنف: «فإن الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، كما نطق به الكتاب العزيز».

وفي ما يلي نماذج من النسخة الوحيدة التي اعتمدت عليها:

1- صورة العنوان.
2- صورة الصفحة الأولى من الكتاب.
3- صورة الورقة الأولى من الجزء المحقق.
4- صورة الورقة الأخيرة من الجزء المحقق.
5- صورة من الورقة الأخيرة من الكتاب.

صورة صفحة العنوان

صورة الصفحة الأولى من الكتاب

صورة الورقة الأولى من الجزء المحقق

صورة الورقة الأخيرة من الجزء المحقق

صورة من الورقة الأخيرة من الكتاب

القسم الثاني: النص المحقق:

[المطلب السادس عشر]: في أن الأنبياء معصومون عن الكذب مطلقًا.

وذهبت الإمامية[1] إلى أنه يجوز، بل يجب أن يكذبوا تقية، وكان قول إبراهيم إني سقيم كذبًا[2].

[1] (?) الإمامية من ألقاب أسماء الرافضة: وذلك لقولهم بالنص على إمامة علي والأئمة من بعده، نصًا ظاهرًا، وجعلها في ولد الحسين بن علي وساقها إلى موسى الرضا ومن بعده، وهم المخالفون للزيدية والكيسانية والغلاة. انظر: مقالات الإسلاميين (1/17) الفرق بين الفرق (ص: 53) الملل والنحل (1/161) أوائل المقالات للمفيد (ص: 38).

[2] (?) انظر: الكافي للكليني (8/100) وسائل الشيعة للحر العاملي (16/216) بحار الأنوار للمجلسي (72/407).

وهو باطل؛ لأن الكذب ذنب وهم معصومون[1] عنه، ولأنه إن ظهر الصدور منهم ارتفع الوثوق بأقوالهم، والتقية لاتجوز لهم، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

والحق ما ذهب إليه جماهير أهل السنة ومن تبعهم، أنهم معصومون عن الكذب مطلقًا، سواء قل أو كثر، وسواء كان فيما هو طريق البلاغ عن الله سبحانه، أو لا[2].

1 (?) والعصمة للأنبياء هي: «حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفيسة والنصرة والثبات في الأمور وإنزال السكينة» فتح الباري (11/502) أو هي: «ملكة اجتناب المعاصي، مع التمكن منها» التعاريف (ص: 516) التعريفات (1/195) أو هي: حفظ الله ظواهر الرسل وبواطنهم، مما تستقبحه الفطر السليمة قبل النبوة، وحفظهم من الكبيرة والخسيس من الصغائر بعد النبوة، وتوفيقهم للتوبة والاستغفار، مع عدم إقرارهم عليها.انظر: عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب (ص: 24).

2 (?) انظر: منهاج السنة (1/471)، (3/372) مجموع الفتاوى(4/320)، (10/23 9، 289-290، 295)(30/15-31).

وخطأ من جوزه من الأشاعرة[1] صدور ما لا يتعلق به، ويعـد من الصغائر منهم، لكنهم أجمعوا على أنه لم يصدر ذلك عن أحد منهم والعصـمة في الصـدور[2][3].

---

[1] (?) الأشاعرة: تنسب هذه الفرقة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، توفي (324هـ) وقيل: سنة (330هـ) وقيل: سنة (333هـ) وقد مر بأطوار متعددة: فأول أمره كان معتزليًا بل وتبحر فيه قال ابن النديم عن الأشعري: «وكان أولاً معتزليًا، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة في يوم الجمعة... » وكان الجبائي زوج أم الأشعري وأخذ عنه ولعل هذا مما أثر فيه وجعله ينحل الاعتزال في مبدأ أمره، ثم رجع أبو الحسن عن الاعتزال وتبع ابن كلاب وسلك خطته.

وأبرز ما استقر عليه المذهب الأشعري من عقائد ما يلي:إن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر، وأن أول واجب على العبد النظر، أو القصد إلى النظر، أو المعرفة، والنزاع في ذلك بينهم لفظي، إثبات الأسماء لله عز وجل، إثبات بعض الصفات وهي العلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، والحياة، ونفي ما عداها، أن الإيمان هو تصديق القلب ومعرفته، وأما رؤية الله في الآخرة فقالوا: إنه يُرى لا في جهة وبلا مقابلة، وفي القدر قالوا: إن الله خالق أفعال العباد ، وهي كسب للعباد وعلى ذلك يترتب الثواب والعقاب ولا تأثير لقدرة العبد على الفعل، وفي النبوة حصروا الدلالة عليها في المعجز دون غيره. انظر: الفهرست (ص: 257) الإرشاد (ص: 3،61،143، 178-190،313،397) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (1/341،347،389) البيان للباقلاني (ص: 38) تبيين كذب المفتري (ص:38، 39) درء تعارض العقل والنقل (7/353) مجموع الفتاوى (3/103) غاية المرام (ص: 38) التبصير في الدين (ص: 163) مختصر المعتمد في أصول الدين (2/507) سير أعلام النبلاء (15/86).

[2] (?) الصدور يأتي بمعنى الإتيان، أو الإنصراف عن الورد أو الماء. انظر: تاج العروس (1/63).

[3] (?) انظر : التفسير الكبير (3/8) الإرشاد (ص: 356) .

أما ما ورد في الصحيح[1]، أنه لم يكذب إبراهيم إلا[2] ثلاث كذبات، فإنما هو بالنسبة إلى فهم السامع، لأنها في صورة الكذب، أما في الحقيقة فليست بكذبات، ولأنها إنما سميت كذبات، وهي ليست بكذبات، بل هي من المعاريض، لعلو شأنه عن الكناية بالحق، فيقع ذلك موقع الكذب لغير النبيين، والكذب التقية وغير التقية سواء لواء.

[المطلب السابع عشر]: في أن الأنبياء [عليهم السلام][3] كانوا عارفين بما يجب على المكلف فيه من الاعتقاديات قبل البعثة وبعدها.

وزعمت الإمامية، أن بعض الرسل كانوا غير عارفين بما يجب على المكلف معرفته من الاعتقاديات قبل البعثة وبعدها.

---

[1] (?) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: چ ں ں ڻ ڻ چ (4/173) برقم (3358) ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل (7/98) برقم (6294).

[2] (?) في الأصل: لم يكذب إلا إبراهيم إلا ثلاث، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: عه، ولعل الصواب ما أثبته، ولن أشير لهذا الرمز لكثرة تكراره.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وجماهير المسلمين والملِّيون، من أن الأنبياء عليهم السلام، [كانوا] [1] يعرفون الله قبل البعثة[2] وبعدها، بما يجوز اطلاقه عليه سبحانه، وما يمتنع من صفاته[3] الثبوتية[4]والسلبية[5].

وتشبثوا في إثبات ما زعموه بما روى محمد بن بابويه القمي[6]، في "عيون أخبار الرضا" و"كتاب التوحيد"

(?)[1] في الأصل: كايعرفون، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] أصل العلم الإلهي عند الأنبياء والمرسلين هو الوحي، فكيف يكون الرسول عالماً بتفاصيل الشريعة قبل الوحي، قال الله عز وجل: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ [يوسف: ٣] وقال تبارك وتعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭼ [الشورى: ٥٢]. انظر: مجموع الفتاوى (2/1،15).

(?)[3] الصفات: جمع صفة وهي الأمارة القائمة بذات الموصوف، أو هي: الاسم الدال على بعض أحوال الذات، أو هي: الأمارة اللازمة للشيء، وصفات الله عز وجل: ما قام بالذات الإلهية مما يميزها عن غيرها، ووردت به نصوص الكتاب والسنة. انظر: معجم مقاييس اللغة (6/115)الحدود الأنيقة لزكريا بن محمد الأنصاري(ص:72) التعريفات للجرجاني (ص: 175)الصفات الإلهية (1/12).

(?)[4] الصفات الثبوتية هي: التي تعني ثبوت كل مقتضيات وجود الكمال له تعالى كالحياة والعلم والقدرة ، وعند أهل السنة هي: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. انظر: الصفات الإلهية (1/57) خلاصة علم الكلام (1/7).

(?)[5] الصفات السلبية: هي التي لا تدل بدلالة المطابقة على معنى وجودي أصلاً وإنما تدل على سلب ما لا يليق بالله عن الله، أو هي: ما نفاه الله سبحانه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. انظر: أضواء البيان (2/23) الصفات الإلهية (1/58).

(?)[6] هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ، المعروف عند الرافضة بالشيخ الصدوق، وصاحب التصانيف السائرة عندهم، من مؤلفاته: أمالي الصدوق، ومن لا

/[208/أ] عن علي بن موسى الرضا[1] عن آبائه عن علي بن أبي طالب[2]، ومحمد بن يعقوب الكليني[3] في "الكافي"

يحضره الفقيه، الخصال، توفي بالري سنة (381هـ) انظر: الفهرست لابن النديم (ص:277) تاريخ بغداد (3/89) سير أعلام النبلاء (16/303) الذريعة (ص:8).

[1] (?) هو أبو الحسن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ولد سنة (184هـ) يعتقد الرافضة أنه الإمام الثامن من الأئمة الإثني عشر،قال عنه الذهبي: «وكان من العلم والدين والسؤدد بمكان» قال عنه ابن حبان: «كأنه كان يهم ويخطئ» توفي سنة (203هـ). انظر: المجروحين (2/106) سير أعلام النبلاء (9/387) وفيات الأعيان (3/269) تهذيب التهذيب (7/338).

[2] (?) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- وهو عبدمناف- بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف القرشي الهاشمي، أبو الحسن، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، أول من أسلم في قول طائفة من العلماء، ولد قبل الهجرة بعشر سنين تربى في حجر النبي وزوجه ابنته فاطمة رضي الله عنها وشهد المشاهد كلها مع النبي إلا غزوة تبوك فقد استخلفه النبي على المدينة، وهو أحد الخلفاء الراشدين وفضائله جمة رضي الله عنه وأرضاه.انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/1089)الإصابة في تمييز الصحابة (4/564).

[3] (?) هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني، من كبار المصنفين والإخباريين الرافضة، ومؤلف كتاب الكافي أصح الكتب عند الرافضة، توفي في بغداد سنة (328هـ) وقيل (329هـ). انظر: الإكمال (7/144) سير أعلام النبلاء (15/303)الوافي بالوفيات (2/172) معجم رجال الحديث للخوئي(19/54).

عن أبي جعفر[1] أن موسى بن عمران، سأل ربه فقال: «يارب أبعيد أنت مني فأناديك[2] أم قريب فأناجيك»[3]

وروى الكليني عن أبي عبدالله[4] أن يونس كان يقول في سجوده: «أتراك معذبي فقد عفرت لك [في][5] التراب وجهي، أتراك معذبي وقد أظمأت لك هواجري، أتراك معذبي وقد أسهرت لك ليلي، أتراك معذبي وقد اجتنبت لك المعاصي. قال: فأوحى الله عز وجل أن ارفع رأسك؛ فإني غير معذبك. فقال: إن قلت: لا أعذبك ثم عذبتني كان ماذا، ألست [عبدك][6] وأنت ربي، فأوحى الله عز وجل إليه: ارفع رأسك فإني غير معذبك، إني إذا وعدت وعدًا وفيت»[7].

والأثران من المختلقات، وآثار الوضع لائحة عليهما، فإن الأول يدل دلالة صريحة على أن موسى الكليم لما

(?)[1] هو أبو جعفر محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني السيد الإمام المجتهد الثقة الفاضل، ولد سنة (56هـ) يعتقد الرافضة أنه الإمام الخامس من الأئمة الإثني عشر، شهر بالباقر من بَقَرَ العلم أي شقه فعرف أصله وخفيه. توفي بالمدينة سنة (114هـ) وقيل: سنة(117هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (4/401) تهذيب التهذيب (9/311) تقريب التهذيب (2/497).

(?)[2] في الأصل: فأماديك، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] الكافي للكليني (2/496) عيون أخبار الرضا (1/127).

(?)[4] هو أبو عبدالله جعفر بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني الإمام الصادق، يعتقد الرافضة أنه الإمام السادس من الأئمة الإثني عشر ولد سنة (80هـ) إمام صدوق فقيه، كان يغضب من الرافضة ويمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده لأمه أبي بكر الصديق رضي الله عنه، توفي سنة (148هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (6/255) تهذيب التهذيب (2/88) تقريب التهذيب (1/141).

(?)[5] ليست في الأصل وهي في الكافي للكليني.

(?)[6] في الأصل: ألست عهدك، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] الكافي للكليني (1/228) بحار الأنوار (13/393).

[نادى][1] كان من أولي العزم، ما كان يعرف ربه بعد الرسالة بعد مدة، بما يجوز عليه سبحانه وما يمتنع منه، ولا يعلم أنه منزه عن القرب والبعد المكانيين[2]، وأن السر والعلانية والنداء والمناجات [عنده سواء][3].

والثاني يدل على أن يونس الذي كان من المرسلين، ما كان يعرف أنه تعالى لا يخلف الميعاد، وأنه لا يكذب، فالتمسك بهما دون التمسك بغزل العَنْكَباة[4]، ولا يتفوه به إلا من لا يؤمن بالرسل ولا يقر بالرسالة، وعزو مثل هذه الآثار إلى هؤلاء الجلة الأخيار، افتراء وفراء وهم عن المعزي إليهم وعنه براء.

[المطلب الثامن عشر]: في أنه لم يصدر عن أحد من النبيين ذنبًا كان الموت عليه هلاكًا.

(?)[1] في الأصل: لما دي، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] هذه المخالفة من المؤلف - غفر الله له- بسبب تأثير المذهب الماتريدي عليه، فإن الله عز وجل لا يوصف بالبعد، وأما القرب فإنه يَقْرُب من عباده كيف يشاء ويَقَرِّب منهم من يشاء. انظر: الإستقامة (1/137).

(?)[3] في الأصل: عند شرع، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] من أسماء العنكبوت، قال السخاوي: «العَنْكَبُوتُ والعَنْكَبَاةُ بمَعْنًى وَاحِد».انظر: تاج العروس (3/445).

زعمت الإمامية أن بعض الرسل [أذنب][1]بعد البعثة ذنبًا، كان الموت عليه هلاكًا[2].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجمهور الفرق الإسلامية/ [208/ب] من أنه لم يصدر من نبي ولا رسول ذنب، يكون الموت على تلك الحال هلاكًا، لأنهم كانوا معصومين عن الذنوب.

لأنه لو صدر الذنب عن النبي، لحرم اتباعه فيما صدر عنه، لأن متابعة الذنب حرام، واتباعهم في أفعالهم وأقوالهم واجب، [إلا][3] بعض الأفعال، التي ثبت اختصاصه [بها][4] للنص والإجماع، أما النص فقوله تعالى: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭾ [آل عمران: 31] وأما الإجماع، فلأن المليين أجمعوا على أن اتباع الأنبياء واجب في أفعالهم وأقوالهم، إلا فيما كان منها مخصوصًا بهم، أو ما كان من قبيل الزلات.

وتشبثت الإمامية بماروى الكليني في "الكافي" عن ابن [أبي][5]يعفور[6] قال: «سمعت أبا عبدالله يقول: وهو رافع يده إلى السماء، رب لا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبدًا، ولا أقل من ذلك، فما كان بأسرع من [أن][7] تحدر الدمع من جوانب لحيته، ثم أقبل علي فقال: يابن أبي يعفور، إن يونس بن متى [وكله][8] الله عز وجل إلى نفسه

---

[1] (?) في الأصل: ذنب، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) الكافي (2/581) بحار الأنوار (14/387) ميزان الجكمة للريشهري (4/3174).

[3] (?) في الأصل: إلى، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: بهم، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) ساقطة من الأصل والمبثت من الكافي.

[6] (?) هو أبو محمد عبدالله بن أبي يعفور واقد الليثي، يذكر النجاشي أنه من أصحاب جعفر بن محمد الباقر، توفي سنة (131هـ). انظر: رجال النجاشي (ص:213) رجال الطوسي (ص: 330) نقد الرجال للتفرشي (3/83).

[7] (?) ساقطة من الأصل والمبثت من الكافي.

[8] (?) ساقطة من الأصل والمبثت من الكافي.

أقل من طرفة عين، فأحدث ذلك الذنب، قلت: فبلغ به كفرًا -أصلحك الله- فقال: لا؛ ولكن الموت على تلك الحال هلاك»[1]، وقد أحلت الإثنا عشرية كل ما رواه إمامي ودونه أصحابهم في الكتب محل التواتر، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

وذلك باطل؛ والأثر مخلوق مردود، فإن الدلائل القاطعة تدل على خلاف ذلك، ولم يحدث يونس [] قط ذنبًا، وقوله عز من قائل وجل: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ [الأنبياء:87] لا يدل على أنه أذنب ذنبًا، [لأن][2] غضبه كان [لله][3] على قوم كفروا بالله، وأصروا على الكفر إصرارًا، واستكبروا عن الحق استكبارًا، وبالغوا في [العناد والمكابرة حتى][4] ضاق صدره، وقل صبره، فخرج من بين / [209/أ] ظهرانيهم بغير وحي من الله تعالى، فلا يكون ذلك منه ذنبًا، ويقْدِرَ من القدور وهو الضيق، كما في قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [الرعد: 26] والمعنى فظن أن لن نُضَيِّقَ عليه[5]، وأما اعترافه بالظلم، فهو هضم للنفس، واستعظام لما صدر عنه من ترك الأولى، وهو الخروج من بين أظهر قومه بغير وحي، مبالغة في التضرع والابتهال، وقد روي مثل ذلك كثيرًا، عن غيره من الرسل والأنبياء، وأوصياء الأمة، الذين هم عند الإمامية أفضل من النبياء والرسلاء، وذلك ظاهر ظهور النار على العلم في الليلة الليلاء.

[المطلب التاسع عشر]: في أن الأنبياء عليهم السلام كانوا منزهين عن الحسد وسائر الخلال الغير المرضية.

---

[1] (?) الكافي (2/581) بحار الأنوار (14/387).

[2] (?) في الأصل: لأنه، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل:الله، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: العنا والمكابر متى، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر: لسان العرب (5/74) تاج العروس (13/373).

زعمت الإمامية أن بعض النبيين كان يحسد بعض الرسل، وخيار عباد الله الصالحين، على ما أتاه الله من فضله.

والحق ما ذهب إليه أهل السنة وجماهير الأمة، من أن الأنبياء عليهم السلام، كانوا منزهين عن الحسد وذمايم الصفات، ومساوئ الأخلاق.

ومتمسكهم في ذلك ما رواه محمد بن بابويه القمي في "عيون أخبار الرضا" و"معاني الأخبار" عن ابن موسى الرضا أنه قال: «إن آدم لما أكرمه الله بإسجاد الملائكة وبإدخاله الجنة، قال في نفسه: أنا أكرم الخلق، فناداه الله عز وجل: ارفع رأسك يا آدم فانظر إلى ساق عرشي، فرفع آدم رأسه، فنظر إلى ساق العرش، فوجد فيه مكتوبًا لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي ولي الله، أمير المؤمنين، وزوجته[1] فاطمة سيدة نساء العالمين، والحسن[2] والحسين[3]، سيدا شباب أهل الجنة، فقال آدم: يارب من

(?)[1] هي فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب صلى الله عليه وآله وصحبه ورضي الله عنها وأرضاها، أصغر بنات النبي ﷺ، سيدت نساء العالمين، ولدت فاطمة وقت بناء الكعبة والنبي ﷺ له خمس وثلاثين، وقيل: بل والنبي ﷺ ابن أربعين سنة، تزوجها علي بن ابي طالب في محرم من السنة الثانية للهجرة وانجبت الحسن والحسين وأم كلثوم رضي الله عنهم، وفضائلها جمة مشهورة رضي الله عنها، توفيت سنة (11ه).انظر: الإستيعاب (4/1893) الإصابة (8/59).

(?)[2] هو الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وريحانته، سيد شباب أهل الجنة، أمير المؤمنين، أبو محمد، ولد سنة (3ه) وكان يشبه النبي ﷺ، وأصلح الله به بين المسلمين واجتمعت كلمتهم، وفضائله رضي الله عنه جمة مشهورة، توفي سنة (49ه) وقيل: (50ه) وقيل: (51ه) ودفن بالبقيع رضي الله عنه وأرضاه. انظر: الاستيعاب (1/383) الإصابة (2/68).

(?)[3] هو الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ، وريحانته، سيد شباب أهل الجنة، أبو عبدالله، ولد سنة (4ه) وقيل: (5ه) قتل الحسين يوم عاشوراء

هؤلاء فقال عز وجل: هؤلاء من ذريتك، وهم خير منك، ومن جميع خلقي، ولولاهم ما خلقتك، وما خلقت الجنة والنار، ولا السماء ولا الأرض، فإياك/ [209/ب] أن تنظر إليهم بعين الحسد، فأخرجك عن جواري، فنظر إليهم بعين الحسد، فتسلط عليه الشيطان، حتى أكل من الشجرة التي نهى الله تعالى عنها»(1).

وروى ابن بابويه أيضًا في "معاني الأخبار" عن [المفضل](2) بن عمر(3) عن أبي عبد الله قال: «لما أسكن الله عز وجل آدم وزوجه الجنة، قال لهما: ﭽ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ... ې ې ۑ ﭼ[البقرة: 35] فنظر إلى منزلة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من بعدهم، فوجداها أشرف منازل أهل الجنة، فقالا: ربنا لمن هذه المنزلة؟ فقال الله جل جلاله: ارفعوا رؤسكم إلى ساق عرشي، فرفعا رؤسهما فوجدا أسماء محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة، مكتوبة على ساق العرش، بنور من نور الجبار جل جلاله، فقالا: يا ربنا ما [أكرم](4) [أهل](5)هذه المنزلة عليك، وما أحبهم إليك، وما أشرفهم لديك، فقال الله جل جلاله: لولاهما ما خلقتكما، هؤلاء خزنة علمي،

سنة (61ه) رضي الله عنه وأرضاه. انظر: الاستيعاب (1/392) الإصابة (2/76).

(1) عيون أخبار الرضا (1/306-307) و معاني الأخبار (ص: 108).

(2) في الأصل: الفضل، والتصحيح من معاني الأخبار.

(3) هو أبو عبدالله المفضل بن عمر الجعفي، وقيل: أبو محمد، كوفي فاسد المذهب، نسبته الإمامية للخطابية وضعفوه، وبعضهم جعله من أصحاب الكاظم وقيل: من أصحاب جعفر الباقر . انظر: رجال النجاشي (ص:416) معجم رجال الحديث للخوئي (19/317).

(4) في الأصل: أكثر، والتصحيح من معاني الأخبار.

(5) ليست في الأصل، وهي في معاني الأخبار.

وأمناء على سري، إياكما أن [تنظرا][1] إليهم [بعين][2] الحسد، وتتمنيا منزلتهم عندي، ومحلهم من كرامتي، فتدخلا بذلك في نهيي وعصياني، فتكونا من الظالمين، فوسوس لهما الشيطان، فدلاهما بغرور، وحملهما على تمني منزلتهم، فنظرا إليهم بعين الحسد فخذلا [لذلك][3]»[4].

وهذا الأثر كالأثر السابق موضوع، وآثار الوضع لائحة عليه، والحسد من رذائل الأخلاق، ومساوئ الصفات، وقد نعى الله تعالى قومًا لحسدهم، فقال عز من قائل: ﭽ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄڃ ﭼ [النساء: 54] وقد ورد في ذم الحسد، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن أهل البيت عليهم الرضوان والتحية، من طريق أهل السنة والإمامية/ [210/أ] مالا يحصى كثرةً، هذا والحسد المنهي عنه من الكبائر، والأثر المرفوع ناص على أن آدم اقترف [ذنوبًا][5] قبل النبوة، من ارتكاب المنهي عنه -فإن النهي لا يحتمل التنزيه- الحسد[6] وتمني منزلتهم[7].

(?)[1] في الأصل: ينظر، والتصحيح من معاني الأخبار.

(?)[2] في الأصل: العين، والتصحيح من معاني الأخبار.

(?)[3] في الأصل: ذلك، وليست في معاني الأخبار.

(?)[4] معاني الأخبار (ص: 109).

(?)[5] في الأصل: ذنوبنا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: والحسد، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] أي تمني منزلة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم.

[المطلب العشرون]: في أنه ليس للشيطان على الأنبياء سلطان.

زعمت الإمامية أن الله تعالى، قد سلط الشيطان على بعض النبيين.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير الفرق الإسلامية، من أنه [ليس له][1] سلطان على عباد الله المصطفين الأخيار، لقوله عز وجل من قائل: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ[الحجر: 42]ومُتَمَسَّكهُم في ذلك ما تقدم آنفًا، من الأثر الذي رواه ابن بابويه عن جعفر[بن][2] محمد الصادق، وحفيده علي بن موسى الرضا، والأثر من مُختلقات الرافضة[3] الفجار، عليهم الدمار وسوء الدار.

[المطلب الحادي والعشرون]: في أن الأنبياء عليهم السلام كلهم أقروا بما خاطبهم الله يوم الميثاق[4].

(?)[1] ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

(?)[2] ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

(?)[3] الرافضة من ألقاب الإمامية الإثنا عشرية وأطلق عليهم لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، أو لأن زيد بن على تولى أبي بكر وعمر ولما سمع الطعن عليهم ممن بايعه من أهل الكوفة أنكر ذلك على من سمعه منه فتفرق عنه الذين بايعوه فقال: رفضتموني، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك» ومن كتاب الفرق من يطلق اسم الرافضة على كل فرق الشيعة كالملطي وعبدالقاهر البغدادي. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 16، 65) التنبيه والرد (ص: 18) الملل والنحل (1/20) الفرق بين الفرق (ص: 25) منهاج السنة (3/272).

زعمت الإثنا عشرية[1]، وجمع آخر من الإمامية، أن آدم أبو البشر، لما أخرج [الله تعالى][2] ذريته من صلبه وخاطبهم بقوله: ألست بربكم وهذا محمد رسول الله وعلي أمير المؤمنين، وأوصياؤه من بعده، ولاة أمري، وخزائن علمي، وأن المهدي انتقم به من أعدائي، وأعبد به طوعًا وكرهًا، قالوا: أقررنا وشهدنا، وآدم لم يقر، ولم يكن له عزم على الإقرار به.

وهو باطل، والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، الفرقة الناجية، وجمهور الأمة، من أن الأنبياء كلهم أقروا بما خاطبهم الله يوم الميثاق، والمخاطب بقوله: ألست بربكم، آدم وذريته بالاتفاق، فأجاب كل منهم بقوله: بلى.

ومتمسكهم في ذلك ما رواه محمد بن الحسن الصفار[3]/ [210/ب] عن أبي جعفر في خبر الميثاق: «قال

(?)[4] الميثاق: هو العهد الذي أخذه الله من آدم وذريته حين قال لهم: ألست بربكم، فأهل السعادة قالوا: بلى طوعًا، وأهل الشقاوة قالوا: بلى كرهاً. انظر: درء تعارض العقل والنقل (4/303) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص: 240).

(?)[1] الإثنا عشرية من ألقاب الرافضة: وذلك لدعواهم أن الأئمة إثنا عشر إمامًا زعموا النص عليهم، وأن الإمام المنتظر هو الثاني عشر، وهذه التسمية لم تعرف عند المتقدمين من كتاب الفرق والمقالات وإنما حدثت بعد وجود فكرة الإثني عشر إمامًا. انظر: الفرق بين الفرق (ص:64) أصول الشيعة الإثنى عشرية (1/ 103).

(?)[2] ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

(?)[3] محمد بن الحسن بن فروخ الصفار،مولى عيسى بن طلحة، أبو جعفر الأعرج، من المعظمين والموثوقين عند الرافضة، ويزعمون أنه من أصحاب الإمام العسكري الإمام الحادي عشر كما تزعم الرافضة، من مصنفاته: بصائر الدرجات وكتاب ما روي

الله تعالى لآدم وذريته، أخرجها من صلبه: ألست بربكم، وهذا محمد رسول الله، وعلي أمير المؤمنين، وأوصياؤه من بعده، ولاة أمري، فإن المهدي أنتقم به [من][1] أعدائي، وأُعْبَدُ به طوعًا وكرهًا، قال: أقررنا وشهدنا، وآدم لم يقر، ولم يكن له عزم على الإقرار به»[2].

وهو أثرٌ موضوع، اختلقه الضاعون[3]، وإفك خلقه الولغة[4] الأفاكون، قاتلهم الله أنى يؤفكون، ولا [يعزوا][5] مثل هذه المقالة، إلى الأئمة الجلة الكرام الأعيان، عليهم التحية والرضوان، إلا الذين في قلوبهم مرض، من الزنادقة اللئام، الذين قصارى طلبتهم [تخريب][6] أركان الإسلام، وما رام الواضع إلا إلحادًا في الدين المبين، وإزلال المؤمنين عن الصراط المستبين، ومن عجب العجاب، أن هؤلاء الأقزام، ينتحلون محبة الأئمة البررة الكرام، ويعزون إليهم مالا يعزيه إلا اليعاضب[7] الفجار، على كل الفريقين

في أولاد الأئمة وغير ذلك، توفي سنة (290هـ).انظر: نقد الرجال للتفرشي (4/181) رجال ابن داوود (ص: 180) معجم رجال الحديث للخوئي (16/263).

(?)[1] ليست في الأصل والتصحيح من بصائر الدرجات.

(?)[2] بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار (ص: 90) الكافي للكليني (2/8) الجواهر السنية للحر العاملي (ص/215) التفسير الصافي للفيض الكاشاني (3/324).

(?)[3] الوضع ضد الرفع ومن معاني الضعه: الذلة والهوان والدناءة واللؤم والانحطاط والخسة ووضَع منه حط من درجته. انظر: لسان العرب (8/396) تاج العروس (22/340).

(?)[4] الولغ: شرب السباع والكلاب بألسنتها وكل ذي خطم. انظر: لسان العرب (8/460) تاج العروس (22/593).

(?)[5] في الأصل: يعتزي، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: تخمريب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] اليعاضب: العَضْبُ: القطع، عَضَبَه يَعْضِبُه عَضْباً:قَطَعه: وتدعو العربُ على الرجل فتقول: ما له عَضَبَه اللّهُ ؟ يَدْعونَ عليه بقَطْعِ يده ورجله أو هو المشلول أو هو المخبول أو هو الأعرج. انظر: تهذيب اللغة (1/107) لسان العرب (1/609) تاج العروس

العقاء والدبار[1]، كيف وهو يوجب تكفير رسول خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه، واصطفاه وأسجد له ملائكته، ومن كفر نبيًا فهو كافر، وهذا أمر ظاهر.

والصفار وشيوخه من معين يخطون على النمل ثم الحمر والإسلام، فاختلط الليل بالثواب والحاثر[2] بالرماد، فَتَوّهَ بكثير من المسلمين في صحراء الإهالة[3]، وقد بالغ المرتضى[4] عدم صحة هذا الأثر وأنكر الميثاق في كتابه المسمى "الدرر والغرر"[5] كما سلف.

(3/390).

(?)[1] الدبار من معانيها: الهلاك الذي يقطع دابر القوم. انظر: المخصص (2/77) إكمال الأعلام بتثليث الكلام (1/207) تاج العروس (11/265) التوقيف على مهمات التعاريف (ص:333).

(?)[2] الحاثر: المتفلق من اللبن. انظر: تهذيب اللغة (4/277).

(?)[3] الإهالة: ما أذيب من الشحم أو الإلية، وقيل: الشحم والزيت، وقيل:كل دهن ائتدم به، وقيل: الدسم الجامد. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (4/358) المعجم الوسيط (1/31).

(?)[4] هو أبو القاسم وقيل: أبو طالب، علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم، الشريف المرتضى، وهو أخو الشريف الرضي، ولد سنة (355هـ) يقول بالاعتزال، وهو من المتبحرين في الكلام والاعتزال، والادب والشعر، لكنه إمامي جلد، واختلف في نهج البلاغة هل هو الذي ألفه أم أخوه، من مصنفاته: أمالي الشريف المرتضى ويسمى: الدرر والغرر وتنزيه الأنبياء توفي ببغداد سنة (436هـ). انظر: وفيات الأعيان (3/313) سير أعلام النبلاء (17/588) الأعلام للزركلي (4/278).

(?)[5] قال المرتضى: «وقد ظن بعض من لا بصيرة له، ولا فطنة عنده، أن تأويل هذه الآية: أن الله استخرج من ظهر آدم جميع ذريته، وهم في خلق الذر، فقررهم بمعرفته، وأشهدهم على أنفسهم، وهذا التأويل - مع أن العقل يبطله ويحيله- مما يشهد ظاهر القرآن بخلافه، لأن الله تعالى قال: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭿ ولم يقل من آدم وقال: ﭿ ﮆ ﮇ ﭿ ولم يقل: ظهره وقال: ﭿ ﮈ ﭿ [الأعراف: 172] ولم يقل: ذريته، ثم أخبر تعالى، بأنه فعل ذلك لئلا يقولوا إنهم كانوا عن هذا غافلين، أو يعتذروا بشرك آبائهم،

[المطلب الثاني والعشرون]: في أن نبيًا من الأنبياء عليهم السلام لم يترك ما عهد الله إليه في بعض عباده من الاعتراف بفضله.

زعمت الاثنا عشرية، وغيرهم من الإمامية، أن آدم ترك ما [عهد][1] الله/ [211/أ] إليه، في بعض الساده من عباده المصطفين الأخيار، من الاعتراف بفضله، ولم يكن له عزم على أنهم هكذا.

والحق ما ذهب إليه أهل السنة والزيدية[2]، وغيرهم من الفرق الإسلامية، أن نبيًا من الأنبياء لم يترك ما عهد الله [إليه][3] في بعض مصطفيه، والاعتراف بما وصفه الله به، لأن ذلك كبيرة، والنبي معصوم عن الكبائر، من غير نكير، وحجتهم ما رواه الأعرج الصفار، في قوله تعالى: ﭽ ﭫ

وأنهم نشؤوا على دينهم وسنتهم، وهذا يقتضي أن الآية لم تتناول ولد آدم لصلبه، وأنها إنما تناولت من كان له آباء مشركون، وهذا يدل على اختصاصها ببعض ولد آدم، فهذه شهادة الظاهر ببطلان تأويله» الأمالي (1/22).

[1] (?) في الأصل: عاهد، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) الزيدية: فرقة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قتل بالكوفة سنة (122هـ) جعلوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولا يرونها في غيرهم، إلا أنهم جوّزوا إمامة المفضول مع وجود الفاضل، لذا صححوا إمامة أبي بكر رضي الله عنه، وأما في بقية أبواب الاعتقاد فدخل عليهم مذهب المعتزلة، قال الشهرستاني: «فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت» الملل والنحل (1/153) ومن فرق الزيدية: الجارودية والسليمانية والبترية،يشار إلى أن بعض الزيدية دخل في الرفض، لرفضهم إمامة الشيخين، ويسبونهما ويكفرون من يرى خلافتهما، بل وذكر الملطي، أن منهم من يكفر الصدر الأول. انظر: التنبيه والرد (ص:33-35) مقالات الإسلاميين (ص: 65) الفرق بين الفرق (ص: 22،29) الملل والنحل (1/153) فرق معاصرة منتسبة إلى الإسلام (1/334-343).

[3] (?) ليست في الأصل ويقتضيها السياق، ولعل الصواب ما أثبته.

ٹ ٺ ٿ ٽ ڤ ڦ ڨ ڤ ڨ ڦ ۊ ڇ [طه:115] قال: «عهد الله إلى آدم في محمد والأئمة من بعد، فترك ولم يكن له عزم [فيهم][1] أنهم هكذا»[2].

فهذا الأثر من الأخبار المرقوعة، والآثار الموضوعة، كالأثر المتقدم، فإن كلاً من الأثرين، يدل على أن آدم ساوى إبليس، حيث لم يقر بفضله، ولم يكن له عزم على أنه هكذا.

والصفار هذا على مذهب جده فروخ العلج[3]، مولى موسى بن عيسى الأشعري[4]، إلا أنه تستر بالتشيع، تشهد على ذلك الأخبار التي رواها عن الأئمة، مما يقدح فيهم، كما لا يخفى على من أمعن النظر في أخباره، مثل هذا الخبر، والذي تقدم آنفًا، في خبر الميثاق وغيرهما.

والمراد من العهد في الآية، ترك الأكل من الشجرة، والعزم قصده إلى خلاف أمره تعالى، قال المرتضى في كتاب "تنزيه الأنبياء والأئمة" وغيره: «أن العهد هو ترك التناول من الشجرة» قال: «والنهي قد يكون عن فعل، لا يكون تركه واجبًا بل مندوبًا، وإنما سمي ظالمًا، لأنه ظلم نفسه بترك ماهو أولاه وأخراه، في أولاه وأخراه، وخاسرًا لأنه حطه من نعيم الجنة [بسبب][5] تركه الأولى»[6].

وأما إسناد العصيان والغواية إليه، لأن العصيان خلاف الطاعة، فمن خالف ما أُمر به، واجبًا كان /[211/ب] أو نفلاً، جاز اطلاق العاصي عليه، وكما ذاع استعماله في القبائح، لم يجز اطلاقه على الأنبياء بغير التقييد، لأنه موهم.

(?)[1] ليست في الأصل والتصويب من بصائر الدرجات.

(?)[2] بصائر الدرجات للصفار (ص: 90) الكافي للكليني (1/416) علل الشرائع للصدوق (1/122).

(?)[3] لم أجد له ترجمة.

(?)[4] لم أجد له ترجمة.

(?)[5] في الأصل: بسببه ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] لم أجد هذا النص في كتاب "تنزيه الأنبياء" أو غيره من كتب الرافضة.

والغواية الخيبة -كما تقدم- فمعنى غوي خاب، لأنه لو فعل ما ندب إليه من ترك التناول من الشجرة، لاستحق الثواب الجليل، فإذا خالف فقد خاب، من حيث أنه لم يصر إلى الثواب الذي كان يستحقه، بالامتناع عن الأكل، والتوبة لأجل ترك الأولى.

أما ترك العهد، فكان ذلك بسبب النسيان، على ماهو المتبادر من الآية، والنسيان لا يؤخذ به، فلا يكون الأكل كبيرة ولا صغيرة، ويجوز النسيان على الأنبياء في مثل هذا بالاتفاق، قال المرتضى في كتاب "تنزيه الأنبياء والأئمة": «إن النبي إنما لا يجوز عليه النسيان، فيما يؤديه [عن الله تعالى][1]، أو في شرعه، أو في أمر يقتضي التنفير عنه، أما ماهو خارج عما ذكرناه، فلا مانع من النسيان، ألا ترى أنه إذا نسي [أو سها في][2]مأكله، أو مشربه، على وجه لا يستمر ولا يتصل، فينسب على أنه يغفل[3]، فإن ذلك غير ممتنع»[4] وحمل النسيان في قوله: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ [الكهف: 73] على ضد الحفظ.

هذا والعتاب بترك تحفظه عن أسباب النسيان.

[المطلب الثالث والعشرون]: في[أن][5] نبيًا من الأنبياء لم يعتذر عن الرسالة ولم يستعف عنها.

(?)[1] ليست في الأصل والتصويب من تنزيه الأنبياء.

(?)[2] ليست في الأصل والتصويب من تنزيه الأنبياء.

(?)[3] في تنزيه الأنبياء: مغفل.

(?)[4] تنزيه الأنبياء للمرتضى (ص: 121).

(?)[5] ليست في الأصل ولعل الصواب ما أثبته.

زعمت الإمامية، أن بعض الرسل من أولي العزم عليهم السلام، اعتذر عن الرسالة واستعفى عنها.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وجماهير الأمة، من أن أحدًا من النبيين والمرسلين لم يعتذر[1] بشيء عن الرسالة، ولم يستعف عنها، لأن ذلك ردٌّ للوحي، وعدم انقياد [لأمر][2] الله تعالى، والأنبياء عليهم السلام معصومون عن ذلك، ومُتَمَسَّكُهم قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ □ □ □ □ □ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ □ □ □ □ □
□ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ □ ﯗ ﯘ □ □ □ □ ﭼ
[الشعراء: 10-14] فإنه يدل على أنه اعتذر عن الرسالة بضيق صدره، وعدم انطلاق لسانه، واستعفى عنها، وأراد أن يكون المرسَلُ أخاه هارون، وخاف من القتل والتكذيب. كذا ذكر الحسن بن سليمان العددي[3] في "ملتقطاته".

ولا حجة لهم في الآية، فإنه قوله: "يضيق" لم يكن اعتذارًا وتعللاً وتلعثمًا في تلقي الأمر، بل طَلبُ عون على امتثال أمره، وتمهيدًا لعذر في طلب المعين على تنفيذ الأمر، وأداء الرسالة، وكفى بطلب المعين حجة على التقبيل لا على التعليل، ولم يرد أن المرسَلَ إليه أخاه دونه، بل استدعى ضمه إليه، واشتراكه في أمره، والمعنى فأرسل جبرائيل إلى هارون، واجعله نبيًا يعينني على الرسالة، يدل عليه قوله: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ [طه:29-32] وقوله: ﭽ □ □
□ □ □ □ □ □ □ ﭼ [القصص:34] وقوله: أخاف أن يقتلون، ليس تعللاً، بل هو استدفاع البلية المتوقعة، كما أن قوله: أخاف أن يكذبون. استمدادًا واستظهارًا في أمر الدعوة.

وأيضًا خاف أن يُقْتَلَ قبل أداء الرسالة، لأن فرعون أمر قومه أن يقتلوه، حيث وجدوه، بعد قتل القبطي، والفرار منهم، فكيف يكون تعللاً، ولذا وعده الكلاءة والدفع

---

[1] (?) في الأصل: يعتذر به، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: أمر، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) لم أجد له ترجمة.

بكلمة الردع، ومن زعم أنه استعفى أولاً ، ولما وعده الله الحفظ، استدعى ضمَّ أخيه إليه، فلا برهان له به ودون إثباته إحصاء [رمال دهناء][1]/[212/ب] .

[المطلب الرابع والعشرون]: في أن محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم هو المبعوث إلى الخلق بعلم من الله تعالى.

ذهبت الغرابية[2]، إلى أن الله لم يبعث محمدًا نبيًا، ولم يرسل إليه جبرائيل للرسالة، ولكنه أرسله إلى علي بن أبي طالب، ولكن كان محمدًا بعلي أشبه من

(?)[1] في الأصل: رمان دهباء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] الغرابية: فرقة من فرق الغلاة، زعمت أن الله عز و جل أرسل جبريل عليه السلام إلى على فغلط فى طريقه فذهب إلى محمد لانه كان يشبهه وقالوا كان اشبه به من الغراب بالغراب والذباب بالذباب ولذلك سموا غرابية، وزعموا أن عليا كان الرسول واولاده بعده هم الرسل وهذه الفرقة تقول لاتباعها العنوا صاحب الريش يعنون جبريل عليه السلام.
انظر: الفرق بين الفرق (ص:250-251) التبصير في الدين (ص: 128) المواقف للإيجي (3/681).

الغراب[1]بالغراب والذباب [بالذباب][2] وقد بعث الله جبرائيل إلى علي، فغلط جبرائيل في تبليغ الرسالة من علي بن أبي طالب، إلى محمد بن عبد الله، فأدى إليه الرسالة، قال شاعرهم:

غلط الأمين فحاده عن حيدرة[3]

ويلعنون صاحب الريش، ويعنون به جبرائيل عليه السلام، فلذا ادعى محمد النبوة لنفسه.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه الفرقة الناجية، وسائر الفرق الإسلامية، من أن الله سبحانه، أرسل جبرائيل إلى محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف لنصوص الكتاب الإلهية والآثار المروية عمن ادعوا له الرسالة ، أما نصوص الكتاب فقوله عز وجل: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓﭔ ﭼ[الفتح: 29] ﭽﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ[آل عمران: 144] وقوله سبحانه: ﭽ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﭼ [الأحزاب: 44] وقال سبحانه: ﭽ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ [الصف: 6]

وفي التوراة في السفر الأول منه: «قال الله تعالى لإبراهيم: إن هاجر تلد ويكون من ولدها من يده فوق الجميع، ويد الجميع مبسوطة إليه بالخشوع»[4].

---

[1] (?) في الأصل: إلى بالغراب، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) البيت في الصوارم المهرقة: غلط الأمين فجازها عن حيدر*والله ما كان الأمين أمينا، يريدون أبا عبيدة ، أي حاد الخلافة عن علي وأعطاها لأبي بكر وعمر، هذا في الصوارم المهرقة، وقد يكون جبريل كما في تعريف الغرابية.انظر: الصوارم المهرقة (ص: 87).

[4] (?) ورد النص في التوراة في سفر التكوين، الإصحاح السادس عشر (10-12) (ص: 18): «وقال لها ملاك الرب: لأكثرن نسلك فلا يعود يحصى، وأضاف ملاك الرب: هو ذا أنت حامل، وستلدين أبنًا وتدعينه إسماعيل، لأن الرب سمع صوت شقائك، ويكون إنسانًا وحشيًا يعادي الجميع، والجميع يعادونه، ويعيش مستوحشًا متحديًا كل إخوته».

وفي السفر الخامس منه: «ياموسى إني مقيم لبني اسموئيل نبيًا من بني أجريم، وأجري قولي في فيه، ويقول لهم ما آمره[1]به والرجل الذي لا يقبل قول النبي الذي يتكلم باسمي فأنا انتقم منه»[2].

وفي السفر الخامس أيضًا: «الله الذي تجلى لهم /[213/أ] من طور سيناء، وأشرق بنوره من جبل سعير، واستعلن من جبل فاران»[3] وجبل سعير[4] بقرية ناصرة،

(?)[1] في الأصل:آمره آمره، ولعل الصواب ما أثبته.
(?)[2] ورد النص في التوراة في سفر التثنية، الإصحاح الخامس عشر(18) (ص: 253):« لهذا أقيم لهم نبيًا من بين إخوتهم مثلك، وأضع كلامي في فمه، فيخاطبهم بكل ما آمره به».
(?)[3] ورد النص في التوراة في سفر التثنية، الإصحاح الثالث والثلاثون(2) (ص: 274): «أقبل الرب من سيناء، وأشرف عليهم من سعير، وتألق في جبل فاران »
(?)[4] سعير: جبل قريب من الناصرة بفلسطين وقيل: اسم لجبال فلسطين. انظر: معجم البلدان (3/171) الأعلاق الخطيرة (ص:111).

وكان عيسى يسكن فيها، وجبل فاران[1] في طريق مكة، على يسار[2] طريق العراين[3] إلى [مكة][4].

وفي الإنجيل في [الإصحاح الرابع][5]عشر من إنجيل يوحنا: «الفار قليط[6] روح القدس، الذي يرسله أبي باسمي، هو يعلمكم ويمنحكم جميع الأشياء، وهو يذكركم ما قلته لكم»[7].

وفيه أيضًا:[8]في [الإصحاح][9] السادس [عشر][10]: «لكني أقول لكم الآن حقًا يقينًا، أن انطلاقي عنكم خير لكم، فإن لم انطلق إلى أبي، لم يأتكم الفارقليط، وإن انطلقت أرسلت إليكم، فإذا ما جاء، هو يفيد أهل العالم ويدينهم، ويمنحهم ويوقفهم على الخطيئة والبر»[11].

(?)[1] فاران: اسم لجبال مكة، وقيل: اسم لجبال الحجاز، ينسب إلى فران بن يعقوب من سبط يامين وقيل: لفاران بن عمرو بن عمليق، فقيل: جبال فاران، وبعضهم يقول: جبال فران. انظر: نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب (ص: 108) المواعظ والاعتبار للمقريزي (1/236) معجم البلدان (3/171).

(?)[2] في الأصل: بعد كلمة يسار س، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] لم أجد تعريفًا لهذا المكان.

(?)[4] في الأصل: ملكه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: الصحاح الخامس من، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] الفارقليط: من أسمائِه في الكُتُبِ السالِفة فارِقٌ ليطا، أي يفرُقُ بينَ الحقِّ والباطِلِ.انظر: لسان العرب (10/299) تاج العروس (26/300).

(?)[7] انظر: انجيل يوحنا، الإصحاح الرابع عشر (26) (ص: 159) إظهار الحق (4/1185).

(?)[8] في الأصل: وفي، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[9] في الأصل: الصحاح، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[10] ليست في الأصل، والتصويب من انجيل يوحنا.

(?)[11] انظر: إنجيل يوحنا، الإصحاح السادس عشر (7-8) (ص: 161) إظهار الحق (4/1186).

وفيه أيضًا: «إن لي كلامًا كثيرًا أريد أن أقوله لكم، ولكن لا يقدرون على قبوله والاحتفاظ به، ولكن [عندما][1] [يأتيكم][2] روح الحق واليقين، يرشدكم ويعلمكم و[يؤيدكم][3] بجميع الخبر ،لأنه ليس يتكلم بدعة من تلقاء نفسه»[4].

وفي الزبور: «يا أحمد؛ فاضت الرحمة على شفتيك، من أجل ذلك أبارك عليك، فتقلد السيف، فإن بهاءك وحمدك الغالب، واركب كلمة الحق، فإن ناموسك وشرائعك مقرونة بهيبة يمينك، سهامك مسنونة، والأمم [يجبرون][5] تحتك، كتاب حقوق جاء الله من اليمن، والتقديس من جبل فاران وامتلأت الأرض من تحميد أحمد وتقديسه وملك الأرض ورقاب الأمم»[6].

وفي موضع آخر منه: «لقد انكشفت السماء من بهاء محمد، وامتلأت الأرض من حمده»[7].

(?)[1] ليست في الأصل ، والتصويب من: إنجيل يوحنا، وفي إظهار الحق: إذا.

(?)[2] في الأصل: جاء ، والتصويب من: إنجيل يوحنا.

(?)[3] في الأصل: يريدكم، والصواب ما أثبته

(?)[4] انظر: إنجيل يوحنا، الإصحاح السادس عشر (12-13) (ص: 161) إظهار الحق (4/1186).

(?)[5] في الأصل: يجرون، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] انظر: سفر المزامير(45: 1-5)(ص: 717).

وأخبر علماء أهل الكتابين بما توارثوا عن الإنبياء عليهم السلام، بنبوته وبيان [زمان][1] بعثته، ومولده ونسبه ونعوته وشمائله، وإخراج قومه إياه /[ط213/ب] عن موطنه، وبيان موضع هجرته، وإشاعة خبره قبل ولادته، وبعثته، وبادر الأحبار الربانيون [والقساوسة][2] [والرهبان][3] بالإيمان به، و[يحضون][4] الناس عليه، غير [مكترثين][5] ممن خالفهم وآذاهم، وقد بلغ الحد [المدرك][6] من ذلك حد التواتر، وقد اعترف اليهود والعيسوية[7]، وجم غفير من القادريين [من][8] النصارى، ومن تبعهم من نصارى افرنج بنبوته، إلا أنهم يزعمون [أنه][9] مبعوث إلى العرب خاصة، وقد سألت قادريًا عنه عليه السلام، فقال: هو نبي، واسمه في كتبنا، فقلت: لم لا تؤمنون، فقال: رسولنا فوق رؤسنا إلى السماء.

(?)[7] انظر: سفر المزامير(33: 5-6)(ص: 710) ونصه: «يحب البر والعدل، امتلأت الأرض من رحمة الرب، بكلمة الرب صنعت السماوات، وبنسمة فيه كل جنودها».

(?)[1] في الأصل: امان، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل القسوق، ولعل الصواب ما أثبته..

(?)[3] في الأصل الرهابين، ولعل الصواب ما أثبته..

(?)[4] في الأصل: يحضض، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: مكثرين، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: المترك، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] العيسوية: هي من فرق اليهود وتنسب إلى أبي عيسى اسحاق بن يعقوب الأصفهاني كان في زمن أبي جعفر المنصور وابتدأ دعوته زمن مروان الحمار وتبعه خلق كثير من اليهود إلى أن قتل وقتل أصحابه، وذهب إلى أنه نبي ورسول المسيح المنتظر، وأن لليهود خمسة من الرسل يأتون بعده، الإقرار بنبوة محمد وبأن كل ما جاء به حق إلا أنه بعث إلى العرب لا إلى بني إسرائيل. انظر: الملل والنحل (1/214) الفرق بين الفرق (ص: 9) الفصل (1/92).

(?)[8] في الأصل: امن، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[9] في الأصل: أنهم، ولعل الصواب ما أثبته.

أما الآثار فقول أمير المؤمنين: «وأشهد أن محمدًا عبده المصطفى، أمينه الرضى»[1].

وقوله: «أرسله لوجوب الحجج، وظهور الفلج»[2].

وقوله: «فبلغ الرسالة صادعًا [بها][3]،وحمل على المحجة، دالاً عليها»[4].

وقوله: « [أقام][5] أعلام الاهتداء، ومنار الضياء»[6].

إلى غير ذلك من الآثار، وهي أشهر من قوس قزح[7]، ولأنه لما ادعى محمدًا النبوة، بادر علي بتصديقه، فآمن به ونصره، وقاتل وقتل من أنكر نبوته.

ولأنه لو كان الأمر كما زعموه -من الغلط ثَمَّ- لم [يقره][8] الله تعالى على ذلك.

ولأن الله أرسل جبرائيلـ إلى محمد بن عبدالله، لا أنه أراه صورة علي، وأمره أن يؤدي الرسالة، إلى صاحب هذه الصورة، فيشبه عليه.

---

[1] (?) نهج البلاغة (2/116).

[2] (?) نهج البلاغة (2/116).

[3] (?) في الأصل: به والتصويب من نهج البلاغة.

[4] (?) نهج البلاغة (2/116).

[5] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[6] (?) نهج البلاغة (2/116).

[7] (?) قوس قزح: طَرائقُ مُتقوِّسَة تَبدو في السَّمَاءِ أَيامَ الرّبيع، زاد الأَزهريّ : غِبَّ المطرِ بحُمْرَةٍ وصُفْرة وخُضْرة، وبعضهم جعله من المناهي الفظية وهناك من لم يجعله منها. انظر: لسان العرب (2/563) تاج العروس (7/57) معجم المناهي اللفظية (ص: 676).

[8] (?) في الأصل: يقر، ولعل الصواب ما أثبته.

ودعوى كمال المشابهة من خرافاتهم، وكان أسوتهم مهدي الرحمة، وكان من تبعه، أحمق من لاطم الأشفى بخده، حتى جانب الروض، وأهوى إلى الجزل، وباع الهدى واشترى [الضلال][1] ، ولا حجة لهم على ما هو به، وإنهم لكاذبون قاتلهم/[214/أ] الله أنى يؤفكون.

[المطلب الخامس والعشرون]: في أن محمد بن عبدالله خاتم النبيين.

(?)[1] في الأصل: الضلل، ولعل الصواب ما أثبته.

ذهبت الخطابية[1] والمعمرية[2] والمفضلية[3] والإسحاقية[4]، والمنصورية[5] إلى الأبد،

والسبعية[6]، إلى أن محمدًا ليس بخاتم النبيين، فزعمت الخطابية إلى أن الأئمة أنبياء، وأن أبا الخطاب[7] نبي، وأبو الخطاب هذا كان رجلاً من بني أسد، سمى نفسه إلى أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق، ويتردد إليه، فلما علم منه غلوه في حقه، تبرأ منه، فلما اعتزل عنه، ادعى

---

[1] (?) الخطابية: فرقة غالية تنسب إلى أبي الخطاب، محمد بن أبي زينب الأسدي، الأجدع، مولى بني أسد، عزا نفسه إلى جعفر الصادق فلما علم بغلوه تبرأ منه، فلما اعتزل عن جعفر ادعى الإمامة لنفسه، وزعم أن الأئمة أنبياء ثم زعم أنهم آلهة، ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبخة الكوفة سنة (143هـ). انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 10) الملل والنحل (1/172) فرق الشيعة للنوبختي (ص: 69) الفرق بين الفرق:(ص:215).

[2] (?) المعمرية: فرقة غالية من فرق الخطابية قالوا إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له: معمر ، وزعموا أن الدنيا لا تفنى وأن الجنة هي التي تصيب من خير ونعمة وعافية وأن النار هي التي تصيب الناس من شر وبلية ومشقة واستحلوا المحرمات كالزنا والخمر ودانوا بترك الصلاة والفرائض وقالو بالتناسخ، وأنهم لا يموتون، وإنما يرفعون بأبدانهم إلى الملكوت.انظر: مقالات الإسلاميين (ص:11) الفرق بين الفرق (ص:63) الملل والنحل (1/172).

[3] (?) المفضلية: فرقة تنسب إلى المفضل بن عمر وتسمى الموسوية لأنها قالت بإمامة موسى بن جعفر نصًا عليه ويشكون في موته، ومنهم من قطع بموته، ومنهم من توقف.انظر: مقالات الإسلاميين (ص:29) الملل والنحل (1/161).

[4] (?) الإسحاقية: فرقة من الإمامية تنسب إلى إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان أبو يعقوب النخعي الاحمر، قيل له: الأحمر لانه كان أبرص، وكان يطلي برصه بما يغير لونه،وأنه كان يعتقد إلهية علي بن أبي طالب، وأنه انتقل إلى الحسن ثم الحسين، وأنه كان يظهر في كل وقت. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (20/303) البداية والنهاية (11/93).

الأمر لنفسه، وزعم أنه نبي، والأنبياء فرضوا على الناس طاعته، وكان أكذب من سهيلة[1].

وزعمت المعمرية، أن جعفر بن محمد نبي، وبعده أبو الخطاب، وبعده معمر[2].

وزعمت العجلية[3] والمفضلية والمنصورية، أن الرسل لا تنقطع أبدًا، وأن أبا منصور نبي، وكان أبو منصور رجلاً

(?)[5] المنصورية: اتباع أبي منصور العجلي، الذى زعم ان الامامة دارت فى أولاد علي، حتى انتهت إلى الباقر، وادعى أنه خليفة الباقر، ثم الحد فى دعواه، فزعم انه عرج به الى السماء، وكفروا بالقيامة والجنة والنار، واستمرت فتنتهم إلى أن قتل يوسف بن عمر الثقفي -والي العراق- العجلي وصلبه. انظر: مقالات الإسلاميين (ص:9)الفرق بين الفرق:(ص:234-235) الملل والنحل (1/172) فرق الشيعة للنوبختي (ص: 38).

(?)[6] السبعية: من ألقاب الإسماعيلية، لقبوا بها لأمرين: أحدهما: يعتقدون أن أدوار الإمامة سبعة، وأن الإنتهاء الى السابع هو أخر الدور، وهو المراد بالقيامة، وأن تعاقب هذه الادوار لا آخر لها قط، والثاني: إن تدابير العالم السفلي، منوطة بالكواكب السبعة، التي اعلاها: زحل ثم المشتري ثم المريخ ثم الشمس ثم الزهرة ثم عطارد ثم القمر.انظر: فضائح الباطنية (ص:16) الملل والنحل (1/190).

(?)[7] تقدمت ترجمته ضمن التعريف بفرقة الخطابية.

(?)[1] سهيلة يضرب به المثل في الكذب، فيقال: أكذب من سهيلة، وهي الريح. انظر: المستقصى في أمثال العرب (1/292) لسان العرب (10/501) تاج العروس (29/238).

(?)[2] هو معمر بن عباد السلمي، معتزلي من أهل البصرة ثم سكن بغداد تنسب إليه فرقة المعمرية توفي سنة (215ه). انظر: لسان الميزان (6/71).

(?)[3] العجلية: هم أتباع هارون بن سعيد أو سعد العجلي، وهو من الزيدية، صدوق رمي بالرفض، قال الحافظ ابن حجر: « وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: وذكره أيضا في الضعفاء فقال كان غاليا في الرفض لا تحل عنه الرواية بحال». انظر: تهذيب التهذيب (11/6) تقريب التهذيب (2/568) فرق الشيعة للنوبختي (ص:57).

من بني عجل، وكان أنوك[1] من عجل، سمى نفسه إلى الصادق، فلما رأى سوء اعتقاده، تبرأ منه، وطرده عنه، فادعى الإمامة لنفسه، ثم النبوة، وزعم أنه [عرج][2] إلى السماء، ورأى الله، ومسح رأسه بيده، وقال: يا بني أذهب؛ فبلغ عني، ثم أنزله إلى الأرض، وكان يقول: أنا الكسف المذكور في القرآن، في قوله: ﭽ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ﭼ [الطور:44]

وزعمت السبعية؛ أن خاتم الرسل هو المهدي -كما سلف- وزعمت الإسحاقية؛ أن الأرض لا [تخلو][3] من نبي.

وكل ذلك باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وسائر المسلمين، من أن محمدًا خاتم النبيين، للنصوص من الكتاب والسنة والآثار[4]، وقد تقدم من الإنجيل ما يدل على ذلك.

---

[1] (?) النوك: الحمق وجمعه نوكى وأنوك من كذا أحمق منه. انظر: لسان العرب (10/501) تاج العروس (27/377).

[2] (?) في الأصل: جرح ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: لا نح، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) قال الطحاوي: «وإن محمدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى، وإنه خاتم الانبياء» شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص: 166).

ولا حجة لهؤلاء الغواة، على ما زعموه، من أن المهدي من الرسل، وأن الأئمة أنبياء، وأن أبا الخطاب [و][1] أبا منصور نبي، ومالهم من سلطان بهذا، وإن يتبعون/[214/ب] إلا الظن وما تهوى الأنفس، وقد جاءهم من ربهم الهدى، فنبذوه وراء ظهورهم، [ونبذوا][2] أنفسهم في دوية الردى، وقد كان كل منهما، رجلاً من الجهال، معه جمع من الضلال، قد أصبحوا في محص[3]، وطب[4]، خاثر[5]، ومن غاية موقهم، لم يفرقوا بين ناج وباير.

---

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) طمس في الأصل ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) محص:محص الظبي في عدوه إذا أسرع وعدى عدوًا شديدًا. انظر: لسان العرب (7/89) تاج العروس (18/153).

[4] (?) طب: قال ابن فارس: «الطاء والباء أصلان صحيحان، أحدهما يدلُّ على عِلمٍ بالشيء ومَهارَةٍ فيه. والآخر على امتدادٍ في الشيء واستطالة» فالطب علاج الجسم والنفس والطبة الشقة المستطيلة من الثوب والطبة الجلدة المستطيلة او المربعة في المزادة. انظر:معجم مقاييس اللغة (3/407) لسان العرب (1/553) تاج العروس (3/258).

[5] (?) خاثر: اللبن ونحوه إذا ثخن وغلظ والخثورة ضد الرقة، قال ابن فارس: « الخاء والثاء والراء أصلٌ يدلُّ على غِلَظٍ في الشّيءِ مع استِرخاء» وخثرت نفسه إذا غثت وثقلت وخبثت واختلطت. انظر:معجم مقاييس اللغة (2/246) لسان العرب (4/230) تاج العروس (11/137).

[المطلب السادس والعشرون]: في أن محمدًا [دعى][1] الثقلين إلى الله تعالى دون نفسه.

ذهبت الذمية[2] إلى أن محمدًا لم يدع الثقلين إلى الله تعالى، بل دعاهم إلى نفسه، فإن عليًا كان هو الإله، وقد بعث محمدًا ليدعوا الناس إليه، فلم يدعهم إلى علي، ودعاهم إلى نفسه، وهو باطل؛ لأنه بهت وافتراء.

والحق ما ذهب إليه [الفرقة][3] الناجية، وسائر الفرق الإسلامية؛ من أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا الثقلين إلى الله تعالى.

وقد صح عن أمير المؤمنين أنه قال: «وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالضياء، وقدمه في الاصطفاء، فصدع بما أمر به ربه»[4].وقد اعترف بصحته جماهير الشيعة، وسائر المسلمين، والآثار المروية عنه، وعن أهل بيته في ذلك، أكثر من أن يحيط به الإحصاء.

ولأن عليًا لم يكن إلهًا، بل [كان][5] عبدًا [مربوبًا][6]، لأنه قد ثبت بالبراهين القاطعة، والحجج الساطعة، أن الله تعالى ليس بجسم، ولا ذي صورة، ولا متحيز[7]، ولا

(?)[1] في الأصل: ادعى، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] الذمية: من الفرق الغالية، زعموا أن عليًا هو الله، وشتموا محمداً ﷺ وذموه ولذلك سموا ذمية، وزعموا أن عليًا بعثه لينبئى عنه، فادعى الأمر لنفسه. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 14) الفرق بين الفرق (ص:251) التبصير في الدين للإسفراييني (ص:129).

(?)[3] في الأصل: الفرق، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] نهج البلاغة (2/195) بحار الأنوار (18/225).

(?)[5] في الأصل طمس ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: موبوبا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] الألفاظ التي يوصف الله عز وجل بها ولم ترد في الكتاب والسنة كلفظ الجهة والمتحيز ونحوها، فإن أريد به حق قبل، وإن أريد به باطل رد، وإن اشتمل على حق وباطل، لم يقبل مطلقًا، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى. انظر:

يتصف بالأعراض المحسوسة[1] ، ولم يكن له والد، ولا صاحبة، ولا ولد، وعلي لم يكن كذلك ، وقد اعترف بأنه عبد من عباد الله، وزَبَرَ[2]من زعم ذلك، واستتابه -كما تقدم- وقيل قتله.

وثبت أيضًا بقواطع الحجج، أن محمدًا رسول الله، لم يعص الله طرفة عين، ولا أقل ولا أكثر من ذلك، ولم يخالف أمره قط.

وجاء في الأخبار المتواترة معنىً[3] أن عليًا/[215/أ] كان أصغر في السن من محمد، وهو الذي رباه صغيرًا، وكان محتاجًا إليه في معاشه ومعاده، وتابعًا له في أفعاله وأقواله، ولا يكون الإله كذلك، ولا حجة على ما زعموه، وبطلان خرافاتهم، أظهر من الشمس في كبد السماء، ومن المشْمَخِر[4] على الغبراء.

التدمرية (ص: 56-66).

(?)[1] المصنف يسير على طريقة المتكلمين، فهو يسمي الصفات أعراضًا محسوسة لينفيها عن الله عز وجل، لأنهم جعلوا الموجود إما جوهر وإما عرض، ثم قالوا الجوهر لا تقوم به الأعراض ثم نزهوا الله عن الأعراض، لأن الأعراض لا تقوم إلا بحادث، فلزمهم على أصلهم هذا نفي الصفات. انظر: الجواب الصحيح (5/49) الصفدية (2/42).

(?)[2] زَبَرَهُ عن الأمر زبرًا إذا انتهره ومنعه ونهاه. انظر: لسان العرب (4/315) تاج العروس (11/399).

(?)[3] التواتر بالمعنى: هو أن ينقل جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر ما، كأحاديث رفع اليدين في الدعاء. تدريب الراوي (2/166-167).

(?)[4] المشمخر: العالي والطويل من الجبال. انظر: لسان العرب (4/429) تاج العروس (12/242).

[المطلب السابع والعشرون]: في أن محمدًا لم يخالف أمر الله قط.

ذهبت الذمية إلى أن محمدًا، خالف أمر الله وهو علي، فإنه أمره أن يدعوا الناس إليه، فدعاهم إلى نفسه -كما سلف- فلا يوثق لقوله .

وزعمت الإمامية، أنه خالف أمره مرتين في غدير خم.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وسائر الأمة، من أنه لم يخالف أمر الله قط، لأن الله أرسله رسولاً إلى الثقلين، والرسول معصوم، والمخالفة عصيان، وهو منزه عنه.

ولا حجة للذمية الموقى الخراصين، فيما فاهو به، ومتمسك الإمامية، ما رواه شيخهم المفيد[1] بما يوقع المذعن في الضلال البعيد في "الروضة": «أنه صلى الله عليه وآله وسلم، ترك إبلاغ ما أنزل إليه من ربه مرتين، خوفًا من أصحابه»[2]-كما سيجيء عن قريب إن شاء الله تعالى- وهومن أفرى الفري، فإنه عليه السلام، بلغ رسالات ربه الأعلى، ولم يكترث من كثرة العدى، وكانوا أوفر من عديد الحصى، وقد أثنى الله سبحانه [على][3] من مر قبله من نذير، أنهم يبلغون رسالات ربهم، ولا يخشون أحدًا إلا الله، وأمره بالاقتداء بهم، فقال عز من قائل: ﭽ

(?)[1] هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبدالسلام الحارثي العكبري البغدادي، يعرف بابن المعلم والشيخ المفيد، عالم الرافضة،ولد سنة (336هـ) وقيل: سنة (338هـ) قال الذهبي عنه: «كان صاحب فنون وبحوث وكلام واعتزال وأدب» من تصانيفه: المقنعة، والأركان في دعائم الدين، والإيضاح في الإمامة، والإفصاح في الإمامة، والإرشاد، والعيون والمحاسن، وغير ذلك، توفي في بغداد سنة (413هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (18/225) نقد الرجال للتفرشي (4/315) الفهرست للطوسي (ص:239) رجال النجاشي (ص:399).

(?)[2] لم أقف عليه.

(?)[3] ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

چ [الأنعام:90] فكيف يخشى من هو خاتمهم وأفضلهم؟ ويترك الإبلاغ، ويردُّ الوحي غير مرة، ولا يأتمر بما أمره ربه، من الاقتداء بالأنبياء، سبحانك هذا بهتان عظيم، وما هو إلا كذب مفترى، لعن الله من /[215/ب] كذب وافترى، وارتدى بالكذب وافترى.

[المطلب الثامن والعشرون]: في أن محمدًا لم يرد ما أوحي إليه قط.

زعمت الإمامية؛ أن رسول الله صلى الله عليه وآله، رد الوحي، وتكلأ[1] عن إبلاغ بعض رسالات ربه غير مرة، خشية أن يجمع الناس على إضراره.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، والكيسانية[2] والزيدية، والمعتزلة[3]، والخوارج[4]، أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعص الله، ولم يرد ما أوحي أليه

(?)[1] تكلأ: أي تأخر قال أبو عبيد: «تكلأتُ كُلأَة أي أستنسأت نسيئة والنسيئة التأخير». انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (1/20) معجم مقاييس اللغة (25/132) لسان العرب (1/145) تاج العروس (1/405).

(?)[2] الكيسانية: من فرق الغلاة وهم أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي،الذي قام يطلب بدم الحسين بن علي ، وسموا بذلك لأن المختار كان يقال له كيسان، وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعلي اسمه كيسان، وأهم عقائدها: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية، وإليه كان يدعوا المختار، و القول بجواز البداء على الله، والقول بالتناسخ، وتفرعت هذه الفرقة إلى فرق غالية. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 18) التنبيه والرد للملطي (ص: 23، 160) الفرق بين الفرق (ص:38) الملل والنحل (1/146).

(?)[3] المعتزلة: فرقة كلامية، وأول المعتزلة ظهورًا، هو واصل بن عطاء الغزال، وانضم لواصل عمرو بن عبيد، واعتزلا حلقة الحسن البصري هم ومن وافقهم، وسموا بالمعتزلة، وأبرز عقائد المعتزلة الأصول الخمسة وهي: نفي الصفات ، وأن القرآن مخلوق وأن كلام الله مخلوق، أن الله لم يخلق أفعال العباد وأنهم خالقون لأفعالهم، أن الله لا يُرى في الآخرة وبعضهم يقول: إنه لا يَرى ولا يُرى، أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين، وفي الآخرة مخلد في النار إذا مات على الكبيرة، يرى المعتزلة الخروج على أئمة المسلمين بالسيف، وجواز قتالهم.انظر: مقالات الإسلاميين (ص:278،155) وما بعدها، شرح الأصول الخمسة(ص:232،528،697) الملل والنحل (1/48) الفرق بين الفرق (ص: 15) المعتزلة وأصولهم الخمسة.

(?)[4] الخوارج: هم أول الفرق ظهورًا في تاريخ المسلمين، فإنهم خرجوا على علي فسفكوا الدماء وسلبوا الأموال، فقاتلهم وكانت موقعة النهروان، فأبادهم ولم ينج منهم إلا القليل، وأبرز

قط، ولم يتكلأ في إبلاغ ما أُمربه، بل صدع به، وتحمل لذلك أعباء المشاق، ولم يكترث من كثرة الأعداء، مع أنهم كانوا أكثر من رمال عالج[1] والدهناء[2]، لأن ردَّ الوحي كفر، والأنبياء عليهم السلام، معصومون عن الكفر والمعاصي، ولا يتفوه به من آمن بالله، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

ومتمسكهم مارواه شيخ شيوخهم، محمد بن النعمان في "الروضة" وغيره: «أن الله تعالى أنزل جبرائيل ، إلى النبي صلى الله عليه وآله، بعد الفراغ من حجة الوداع، والتوجه إلى المدينة في الطريق، فقال: يا رسول الله، يقرئك ربك السلام، ويقول: فانصب عليًا بالإمامة، فقال النبي صلى الله عليه وآله يا أخي جبرائيل: إن الله يعلم بغض أصحابي لعلي، وإني أخاف منهم أن يجمعوا على إضراري، فاستعف لي عن ربي، وصعد جبرائيل، وعرض جواب النبي، فأنزله الله مرة أخرى، فقال له جبرائيل مثل ما قال أولاً، فاستعفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم،

عقائد الخوارج: تكفير عثمان وعلي بن أبي طالب ، تكفير مرتكب الكبيرة وأنه مخلد في النار، وجوب الخروج على أئمة المسلمين إذا خالفوهم.وافترقت الخوارج إلى فرق أشهرها: الأزارقة والنجدات والصفرية والإباضية. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 86) تاريخ الأمم والملوك (2/661-704) (3/113-114) الفرق بين الفرق (ص:72) الملل والنحل (1/113) البداية والنهاية (7/176) تاريخ الإسلام (3/587-588).

[1] (?) عالج: رمل ناعم عظيم في بلاد العرب يصعب سلوكه، ولا ماء به، يمر في شمال نجد قرب مدينة حائل إلى شمال تيماء، وقد سمي قسمه الغربي «رمل بحتري» نسبة إلى قبيلة من طي تملكته ويسمى اليوم النفود. انظر: معجم البلدان (4/70) تاريخ المستبصر (ص:82) المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية (ص:332).

[2] (?) الدهناء: من ديار بني تميم مسيرة ثلاثة أيام لا ماء فيه، وهي سبعة أجبل من الرمل، وهي من أكثر بلاد الله كلأ مع قلة أعذاء ومياه ،وإذا أخصبت الدهناء ربعت العرب جمعًا، لسعتها وكثرة شجرها، وقيل الدهناء الفلاة، وقيل: الدهناء: موضع كله رمل. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (4/265) معجم البلدان (4/70).

كما استعفى أولاً، ثم صعد فكرر جواب النبي صلى الله عليه وآله، فأمر الله جبرائيل بتكرر نزوله معاتبًا مشددًا مع هذه الآية: ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑﮒ ﭼ [المائدة: 67]/[216/أ] فلما نزل جبرائيل هذه المرة بهذه الآية قال: لمن ضمن الله عصمتي عن هؤلاء الجماعة، فسأبلغه، فأمر بجمع رحال الأحمال، ووضع بعضها على بعض، في حر شديد بين مكة والمدينة، بموضع يقال له غدير خم[1]، وارتقى عليها، وقال: يا أيها الناس، إن عليًا أمير المؤمنين، وخليفة رب العالمين، ليس لأحد أن يكون خليفة بعدي سواه، من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[2].

وروى علي بن إبراهيم[3] عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر نحوه.

وروى الكليني في "الكافي"[4] [عنده][5] بعضه، وهو خبر موضوع، وأثر مرقوع، وإفك صراح، وابن المعلم[6]، يحذوا حذو شيخه، محمد بن بابويه، الذي هو أكذب من درج ودب[7]

(?)[1] هو غدير بين مكة والمدينة بينه وبين الجحفة ميلان. انظر: معجم البلدان (4/188).

(?)[2] انظر: نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص:173).

(?)[3] لم أجد له ترجمة.

(?)[4] الكافي للكليني (1/289).

(?)[5] في الأصل: عند، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] من ألقاب الشيخ المفيد، تقدمت ترجمته (ص:96).

(?)[7] أي أكذب من الأحياء والأموات، يقال للقوم إذا أنقرضوا: قد درجوا، وقيل: أكذب الكبار والصغار، دَبَّ لضعف الكبر، ودرج لضعف الصغر. انظر: أدب الكاتب (ص: 37) إصلاح المنطق (ص: 315) المستقصى (1/292) جمهرة الأمثال (2/173) مجمع الأمثال (2/176).

حذو القذة بالقذة[1]، فهما عكمى عير[2]، وكذا رواة الأخبار من هذه الفجار، فإن كل غانية هند[3].

وآثار الكذب على هذا الأثر ظاهرة، ولا ظهور الدكا[4] في الهاجرة، وذلك لأنه يستلزم أن يكون غيره من الرسل أفضل منه، [وهو][5] من غير نكير؛ لأن الله تعالى أخبر عنهم بأنهم يبلغون رسالات الله ولا يخشون أحدًا إلا الله، قال عز من قائل ڇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ڇ [الأحزاب:39].

ولأنه قد تواتر أنه صلى الله عليه وآله وسلم بلغ ما أنزل، وفيه ذكر آلهة المشركين بسوء، وذمهم، وذم آباءهم الذين يعبدونها، مع كثرتهم، ولم يخش منهم، وكانوا يؤذونه، ويسبون، ويمكرون لإهلاكه مكرًا كبارًا، ولم يكترث منهم، فكيف يختبئ من شرذمة قليلة بالنسبة إليهم، ويترك إبلاغ رسالة ربه، والاقتداء المأمور به، وقد قال له سبحانه: ڇ ٹ ٹ ٹ ڇ [الحجر:94] ولأن الله تعالى قال في فاتحة سورة الأعراف: -وهي /[216/ب] وهي مكية- ڇ ٻ ٻ

---

[1] (?) القذة: لها معان منها: ريش السهم، وجمعها قذذ، وهو مثلٌ يضرب في التسوية بين الشيئين أي مِثْلاً بمثل.انظر: مجمع الأمثال (1/195) لسان العرب (3/503) تاج العروس (9/455)

[2] (?) في الأصل عكمى عين، والصواب ما أثبته، العكمان: عِدْلانِ يُشدَّانِ على جانِبَيْ الهَوْدَجِ بثوْبٍ وعكمى عير: يقال: للشيئين المستويين، ويقال: للرجلين يَتَساوَيانِ في الشَّرَف.انظر: لسان العرب (12/415) جمهرة الأمثال (2/336) تاج العروس (33/123) المحكم والمحيط الأعظم (1/278).

[3] (?) هذا مثل يضرب في تساوي القوم عند فساد الباطن. انظر: مجمع الأمثال (2/162).

[4] (?) الدكا: الناقة التي لا سنام لها، والفرس عريضة الظهر ، والعراض من الجبال.انظر: معجم مقاييس اللغة (2/259) لسان العرب (10/424) تاج العروس (27/151).

[5] (?) في الأصل: وهف، ولعل الصواب ما أثبته.

ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ [الأعراف:1-2] أي ضيق، من أن تبلغه مخافة الإضرار والتكذيب، فكيف يستعفي من الإبلاغ مخافة الإضرار، ويخالف أمر الله تعالى.

ولأن الخوف من ظن الإضرار جبن؛ وهو من رذايل الخلال، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشجع الناس، وأبعدهم عن الجبن، ولأن الجبان -كما نص عليه الحلي[1] وغيره من علماء الطائفة- لا يستحق الإمامة، فكيف يستحق النبوة؟[2].

وكان دخوله عليه الصلاة والسلام في الغار[3]، لم يكن خوفًا من الكفار، بل اتخذه منزلاً، ونجد به، حتى هيئ له، ما لا بد منه في السفر، من الزاد والراحلة والخفير والدليل، كيف وقد خرج من بين ظهرانيهم من داره، والكفار أحاطوا بها، ولم يكترث منهم، ولما دخل و صاحبه في الغار، قال له: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ [التوبة: 40] وكان يعلم أن الله بالغ أمره، ولأنه إنما نزل الغار بأمر الله، ولا يجوز أن يكون استتار الإمام بأمره تعالى، لأنه اخلال بالواجب، ولأنه لم يخف في عنفوان الأمر من العدى مع أنهم كانوا أوفر[4] من عديد الحصى، وما كان له

---

[1] هو: الحسن بن يوسف بن علي الحلي، جمال الدين أبو منصور، شيخ الطائفة انتهت إليه رئاستهم في زمانه، قال عنه العاملي: ثقة ثقة فقيه محدث متكلم،كثير التصنيف، من مصنفاته:المصباح المتهجد ومنهاج الكرامة و الابحاث ا لمفيدة في تحصيل العقيدة وغير ذلك، توفي سنة (726هـ). انظر: نقد الرجال للتفرشي (2/69) أمل الآمل (2/81).

[2] لم أقف على هذا النص.

[3] انظر: صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم (5/3) برقم (3653) وكتاب المغازي، باب غزوة الرجيع (5/134) برقم(4093).

[4] في الأصل: أفر، ولعل الصواب ما أثبته.

معوانًا، ولا نصيرًاولا عضدًا ولا ظهيرًا، فكيف يخاف، [1]حين وجد أعوانًا من أهل بيته.

ولأن الصحابة لم يكونوا باغضين لعلي، وإلا لم يبلغوا جهدهم في نصرته، ولم يقاتلوا معه عدوه، وقد استشهد في حرب صفين، ستون رجلاً من أهل بدر، وكتب إلى معاوية: «أني مرقل[2] نحوك بجحفل من المهاجرين والأنصار»[3].

و[لأن][4] الله مدح المهاجرين والأنصار، في غير موضع من الكتاب، ووعدهم الجنة، وكرَّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان، فكيف يخاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم، أن/[217/أ] يُجمِعوا على إضراره، فإن إضرار النبي كفر، والكافر لا يدخل الجنة، ومن وعده الله الجنة فهو مأمون.

ولأنه يعارضه ما رواه شيخه محمد بن بابويه القمى، الذي هو أكرم من العذيق المرجب[4] عندهم، وأعلى العلماء داقوقًا[5]، وأعلى كعبًا من الكليني، فإن صاحب الزمان كان يبحث عن مسائله، ولم يكن للكليني تلك

(?)[1] في الأصل: وحين، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] مرقل: الإرقال ضرب من الخبب، وأرقلت الدابة أسرعت في السير، وأرغل القوم إلى الحرب إرقالاً أسرعوا. انظر: معجم مقاييس اللغة (2/425) لسان العرب (11/293).

(?)[3] نهج البلاغة (3/35) الاحتجاج للطبرسي (ص: 263).

(?)[4] في الأصل: ولأنه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] هي النخلة يكثر حملها فيجعل تحتها دعامة، والعذيق تصغير عذق، وهو بالفتح: النخلة بحملها وبالكسر: القنو منها،والمرجب: المعظم. يقال : رجبته ترجيبا: عظمته. ومنه رجب لتعظيمهم إياه.انظر: جمهرة الأمثال (2/177) مجمع الأمثال (2/170) زهر الأكم في الأمثال والحكم (ص:36).

(?)[6] لم أقف على معنى هذه الكلمة.

المنزلة، عن عمرو بن خالد[1] عن زيد بن علي[2] عن أبيه أنه قال: « يا بني، إن رسول الله صلى الله عليه وآله، لا يقترح على ربه، ولا يراجعه في شيء يأمره به»[3]. وهذا هو اللايق القمن[4] بحال الأنبياء والرسل، ولا سيما سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه، وعليهم أجمعين، فما تشبثوا به، فهو من كذبات ابن المعلم، الذي جاء بأدنى العناق[5]، وترأس الرافضة ذوي الإحلولة والنفاق.

---

[1] (?) هو عمر بن خالد الواسطي أبو خالد، من رجال الرافضة روى عن زيد بن علي، وله كتاب. انظر: رجال النجاشي (ص: 281) الفهرست لابن النديم (ص: 308) نقد الرجال للتفرشي (3/326).

[2] (?) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين المدني، ثقة وكان ذا علم وجلالة وصلاح، ولد سنة (80هـ) وهو الذي جاءته الرافضة ليتبرأ من أبي بكر وعمر، وكان زيد بن علي لا يتبرأ من الشيخين، فلما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة رفضوه فسميت رافضة، خرج في خلافة هشام بن عبدالملك وقتل سنة (122هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (5/389) تقريب التهذيب (1/224) شذرات الذهب (1/158).

[3] (?) الأمالي للصدوق (ص: 543) والتوحيد للصدوق (ص: 176).

[4] (?) قمن: أي خليق وجدير وحري. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (2/197) النهاية في غريب الحديث (4/179).

[5] (?) العَنَق: ضرب من السير ، وهو سير مسبطرٌ للإبل والدابة. انظر:لسان العرب (10/291) تاج العروس (26/215).

[المطلب التاسع والعشرون]: في أن الله تعالى لم يفوض أمر الدين من الأمر والنهي والتحليل والتحريم إلى أحد من الرسل والأئمة.

ذهبت الإمامية إلى أن الله تعالى فوض أمر الدين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فيحلل ما شاء ويحرم ما شاء، ثم بعده إلى الأئمة من أهل بيته.

وذلك باطل؛ والحق ما ذهب إليه الفرقة الناجية، وجماهير الأمة، من أنه تعالى لم يفوض أمر التحليل والتحريم إلى أحد، لا إلى النبي، بل الله تعالى هو الذي [أحل][1] ما شاء وحرم ما أراد، والرسول إنما هو المخبر بما أحل الله لعباده، وما حرمه عليهم.

واحتجوا على ذلك، بما رواه الحسين بن محمد بن جمهور القمي[2] في "النوادر" عن محمد بن سنان[3] قال: «كنت عند أبي جعفر، فأجريت اختلاف الشيعة فقال يا محمد، إن الله لم يزل منفردًا [بالوحدانية][4]، ثم خلق محمدًا، وعليًا، وفاطمة، والحسن، والحسين، فمكثوا ألف دهر، فخلق الأشياء،/[217/ب] وأشهدهم خلقها، وأجرى

---

[1] (?) في الأصل: أحد، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) كذ ذكره المصنف، وهوالحسين بن محمد بن جمهور القمي، ابن أبي بكر الأشعري، قال النجاشي: ثقة ، له كتاب النوادر. انظر: رجال النجاشي (ص:59) نقد الرجال للتفرشي (2/77).وليس وهوالحسن بن محمد بن جمهور العمي، أبو محمد، بصري، قال النجاشي: ثقة ، له كتاب الواحدة. انظر: رجال النجاشي (ص:62) نقد الرجال للتفرشي (4/172).

[3] (?) هو محمد بن سنان الزاهري، أبو جعفر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، من رجال الشيعة، صنف كتاب الطرائف والنوادر وغيرها، توفي سنة (220ه). انظر: رجال النجاشي (ص: 328) معجم رجال الحديث للخوئي (17/160).

[4] (?) في الأصل: الوحدانية، ولعل الصواب ما أثبته.

طاعتهم عليها، وفوض أمورهم إليهم، يحلون مايشاؤن، ويحرمون ما يشاؤن»[1].

ومـــا رواه الكليـــني عن اســـحاق بن عمـــار[2] عن أبي عبدالله قال: «إن الله أدب نبيه صلى الله عليه وآله، [فإذا][3] انتهى إلى ما أراد قال له: ڇڱ ڳ ڳ ں ں ڇ [القلم: 4]وفوض إليه دينه»[4].

وما رواه أيضًا عن محمد بن الحسن الميثمي[5] عن أبي عبدالله قال: سمعته يقول: «إن الله أدب رسوله، حتى قومه على ما أراد، ثم فوض إليه دينه، فقال: ڇ ں ڻ ڻ ٹ ٹ ڇ[الحشر: 7] فما فوض الله إلى رسوله صلى الله عليه وآله، فقد فوضه إلينا»[6].

إلى غير ذلك من الآثار، وكلها موضوع مفترى، والحسين بن محمد يروي عن الضعفاء، ويعتمد على المراسيل[7]، قال النجاشي: «ذكره أصحابنا بذلك»[8] والميثمي من المجسمة[9].

(?)[1] الكافي للكليني (1/441) بحار الأنوار (15/19).

(?)[2] هو اسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي، مولى بني تغلب، له كتاب نوادر.انظر: رجال النجاشي (ص: 1)

(?)[3] في الأصل: فإذ ، والتصويب من الكافي.

(?)[4] الكافي للكليني (1/265) بحار الأنوار (2/96).

(?)[5] هو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي الأسدي مولاهم، أبو جعفر، قال عنه النجاشي: ثقة عين، روى عن الرضا. انظر: رجال النجاشي (ص: 363) نقد الرجال للتفرشي (4/175) قاموس الرجال للتستري (9/198) معجم رجال الحديث للخوئي (16/231).

(?)[6] الكافي للكليني (1/268) بحار الأنوار (17/7).

(?)[7] انظر: رجال النجاشي (ص: 62) نقد الرجال للتفرشي (4/172).

(?)[8] رجال النجاشي (ص: 62).

(?)[9] انظر: الكافي للكليني (1/100-101).

والأثر الثاني [كالثالث][1]، لا يدل على المدعى[2]، كما لا يخفى على أولي النهى، ولو فوض الله تعالى إلى النبي والأئمة أمر دينه، من التحليل والتحريم، لجاز العمل بكل ما روي عنهم وثبت، لأن كلًا من هؤلاء صاحب الشرع، فلا حاجة إلى التوفيق بين الروايات المتعارضه، وارتكاب التَكلّفات فيه، أو لم يجز العمل بشيء منها، لأن كلًا منهم راعى مصلحة قوم أو شخص في الأمر والنهي، وهي مستورة فيلزم التعطيل.

ولأنه لو فوض سبحانه دينه إلى نبيه، لم يعاتبه على ما أذن جمعًا [ممِن][3] كان يظهر الإسلام، في التخلف عن غزوة تبوك، وعلى اتخاذ الأسرى يوم بدر، وعلى تحريم المارية القبطية على نفسه[4] -كما يجيء إن شاء الله تعالى- والمخصصُ يُطالب بالبرهان، والقول بأن العتاب بسبب التعجيل/[218/أ] وترك التأمل، قول لا يجلى[5] منه بطائل، لأن من فوض الله إليه دينه، وكان [مأمونًا][6]من الخطأ، معصومًا من الزلل، فهو لا يتكلم بما لا طائل تحته، فلا وجه لعتابه فيما فعل.

ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم، أجلَّ من أن يأمر وينهى ويتكلم فيما يتعلق بأمر الدين فلتة، من غير روية، وكيف وقد أدبه ربه فأحسن تأديبه، حتى انتهى إلى ما أراد.

ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم، لا ينطق عن هوى نفسه، فإن كل ما ينطق، فهو عن وحي -كما زعموا- فكيف يكون التعجيل، سبب العتاب، فهذا كلام لا يتفوه به إلا كل ذي نوك يوعوع[7] بباطله، وعوعة ذي ناب، وذلك لا يخفى على أولي البصائر والألباب.

(?)[1] في الأصل: الثاث، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: المدعي، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: من، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] يأتي تخريجه في المقصد الرابع، المطلب التاسع، الوجه الخامس.

(?)[5] أي لا يخرج منه بطائل. انظر: لسان العرب (14/149).

(?)[6] في الأصل: ما مرثا، والتصويب من السيوف المشرقة.

ولأن من أدبه ربه حتى قَوَّمَه على ما أراد، وكان معه الروح يقومه ويسدده، كيف يصدر عنه ما يوجب العتاب، بسبب ترك التأمل، ولأن القول بالتعجيل، وترك التأمل، يدل على النقصان في التأدب، وعدم اعتناء الروح بتقويمه وتسديده، والآثار ناصة على خلاف ذلك.

ولأن ذلك من الدعاوى الباطلة الكاذبة، والظنون الفاسدة، ولا دليل للقائل عليه من دراية ولا رواية، والظاهر خلاف ذلك، فإن ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم، ما خلا عن الفوائد.

أما الإذن، ففيه قبول معذرة المؤمنين المخلصين، الذين صدقوا في معاذيرهم[1]، وعمل بقوله تعالى: ﭽ   ﯓ ﭼ [النساء: 84] وإخراج الأعداء من المنافقين، الذين يخاف من عددهم، وخداعهم،فإن المنافقين في العسكر كزيادة [الطلم][2]، وهو يحش قدر الغي بالتحوب[3]، وربما يولون أدبارهم عمدًا لابتغاء الإنهزام [للعسكر][4] أو لصيانة أنفسهم عن القتل والجرح، فتشجع حينئذ/[218/ب] قلوب الأعداء، ويكون كَلَبُهم على قتال المؤمنين حينئذ، أشد من كَلَبِهم عليهم قبل ذلك، وتجبن

---

[7] (?) يوعوع: الوعوعة صوت الذئب وقيل: الثعلب وقيل: غير ذلك، وخطيب وعوعٌ، هو نعت حسن، ومهذار وعواع، نعت قبيح. انظر: الصحاح (2/286) لسان العرب (8/401) تاج العروس (22/347).

[1] (?) انظر: تفسير ابن جرير (11/477) تفسير ابن أبي حاتم (6/1805).

[2] (?) في الأصل: الطيلم، والصواب ما أثبته، والطلم له معان منها: الطُلمة الخبزة، وأصل الطلم الضرب ببسط الكف، والطلم وسخ الأسنان، وللطلم معان أخر. انظر: لسان العرب (12/369) تاج العروس (23/33).

[3] (?) الحَشُ: الإيقاد، والتحوب: التوجع، وهذا المثل يضرب لمن يظهر الشفقة ويضرم عليك نار الهلاك والضلال. انظر: مجمع الأمثال (2/424).

[4] (?) في الأصل: العسكر، ولعل الصواب ما أثبته.

قلوب ضعفاء العسكر، فيتفرقون أيادي سبأ[1]، وأما اتخاذ [الأسرى][2]، ففيه رجاء اسلامهم، وتحصيل ما هو سبب إعداد[3] العدة للعسكر[4]،من أخذ الفداء من الأسارى.

أما التحريم ففيه تأليف قلب المسكين، والزهد عن ملاذ الدنيا، ويؤيد ما ذكرناه، ما رواه الإخباريون منهم، كهشام بن محمد بن السائب الكلبي[5]، فإنه من هذه الفرقة، قال النجاشي: «إنه كان يختص بمذهبنا»[6]،أنه صلى الله عليه وآله شاور أصحابه في الأسرى، فرجح بعضهم القتل وآخرون الفداء، متمسكين بما ذكر، ورجح صلى الله عليه وآله وسلم القول الثاني، وأخذ منهم الفداء، فعوتب به.

ولأن الآثار عامة غير مقيدة بالتأمل، والاجتهاد في الحكم، ولا مخصص له، ولأن التأمل في الحكم، ليظهر الأولى من غيره اجتهاد.

وأجمعت الإمامية، على أنه لا يجوز للنبي أن يجتهد في الأحكام، هذا ولأنه لو جاز له تفويض الأحكام، لجاز له الاجتهاد في الحكم بعد التأمل، ليظهر له ترجيح أحد الأمرين، من الأفعال والتروك على الأجر، أولى من الحكم من غير رؤية ولا إقامة دليل، وهو لا يجوز عند الشيعة،

(?)[1] سبأ لقب عبد شمس بن يعرب بن قحطان، أولاده عشرة، تفرقوا في البلاد بعد ذهاب جنتهم وغرق مكانهم، ويضرب بهم المثل فيمن تفرقوا تفرقًا لا اجتماع معه. انظر: مجمع الأمثال (1/275) لسان العرب (1/93) تاج العروس (1/264).

(?)[2] في الأصل:الأسر، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل:اعداء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل:للعسكر للعسكر، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] هشام بن محمد بن السائب الكلبي الكوفي، متروك الحديث، غالٍ في التشيع، قال ابن حبان فيه: «وكان غاليًا في التشيع، أخباره في الأغلوطات، أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها» . توفي سنة (204هـ). انظر: المجروحين (3/91) سير أعلام النبلاء (10/101) ميزان الاعتدال (3/556) لسان الميزان (6/196) الكامل لابن عدي(7/110).

(?)[6] رجال النجاشي (ص: 434).

وجماهير الفقهاء من أهل السنة والجماعة[1] وهذا [ظاهر][2] منزه [عنه][3].

ولأن الزيدية شددوا النكير على القائل بالتفويض، وكذَّبوا من عزاه إلى أهل البيت، ولأن الأئمة يروون الحلال والحرام، عن آبائهم، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يروِ أحد من الشيعة، أنهم [حللوا][4] شيئًا لم يحلله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحرموا شيئًا لم يحرمه، فاعتزاء هذا القول إليهم تَقَوُّلٌ وافتراء.

[المطلب الثلاثون]: في أن/[219/أ] **المعراج حق.**

[1] (?) انظر لهذه المسألة: المسودة في أصول الفقه (ص: 451) مذكرة في أصول الفقه (ص: 60).

[2] (?) في الأصل:طاهرة، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: فيه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل:حلالوا، ولعل الصواب ما أثبته.

ذهبت الإسماعيلية[1] والمعمرية والذمية، إلى أن المعراج باطل، وخبره كذب.

والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وغير فرقة من [الفرق][2] الإسلامية، من أن المعراج حق، وهو إسراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومنه إلى السموات السبع، وما فوقها، بجسده في اليقظة، للنصوص من الآيات والأحاديث والآثار.

أما الآيات فقوله تعالى: ﭽ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ﭼ [الإسراء: 1] ﭽ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ﭼ [النجم:8-10] وقوله: ﭽ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ﭼ [النجم:13-16].

أما الأخبار الصحيحة المتواترة معنى، والمشهورة لفظًا، المروية من طريق أهل السنة والشيعة، فأكثر من أن تذكر، وأشهر من أن تزيد، وأما الآثار المروية من الطريقين عن أهل البيت فكذلك.

واستدلوا على ذلك؛ بأن الحركة الواقعة إلى هذا الحد من السرعة ممتنعة، وهو باطل؛ لأنها ممكنة في نفسها، وذلك لأنه يشاهد أن طلوع قرص الشمس يحصل في زمان لطيف، في غاية السرعة، وقد ثبت في الهندسة أنه يساوي كرة الأرض [مائة][3] وستون مرة[4]، وذلك يدل على

---

[1] (?) الإسماعيلية من فرق الباطنية الغلاة وتنسب إلى إسماعيل بن جعفر – الذي مات في حياة أبيه، وقالوا إن موته دليل على النص على أولاده وأولهم محمد بن أسماعيل، ومنهم من أنكر موته وقال إنه لم يمت وأظهر موته تقية حتى لا يقصد بالقتل ومن ألقابهم السبعية ويأتي التعريف بها. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 46) الملل والنحل (1/190).

[2] (?) في الأصل: فرق، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل:ما به، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) يبلغ قطر الشمس 1,392,000 وهذه المسافة تعادل 109 مرات قطر الأرض. انظر: الموسوعة العربية العالمية (14/247).

أن بلوغ الجسم في الحركة إلى الحد المذكور، أمر ممكن في نفسه.

ولأن النص دل على أن الذي عنده علم من الكتاب، أحضر عرش بلقيس[1] من اليمن إلى الشام، في مقدار لمح البصر[2]، وهو يدل على أن الحركة المنتهية في السرعة، إلى الحد المذكور أمرٌ ممكن في نفسه، فإذا أمكن ذلك، فلا يكون حصوله في جسده عليه السلام ممتنعًا.

لأنه ثبت بالدلائل القاطعة، أن خالق العالم قادرٌ على الممكنات، وبأن صعود /[219/ب] الثقيل إلى العلو [محال][3]، فإنه أبدًا يميل إلى المركز.

وهو باطل؛ [لأنه][4] ليس بمحال، بل هو ممكن، وذلك [ظاهر][5]، ولأن الله تعالى قادرٌ على اصعاد الثقيل إلى علو، ولأن صعود الثقيل إلى العلو مشاهد، والإنكار مكابرة، فإن الطيور [العظيمة][6] الجثث -مع ثقلها- تصعد إلى السماء، ويقف في الجو، عند قبض اجنحتها وبسطها، كأن المنكرين قد أغشيت أبصارهم ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ [تبارك:19] وكذا البخار، ربما يجذب الجسم الثقيل، كالحباب الكبار، والودع[7]، والضفدع، والأحجار، فيصعد بها إلى العلو، فينزل مع المطر، وأن المغناطيس

---

(1) هي: يلمقة بنت اليشرح، ملكة سبأ التي ذكرها الله في كتابه، ملكت بعد أبيها اليشرح أو الهدهاد وقيل: بعد ذي الأذعار، ويزعم أن أمها جنية.انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/289) تاج العروس (15/467).

(2) انظر: سورة النمل آيات 38-40.

(3) في الأصل:مح، والصواب أنها رمز لمحال.

(4) في الأصل: لأن، ولعل الصواب ما أثبته.

(5) في الأصل:ط، والصواب أنها رمز لظاهر.

(6) في الأصل: العظيم، ولعل الصواب ما أثبته.

(7) الودع: مناقِيفُ صِغارٌ ،تُخرج من البحر، وهي خَرَزٌ بيضٌ جُوفٌ، في بطونها شَقٌّ كَشَقِّ النواةِ، تتفاوت في الصغر والكبر. انظر: لسان العرب (8/380).

إذا حاذى الحديد، وهو فوقه، يجذبه إلى العلو، وذلك أظهر من نار على علم.

وبأنه يستلزم خرق الأفلاك، وهو مستحيل.

وهو باطل؛ لأن الاستحالة ممنوعة، وذلك لأن الأجسام [متماثلة][1] فيصح على كل جسم، ما يصح على الآخر، قال عز من قائل : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[الإنفطار: 1] ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ [الإنشقاق:1] إلى غير ذلك.

ودلائل الفلاسفة على استحالته ضعيفة كما بُين في [كتب][2] الكلام.

[المطلب الحادي والثلاثون]: في أن المعراج بالجسد في اليقظة مخصوص بخاتم النبيين.

ذهبت المنصورية، إلى أن المعراج لم يكن مخصوصًا بمحمد، فإن أبا منصور العجلي[3] ، قد عرج بجسده إلى السماء في اليقظة، ورأى الله تعالى يكلمه شفاهًا، ومسح رأسه كما تقدم.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وسائر المسلمين من [أن][4] المعراج بالجسد في اليقظة، مخصوص بخاتم النبيين، ورسول رب

(?)[1] في الأصل: متماثل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] الزيادة من السيوف المشرقة (ص:429).

(?)[3] هو الذي تنسب إليه فرقة المنصورية وتقدم التعريف بها.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

العالمين، والعجلي ينكر النصوص كاتعه[1] الله من رجل لموص[2]، حبوص[3]، عما سمعه من النصوص، وهو الذي طرده الصادق لكذبه،/[220/أ] فاعتزل فادعى الإمامة، مع أنه كان أهون من ذنب الحمار على البيطار[4]، ثم جاء بأدنى عناق الأرض[5]، فادعى النبوة من غير حجة، ولم يظهر من الخوارق والشعوذة، ما يلتبس أمره على الجهال والعوام، وأتباعه كانوا أضل من الأنعام، وكل من اتباعه [أموق][6] من العجل والنعام.

[المطلب الثاني والثلاثون]: في أنه لم ير أحدٌ ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج.

ذهبت الإمامية، إلى أن عليًا رأى ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ليلة أسري به[7].

والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وغيرهم من الفرق، أنه لم ير كل ما رآه النبي صلى الله عليه وآله أحد من

---

[1] (?) كاتعه الله أي قاتله الله. انظر:لسان العرب (8/350) تاج العروس (22/110).

[2] (?) اللمصُ: اللمز واغتياب الناس، ورجل لموص: مغتاب أو خداع كذاب ملتو. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (8/336) لسان العرب (7/88) تاج العروس (18/151).

[3] (?) حبوص: الحبص: السرعة، وحبص حبصًا، عدا عدوًا شديدًا. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (3/166) لسان العرب (7/11) تاج العروس (17/509).

[4] (?) البيطار هو من يعالج الدواب.وانظر: مجمع الأمثال (2/409) جمهرة الأمثال (2/353) لسان العرب (4/68) تاج العروس (10/214).

[5] (?) عناق الأرض دويبة على شكل جرو الكلب يقال لها: التُّفّةُ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (9/466) لسان العرب (2/34).

[6] (?) في الأصل: موق، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) انظر لهذه الشبهة: الأمالي للطوسي (ص: 105) الفضائل لشاذان القمي (ص: 6) بحار الأنوار (18/371).

البشر، ولا الملائكة المقربون، فإنه لما فارقه جبرئيل، رأى من آيات ربه الكبرى، ولم يكن ثمت ملك، فإن لكل منهم مقامًا معلومًا، لا يجاوزه، ولا روح نبي من الأنبياء عليهم السلام، وكان علي نائمًا في داره، لم ير ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومتمسكهم ما رواه ابن بابويه، في كتاب "المعراج" في خبر طويل: «أن عليًا كان ليلة المعراج في الأرض، ولكنه رأى من ملكوت السماء، ما رآه النبي صلى الله عليه وآله»[1].

وهو خبر مرقوع، وليس بمرفوع، ويعارضه ما سلف: أن عليًا كان على نوق من نياق الجنة، وبيده لواء الحمد، وحوله شيعته ومحبوه[2].

ولأن مع البعد المفرط، والحجب والظلمة، [و][3] فَقْد ايصال الشعاع، يمتنع الإبصار –كما زعموا- ولأن للأثر معارضات، كما سلف.

[المطلب الثالث والثلاثون]: في أن محمد بن عبدالله لم يكن له شريك في النبوة.

ذهب الأموية[4]، ويقال لهم: الشريكية أيضًا، إلى أن عليًا كان شريكًا لمحمد في النبوة، كما كان هارون شريكًا لموسى.

وهو باطل، والحق ما ذهب إليه أهل السنة وسائر المسلمين من أن/[220/ب] محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم، رسول الله، وخاتم النبيين، لم يكن

---

[1](?) لم أقف على هذا النص.

[2](?) انظر: الأمالي للطوسي (ص:35) عيون أخبار الرضا (1/53) الخصال للصدوق (ص:204) بحار الأنوار (39/223).

[3](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4](?) أشار لهذه الفرقة الغزالي إشارة عابرة. انظر: فضائح الباطنية (ص: 70).

له شريك في النبوة، لقوله تعالى: ﭽ [illegible] ﭼ [الأحزاب: 40] فإنه ناصٌ على أن محمدًا خاتم، فلو كان علي شريكًا له في النبوة-وقد عاش ثلاثين سنة- لم يكن محمدًا خاتم النبيين.

وللخبر المتفق عليه، وهو قوله لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»[1] ولما رواه كثير من فرق الشيعة، عن أمير المؤمنين، من الآثار الدالة على أنه خاتم النبيين، وليس لهم دليل على ما ادعوه، وإنما يتبعون أهواءهم، قاتلهم الله ما أحمقهم وأجهلهم.

[المطلب الرابع والثلاثون]: في أن ما ورد من النصوص على ظاهرها.

ذهبت السبعية من الإسماعيلية، والمنصورية والخطابية والمعمرية والباطنية[2] والقرامطة[3]

(?)[1] رواه البخاري في صحيحة، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن ﷺ (5/24) برقم (3607) ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه(7/119) برقم (6370) واللفظ له.

(?)[2] الباطنية: وسبب تسميتهم الباطنية، زعمهم أن النصوص من الكتاب والسنة لها ظاهر وباطن، وأن الظاهر بمنزلة القشور والباطن بمنزلة اللب، ويقال: أن من أسس هذه الفرقة ميمون بن ديصان القداح، والباطنية ضررها على المسلمين أشد من ضرر اليهود والنصارى.انظر: الملل والنحل (1/190) الفرق بين الفرق (ص: 282) فرق معاصرة منتسبة (2/8).

والرزامية[1]، إلى أن ما ورد في الكتاب والسنة، من الوضوء والتيمم والصلاة والزكاة والحج والجنة والنار والقيامة وغيرها، ليست على ظواهرها، بل كلها مأولة[2].

فزعمت السبعية من الإسماعيلية، أن الوضوء عبارة عن موالاة[3] الإمام، والتيمم الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام الحجة، والصلاة عن الناطق الذي هو الرسول، بدليل قوله تعالى: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ [العنكبوت: 45] والزكاة عبارة عن تزكية النفس، بمعرفة ما هم عليه من الدين، والكعبة النبي، والباب علي، والصفا النبي، والمروة علي، والميقات الناس، والتلبية إجابة دعوة الإمام، والطواف بالبيت سبعًا من موالاة الأئمة السبعة، وهم الذين بين كل النطقاء بالشرائع، وهم سبعة، يتمون شريعة من قبلهم من النطقاء،/[221/أ] ويقيمون دينه، والاحتلام عبارة عن الإفشاء لشيء[4] من أسرارهم إلى من ليس

(?)[3] القرامطة: فرقة باطنية تنسب لحمدان قرمط من أهل الكوفة لقب بذلك لقرمطة في خطه أو خطوه، ويقولون: إن الإمامة تنتهي إلى محمد بن إسماعيل ويزعمون أن حي لم يمت وأنه المهدي، وصارت للقرامطة دولة وعاثوا في الأرض فسادًا واستحلوا المحرمات. انظر: مقالات الإسلاميين (ص:26) فرق الشيعة (ص:72) فضائح الباطنية (ص:12) فرق معاصرة منتسبة (2/11).

(?)[1] الرزامية: أتباع رزام رزام، فرقة بمرو، افرطوا في موالاة أبي مسلم الخرساني، وقالوا: إن الإمامة انتقلت من أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية ثم ساقوها إلى أبي العباس السفاح ومنه إلى أبي مسلم، وقيل: إن أبا مسلم على هذا المذهب، ومن عقائدهم: اسقاط التكليف وتناسخ الأرواح والحلول. انظر: مقالات الإسلاميين (ص:21) الفرق بين الفرق (ص: 242) التبصير في الدين (ص:130) الملل والنحل (1/149).

(?)[2] انظر لهذه التأويلات: فضائح الباطنية للغزالي (ص: 54) الفرق بين الفرق (ص: 270،280).

(?)[3] في الأصل:مولات، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: شيء ولعل الصواب ما أثبته.

من أهله، من غير قصد منه، والغسل تجديد العهد، والجنة راحة الأبدان عن التكليف، والنار تعبها بمزاولة التكليف.

والباطنية من الإسماعلية، أولوها مثل السبعية، إلا أنهم أولوا الطواف سبعًا، بموالاة الأئمة السبعة، الذين هم علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين[1]، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وإسماعيل بن جعفر[2]، وهو آخر الأئمة عندهم.

والقرامطة منهم، أولوا الجنة بالنعم، والنار بالنقم، وهؤلاء الهلكى يقتلون الذين يعملون بالظواهر، ولهذا قتلوا الحاج في الحرم، ونهبوا أموالهم، وقلعوا الحجر الأسود عن مكانه[3]، وألقوه في كنيسة من كنائس الكوفة، وقالوا بإباحة المحارم والمحرمات.

---

[1] (?) وهو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الهاشمي العلوي المدني السيد الإمام، يكنى أبا الحسن وقيل غير ذلك، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، توفي سنة (93هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (4/386) تقريب التهذيب (2/400).

[2] (?) هو إسماعيل بن جعفر بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، قالوا: وهو الإبن الأكبر لجعفر وإليه تنسب فرقة الإسماعيلية، ليست له رواية في كتب السنة، قالوا: وهو المنصوص عليه في بادئ الأمر، واختلف في موته، فقيل: مات في حياة أبيه. الوافي بالوفيات (3/205) سير أعلام النبلاء (6\269) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: 33).

[3] (?) وكان ذلك سنة (317هـ) ولم يزل عندهم إلى سنة (339هـ). انظر: المنتظم لابن الجوزي (6/223،367) تاريخ الإسلام (23/380) البداية والنهاية (11/72،182) النجوم الزاهرة (1/346) الوافي بالوفيات (5/117).

البرقعية[1] منهم، أنكروا كثيرًا من النبيين، ولهذا يلعنونهم، وزعمت الباطنية أن الأحكام من الصلاة والصوم والزكاة وغيرها، مما ابتدعه الخلفاء، والصوم شهر ابتدعه عمر.

وقالت الخطابية والمنصورية والمعمرية والجناحية[2]: الفرائض المذكورة في الشريعة، أسماء رجال أمرنا بموالاتهم، والمحرمات، أسماء رجال أمرنا بمعاداتهم.

وقالت المنصورية والرزامية: الجنة رجل أمرنا بمبايعته، وهو الإمام، والنار رجل أمرنا ببغضه، وهو خصم الإمام، كأبي بكر وعمر.

وقالت المعمرية: الجنة نعيم الدنيا، والنارآلامها، والدنيا لا تفنى[3].

إلى غير ذلك من الخرافات والأكاذيب، وكل ذلك باطل، والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وسائر المسلمين، من أن ما ورد في الكتاب والسنة فهو على

---

[1] (?) البرقعية: من الباطنية، أصحاب محمد بن علي البرقعي، قالوا: لا معاد، وأنكروا الشرائع والأحكام، وأولوا النصوص، وأنكروا نبوة الأنبياء، وأوجبوا لعنهم، هذا ما ذكره المصنف: الصواقع المحرقة [15/ب، 16 أ، 20/ب] وكذلك الألوسي في السيوف المشرقة (ص: 73) ولعلهم يقصدون صاحب الزنج، علي بن محمد بن عبدالرحيم، من عبدالقيس، ادعى الإنتساب لآل البيت، وكان كاذبًا، إنما كان عسيفًا، ، خرج عام (255هـ) التف عليه عبيد من أهل البصرة من الزنج، وحصلت بسببه حروب وفتن كبار، إلى أن قتل عام (270هـ). انظر: تاريخ الأمم والملوك (5/441) البداية والنهاية (11/23-52) تاريخ الإسلام (19/13) البدء والتاريخ (1/364).

[2] (?) الجناحية: وهم أتباع عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، فقد حكوا لأتباعهم أنه زعم أنه رب وكفروا بالجنة والنار واستحلوا المحرمات وأسقطوا العبادات، وأن الأرواح تناسخت. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 6) الفرق بين الفرق (ص: 245) التبصير في الدين (ص:126).

[3] (?) في الأصل: يفنى، ولعل الصواب ما أثبته.

ظاهره غير مأول/[221/ب] فإن النبي فسر ذلك للأمة[1]، وروي عنه ذلك نقلاً متواترًا.

ولا حجة لهم على ما زعموه من التأويلات الفاضحة، والخرافات الظاهرة، والأغلاط[2] الواضحة، وكل ذلك كفر وإلحاد وزندقة، وفرية من غير مرية، ومحرفة، وبُطل ما فاه به هؤلاء[3] الزنادقة الفجار، أظهر من فرق الصبح وضوء النهار.

وهؤلاء الضلال، يجوزون وطئ البنات والأمهات والأخوات والعمات والخالات، وغيرهن من المحارم، من الغدو والآصال، وتمكين من يريد أن يأتيهم في أستاهم من الرجال.

ولقد كذبوا في اعتزاء خرافاتهم إلى الأئمة البررة، ولا غرو [في][4] ذلك فإنهم من الكفرة الفجرة.

وقد كثر في زمن المطيع بالله[5] هؤلاء الضلال، ولقد كشو[6] ولاذ لهم للإضلال، فأضلوا كل من هو كابنه، ومن كان يجتني من الإملاق، ومن هو أموق من أخذ به، حتى

(?)[1] في الأصل:لأمة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: والأغلاة ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: هولنا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] هو الخليفة العباسي المطيع لله، أبو القاسم الفضل بن المقتدر بالله ولي الخلافة عام (334هـ)أيام دولة البويهيين وقد ضعف أمر الخلافة جدًا، إلى أن خُلع لمرض ألم به وتوفي عام (363هـ) انظر: الكامل لابن الأثير (4/7) البداية والنهاية (11/240) تاريخ الإسلام (25/28).

(?)[6] كشو وكشوته إذا عضضته وانتزعته بفيك. انظر: تاج العروس (39/404).

سقوا بكأس حلاق[1]، حان[2] الله من الضلال المبين، والله يهدي من يشاء إلى الصراط المستقيم.

[المطلب الخامس والثلاثون]: في أنه تعالى لم يرسل بعد خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم ملكًا إلى أحد يوحي إليه.

ذهبت الإمامية، إلى أن الله تعالى أرسل جبرائيل بعد خاتم النبيين صلى الله عليه وآله أجمعين، مَلَكًا إلى علي بن أبي طالب يبلغه رسالات ربه، لكنه يسمع صوته ولا يراه.

وهوباطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير الفرق الإسلامية، أنه تعالى لم يرسل بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مَلَكًا إلى أحد لتبليغ رسالته، قال: إنه سبحانه أكمل دينه، قال عز من قائل : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ [المائدة: 3] /[222/أ] .

ولأمر آخر، فإنهم زعموا أن الله أنزل كتابًا مختومًا بخواتيم[3] من الذهب إلى نبيه، وقال أدفعه إلى علي، [فيفكه][4] ويعمل بما فيه، ثم يدفعه إلى الحسن، وهكذا إلى المهدي[5]، فلا حاجة إلى إرسال الملك.

ولأنهم زعموا أنه فوض أمر دينه إلى الأئمة، فلهم أن يفعلوا ما يشاؤن، فلاتحتاج الأئمة إلى ذلك.

---

[1] (?) سقوا بكأس حلاق: مثل يراد به أنهم استئصلوا بالموت، وحَلَاق أي المنية. انظر: مجمع الأمثال (1/342).

[2] (?) حَان وحَين لها معان منها الهلاك، وكل من لم يوفق للرشاد فقد حان. انظر: تاج العروس (34/473).

[3] (?) في الأصل: بخواهم، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: فيكفه، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر: الكافي للكليني (1/280) مكاتيب الرسول (2/105).

واحتجوا على ما زعموه بآثار مرقوعة [1]موضوعة، منها ما رواه الكليني في "الكافي" عن [السجاد][2] أنه قال: «إن عليًا كان محدَّثًا وهو الذي يرسل الله إليه الملك»[3] كما تقدم وهو من تكاذيبهم.

[المطلب السادس والثلاثون]: في أن الوحي قد انقطع بعد خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم.

ذهبت الإمامية، إلى أن الله سبحانه كان يوحي إلى علي[4]، وإلى فاطمة الزهراء، بعد أن قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحبه، وقد جمع علي ما أوحاه الملك إلى فاطمة الزهراء، في كتاب، وسماه مصحف فاطمة[5]، وزعمت المختارية[6]، من فرق الكيسانية، أنه تعالى يوحي إلى مختار بن أبي عبيد[7] الثقفي[8]، قدوة تلك الفرقة الضالة، وكان الرويجل يزعم أنه يوحى إليه، وأن جبرائيل يأتيه وذلك من الدجل .

---

[1] (?) في الأصل: غير موضوعة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: بياض بقدر كلمة، والصواب ما أثبته، والسجاد هو علي بن الحسين وسبقت ترجمته (ص: 118).

[3] (?) الكافي للكليني (1/270).

[4] (?) انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 51).

[5] (?) انظر: الكافي للكليني (1/239)(8/58) عيون أخبار الرضا (2/193) بصائر الدرجات (ص:192).

[6] (?) المختارية تنسب للمختار بن أبي عبيد الثقفي وهي الكيسانية وتقدم التعريف بها.

[7] (?) في الأصل: أبو عبيدة، ولعل الصواب ما أثبته.

[8] (?) هو المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، كان من كبراء ثقيف، وذوي الرأي، والفصاحة، والشجاعة، والدهاء، وقلة الدين،وهو شرٌ من الحجاج، ادعى أن الوحي يأتيه، وأنه يعلم الغيب، قتله مصعب بن الزبير عام (67هـ). انظر: ميزان الإعتدال (4/80) سير أعلام النبلاء (3/538) لسان الميزان (6/6).

وذهبت السبعية من الإسماعيلية، والمفضلية والعجلية، إلى أنه لا ينقطع الوحي أبدًا، لأن الزمان لا يخلوا عن نبي يوحى إليه.

والكل باطل لما تقدم، والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، ومن تابعهم من الفرق، أن محمدًا خاتم النبيين، وأن الوحي قد انقطع، بعده صلى الله عليه وآله وسلم.

واحتجت الإمامية بما تقدم، من الأثر المرقوع آنفًا وسالفًا، ولا حجة للمختارية/[222/ب] فيما زعموا، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن في ثقيف[1] كذاب ومبير[2]، والكذاب هو المختار والمبير الحجاج[3] بن يوسف[4] من غير نكير، وتمسكت السبعية بما سلف في المطلب الثامن، من المقصد الثالث، وقد بين بطله، والمفضلية والعجلية، لا حجة لهم فيما تقولوه، وإن يتبعون أهواءهم، وما يوحي إليهم أولياؤهم من الشياطين، والله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين.

---

[1](?) في الأصل: الثقيف، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) الحديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها (7/190) برقم (6660).

[3](?) في الأصل: حجاج، ولعل الصواب ما أثبته.

[4](?) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، أحد ولاة بني أمية، وكان ظلومًا جبارًا ناصبيًا سفاكًا للدماء، وذا مكر وشجاعة ودهاء، توفي سنة (95ه). انظر: سير أعلام النبلاء (4/344).

[المطلب السابع والثلاثون]: في أن التكاليف الشرعية لا ترتفع بعد خاتم النبيين.

ذهبت المعمرية والمنصورية والحميرية[1]، إلى أنه يجوز إسقاط التكاليف الشرعية كلها أو بعضها، فزعمت المعمرية، إلى أن الحكم مفوض إلى النبي، وكان [بعد النبي][2] إلى الخطاب معمر، وقد أسقط التكاليف، وأحل المحرمات، وأمر بترك الفرائض، ومعمر هذا، كان أحمق من عابدي الحيس[3].

وقالت المنصورية: من ظفر برجل ممن أمرنا بموالاتهم، فقد ارتفع عنه التكاليف، لأن الجنة عبارة عنه، فإذا ظفر به، فقد وصل إلى الجنة، ومن وصل إليها، ارتفع عنه التكاليف.

وزعمت الحميرية: أن أمر الشريعة مفوض إلى الحجة، وهو الإمام، وبيده إسقاط التكاليف، وإباحة المحرمات، وكان الإمام في المائة الخامسة، حسن بن

---

[1] (?) الحميرية: وهي من فرق الكيسانية، وتنسب للشاعر السيد الحميري، قيل إن اسمه: إسماعيل بن يزيد بن ربيعة الحميري، ويزعمون أن محمد بن الحنفية محبوس بجبل رضوى إلى أن يؤذن له بالخروج، وللحميري شعر في ذلك، وقال بتناسخ الأرواح. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 15) الفرق بين الفرق (ص: 43) الملل والنحل (1/146) الفصل (4/78،139).

[2] (?) في الأصل: النبي بعد، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) الحيس: الخلط، ومنه سمي الحيس، وهو تمر يخلط بسمن وأقط فيعجن. انظر: لسان العرب (6/61) تاج العروس من جواهر القاموس (15/568).

الهادي بن نزار المستنصر[4]، وقد أسقط التكاليف الشرعية، والأغلال التي كانت على الناس، رحمة لهم.

والكل باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وسائر الفرق الإسلامية، من أنه لا ترتفع التكاليف، وليس لأحد أن يسقطها، للنصوص من الكتاب والسنة، وكل ما ادعاه الفرق الثلاث، فهو كذب ومخرقه، وكفر و/[223/أ] زندقة، ولا دليل على تلك الأباطيل، والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل.

---

[4] (?) هو حسن بن محمد بن علي بن نزار بن معد المستنصر، الإمام الرابع في الدولة النزارية بالآلموت ويلقب بالقاهر بقوة الله، ولد سنة 520 ه وتوفي سنة (557). انظر: بحوث في الملل والنحل لجعفر السبحاني (8/167).

[المطلب الثامن والثلاثون]: في بيان أنه لا يجوز لأحد أن يحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى.

ذهبت المعمرية إلى أنه يجوز للنبي أن يحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى[1] سبحانه من الأحكام، ولا حجة لهم على ذلك، وإنما اتبعوا معمر المتنبي انتقم الله منه، وكان مَحْقًا[2] لا يعرف قباله من دباره وقد تزهد تزهيدًا ومجع مجاعة[3].

وذهبت المسقطية[4] إلى أنه يجوز ذلك للإمام، ولا مستند لهم من رواية ودراية وإنما اختلقه حفيد[5]كيا[6] الذي

(?)[1] في الأصل: ما أنزل الله تعالى ذهبت المعمرية سبحانه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] المحق: النقصان وذهاب البركة وشيء ماحق ذاهب ومحقه أبطله وأذهبه وأهلكه. انظر: الصحاح (2/161) لسان العرب (10/12) تاج العروس (26/377).

(?)[3] قال ابن منظور : «ويقال مَجُعَ مَجاعةً بالضم مِثل قَبُحَ قباحةً». لسان العرب (8/333).

(?)[4] أشار لها المصنف في المقصد الأول عند كلامه عن فرق الشيعة [21 ب].

(?)[5] في الأصل: لمفوضة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] كيا لقب للحسن بن الصباح الإسماعيلي، صاحب الدعوة النزارية -وإليه تنسب النزارية والصباحية والحميرية- وهي أسماء ثلاثة لفرقة واحدة كما ذكر ذلك المصنف في اللوح (21ب) وهو جد أصحاب قلعة ألموت، وكان من كبار الزنادقة ومن دهاة العالم، أصله من مرو، وأكثر التطواف في البلاد، وأضل خلقًا كثيرًا، كان عالمًا بالفلسفة والهندسة والسحر والحساب والنجوم، توفي سنة (518هـ) وأما حفيده فهو: خسروا شمس الملك ركن الدين بن علاء الدين محمد بن الحسن بن الصباح، والذي ملك بعد أبيه وجده، قلعة ألموت، وتوفي سنة (655هـ). انظر: الكامل في التاريخ (4/374) تاريخ الإسلام (48/197) ميزان الإعتدال (1/500) لسان الميزان (2/214).

ادعى الإمامة وكان طبخه مجعًا[1]، وابن ماجعة[2] أكفر من مرد ...[3].

وذهبت المفوضة[4] إلى أنه يجوز للنبي ونائبه أن يحكموا بما شاؤا، لأن الإحلال[5] والانسال مفوض إليهم، وذهبت جماهير الإمامية إلى أنه يجوز للأنبياء والأئمة ولشيعتهم أن يحكموا بذلك تقية ولو من مبدأ التكليف إلى آخر العمر.

والكل باطل؛ لقوله تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ [المائدة: 44] والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أنه لا يجوز ذلك لأحد، وإن أكره وهو موقن بالهلاك فالأولى أن يؤثر العزيمة.

والتفويض من تكاذيب الإمامية، وادعاء [وجوبه][6] للأنبياء، وهو حق لها على الأئمة [ممتنع][7] وما رواه الكليني عن الصادق «أن قول إبراهيم:إني سقيم كذب، فإنه لم يكن سقيمًا ،وإنما قال[8] ذلك تقية»[9] كذب وافتراء، بل هو إما حقيقة أو مجاز، وعزو خوف الأئمة عن

---

[1] (?) المجع أكل التمر اليابس أو التمر باللبن ويحب المجاعة أي الخلاعة والمجون. انظر:لسان العرب (8/333) تاج العروس (22/188).

[2] (?) الماجعة: هي المرأة قليلة الحياء والمتكملة بالفحش. انظر: تاج العروس (22/189).

[3] (?) جملة غير مفهومة.

[4] (?) في الأصل: لمفوضة، ولعل الصواب ما أثبته.وهي من فرق الرافضة وقالوا: إن الله خلق محمد وفوض إليه خلق العالم وتدبيره ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي بن أبي طالب، وأن الأئمة ينسخون الشرائع وتهبط غليهم الملائكة ويوحى إليهم. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 16) الفرق بين الفرق (ص: 238).

[5] (?) لعل المراد بالإحلال التحلل. انظر: لسان العرب (10/58).

[6] (?) في الأصل: وجوب، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

[8] (?) في الأصل: تقية ، ولعل الصواب ما أثبته.

الأذى الموهوم، مطعن لهم، والرافضة أولي طهم[1]، لا يكترثون عن اعتزاء ما لا يليق بجلالة شأنهم إليهم، ويجيء إن شاء الله تعالى، يد من ذلك، والله يهدي من يشاء إلى الصراط المستبين، وهو سبحانه أعلم بالمهتدين. /[223/ب]

[المطلب التاسع والثلاثون]: في أن حكمًا من أحكام الشريعة لا يجوز أن ينسخه الإمام.

ذهبت الإثنا عشرية، وجماهير الإمامية، إلى أن بعض الأحكام المنصوصة في القرآن ينسخه خاتم الأئمة، وذهبت الحميرية إلى أن الإمام يجوز له أن ينسخ الأحكام رأسًا[2].

وكل ذلك باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وجماهير الفرق الإسلامية، من أن الأحكام من المواريث وغيرها لا تنسخ بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس لأحد من أئمة الأمة أن ينسخها، لأن الشارع هو الله تعالى، ولا يجوز لنبي مرسل أن ينسخ حكمه، فضلاً عن غيره.

واحتجوا على ذلك، بما رواه محمد بن بابويه القمي عن أبي عبدالله أنه قال: « إن الله تبارك وتعالى، آخى بين الأرواح في الأزل، قبل أن يخلق في الأزل، قبل ان يخلق الأجساد بألفي عام، فلو قد قام قائم أهل البيت، ورث الأخ من الذين آخى بينهما في الأزل، ولم يورث الأخ من الولادة»[3].

---

[9] (?) الكافي للكليني (1/100) (2/217) بحار الأنوار (17/77) وسائل الشيعة (16/215).

[1] (?) المُطَهَّمُ له معان في اللغة منه: المطهم ضخم الوجه وقيل: الفاحش السمن ولعل هذا ما قصده المصنف.انظر: لسان العرب (12/372).

[2] (?) انظر: دلائل الإمامة للطبري الشيعي (ص: 485) مختصر بصائر الدرجات (ص: 195).

[3] (?) الإعتقادات في دين الإمامة للصدوق (ص: 48) بحار الأنوار (6/249) .

وهو أثر باطل [مرقوع][1]؛ مخالف للنصوص القاطعة، من الكتاب والسنة، والآثار الصحيحة والإجماع، وابن بابويه وهذار[2] بذهذار، وهو زاملة الكذب.

وأما الجزية؛ فقد ضرب له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حدًا انتهى إليه، وليس المواريث كالجزية، فإن الاستحقاق بالإرث لا يتبدل إلا بمانع ولا مانع، فإعطاء حق المستحق لغيره ظلم، وكون الشخص مستحقًا للأرث في زمان دون زمان، لا بد له من دليل قاطع، من نص الكتاب والخبر المتواتر، والمهدي لا يوحى إليه، وقد شدد النكير عليه أكثر فرق الشيعة، واعتزاء ذلك إلى الصادق افتراء من غير امتراء.

والرافضة لا ترك الله لهم في الأرض مقعدًا، ولا في السماء مصعدًا، لا يزالون يسعون في [محق][3] الحق، وإنفاق/[224/أ]الباطل ورواجه، هيهات هيهات من يود السبيل إلى إدراجه.

(?)[1] في الأصل: المحق، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] الهذر: الكلام الذي لا يعبأ به. انظر: لسان العرب (5/259).

(?)[3] في الأصل: موقوع، ولعل الصواب ما أثبته.

المقصد الرابع: في الإمامة

وفيه إثنا عشر مطلبًا:

[المطلب الأول]: في نصب الإمام.

ذهبت الإمامية إلى أن نصب الإمام واجب على الله تعالى[1].

وهو باطل، والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير الفرق الإسلامية، من أن نصب الإمام ليس بواجب على الله تعالى-لما تقدم- من أنه لا واجب على الله تعالى، بل هو واجب على الأمة[2].

لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوض أمر الخلافة إلى الأمة، وحثهم على إطاعة أولي الأمر.

ولأن الشارع أمر بإقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش، للجهاد ومحاربة الكفرة من أهل العناد، وكثير من الأحكام المنوطة بصيانة الانتظام، وحماية حوزة الإسلام، مما لا يتم [إلا]بالإمام، وما لايتم الواجب المطلق إلا به - وهو مقدور- فهو واجب[3].

---

[1] (?) انظر: الإمامة للصدوق (ص: 26) كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد (ص: 490) الصوارم المهرقة (ص: 38) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (2/308) الكليني والكافي (ص: 293).

[2] (?) انظر: الأحكام السلطانية للماوردي (1/4) الأحكام السلطانية لأبي يعلى (1/19).

[3] (?) انظر: المستصفى للغزالي (1/138) الإحكام للآمدي (1/152) البحر المحيط (1/179) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي (ص:17).

ولأن في نصبه من جلب منافع، لا تعد ولا تحصى، ورفع مضار، لا تضبط ولا تستقصى، وكل ماهو كذلك[1] فهو واجب.

أما الصغرى[2]، فهي مما يلحق بالمشاهدات، وتعد من العيان، الذي[3] لا يحتاج إلى البيان، وقد سار ما قيل: ما يزع السلطان أكثر ما يزع القرآن[4]، وما لا يلتئم بالسنان، لا يستقيم[5] بالبرهان، وما قيل في مثل سار سائره:السيف والسنان يفعلان ما لا يفعل البرهان.

وذلك لأن الاجتماع المؤدي إلى صلاح العباد، في المعاش والمعاد، لا يستتب، إلا بوجود سلطان، ضابطه سائس، يخاف بطشه، ويرجى عطاؤه، ويحفظ المصالح، ويدرأ المفاسد، ويعوق ما تتسارع إليه الطباع، وتتنازع عليه الأطماع، كما يشاهد عند موت من يحمي الحوزة، ويرعى البيضة، من تلاطم أمواج الفتن، وتراكم أفواج الغوايل والمحن، وانفصام/[224/ب] أمور العباد، وكثر الفساد، والنزاع والتقاتل والتشاجر بين الرعاع، [و][6] وقوع الناس في حاص باص[7]، اختلاف ولا محيص عنه ولا خلاص، وإن

(?)[1] في الأصل: لك، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] المقدمة الصغرى في القياس هي التي تشتمل على موضوع النتيجة. انظر: مجموع الفتاوى (9/190) الجمل في المنطق (ص: 2).

(?)[3] في الأصل: ولايحتاج، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] انظر: تاريخ بغداد (4/107). وفيه: «عن ابن عمر قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: لما يزع الله بالسلطان، أعظم مما يزع بالقرآن».

(?)[5] في الأصل: يستطيم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] أي اختلاط لا محيص عنه ولا مخرج لهم منه، أو في شدة يعسر التخلص منها، والحيص الرواغ والتخلف وحاص عدل وحاد،

لم يكن على ما ينبغي من الصلاح والسداد، ولا يخلوا من شوائب الضيم والفساد.

وأما الكبرى[1]، فبالإجماع عند من لا يقول بالوجوب العقلي، وبضرورة العقل عند من يقول به[2].

واحتجت الإمامية على ما ذهبوا إليه، بأن نصب الإمام لطف[3] من الله تعالى، في حق العباد، واللطف واجب على الله تعالى، فيكون واجبًا، وهو باطل لما تقدم.

ولأن كونه لطفًا [ممتنع][4] ولأنه إنما يكون لطفًا إذا خلا عن المفاسد، والتجربة شاهدة بأن في نصبه إثارة الفتن، لأن الآراء متباينة والأهواء متخالفة، فنزعت كل أمة إلى شخص، ترى أنه أصلح للإمامة من غيره، فيهيج الفتن، وكثر الهرج والمرج، ويقع التنازع والتواثب.

وقول صاحب التجريد: «إن المفاسد معلومة الانتفاء»[5] مجرد دعوى، وذلك ظاهر.

البيص الشدة والضيق. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (ص: 1699) الصحاح (1/158) القاموس المحيط (ص: 791) تاج العروس (17/501) المعجم الوسيط (1/211).

(?)[1] المقدمة الكبرى في القياس هي التي تشتمل على محمول النتيجة. انظر: مجموع الفتاوى (9/190) الجمل في المنطق (ص: 2) القياس ومكانته في المنطق اليوناني (ص: 29).

(?)[2] انظر: شرح نهج البلاغة (1/308).

(?)[3] اللطف: يقول القاضي عبد الجبار: «هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح، أو ما يكون عنده أقرب، إما إلى إختيار أو إلى ترك قبيح» ويوجب المعتزلة اللطف على الله الذي يكونون عنده أقرب إلى فعل الواجب وترك القبيح، وأما عند أهل السنة والجماعة، فهو فضل من الله يؤتيه من يشاء من عباده، بسببه يتجه للخير، ويبتعد عن الشر، وهذا مما تأثرت فيه الرافضة بالمعتزلة. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص: 519-520) منهاج السنة (1/52) المعتزلة (ص: 193-197).

(?)[4] في الأصل: مم ، وهي رمز لممتنع.

(?)[5] كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد (ص: 490).

ولأنه لو كان لطفًا، لم يؤمر بعض الأئمة بالصمت، كعلي بن الحسين، وبعضهم بالإظهار، كمحمد بن علي، وابنه جعفر، كما عن كثب يجيء إن شاء الله تعالى.

ولأنه إنما يكون لطفًا، إذا أمكن الله تعالى من نُصب للإمامة، مما لابد له في الرعاية الكبرى، وهو ليس بلازم عندهم، فإن الأئمة لم يمكنوا[1] منه، من غير نكير.

ولأنه إنما يكون لطفًا، إذا كان الإمام ظاهرًا قادرًا على تنفيذ الأحكام، وهذا ليس بلازم عندهم، فإنهم يزعمون أن محمد بن الحسن المهدي[2]، اختفى من سنة إحدى وخمسين ومائتين إلى الآن.

وقولهم: إن وجوده لطف، وتصرفه لطف آخر، وإنما عدم تصرفه من جهة العباد، وذلك لأن السبب في الاستتار والغيبة، إخافة الظالمين له على نفسه، ومن أخيف/[225/أ] على نفسه فقد أحوج إلى الاستتار، وترك سائر العباد نصرته، وقد استتر النبي في الغار عن قومه.

---

[1] (?) في الأصل: يمكنه ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) هو أبو القاسم، محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي العلوي الحسيني، يزعم الرافضة أنه الإمام الثاني عشر، وأنه هو المهدي، وصاحب الزمان، وهو حي بسرداب في سامراء، دخله وهو ابن تسع سنين، وقيل: أقل وقيل: أكثر، وذكر ابن حزم، أن الحسن العسكري مات من غير عقب، وأخذ ميراثه أخوه جعفر، وكان موت الحسن سنة (260 هـ) وقال محمد بن جرير الطبري ويحيى بن صاعد: إن الحسن لم يعقب.انظر: سير أعلام النبلاء (13/122) الأعلام للزركلي (6/80).

فباطل؛لإنا لا نسلم[1] أن وجود الإمام بدون التصرف لطف، ولا أن الظالمين أخافوه، وترك سائر العباد نصرته، ولأنه لم يدرك أحدًا من المؤرخين في تواريخهم، ولا غيرهم من أهل السنة والزيدية، وغير فرق من الإمامية، كالناووسية[2] والفطحية [3]والواقفية[4].

ولأن الإخافة التي توجب الاستتار، هي[5] الإخافة من القتل، وهي لا توجب الاستتار بالنسبة إلى الأئمة، لأنهم لا

1(?) في الأصل: لا بم ، ولعل الصواب ما أثبته.

2(?) في الأصل: الثاوسية، ولعل الصواب ما أثبته. الناووسية: من فرق الرافضة، وتنسب إلى ناوس بن عجلان، رجل من أهل البصرة، وهم يسوقون الإمامة فى جعفر بن محمد الصادق ويزعمون أنه حي لم يمت ولا يموت وأنه هو المهدي وأنه يعلم كل ما يحتاج إلى عمله من دين ودنيا،حكى أبو حامد الزوزني أن الناووسية زعمت أن عليًا باق وستنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملأ الأرض عدلًا.انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 25) الفرق بين الفرق (ص: 61) الملل والنحل (1/161) التبصير في الدين (ص: 37) الفصل (4/138).

3(?) في الأصل: البطحية ، ولعل الصواب ما أثبته.والفطحية: تنسب لعبدالله بن جعفر وكان أفطح الرأس، وقيل أفطح القدمين، وقيل نسبوا إلى رئيس من أهل الكوفة يقال له عبدالله بن فطيح، قالوا بإمامة عبدالله بن جعفر بعد أبيه ولكنه مات بعد أبيه بسبعين يومًا، فرجع عامتهم للقول بإمامة موسى بن جعفر. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 27-28) الملل والنحل (1/20،161) فرق الشيعة (ص: 78).

4(?) الواقفية أو الواقفة: وهي فرقة من المفضلية أوالموسوية، توقفوا عليه ولم يقولوا بإمام بعده وقالوا: لا ندري أمات أم لم يمت، الا انا مقيمون على إمامته حتى يضح لنا أمر غيره فننقاد له. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 29) الملل والنحل (1/161) فرق الشيعة (ص: 81).

5(?) في الأصل: وهو، ولعل الصواب ما أثبته.

يموتون إلا باختيارهم[1]، كما رواه الكليني في "الكافي"، وعقد لذلك بابًا[2].

ولأن الأئمة كانوا يفعلون ما يؤمرون -كما يجيء إن شاء الله تعالى في المقصد السادس- فالأمر بالاختفاء من الإخافة لو فرض ثبوته، دل على عدم وجود[3] اللطف، إذ لو وجد[4] لم يأمره بالاختفاء أكثر من سبعمائة سنة، ولكنه من تنقيذ أمره، ولم عدوه، ولا تنقيذ غير الحق يمكن.

ولأنه لو فرض صحة الإخافة والخوف والاختفاء فبسبب الخوف عدم يمكنه تعالى مما لا بد له في الإمامة ويمكن عدوه على ذلك ومسببة زعامة دون زعامة المنصوب وكل ذلك ينافي اللطف.

ولأن أثر الكتاب المختوم بخواتم الذهب الناص على أن الاختفاء بأمر الله[5].

ولأنه لو كان التصرف لطفًا وعدمه من العباد لزم أن يكون العباد غالبًا ومعبودهم مغلوبًا حيث منعوه عن إمضاء ما وجب عليه، ولأن الأنبياء من أولي العزم وغيرهم وقد أخافهم الكفار ولم يستتروا ولم يغيبوا حتى أوذوا أو قتلوا ولهم فيهم أسوة حسنة.

ولأن الاختفاء للإخافة إن كان واجبًا، لزم أن يكون غيره من الأنبياء والأوصياء تاركًا للواجب، لأن الظلمة أخافوهم، ولم يختفوا حتى/[225/ب]أوذوا وقتلوا أو سموا، وإن مندوبًا، لزم ترك الواجب بسبب المندوب، وهو باطل.

ولأنه إن كان الاختفاء من خوف القتل، فهو منتف كما سلف آنفًا، وإن كان من ضرر دون القتل؛ فإنه فرار عن العبادة والأجر الجزيل، فإن تحمل أعباء الأذى في عبادة الله [عبادة][6] بل من أعظمها، ويوجب الثواب الجليل، وهو

---

[1] في الأصل: باختياركم، ولعل الصواب ما أثبته.
[2] انظر: الكافي للكليني (1/258).
[3] في الأصل: وجوب ، ولعل الصواب ما أثبته.
[4] في الأصل: وجب ، ولعل الصواب ما أثبته.
[5] انظر: الكافي للكليني (1/280).
[6] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

لا يليق بجلالة شأن الأئمة، وكيف وهم من أعاظم العباد، وأعبد العباد.

ولأن صاحب الزمان، يعلم أنه لا يقتله أحد، وأنه يعيش إلى نزول عيسى بن مريم، وأنه يملك الأرض شرقها وغربها، وحزنها وسهلها، فكيف يبالي مما يلحقه من الأذى، بل يصبر؛ فإن الصبر عبادة.

ولأن[1] الأئمة من آبائه الكرام، الغر، البررة، قد أخافهم الظلمة الفجرة، ولم يختفوا، فإن كان الإخافة توجب الاستتار والغيبة، لاستتروا، وما ذكره المرتضى في "تنزيه الأنبياء والأئمة": «أن الفرق بينه وبين آبائه واضح، لأن خوف ما يشار إليه بأنه القائم المهدي، الذي يظهر بالسيف، ويقهر أعداءه، ويزيل الدول والممالك، لا يكون كخوف غيره»[2] فهو باطل، لأن خوف القتل منتف، كما مر آنفًا وسالفًا.

ولأنه يعلم أنه لا يقتله، وأنه يموت حتف نفسه، وأنه يلاقي عيسى بن مريم، ويؤمه، ويقاتل الدجال، وأن الله تعالى يعبد به طوعًا وكرهًا، وأنه تعالى ينتقم به من أعدائه، وأنه يعلم أن المخالفين، لا يصدقون قول من يدعي أنه مهدي قبل الألف، فإنهم يروون أن مدة هذه الأمة، يزيد على الألف، وأن المهدي[3]يخرج في أوائل المائة، قبيل نزول عيسى ، وأنه يظله السحاب، وأنه يخرج في أوائل

---

[1](?) في الأصل: ولأنه، الصواب ما أثبته.

[2](?) تنزيه الأنبياء (ص: 234) وانظر: رسائل المرتضى (2/269).

[3](?) في الأصل: في يخرج في ، ولعل الصواب ما أثبته.

المائة، [لا][1] [قِبل][2]سر من رأي[3]،[بل][4] من [الحرم][5] الشريف، ويدعي الإمامة إذا بلغ أشده، وهو أربعون سنة،/[226/أ] فلا يكترثون ممن ادعى أنه المهدي الموعود، لا سيما صبي ابن خمس سنين أو ست.

ولأن الباقرية[6] ادعو أن المهدي هو محمد بن علي الباقر، والناوسيية أنه جعفر بن محمد الصادق، والممطورية[7] أنه موسى بن جعفر[8]، وذاع ذلك بين

(?)[1] غير موجودة في الأصل ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: قبيل ، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] سر من رأى وتسمى سامراء مدينة في وسط العراق، شمال بغداد، بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، أنشأها الخليفة العباسي المعتصم سنة (221ه). انظر: معجم البلدان (3/173) الموسوعة الجغرافية للوطن العربي (ص: 265).

(?)[4] غير موجودة في الأصل ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: حرم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] الباقرية: من فرق الإمامية، وينسبون للباقر محمد بن علي، ساقوا الإمامة من علي بن أبي طالب في أولاده إلى الباقر، وقالوا بالنص عليهم، وأنه هو المهدي المنتظر وقالوا: بغيبته وأنه لم يمت ولا يموت. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 61) الملل والنحل (1/161) التبصير في الدين (ص: 37) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص:35).

(?)[7] الممطورية: من ألقاب الموسوية والمفضلية أو فرقة منها، قالوا: بإمامة موسى الكاظم وأنه حي لم يمت وقيل إنهم لم يقطعوا بها، وسميت ممطورة لأن يونس بن عبدالرحمن القمي كان من القطعية وناظر بعض الموسوية فقال في في بعض كلامه: أنتم أهون على عيني من الكلاب الممطورة.انظر: الفرق بين الفرق (ص: 64) الملل والنحل (1/161) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص/54).

(?)[8] هو موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني البغدادي ولد سنة (128هـ) يعتقد الرافضة أنه الإمام السابع من أئمتهم، وكان رحمه الله من أهل السنة والجماعة، قال أبو حاتم: ثقة صدوق إمام من ائمة المسلمين، وكان صاحب عبادة واجتهاد معروفًا بالسخاء والكرم، حبسه الرشيد فتوفي في محبسه ببغداد

الأمة، ولم يكترث من ذلك أحد من الملوك والمخالفين، مع أنه كان يظهر منهم الخوارق.

ولأن العلة زائلة في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهرًا عليهم، ولا يحرمهم عن اللطف بسبب خيانة الغير.

وما ذكره المرتضى: «أنه في ابتداء الأمر كان ظاهرًا لأوليائه غائبًا عن أعدائه ولما اشتد الأمر وقوي الخوف وزاد الطلب استتر عن العدو والولي[1] أيضًا وذلك لئلا يشيعوا خبره ويتحدثوا عنه بما يؤدي إلى خوفه وإن كانوا غير قاصدين به ذلك»[2] فهو من خرافات الأوهام، ودون علة الرجل عليه كميش[3]، فإنه لم يذكر أحد من المؤرخين والقصاصين، أن قوما جاسوا لطلبه خلال الديار، وما ذكر من اشتداد أمر، وزيادة الطلب، وقوة الخوف، فهو من كذباته، والرجل هجيراه الكذب كما سلف.

فإن الغيبة الكبرى، كانت بعد أربع[4] وسبعين سنة من اختفائه، وقد فاظ غير واحد من الخلفاء والملوك، وهلك جماهير أهل ذلك الزمان، وادعاء أن صبيًا خماسيًا أو سداسيًا، ادعى أنه مهدي، وأظهر المعجزة، فخوفوه فاختفى، لا بد له من حجة قاطعة.

ولأن أهل الحق ينكرون ذلك، ولا يصدقون الإمامية فيما زعموه، ويعدونه من خرافاتهم، وقد ادعى غير فرقة منهم، أن خاتم الأئمة غيره، كما تقدم آنفًا.

ولأن العلة مشتركة، واشتداد الأمر، وقوة الخوف، وزيادة الطلب، إنما يكون في أوائل الأمر، لا بعد أربع

سنة (183هـ). انظر: الجرح والتعديل (8/139) تاريخ بغداد (13/27) سير أعلام النبلاء (6/270).

[1] (?) في الأصل: ووالولي ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) تنزيه الأنبياء (ص: 237).

[3] (?) كميش رجل من بني مال يقال له قراد بن جرم يضرب به المثل في الحمق. انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص: 217) مجمع الأمثال (2/298).

[4] (?) في الأصل: أزمع، ولعل الصواب ما أثبته.

وسبعين سنة، فإنه في/[226/ب] المدة المذكورة، يحتمل موته، ولأنه لم يكن له موضع معين، حتى تكون إشاعة خبره، تؤدي إلى خوفه.

ولأنه يعلم ما كان وما يكون، فإذا علم ذلك، اختفى في موضع لا يصل إليه طالبه، وياللعجب إن الرجل ينادي رافعًا عقيرته، إن صاحب الزمان أجبن الورى، والإمام يجب أن يكون أجرأ من أسد الشرى، ولا يتفوه بما فاه به، إلا من هو أموق من أبي غبشان[1]، وأحمق من ذي الودعات، يزيد بن ثروان[2].

ولو فرض ثبوت الطلب في زمان، فَعَدمُ ظهوره في زمان لا يطلبه أحد؛ تركٌ للواجب، إذ لا موجب للاختفاء عن العدو والولي، ولأن الموانع قد ارتفعت، والعلة قد زالت، مذ كثرت الشيعة، واستولوا على القرى والأمصار، وانتشروا في البلاد والقرى، انتشار الذر في القفار، وينتظرون خروجه، ويسألون من الله تعالى أن يعجل فرجه، وقد سلم جم غفير منهم الإمرة، لمن سمت نفسه للزعامة، وعاونوه وحاربوا مع الخواقين[3] والقياصرة، واستولى على بلاد الأكاسرة، ثم بعد نيف ومائتي سنة، نصروا بعض العلوج، حتى استولى غيرها من البلاد أيضًا.

---

[1] (?) هذا مثل يضرب في الحمق فيقولون: أحمق من أبي غبشان وهو رجل من خزاعة، اسمه المحترش بن حليل بن حبشية بن سلول بن كعب، كانت اليه سدانة الكعبة، فخدعه عن مفاتيحها قصي بن كلاب، بأن أسكره، وابتاعها منه بزق خمر، وقيل غير ذلك. انظر: الأمثال (ص: 14) المستقصى في أمثال العرب (1/72).

[2] (?) يضرب به المثل في الحمق، فيقال أحمق من ذي الودعات أو أحمق من هبنقة وهو يزيد بن ثروان القيسي ذي الودعات تطوق بودعات وعظام وهو ذو لحية عظيمة، وله في الحمق قصص. انظر: المستقصى في أمثال العرب (1/85) مجمع الأمثال (1/217).

[3] (?) الخاقان: لقب لكل ملك من ملوك الترك. انظر: المعجم الوسيط (1/248).

ولأن صالحي المؤمنين من الأمم الخالية، قد آذاهم الكفار، وأصابهم البأساء والضراء حتى زلزلوا، وصبروا ولم يستتروا، فكيف [1] يستتر من هو أفضل منهم، ولا يموت إلا باختياره، فالقول بالاستتار من أكاذيب الناهبين.

ولأن الرسل عليهم السلام، كانوا يبلغون رسالات الله، ولا يخشون أحدًا إلا الله، فيجب على الأئمة أن يقتدوا بهم، فقال عز من قائل: ﮋ   ﮊ [الأنعام: 90].

ولأن الاختفاء بعد أن قرض[2] المخوفون، ولا ترى منهم أثر، وكثرت الأنصار، بمجرد توهم الأذى، من فرط الجبن المنافي للإمامة، فإن الإمام يجب أن يكون شجيعًا[3] لا [جبانًا][4].

قال ابن المطهر: «الجبان لا يستحق الإمامة»[5] وقد عزى إلى الجبن، ثاني اثنين في الغار، لتوهم حزنه فيه، وعده من/[227/أ] مطاعنه[6]، وقال: « الحزن أمارة الجبن» وظهر الضمير الناس على الشركة وقد أثبت لإمامه الصافه أربعمائة سنة ونيف، ما أثبته لمن طعن فيه يومًا أو بعض يوم، ولا غرو، فإن النوك عن الحلي ليس بعازب، فإنه حمصي، كاتعه الله من رجل مائق كذوب.

وادعاء حزن الصديق في الغار [ممتنع][7]، والنهي عن الشيء قد يكون عند مظنة الصدور، ولو سلم فلا [نسلم][8] أنه حزن للخوف على نفسه، لجواز أن يكون

(?)[1] في الأصل: أفضل ، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] قرض فلان أي مات وانقرض القوم درجوا ولم يبق منهم أحد. انظر: الصحاح (2/71) لسان العرب (7/216).

(?)[3] شجيعًا تأتي بمعنى شجاع. انظر: الاشتقاق (ص: 275).

(?)[4] في الأصل: جبنا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] لم أجد هذا النص.

(?)[6] انظر: منهاج الكرامة (ص: 185).

(?)[7] في الأصل: مم ، وهي رمز لممتنع.

(?)[8] في الأصل: نم ، ولعل الصواب ما أثبته.

حزنه للخوف على نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولأنه لم يكن خائفًا من المشركين، فإنه - كما زعموا- كان سرًا معهم، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

ولأنه روى غير واحد من محدثيهم، عن أبي حمزة الثمالي[1] قال: «قال لي علي بن الحسين: كنت متكئًا على الحائط، وأنا حزين متفكرًا ، دخل علي رجل حسن الثياب، طيب الرائحة، فنظر في وجهي، ثم قال : ما سبب حزنك، قلت: أتخوف من فتنة ابن الزبير، قال: فضحك، ثم قال: ياعلي، هل رأيت أحدًا خاف الله فلم ينجه؟ قلت: لا، قال يا علي: هل رأيت أحدًا سأل الله فلم يعطه، قلت: لا، ثم نظرت فلم أر قدامي أحدًا، فعجب من ذلك، فإذا بقائل[2] أسمع صوته ولا أرى شخصه يقول: يا علي بن الحسين هذا الخضر»[3] فإن كان الحزن للخوف من الأعداء، أمارة الجبن، والجبان لا يستحق الإمامة، لزم أن لا يكون علي بن الحسين إمامًا.

هذا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم، لم يستتر عن قومه في الغار، فإنه عليه السلام لا يخشى أحدًا إلا الله، ولا يكترث من كثرة العدى، كيف وقد أنزل الله عليه: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎﮏ ﭼ [المائدة: 67] بل خرج من مكة، من بين أظهر القوم، وهم جلوس، ونزل الغار، ومكث فيه ليعد له عدة السفر، ولم يكن الغار موضع الاستتار لضيقه،/[227/ب] وكونه بمرأى من رعاة الأغنام، ومسمع منهم، ومن المارة، ومن الذين يحتطبون، وهم الأكثرون، ولكن الله أخفاه وصاحبه عن أعين الكفار، فأوحى إلى الحمامة أن تبيض في باب الغار، وإلى العنكبوت أن يغزل، وقد

---

[1] (?) لم أجد له ترجمة.
[2] (?) في الأصل: يقال ، ولعل الصواب ما أثبته.
[3] (?) الكافي للكليني (2/63) بحار الأنوار (90/366).

أمعن النظر وتنطس[4] إلى فجوة الكهف كلهم أجمعون، فلم يروا فيه أحدًا.

ولأنه تعالى أمره أن ينزل موضعًا، لا يمكن الاستتار فيه، ليريه أنه[1]كيف يكشفه ويكلأه، ويعصمه من أعدائه، ويجعل بينه وبينهم حجابًا مستورًا، ليطمئن قلبه في سفره، ولا يكترث من طلبهم إياه، ولا ممن في الطرق من المشركين.

ولو فرضت صحة ما فاه به الرجل، فإنه لا يجد به هما، فإن الفرق بين الاستتار عن الأعداء، عند شوكتهم وغلبتهم، وفقد الأنصار، وبين الاستتار عن الأعداء بعد هلاكهم، مر الأحقاب، وكثرة الأعوان، بيِّن، ولكن المضل يوحي إلى أوليائه، زخرف القول غرورًا، ليضلوا الناس عن سبيل الله، وينزلوهم عن مشعب الحق.

أما ما زعمه شيخهم المقداد[2]، من أن الاختفاء، كان لحكمة استأثرها الله سبحانه، في علم الغيب عنده، فهو مجرد ادعاء، ولأنه يستلزم إخلاله تعالى بالواجب، وارتكابه العبث، ولا يتفوه به إلا [3].

وكذا قول من زعم منهم أنه تعالى أجل لخروجه أجلاً لا يتقدم ساعة ولا يتأخر، متمسكًا بأثر الكتاب المختوم بخواتيم الذهب -كما يجيء إن شاء الله تعالى- وبالجملة؛ فقد ارتطم في تأويل الاختفاء أهل الضلال، ارتطام العلج الذي حمل عليه مالا يطيق في الأوحال.

---

[4] (?) تنطس في الشيء أدق النظر واستقصى فيه.انظر: لسان العرب (6/232) تاج العروس (16/556) المعجم الوسيط (2/930).

[1] (?) في الأصل: ليريه أنه ليريه أنه ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) هو المقداد بن عبدالله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوري الحلي الأسدي، جمال الدين، من متكلمي الإمامية، من مصنفاته: شرح نهج المسترشدين في أصول الدين، وكنز العرفان في فقه القرآن. انظر: آمل الأمل للحر العاملي (2/325) معجم رجال الحديث للخوئي (19/348).

[3] (?) جملة غير مفهومة.

[المطلب الثاني]: في أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر الصديق.

ذهبت الرافضة إلى أن الإمام بعد رسول الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب[1] واختلفوا في الإمام بعده/[228/أ] وقد تقدم تفصيل ذلك.

والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، ومن تابعهم من الأمة، من أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر الصديق[2]، ثم عمر[3]، ثم

---

[1] (?) انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 171) الهداية للصدوق (ص: 162) الإفصاح للمفيد (ص: 29).

[2] (?) هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التميمي، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة، خليفة رسول الله ﷺ، أمه أم الخير سلمى بنت صخر بن عامر، ولد بعد الفيل بسنتين وستة أشهر، وفضائله جمة مشهورة رضي الله عنه وأرضاه، توفي في جمادى الأولى سنة (13ه). انظر: الاستيعاب (3/963) الإصابة (4/169).

[3] (?) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي، أبو حفص، أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين، وأمه حنتمة بنت هاشم بن المغيرة المخزومية، ولد قبل المبعث النبوي بثلاثين سنة، ومناقبه جمة مشهورة، قتل رضي الله عنه في ذي الحجة سنة (23ه). انظر: الاستيعاب (3/1144) الإصابة (4/588).

عثمان[1]، ثم علي، ثم ابنه الحسن، للبراهين القاطعة، من الآيات والأحاديث والآثار الصحيحة، المروية عن أهل البيت وإجماع الصحابة، الذين لا يجتمعون على الضلال.

ولما انقضى زمن الخلافة، وحان زمن الملك العضوض والجبرية، فوض السيد السبط الجليل، أبو محمد الحسن، الزعامة إلى معاوية[2]، واعتزل، ولم يكن التفويض من القلة والذلة، فإنه كان معه جم غفير، من المهاجرين والأنصار والتابعين، وشيعة أبيه، وشيعته، يحبون الحرب ويكرهون السلم، وقد ثبت عن الحسن البصري[3] أنه قال: «استقبل والله الحسن بن علي كتائب كأمثال الجبال»[4] كذا في "جامع الأصول"[5].

---

[1] (?) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين، أبو عبد الله، وأبو عمر، وأمه أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، ولد بعد الفيل بست سنين، تزوج رقية بنت النبي وبعد وفاتها تزوج بإختها أم كلثوم رضي الله عنهم أجمعين ومناقبه جمة مشهورة،قتل رضي الله عنه سنة (35ه). انظر: الاستيعاب (3/1037) الإصابة (4/456).

[2] (?) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أبو عبدالرحمن، أمير المؤمنين ولد قبل البعثة بخمس سنين، وأسلم عام الفتح، وصحب النبي وكتب له وولاه عمر الشام رضي الله عنهم، توفي سنة (60ه). انظر: الاستيعاب (3/1416) الإصابة (6/151).

[3] (?) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم، أبو سعيد، ثقة فقيه فاضل مشهور، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفي سنة (110هـ).انظر: سير أعلام النبلاء (4/563) تهذيب التهذيب (2/231) تقريب التهذيب (ص:160).

[4] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب قول النبي للحسن بن علي رضي الله عنهما إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين.عن الحسن (3/243) برقم (2704).

[5] (?) جامع الأصول (4/2089).

وما ذكره صاحب "الفصول"[1] منهم وغيره، أنه كتب جماعة من رؤساء القبائل، إلى معاوية بالطاعة سرًا، وضمنوا تسليم الحسن إليه، عند دنوه[2] والفتك به، وبلغ الحسن، وتحقق[3] فَسَادَات[4] أكثر أصحابه وخذلانهم، فهو من مفتريات القوم.

ويؤيد ما ذكرنا قوله لأصحابه: «إنما فعلت ما فعلت إشفاقًا عليكم»[5] وقال في خطبة خطبها لما انبرم الصلح بينه وبين معاوية:« إن معاوية نازعني حقًا لي دونه، فنظرت الصلاح للأمة، وقطع الفتنة، وقد كنتم بايعتموني، على أن تسالموا من سالمني، وتحاربوا من حاربني، ورأيت أن حقن دماء المسلمين، خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم»[6] كذا ذكره المرتضى، وصاحب "الفصول" وغيرهما، وهو صريح في أنه لم يكن مظلومًا مقهورًا ملجئًا إلى التسليم.

وما ذكره صاحب "الفصول" وغيره، عن أبي مخنف[7]، أنه قال: كان الحسين بن علي، يبدي الكراهة/[2 28/ب] لما كان من أخيه الحسن، عن صلح معاوية ويقول:

---

[1] (?) هو نور الدين علي بن محمد بن أحمد بن الصباغ فقيه مالكي من أهل مكة، ولد سنة (784هـ) أصله من صفاقس، من مؤلفاته: الفصول المهمة لمعرفة الائمة والعبر فيمن شفه النظر، توفي سنة (855هـ). انظر: الأعلام للزركلي (5/8).

[2] (?) في الأصل: دلوه ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: يحقق، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) لعل المصنف أراد جمع كلمة فساد.

[5] (?) بحار الأنوار (44/29).

[6] (?) تنزيه الأنبياء (ص: 244).

[7] (?) لوط بن يحيى أبو مخنف الكوفي الشيعي الإخباري، قال يحيى بن معين عنه: ليس بشيء وقال مرة ليس بثقة، وقال ابن أبي حاتم متروك الحديث، توفي سنة (157هـ). انظر: الجرح والتعديل (7/182) الكامل (6/93) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/28) سير أعلام النبلاء (13/342) .

«لو حز أنفي، كان أحب إلي مما فعله أخي»[1] فإنه لو كان التسليم، وتفويض الزعامة، إلى من نازعه حقه، لقلة العوان والذلة، ونفاق رؤس القبائل، لم يكره.

وما ذكره[2] عصبة من الرافضة، أن الخليفة عند أهل السنة بعد عثمان، معاوية بن أبي سفيان، فهو افتراء وفراء، ومنشأه فرط الحسيكة[3] والعصبية، فإنهم أجمعوا، على أن معاوية كان من الملوك الجبرية والبغاة[4]، فإن الخلافة كانت بعده ثلاثون سنة، أخرج أصحاب السنن وأحمد[5] وابن حبان[6] وصححه عن شعبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة،

---

[1] (?) كشف الغمة في معرفة الأئمة (2/245) موسوعة كلمات الحسين (ص:253).

[2] (?) في الأصل: ذكر ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) الحسيكة والحساكة والحسكة من معانيها: الحقد والعداوة وما يكون في القلب من الخشونة. انظر: معجم مقاييس اللغة (2/56) لسان العرب (10/411) القاموس المحيط (ص: 1209) المعجم الوسيط (1/173).

[4] (?) لعل المصنف يريد قوله ﷺ: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية» صحيح البخاري (1/122) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم يسترب أئمة السنة وعلماء الحديث أن عليًا أولى بالحق وأقرب إليه –كما دل عليه النص- وإن استرابوا في وصف الطائفة الأخرى بظلم أو بغي، ومن وصفها بالظلم والبغي -لما جاء في حديث- عمار جعل المجتهد في ذلك من أهل التأويل». مجموع الفتاوى (4/439).

[5] (?) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، أبو عبدالله، أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه، إمام أهل السنة في زمانه، ولد سنة (164ه) من مصنفاته: المسند، توفي سنة (241ه). انظر: تذكرة الحفاظ (2/15) تهذيب التهذيب (1/84).

[6] (?) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي أبو حاتم، قال الخطيب: كان ثقة نبيلًا فهمًا، من مصنفاته: الصحيح والثقات وغيرها توفي سنة (354ه). انظر: تذكرة الحفاظ (3/90) لسان الميزان (5/112).

ثم يكون بعد ذلك الملك»[1] وفي رواية: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم يصير ملكًا عضوضًا»[2].

وأخرج أبو بكر البزار[3] بسند حسن عن أبي عبيدة بن الجراح[4] قال: قال صلى الله عليه وآله وسلم:«إن أول دينكم بدأ نبوة ومرحمة، ثم يكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكًا وجبرية»[5].

---

[1] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (5/221) برقم (21978) وأبو داوود في سننه، كتاب السنن، باب في الخلفاء (4/342) برقم (4648) والترمذي في جامعه، كتاب الفتن، باب (4/503) برقم (2226) وعلي بن الجعد في مسنده (ص: 479) برقم (3323) والبزار في مسنده (9/280) برقم (3828) ورواه الطبراني في المعجم الكبير (6/194) برقم (6329) ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره عن مناقب الصحابة، باب ذكر الخبر الدال على أن الخليفة بعد عثمان بن عفان كان علي بن أبي طالب (15/392) برقم (6943) قال الترمذي حديث حسن وصححه الألباني كما في صحيح الجامع (1/630) برقم (3341).

[2] (?) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ.

[3] (?) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، أبو بكر البزار، الحافظ، قال الدارقطني: ثقة يخطئ ويتكل على حفظه، من مصنفاته: المسند، توفي سنة (292ه). انظر: تذكرة الحفاظ (2/166) لسان الميزان (1/237).

[4] (?) هوعامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب ويقال: وهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر القرشي الفهري، أبو عبيدة بن الجراح، مشهور بكنيته وبالنسبة إلى جده، أسلم قبل دخول النبي دار الأرقم بن أبي الأرقم، أحد العشرة السابقين الإسلام وهاجر الهجرتين وشهد بدرًا وما بعدها، وهو أمين هذه الأمة، وهو الذي انتزع الحلقتين من من وجه النبي فانتزعت ثنيتاه وذلك في معركة أحد، وكان أميرًا على الشام، وفتح أكثرها على يده، وفضائلة كثيرة رضي الله عنه وأرضاه، توفي في طاعون عمواس سنة (18هـ). انظر: الإستيعاب (4/1710) الإصابة (3/586).

أما الآيات الدالة على خلافة أبي بكر، فهي الآيات الواردة، في فضائل المهاجرة والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، فإنها [ناصة](1) على أن خلافة الخلفاء الأربعة بحق؛ لأنهم بايعوهم وتابعوهم، وسموا كل واحد منهم إمامًا وخليفة، مع ثلاث آي أخرى.

الأولى: قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ
ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [النور: 55] فإن الله وعد الخلافة لمن آمن وعمل الصالحات من الفرائض والسنن والنوافل[بـ](2)الاستخلاف في الأرض، ويمكنن دين الإسلام، فهم الذي ارتضى لهم، وهم الخلفاء الأربعة، فإنهم أكثر الصحابة عملاً، ويعادل بعض أعمالهم/[229/أ] أعمال الثقلين من الإمامة(3).

والمراد ليتخلفن منهم، كقوله جل من قائل لبني إسرائيل: ﭽ ﭼ [القصص: 5] أي منهم، وقوله سبحانه لهم: ﭽ ﮢ ﮣ ﭼ [المائدة: 20] أي منكم؛ فإن كلهم لم يكونوا ملوكًا، وكذلك لم يكن كل واحد منهم ذا خدم وحشم، إن أول الملك به، مع أنه بهذا المعنى مجاز، ونظيره قولهم: زيد أفضل الناس، أي من أفضلهم، والموعود لهم الخلافة منهم، هم الخلفاء الأربعة، وحمل الاستخلاف عليه، لدلالة(4) الآية على صحة خلافة الصديق، ومن بعده أيضًا.

(?)5 رواه البزار في مسنده (4/108) برقم (1282) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (5/226) وقال: وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس،وبقية رجاله ثقات.

(?)1 في الأصل: ناصية، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)2 في الأصل: ذكر، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)3 انظر: تفسير القرطبي (12/297) تفسير ابن كثير (6/77) تاريخ الخلفاء (ص: 58) الصواعق المحرقة للهيثمي (1/50).

(?)4 في الأصل: لدلة، ولعل الصواب ما أثبته.

ولأن الله تعالى وعد المؤمنين أن يستخلفهم في الأرض، وأن يمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وأن يبدلهم من بعد خوفهم أمنا، فلو لم يكن أبو بكر، ومن بايعه وتابعه على الحق، ولم يكن خليفة، لزم الخُلف في الوعد، لأن ذلك لم يكن في عهد علي –كما زعموه- لأنه وشيعته كانوا يخفون دينهم الذي ارتضى الله لهم، وتستروا دينهم بما دان به مخالفوهم، نص عليه المرتضى في "تنزيه الأنبياء والأئمة"[1] ولازمن من بعده بالاتفاق.

الثانية: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ [الفتح: 16] فإن الله تعالى جعل الداعي مفترض الطاعة، والمراد به أبو بكر
والقوم بني حنيفة[2]، ولا يجوز أن يراد بالداعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن المخلفين هم الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، ولم يكن بعدها قتال، لقوله تعالى: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ [الفتح: 15] فإنه صلى الله عليه وآله وسلم منعهم/[229/ب] عن اتباعه أبدًا، لأن لن عندهم للتأبيد، وأخبر أن الله أخبره بإنهم لا يخرجون معه أبدًا، فلا يجوز له أن يدعوهم إلى قوم أولي بأس شديد.

ولأن أهل العلم أجمعوا على أنه لم يتفق بعد[3] نزول الآية قتال دعوا إليه، نص عليه أبو العباس بن سريج[4]

---

[1] (?) انظر: تنزيه الأنبياء والأئمة (ص: 182-194).

[2] (?) انظر: تفسير القرطبي (16/272) الصواعق المحرقة للهيثمي (1/49) .

[3] (?) في الأصل: بعده ، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) انظر: تاريخ الخلفاء (ص: 58) سمط النجوم العوالي (1/396) وأبو العباس بن سريج هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، ولد سنة (249 هـ) فقيه الشافعية في عصره، وكان يلقب بالباز الأشهب، وبه انتشر المذهب ببغداد، وتخرج به الأصحاب، وولي القضاء بشيراز، توفي سنة (306هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (14/201) طبقات الشافعية الكبرى (3/21) الأعلام للزركلي (1/185).

وغيره، وإن كان المخلفون الذين تخلفوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واعتلوا بالشغل بأموالهم وأهليهم، والمراد بالمغانم، مغانم خيبر، فإنه عليه السلام لما رجع من الحديبية في ذي الحجة من سنة ست، وأقام في المدينة بقيتها، وأوائل محرم، ثم عزم غزاء خيبر، قال له المخلفون: ذرونا نتبعكم، فأجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: ﭽ ی ى ﯿ ﭼ [الفتح: 15] كما قال بعض المفسرين، وكذلك لأن النفي يعم الغزوات.

وما ذكره ابن المطهر الحلي، أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعاهم إلى غزوات أخر، لمن كذباته، فإنه لم يرو أحد بإسناد يحتج به أنه عليه السلام دعاهم [إلى][1] غزوة من غزواته، ومن ادعى ذلك فعليه البيان، بقواطع الحجة والبرهان.

ولا يجوز أن يكون الداعي عليًا، لأنه لم يتفق له في خلافته، قتال لطلب الإسلام، فقد قال عزمن قائل في صفة [المدعوين][2]: ﭽ ﭗ[3] ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ [الفتح: 16] بل لطلب الإمامة ورعاية حقوقها.

أما بعده، فلم يدعهم من تقمص بالخلافة إلى القتال، لأنهم تفرقوا قبل تقمصه بها أيدي سبأ، وهلك أكثرهم، فتعين أن ذلك الداعي الذي يوجب اتباعه الآخر الحسن، وعصيانه العذاب الأليم، أبو بكر لمكان السير، ويحتمل أن يكون الداعي أحد الخليفتين بعده، ويلزم منـ[ـه][4] حقية خلافته.

الثالثة: قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ/[230/أ] ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ

(?)[1] في الأصل: أن، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: المدعونين، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: تعلمونهم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] ليست في الأصل ولعل الصواب ما أثبته.

ﮗ ﮘ ﯓ ﯔﯕ ﭼ [المائدة: ٥٤] فإنه لما ارتد قبائل من العرب، كبني حنيفة، وبني أسد، وغطفان، وأهل البحرين، وعمان، وغيرهم، بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، نهض أبو بكر لقتالهم، حتى ردهم إلى الإسلام، ولم يرتدوا إلا بعد وفات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يقاتل المرتدين في حياته، ولم يأت[1] الله بقوم وصفهم بتلك الصفات، ولم يكن المرتدين محاربوا علي، لأنهم لم يكونوا مرتدين، لأن عليًا قال لأصحابه: «ابتليتم بقتال أهل القبلة»[2] ولا يقال لأهل القبلة مرتدٌ، وقال: «أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة والتأويل[3]»[4] وهو أثر إن شاء الله تعالى.

ولأنه منعهم عن سبيهم، كما أورد الرضي[5] في "نهج البلاغة"[6] ولأن أصحابه لم يكونوا موصوفين بالصفات

---

[1] (?) في الأصل: ياتي، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر: الفصول المختارة للشريف المرتضى (218).

[3] (?) في الأصل: والتأويلي، الصواب ما أثبته.

[4] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/298).

[5] (?) هو محمد بن طاهر ذي المناقب الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم الموسوي، أبو الحسن، الشريف الرضي، ولد سنة (359ه) صاحب ديوان الشعر حتى قيل: إنه أشعر قريش أو أشعر الطالبيين، من مصنفاته: معاني القرآن ونهج البلاغة وغيرها، توفي سنة (406ه). انظر: وفيات الأعيان (4/414) سير أعلام النبلاء (17/285).

[6] (?) "نهج البلاغة" كتاب منحول على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، فأكثر خطبه كذب لا تصح نسبته إليه، لأنها لم تذكر في كتاب متقدم، وليس لها إسناد معروف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب "نهج البلاغة" كذب على علي، وعلي أجل وأعلى قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا انها مدح، فلا هي صدق ولا هي مدح» وقال الذهبي: «هو جامع كتاب " نهج البلاغة "، المنسوبة ألفاظه إلى الامام علي ، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الامام من النطق بها». انظر: منهاج السنة (7/61)(8/44) سير أعلام النبلاء (17/589).

المذكورة في الآية، لأنه كان يشتكي منهم كثيرًا ، كما تقدم في المقصد الأول من كلامه، في الشكاية [من][1] أصحابة[2] بعصاينهم له، وعدم استجابتهم دعوته، وقبوله نصيحته، وتنفرهم عن موعظته: «أما والذي نفسي بيده، ليظهرن هؤلاء عليكم، لا لأنهم أولى بالحق منكم، ولكن لإسراعهم إلى باطل صاحبهم، وإبطائكم عن حقي.

وقد أصبحت الأمم تخاف ظلم رعاتها، واصبحت أخاف ظلم رعيتي، استنفركم[3] للجهاد فلم تنفروا، وأسمعتكم فلم تسمعوا، ودعوتكم سرًا وجهرًا فلم تستجيبوا، ونصحت لكم [فلم][4] تقبلوا.

شهود كغياب، وعبيد كأرباب، اتلو عليكم الحكم، فتنفرون عنها[5]، واحثكم على جهاد أهل البغي، فما آتي على آخر القول حتى أراكم متفرقين أيادي[230/ب] سبأ.

ترجعون إلى مجالسكم، وتتخادعون عن مواعظكم، أقومكم غدوة، وترجعون إلى عشية كظهر الحنية[6]، عجز المقوِّم وأعظل [المقوَّم][7].

أيها [القوم][8] الشاهدة أبدانهم، الغائبة عنهم عقولهم، المختلفة أهواؤهم، المبتلى بهم أمراؤهم، صاحبكم يطيع الله، وأنتم تعصونه، وصاحب أهل الشام يعصي الله، وهم يطيعونه، لوددت والله أن معاوية صارفني

(?)[1] في الأصل: عن، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: عن أصحابة عن أصحابة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في نهج البلاغة: استنفرتكم.

(?)[4] في الأصل: فلن، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[5] في نهج البلاغة: منها.

(?)[6] الحنية: القوس، وذلك لأنها محنية أي معطوفة. انظر: تاج العروس (37/487) مختار الصحاح (ص: 167) المعجم الوسيط (1/204).

(?)[7] ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[8] ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

بكم صرف الدينار بالدرهم، وأخذ مني عشرة منكم وأعطاني رجلاً منهم»[1].

ومن كلامه في الشكاية عنهم بتثاقلهم عن الجهاد، وعصيانهم إمامهم، ومخالفتهم له في الرأي، وخيانتهم، والدعاء عليهم، حين قدم عاملاه عن اليمن، عبيدالله بن عباس[2] وسعيد بن نمران[3]، لما غلب عليهما بسر بن أبي أرطأة[4] من أصحاب معاوية: «أنبئت أن بسرًا قد اطلع اليمن، وإني والله لأظن [أن][5] هؤلاء القوم سينالون[6] منكم، باجتماعهم على باطلهم، وتفرقكم عن حقكم، وبمعصيتكم إمامكم في الحق، وطاعتهم إمامهم في الباطل، وبأدائهم الإمانة إلى صاحبهم وخيانتكم، وبصلاحهم في بلادهم وفسادكم، فلو ائتمنت أحدكم على قعب خشب أن يذهب بعلاقته.

---

[1] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/70).

[2] (?) في الأصل عبدالله والتصويب من نهج البلاغة. وهو عبيدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمه أم الفضل، أصغر من عبدالله بسنة، وكان قد رأى النبي وكان سخيًا جوادًا تاجرًا، استعمله علي على اليمن، توفي بين الستين والسبعين للهجرة. انظر:الإصابة في تمييز الصحابة (4/396) تهذيب التهذيب (7/19) الأعلام (4/194).

[3] (?) سعيد بن نمران الهمداني أدرك النبي وشهد اليرموك وسمع من أبي بكر وعمر وكتب عن علي رضي الله عنهم، ضمه علي إلى عبيدالله بن عباس حين ولاه اليمن، توفي في حدود السبعين من الهجرة. انظر:الإصابة في تمييز الصحابة (3/257) الأعلام (3/103).

[4] (?) في نهج البلاغة: بسر بن أرطأة.هو بسر بن أرطاة أو أرطأة وقيل:ابن أبي أرطأة، عمير بن عويمر العامري القرشي، أبو عبدالرحمن له صحبة، قيل: توفي النبي وله ثمان سنين، كان فارسًا شجاعًا فاتكًا، شهد صفين مع معاوية ثم ولاه اليمن، توفي سنة (86 هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (3/410) الإصابة في تمييز الصحابة (1/289) تهذيب التهذيب (1/381) الأعلام (2/51).

[5] (?) ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

[6] (?) في نهج البلاغة: سيدالون.

اللهم إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني، وأبدلني بهم خيرًا منهم، وأبدلهم بي شرًا مني، اللهم مث[1] قلوبهم كما يماث الملح في الماء، والله لوددت أن لي بكم ألف فارس من بني فراس بن غنم[2]:

هنالك لو دعوت أتاك منهم فوارس مثل أرمية الحميم[3]»[4].

وقال في خطبة تقدم بعضها: « وأيم الله [إني][5] لأظن بكم [أن][6] لو حمس[7] الوغى واستحر[8] الموت، قد انفرجتم عن ابن أبي طالب انفراج الرأس»[9].

(?)[1] مثته وأميثه أي دفْتَه في الماء. انظر: النهاية (4/824).

(?)[2] في الأصل: شعر ، لتوضيح أن ما يأتي بيت شعر. وفراس بن غنم هو فراس بن غنم بن ثعلبة بن مالك بن كنانة، من كنانة: جد جاهلي، عرف بنوه بالشجاعة منهم ربيعة بن مكدم. انظر: الأنساب (4/355) سمط النجوم العوالي (2/129) الأعلام (5/139).

(?)[3] البيت لأبي جندب الهذلي، وروي: رجالٌ مثل أرمية الحميم ، وجاء قبله:

أُولئِكَ معشري وهُمُ أرومي ... وبعض القوم ليس بذي أروم

وأرمية الحميم: الأرمية جمع رمي وهي السحابة عظيمة القطر، والحميم مطر الصيف ويكون عظيم القطر شديد الوقع، وقيل: يكون حارًا. انظر: الأغاني (10/230) تهذيب اللغة (15/201) لسان العرب (14/335) تاج العروس (32/12).

(?)[4] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (1/332-333) بحار الأنوار (34/18- 19).

(?)[5] ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[6] ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[7] حمس: أشتد والحماسة المنع والمحاربة والتحمس التشدد. انظر: معجم مقاييس اللغة (2/104) لسان العرب (6/57) تاج العروس (15/555).

(?)[8] في الأصل: استحن، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[9] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (2/189).

ومن ذلك: «أحمد الله على ما قضى[من أمر][1] وقدر من فعل، وعلى ابتلائي بكم أيتها[2] الفرقة، التي إذا أمرت لم تطع، وإذا دعوت لم تجب» ثم قال بعد كلام: «وإني[3] لصحبتكم لقال، وبكم غير كثير»[4].

ولما بلغه إغارة أصحاب معاوية على الأنبار[5]، فخرج بنفسه ماشيًا حتى أتى النخيلة[6]،[231/أ] فأدركه الناس، فقالوا: «يا أمير المؤمنين نحن نكفيكهم، فقال:والله ما تكفوني أنفسكم فكيف تكفونني غيركم، إن كانت الرعايا [قبلي][7] لتشكوا حيف رعاتهم[8] فإني أشكوا حيف رعيتي، كأنني المقود وهم القادة أوالموزوع وهم الوزعة» «فتقدم إليه رجلان من أصحابه، فقال [أحدهما][9]: يا أمير المؤمنين: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧﭨ ﭼ المائدة: 25] فمرني بأمرك ننفذ له[10]، فقال: وأين تقعان مما أريد»[11] إلى غير ذلك.

(?)1 ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

(?)2 في الأصل: أيها، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)3 في نهج البلاغة وأنا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)4 نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (10/67).

(?)5 الأنبار: مدينة على الفرات غرب بغداد، أول من عمرها سابور بن هرمز ذو الأكتاف وكانت الفرس تسميها فيروز سابور وقيل: سميت بذلك لأن فيها أنابير الحنطة والشعير والتبن أي مخازنها، وقيل: غير ذلك. انظر: معجم البلدان (1/257).

(?)6 النخيلة: موضع قرب الكوفة سمت الشام. انظر: معجم البلدان (5/278).

(?)7 ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

(?)8 في نهج البلاغة: رعاتها.

(?)9 ليست في الأصل والتصويب من نهج البلاغة.

(?)10 في نهج البلاغة: ننفذ.

(?)11 نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (19/145).

وإنكار ارتداد قبائل من العرب مكابرة، فقد تواترت الأخبار في ذلك، وقد نص على ذلك أمير المؤمنين، في كتابه إلى أهل مصر، مع مالك بن أشتر[1]، لما ولاه مصر، وهو: «أما بعد، فإن الله بعث محمدًا نذيرًا للعالمين

ومهيمنًا على المرسلين»[2] كما يجيء إن شاء الله تعالى.

وأما الأحاديث فكثيرة جدًا، ولنذكر منها سبعة، فإن البذير يدل على الكثير[3]، والقطرة على الغدير:

الأول: ما أخرجه البخاري[4] ومسلم[5] عن جبير بن مطعم[6] قال: «أتت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: أرأيت إن جئت ولم

[1] (?) هو مالك بن الأشتر النخعي الكوفي تابعي ثقة، ألب على عثمان ، شهد صفين مع علي ، توفي سنة (38ه) انظر: الثقات للعجلي (2/259) البداية والنهاية (7/346).

[2] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (17/151) ومما قال في هذه الخطبة وهو موضع الشاهد منها: «...فامسكت بيدى، حتى رأيت راجعة الناس، قد رجعت عن الاسلام، يدعون الى محق دين محمد صلى الله عليه وآله، فخشيت إن لم أنصر الاسلام وأهله، أن أرى فيه ثلما أو هدمًا...».

[3] (?) قال أبو علي القالي: «ويقولون كثير بذير، فالبذير المبذور وهو المفرق» الأمالي (2/214).

[4] (?) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ وإمام الدنيا في الحديث، ولد سنة (194ه) ومؤلف الجامع الصحيح والتأريخ وغيرها، توفي سنة (256ه). انظر: تهذيب الكمال (24/340) تقريب التهذيب (2/468).

[5] (?) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسين، ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه، ولد سنة (204ه) من مصنفاته الصحيح، توفي سنة (261ه). انظر: تهذيب الكمال (27/499) تقريب التهذيب (2/529).

أجدك -كأنها تقول الموت- قال: إن لم تجديني فأت أبا بكر»[1].

الثاني: ما رواه الحافظ أبو القاسم بن عساكر[2] عن عبد الله عباس[3] نحوه، وزاد في آخره: «فإنه خليفة بعدي»[4].

(?)[6] جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي النوفلي القرشي أبو محمد ويقال: أبو عدي، الصحابي، شيخ قريش في زمانه، عرف بالحلم ونبل الرأي كأبيه وهو من النسابة، توفي سنة (59 هـ) وقيل: (58 هـ). انظر: الإستيعاب (1/69) سير أعلام النبلاء (3/95) الإصابة (1/462).

(?)[1] رواه البخاري في صحيحه كتاب فضائل أصحاب النبي باب مناقب أبي بكر (5/5) برقم (3659) ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (7/110) برقم (6330).

(?)[2] هو علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي الشافعي المؤرخ الحافظ المجود الرحالة، ولد سنة (499هـ) في دمشق، وكان حافظًا ذكيًا متقنًا فهمًا، من مصنفاته: تاريخ دمشق وتبيين كذب المفتري وغيرها توفي سنة (571هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (20/554) طبقات الشافعية الكبرى (7/126).

(?)[3] عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي، أبو أبا العباس، صحابي بن صحابي، وهو ابن عم النبي ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وبنو هاشم في الشعب، وكان ابن ثلاث عشرة سنة إذ توفي رسول الله ، دعا له رسول الله أن يعلمه الله الحكمة والتأويل، فكان كذلك، حتى سمي بالحبر أو البحر لسعة علمه، أخذ العلم عن كبار الصحابة كعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، توفي سنة (67هـ) بالطائف وقد كُف بصره. انظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب (1/284)الإصابة في تمييز الصحابة (4/141).

(?)[4] تاريخ دمشق (30/220-221).

الثالث: ما أخرجه الحاكم[1] في "المستدرك" وصححه عن أنس[2] قال: «بعثني بنوا المصطلق[3] إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن [أسأله][4] إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ فأتيته وسألته، فقال: إلى أبي بكر»[5] ويلزم من دفع الصدقة إليه، كونه خليفة وإمامًا، لأن الإمام هو المتولي بقبض الصدقات[6].

الرابع: أخرج البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري[7] قال: «مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

[1] (?) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري، أبو عبدالله الحاكم، ابن البيع، المحدث الحافظ صاحب التصانيف، صدوق اتهم بالتشيع، ولد سنة (321هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (3/162) لسان الميزان (5/232).

[2] (?) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد النجاري الخزرجي الأنصاري أبو حمزة، خادم الرسول وأحد المكثرين من الرواية عنه، وشهد المشاهد مع الرسول ثم شهد الفتوح واقام في البصرة، أمه أم سليم بنت ملحان رضي الله عنها، توفي سنة (90هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (1/109) الإصابة (1/126).

[3] (?) المصطلق اسم لجذيمة بن سعد بن عمرو، بطن من خزاعة، وسمي جذيمة بن سعد بالمصطلق لحسن صوته. انظر: الأنساب (5/312) اللباب في تهذيب الأنساب (3/220) تاج العروس (26/39).

[4] (?) في الأصل: سئله ، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) رواه الحاكم في المستدرك (3/82) برقم (4460) والطبراني في المعجم الكبير (12/125) برقم (13913) قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

[6] (?) انظر: الصواعق المحرقة للهيثمي (1/58).

[7] (?) عبدالله بن قيس بن سليم بن حضار الأشعري، أبو موسى، صحابي جليل قدم إلى المدينة بعد خيبر، استعمله عمر على البصرة واستعمله عثمان على الكوفة رضي الله عن الجميع، وكان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن الكريم، توفي سنة (42هـ) وقيل (44هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (4/1762) الإصابة (4/211).

فاشتد مرضه فقال: [231/ب] مروا أبا بكر فليصل بالناس»[1] وهذا حديث متواتر، رواه من الصحابة من أهل البيت وغيرهم جماعة.

الخامس: أخرج أحمد والترمذي[2] وحسنه والحاكم وصححه عن حذيفة بن اليمان[3] والطبراني[4] عن أبي

[1] (?) رواه البخاري في صحيحه كتاب صلاة الجماعة والإمامة، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة (1/165) برقم (678) ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر (2/25) برقم (975).

[2] (?) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي، أبو عيسى، الضرير، الحافظ الإمام، من مصنفاته: الجامع –سنن الترمذي- والعلل، توفي سنة (279ه). انظر: تهذيب الكمال (26/250) تذكرة الحفاظ (2/154).

[3] (?) هو حذيفة بن اليمان واسمه حسيل العبسي، أبو عبدالله، أسلم هو وأبوه وصدهما المشركون عن بدر وشهدا أحد واستشهد أبوه وشهد حذيفة ما بعدها ويعرف بصاحب السر رضي الله عنه وعن أبيه، توفي سنة (36ه). انظر: الإستيعاب (1/334) الإصابة (2/44).

[4] (?) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، أبو القاسم، الإمام الحافظ، ولد سنة (260ه) من مصنفاته: المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، توفي سنة (360ه). انظر: تذكرة الحفاظ (3/85) لسان الميزان (3/73).

الدرداء[1] والترمذي أيضًا عن ابن مسعود[2] وابن عدي[3] عن أنس وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»[4].

السادس: [أن النبي][5] صلى الله عليه وآله وسلم قال: لأبي بكر وعمر وعثمان: «هؤلاء الخلفاء بعدي»[6].

السابع: أخرج أحمد عن سفينة[7] وأصحاب السنن وابن حبان وصححه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

[1] (?) هو عويمر بن عامر بن قيس بن أمية بن عامر الخزرجي الأنصاري، أبو الدرداء، اختلف في أسمه واسم أبيه، أسلم يوم بدر وشهد أحد وأبلى فيها، توفي سنة (32ه) وقيل غير ذلك. انظر:الإستيعاب (3/1227) الإصابة (4/747).

[2] (?) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، حليف بني زهرة، أبو عبدالرحمن، أحد السابقين الأولين وهاجر الهجرتين وشهد بدرًا وما بعدها وهو أحد فقهاء الصحابة، توفي سنة (32ه) وقيل غير ذلك.انظر: الإستيعاب (3/987) الإصابة (4/233).

[3] (?) هو عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك الجرجاني، أبو أحمد، ويعرف بابن القطان، الحافظ الكبير، ولد سنة (277ه) قال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه، من مصنفاته: الكامل، توفي سنة (365ه). انظر: تذكرة الحفاظ (3/102).

[4] (?) رواه أحمد في مسنده (5/382) برقم (23293) والترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر كليهما (5/609) برقم (3662) وابن ماجه في سننه، باب في فضائل أصحاب رسول ، فضل أبي بكر الصديق (1/73) برقم (97) والحاكم في مستدركه (3/79) برقم (4451) والبزار في مسنده (7/248) برقم (2827) والبيهقي في السنن الكبرى (5/212) برقم (10348) والطبراني في المعجم الأوسط (4/140) برقم (3816)عن حذيفة، والطبراني في المعجم الكبير (7/460) برقم (8334) عن عبدالله بن مسعود،وابن عدي في الكامل (2/290) عن أنس، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (3/200).

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

قال: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكًا عضوضًا»[1].

هذا وقد ثبت بهذه النصوص، خلافة سائر الخلفاء، لأن خلافتهم فرع خلافة الصديق، الناشئة عنها، والمترتبة عليها، والحديث الخامس، ينص على خلافة عمر، والسادس ينص على خلافة عثمان والسابع على خلافة علي أيضًا.

ثم هذه الأحاديث، دالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم نص على خلافة أبي بكر نصًا جليًا، وهو الحق، وعليه جماعة لا تحصى من المحدثين والمتكلمين والفقهاء[2].

ومراد من نفاه أنه لم يأمره بها، كما أمره بالإمامة للصلاة، أو لم يقل للصحابة، قد أمرت عليكم أبا بكر بعدي

---

[6](?) رواه والبخاري في التاريخ الكبير (3/117) والتاريخ الصغير (1/227) الضعفاء الصغير (ص: 99) وابن عدي في الكامل (2/440) (7/256) والبيهقي في دلائل النبوة (2/553) وابن أبي عاصم في السنة (2/550) برقم (1157) بلفظ: عن سفينة ، قال : بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجدا ، فقال لأبي بكر : « ضع حجرا إلى جنب حجري » ، ثم قال لعمر : « ضع حجرا إلى جنب حجر أبي بكر » ، ثم قال لعثمان : « ضع حجرك إلى جنب حجر عمر » ، ثم قال : « هؤلاء الخلفاء من بعدي » قال البخاري عن حشرج بن نباته: هذا حديث لم يتابع عليه، قال الألباني: يعني فهو منكر..وأقره ابن عدي والذهبي. السلسلة الضعيفة (13/418) وضعفه كذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب (2/325).

[7](?) هو سفينة مولى النبي قيل اسمه: مهران أو طهمان أو مرون وقيل غير ذلك في واحد وعشرين قولاً، أصله من فارس، واشترته أم سلمة واشترطت عليه أن يخدم النبي . انظر: الإستيعاب (2/684) الإصابة (3/132).

[1](?) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ.

[2](?) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في خلافة أبي بكر الصديق : « هل حصل عليها نص جلي أو نص خفي ؟ وهل ثبتت بذلك أو بالاختيار من أهل الحل والعقد؟ فقد تبين أن كثيرًا من السلف والخلف قالوا فيها بالنص الجلي أو الخفي» منهاج السنة (1/35 2).

فأطيعوه، أو لم ينص عليها عند الموت نصًا ظاهرًا، وإن نص نصًا خفيًا حيث استخلفه في أمر الدين.

والأخبار المذكورة وإن أنكرت الرافضة ثبوتها، إلا أن في آثارهم الصحيحة، ما يدل على صحتها -كما يجيء إن شاء الله تعالى- عن كثب.

أما الآثار المروية من طريق أهل السنة والشيعة، فكثيرة أيضًا، بحيث تكل أنامل الإحصار[232/أ].

فمنها ما ورده الرضي في "نهج البلاغة" عن أمير المؤمنين، من كتابه الذي كتبه إلى معاوية، وهو: «أما بعد فإن بيعتي يا معاوية[1] لزمتك وأنت بالشام، لأنه [بايعني][2] القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، وعلى [ما][3] بايعوهم [عليه][4]، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل، وسموه[5] إمامًا كان [لله][6] رضى، فإن خرج من [أمرهم][7] خارج لطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا»[8].

ودعوى أنه من باب مجاراة الخصم باطل [لا يلتفت][9] إليه السمع، لأنا لا نسلم أن معاوية ومن تبعه يعتقدون ذلك، فإن الصحابة ومن بعدهم اختلفوا في تعيين الإمام، فذهب بعضهم على أن الأفضل أحق بالإمامة، وهو المروي

(?)[1] في نهج البلاغة: فإن بيعتي لزمتك.
(?)[2] في الأصل: مايعني، ولعل الصواب ما أثبته.
(?)[3] في الأصل:إما، ولعل الصواب ما أثبته.
(?)[4] ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.
(?)[5] في نهج البلاغة: فسموه.
(?)[6] في الأصل: الله، ولعل الصواب ما أثبته.
(?)[7] في الأصل: منهم، والتصويب من نهج البلاغة.
(?)[8] شرح نهج البلاغة (3/75).
(?)[9] في الأصل: لا يكفيه، ولعل الصواب ما أثبته.

عن [الزبير][1] بن العوام وأبي عبيدة بن الجراح وطلحة[2] وغيرهم، ونقل ذلك عن الأشعري[3].

وذهب بعضهم إلى أن الإمام يجب أن يكون منصوصًا عليه نصًا جليًا أو خفيًا، وإليه ذهب عبدالله بن مسعود وأبو الدرداء وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وأبو هريرة[4] وغيرهم، وجم غفير من المحدثين، وشرذمة من الأصوليين، وطائفة من المتكلمين، وجماعة من الفقهاء، وتمسكوا

---

[1] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة، وهو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزي بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي، أبو عبد الله حواري رسول الله وابن عمته ، أمه صفية بنت عبد المطلب، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأهل الستة أهل الشورى، وهاجر الهجرتين، أسلم وله ستة عشرة سنة، ومناقبه جمة كثيرة قتل سنة (36هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (1/42) الإصابة (2/553).

[2] (?) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي، أبو محمد الفياض، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذي أسلموا على يد أبي بكر الصديق، وأحد الستة أصحاب الشورى،وكان عند وقعة بدر في تجارة الشام فضرب له النبي صلى الله عليه و سلم بسهمه وأجره وشهد أحدا وأبلى فيها بلاء حسنا ووقى النبي بنفسه واتقى النبل عنه بيده حتى شلت أصبعه، وفضائلة جمة رضي الله عنه وأرضاه، رماه مروان بن الحكم بسهم يوم الجمل فمات به سنة (36هـ). انظر: الإستيعاب (2/764) الإصابة (3/529).

[3] (?) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن الصحابي الجليل أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري ، أبو الحسن البصري، المتكلم المشهور، ولد سنة (260هـ) وقيل سنة (270هـ) مر بأطوار متعددة، فكان أول أمره معتزليًا، ثم رجع عن الإعتزال، وتبع ابن كلاب وسلك خطته، ثم مال إلى أهل السنة وانتسب للإمام أحمد. توفي (324هـ) وقيل سنة (330هـ) وقيل سنة (333هـ). انظر: الفهرست (ص:257) وفيات الأعيان (3/284-285) مجموع الفتاوى (3/103،228) سير أعلام النبلاء (15/85) طبقات الشافعية الكبرى (3/223) .

بالأحاديث الواردة في خلافة الخلفاء الأربعة، واختلفوا في النص، والجمهور على أنه جلي، وجمعٌ على أنه خفي، وإليه ذهب الحسن البصري.

واتفقوا على [أنها][1] تثبت بالإجماع إن لم يتعين الأفضل، ولم يوجد النص، ولهذا [ذهب][2] بعضهم إلى أن إمامة أبي بكر ثبتت بالإجماع، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم/[232/ب] فوض أمر الإمامة إلى الأمة.

والحق أن خلافته قد تثبت بالأمور الأربعة، يعتقد أن المعتبر في نصب الإمام الإجماع، واحتج عليه على علي حسب اعتقاده، فلابد له من البيان وإقامة البرهان، فإنه بغير ذلك ريح في القفص[3]، والظاهر من كلامه في كتبه إلى أمير المؤمنين وفعله، أنه يعتقد كل مسلم قرشي قادر على تنفيذ الأحكام، وحماية الحوزة، وحفظ ودرء المفاسد، وبايعه جمع من المسلمين من أهل الحل والعقد، فهو إمام، ومن ثمة ادعى الإمامة بعد التحكيم لنفسه، مع أن جماهير أهل الحل والعقد كانوا مع علي، وإنما لم يبايع أمير المؤمنين[4]، لأنه ظن أنه لا يصلح للإمامة، لأنه يؤيد من

(?)[4] هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة، مشهور بكنيته ومختلف في اسمه، وهو أكثر الصحابة حديثًا عن النبي ، استعمله عمر رضي الله عنه على البحرين، توفي سنة (58هـ). انظر: الإستيعاب (4/1678) الإصابة (4/136)(7/425).

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: وذهب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] مثل يضرب للباطل. انظر: مجمع الأمثال (1/317).

(?)[4] لم يكن معاوية ينازع علي في الخلافة وإنما كان النزاع في القصاص من قتلة عثمان أولاً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلمَّا طلبَ عليّ من معاوية ورعيتِه أن يبايعوه امتنعوا عن بيعته، ولم يبايعوا معاويةَ، ولا قالَ أحدٌ قطٌّ: إن معاويةَ مثلُ علي، أو إنّه أحق من علي بالبيعة، بل الناس كانوا متفقين على أن عليًّا أفضلُ وأحق، ولكن طلبوا من علي أن يُقيمَ الحدَّ على قَتَلَةِ عثمانَ، وكان عليٌّ غيرَ متمكن من ذلك لتفرُّقِ الكلمةِ وانتشار الرعيَّةِ وقوة المعركةِ لأولئك» جامع المسائلَ لابن تيمية تحقيق عزيز شمس (

خرج على الإمام، ويبتغي في قتله، ويحمي قاتليه، الذين كانوا يفسدون في الأرض ولا يصلحون، ولم ينفذ حكم القصاص، ولم يدرء المفاسد من الحروب التي كان منشأها حماية الخوارج وقتلة عثمان، وكان كل منهم أشأم من شولة الناصحة[1] ولم يطردهم حتى التقى خلفنا الشيطان.

ومنها ما روي عنه أيضًا أنه قال: «لله[2] بلاد[3] أبي بكر[4] فلقد قوم الأوَدَ [5]، وداوى العَمَد[6]، وأقام السنة، وخلف البدعة[7]، ذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها، وسبق شرها، أدى إلى [الله][8] طاعته [و][9]اتقاه [بحقه][10]، رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيه الضلال[11] و[لا][12] يستيقن المهتدي »[13] ذكره الرضى في

(6/263).

[1] (?) شولة: أمَة رعْناء لعَدْوَان، كانت تنصح مواليها فتعودُ نصيحتُها وَبَالاً عليهم لحمقها. انظر: مجمع الأمثال (1/389).

[2] (?) في الأصل: الله ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في بعض نسخ نهج البلاغة: بلاء، وفي نسخة نهج البلاغة شرح الشيخ محمد عبده (2/222): لله بلاء بلاد.ومعنى لله بلاد: أي لله البلاد التي أنجبته. انظر: شرح نهج البلاغة (12/3).

[4] (?) في نهج البلاغة: فلان، وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ذكر أنه عمر.

[5] (?) أي تقويم العوج.أوَد الشيء يَأْوَدَه أودًا إذا إعوج. انظر: الصحاح (1/26) لسان العرب (3/74) تاج العروس (7/394).

[6] (?) العمد: ورم ودبر يكون في الظهر، أراد به أنه أحسن السياسة. انظر: لسان العرب (3/302) تاج العروس (8/419).

[7] (?) في نهج البلاغة: الفتنة.

[8] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[9] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[10] (?) في الأصل: الحقة، ولعل الصواب ما أثبته.

[11] (?) في نهج البلاغة: بها الضال، ولعل الصواب ما أثبته.

[12] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[13] (?) شرح نهج البلاغة (12/3).

نهج البلاغة، إلا أنه كنى عن أبي بكر بفلان، واختلف الشارحون من الإمامية في المكنى عنه، فقيل: أبو بكر، وقيل: عمر، ورجح أكبر الشارحين منهم الأول[1].

فقد وصفه بعشرة أوصاف، وحلف على ذلك الخلق، وإقامة السنة ولزومها، وتخليفه للفتنة بعده، فلم تقع في/[233/أ] زمانه لحسن تدبيره، وذهابه نقي الثوب، فذهب سالماً عن زيف المذام، وقلة عيوبه، وإصابة ما في الخلافة من الخير المطلوب وهو العدل، وإقامة دين الله، وأدؤه إلى طاعة الله، واتقاؤه لله تعالى بحقه، ورحيله إلى [الآخرة][2] تاركًا للناس بعده في طرق متشعبة من الجهالات، لا يهتدي فيها من ضل عن سبيل الله، ولا يستيقن المهدي في سبيل الهداية على سبيله، لاختلاف طرق الضلال، وهذه الأوصاف غاية ما يطلب من الخلفاء والأمراء.

وكان منه على وجه الاستصلاح من يعتقد صحة خلافة الشيخين، واستجلاب قلوبهم بمثل هذا الكلام[3].

وهو باطل، وبطله من الظهور بحيث لا يخفى، فإنه أبين من الشمس رَأْدَ الضحى[4]، والقائل به أحمق من النعامة[5] وأكذب من أبي ثمامة[6]، فإنه أثبت للإمام المعصوم، أنه كذب عشر كذبات صراح مؤكدة، وحلف عشر

(?)[1] انظر الأقوال في تعيين الرجل المراد في كلام علي : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (12/3-5).

(?)[2] في الأصل: آخرة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] يذكر غاية ما أجابوا به عن كلام علي ومدحه لأبي بكر أو عمر رضي الله عنهما.

(?)[4] أي عند ارتفاعها. انظر: مجمع الأمثال (2/199).

(?)[5] يضرب بالنعامة المثل في الحمق، قيل: إنها تنتشر بحثًا عن الطعام، فربما رأت بيضَ نعامةٍ أخرى قد انتشرت، فتَحْضُنُ بيضَها وتنسى بيض نفسها، والأخرى مثلها. انظر: مجمع الأمثال (1/225).

(?)[6] هو مسيلمة الكذاب، ويقال: أكذب من مسيلمة. انظر: مقامات الحريري (ص:305) المحاسن والأضداد (ص: 30) الاشتقاق (ص:347).

حلفات كاذبة، من غير إلجاء ضرورة داعية إليه، فإن إستصلاحهم واستجلاب قلوبهم، يحصل بغير الكذب، واليمين الكاذب، كأن يقول: لله فلان، قد جاهد الكفرة، وقاتل الذين ارتدوا عن الدين، حتى قتلوا أو رجعوا إلى الإسلام، وذاع بسعيه الإسلام في البلدان والأصقاع، ووضع الجزية وبنى المساجد، ولم يقع في خلافته فتنة، ونحو ذلك، وأنه قدَّر من اعتقد الباطل على باطله، وأضل جمًا غفيرًا ممن يبلغ إليه كلامه، فصار مدحه لأبي بكر وعمر قدحًا له.

والإمام الهادي للأمة، يجب أن يقول لكل منهم: لا تركبن من نبار[1] تيسًا، ولا تسقي من كل يد بكأس، ولا تسرحون في أربعاء[2]، وأمير المؤمنين، أجل من أن يوهي الأديم ولا يرقع، ويقول مالا يفعل، وذلك ظاهر ،وهل يخفى/[233/ب] على الناس النهار، وما حسبوه من الإصلاح فهو عين الإفساد، وجلب قلوبهم عنده، أهون من تبنة على لبنة[3]، ومن حثالة_القرظ[4]، وقراضه الجلم[5].

(?)[1] النبار يدل على رفعة وعلو، ونبر فلان نبرة إذا نطق بصوت مرتفع، ورجل نبار فصيح جهير صياح، والنبر في الكلام الهمز، وكل من رفع شيئًا فقد نبره، والنبر القراد أو دويبة شبيهة بالقراد تلسع الدابة فينتبر موضع لسعتها. انظر: معجم مقاييس اللغة (5/380) تهذيب اللغة (15/154) لسان العرب (5/188).

(?)[2] أربعاء جمعٌ للربيع ويجمع أيضًا على أربِعة ورباع، قالوا: ويجمع ربيع الكلأ على أربعة وربيع الجدول على أربعاء. انظر: القاموس المحيط (ص: 928) لسان العرب (8/99).

(?)[3] التِّبْنُ : عَصِيفَةُ الزَّرْعِ من البُرِّ ونَحْوِه، واحِدَتُه تِبْنَة. انظر: مجمع الأمثال (2/409) المحكم والمحيط الأعظم (9/503) لسان العرب (13/71) تاج العروس (34/312).

(?)[4] القَرَظُ: وَرَقُ السَّلَمِ يُدْبَغُ به، وحثالته هي ما يتناثر منه. انظر: المستقصى في أمثال العرب (1/199) جمهرة الأمثال (2/353) مجمع الأمثال (2/409) الصحاح (2/72) تاج العروس (20/256).

(?)[5] ويروى قُرَادة الجلم، وَالْقُرَاد: مَا يَتَعَلَّقُ بالبَعِيرِ وَنَحْوِهِ وهي دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة تعيش على الدواب والطيور ومنها أجناس، وهو كالقمل للإِنسان. انظر: جمهرة الأمثال (2/353)

وقيل: أراد رجلاً من الصحابة، في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ممن مات قبل وقوع الفتنة وانتشارها، وارتضى الراوندي[1] هذا القول، ولعمري إنه أموق، وبطلانه أبين من فرق الصبح[2]، فإن الموصوف بهذه الصفات لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير نكير، والرجل الذي أثبت له هذه الصفات، ما كان موصوفًا بها، فإنه ما ترك الأمة في طريق متشعبة، لا يهتدي فيها الضال، ويستيقن المهتدي، كيف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أظهرهم، والوحي ينزل إليهم، والله سبحانه يكمل الدين يومًا فيومًا ويفهمه الدين.

وهذا القائل المائق، أفاك مبين، فأنه اعتزى إلى أمير المؤمنين، أنه تكلم بما يشعر أنه[3] أهان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وغض منه، حاشاه عن ذلك، وهذا الرجل الأول، إن كانا كعلم غير إلا أن الهابي شر من الكابي[4]

مجمع الأمثال (2/409) المصباح المنير (7/356) المعجم الوسيط (2/724).

[1] (?) هو فضل الله بن علي بن عبيد الله الحسني، أبو الرضا، ضياء الدين الراوندي الكاشاني، من مفسري الإمامية وعلمائهم، شاعر، من مصنفاته: الكافي في التفسير و كتاب الاربعين، توفي سنة (560هـ). انظر: الأعلام (5/152) معجم المؤلفين (8/75) معجم رجال الحديث للخوئي (14/339).

[2] (?) فرق الصبح وفي لغة: فلق الصبح، والفَرَقُ ما انفلق من عمود الصبح، لأنه فارَقَ سواد الليل. انظر: مجمع الأمثال (1/385) المستقصى في أمثال العرب (1/199)لسان العرب (10/299).

[3] (?) في الأصل: أنه أنه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) يقال: هَبَا الجمرُ هُبُوًا: إذا خَمَدَ وترفت وصار رَمَادًا هابيًا، أي صار كالهبَاء في الدِّقَّة، وكبا الجمر إذا صار فَحْماً، وهو أن تخمد ناره، يضرب للفاسِدَين يَزِيدُ فسادُ أحِدهما على الآخر. انظر: تهذيب اللغة (10/216) مجمع الأمثال (2/386) لسان العرب (15/213) تاج العروس (39/378).

ولأنه صريح لي، أنه أراد رجلاً بعده صلى الله عليه وآله، فالرجل أراد أن يطين التبن، وهو من موقه، ولا يبالي من الخطل والمين.

وقيل: مدحه له كان في معرض توبيخ عثمان، لوقوع الفتنة في [خلافته][1] واضطراب الأمر إليه، وهذا القول أهلك من ترهات البسابس[2]، فإنه يدل على أن كلام أمير المؤمنين لا يجنى منه الطائل، فإنه وقوع الفتنة في خلافة عثمان، كان معلومًا لكل أحد غير خفي، وهل يخفى على الناس القمر، وأنه حلف عشر حلفات كاذبة، والجاهلي السفيه الطخينة لم[3] يدر أن عزوه إليه مطعن له ومعاب، فإن المؤمن اللبيب لا يرتكب الكذب واليمين الكاذبة،/[234/أ] لأمر يحصل بالصدق، فضلاً عن الأكاذيب والأيمان الكاذبة، فهؤلاء القوم لنوكهم، جعلوا مدحه لأحد الرجلين قدحًا له، ففروا من الرك[4]، وقروا الأكاذيب.

ولو صرح بذلك تصريحًا لم تلحقه مضرة، مع أنه لغو محض، إذ ليس فيه فائدة الخبر، [ولألزمها][5] الكمال شهرته.

---

[1](?) في الأصل: خلافة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) الترهات: جمع تره وهي الطرق الصغار غير الجادة، والبسابس: هي قلب السباسب ويعنون بها المفاوز، يقال إذا جاء الرجل بالأباطيل، وتكلم بالمحال، قال الليث : معناه جئْتَ بالكذب والتخليط. انظر: جمهرة الأمثال (1/273) (2/374) مجمع الأمثال (1/168)(2/326).

[3](?) في الأصل: ولم، ولعل الصواب ما أثبته.

[4](?) الرَكُّ: المطر الخفيف. انظر: معجم مقاييس اللغة (2/377) لسان العرب (10/432) تاج العروس (27/175).

[5](?) في الأصل: ولالازمها، ولعل الصواب ما أثبته.

وهذا القائل مع الأول في بردة [أخماس][1]، والكل وقعوا في وادي تضلل وتخيب وتهلك، كاتعهم الله ما أموقهم وأجهلهم.

ومنها ما رواه جمع من الإئمة: «أنه لما مات أبو بكر، قام علي على باب بيت هو مسجى فيه: كنت والله يعسوبًا[2] للمؤمنين، وكنت كالجبل لا تحركه العواصف، ولا تزيله القواصف[3]».

(?)[1] في الأصل: أحاس، ولعل الصواب ما أثبته.وهو مثل يضرب للرجلين تَحَابًّا وتقاربا، وفعَلاَ فعلاً واحدًا، ويشبه أحدهما الآخر، حتى كأنهما في ثوب واحد. انظر: مجمع الأمثال (2/400).

(?)[2] اليعسوب هو أمير النحل وذكرها، ثم سمو كل رئيس يعسوبًا، وهذا هو معنى كلام علي ، ويسمى الذهب يعسوبًا لأن الأمور تقوم به، وهو اسم لطائر أصغر من الجراد، وقيل: أكبر، وهو اسم لغرة في وجه الفرس. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (1/503) لسان العرب (1/598) تاج العروس (3/369).

(?)[3] القصف الكسر، قال ابن فارس: القاف والصاد والفاء أصلٌ صحيح يدل على كسر لشيء، ولا يخلف هذا القياس. يقال: قصفت الريح السفينة في البحر، ورجل قصف سريع الإنكسار، وريح قاصف شديدة تكسِّر ما مرت به. انظر: معجم مقاييس اللغة (5/92) لسان العرب (9/238) تاج العروس (24/259).

وروى الحافظ أبو [سعد][1] بن السمان[2] وغيره عن محمد بن عقيل بن أبي طالب[3]: «أنه لما قُبض أبو بكر الصديق، وسُجي[4] عليه ، ارتجت المدينة بالبكاء، كيوم قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجاء علي باكيًا مسترجعًا، وهو يقول: اليوم انقطعت خلافة النبوة، فوقف على باب البيت الذي فيه أبو بكر مسجى، فقال: رحمك الله أبا بكر؛ كنت إلف[5] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنيسه، و[مستراحه][6]، وثقته، وموضع سره، ومشاورته.

---

[1] (?) في الأصل: سعيد، والصواب ما أثبته بناء على ترجمته.

[2] (?) هو إسماعيل بن علي بن الحسين بن زنجويه الرازي، أبو سعد السمَّان، ولد سنة نيف وسبعين وثلاث مائة، كان من المكثرين من التجوال سمع نحوًا من أربعة ألاف شيخ، وصفه الذهبي بالحافظ البارع المتقن وقال في الميزان: صدوق، وكان معتزليًا جلدًا، وهو القائل: من لم يكتب الحديث لم يتغرغر بحلاوة الإسلام.قال الذهبي: ولو تغرغر أبو سعد بحلاوة الإسلام لانتفع بالحديث.من كتبه: الموافقة بين أهل البيت والصحابة وما رواه كل فريق في حق الآخر. توفي سنة (434هـ). انظر: الأنساب (4/292) ميزان الإعتدال (1/239) سير أعلام النبلاء (18/57). شذرات الذهب (3/273) الإعلام للزركلي (1/319).

[3] (?) هو محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، روى عن أبيه عقيل بن أبي طالب وروى عنه ابنه عبدالله، قال ابن حجر: مقبول وقال المزِّي: وكان من الصلحاء، قال الزبير بن بكار: انقرض ولد عقيل الا من محمد. انظر:تهذيب الكمال (26/130) تهذيب التهذيب (9/310) تقريب التهذيب (2/497).

[4] (?) أي غطي وتسجية الميت تغطيته بثوب أو مد ثوب عليه. انظر: الصحاح (1/305) النهاية في غريب الحديث (2/870) لسان العرب (14/372) تاج العروس (38/247).

[5] (?) ألفت الشيء وألفت فلانًا إذا أنست به، وألفت بينهم إذا جمعت بينهم بعد تفرق، وألف الشيء إلفًا إذا لازمه. انظر المحكم والمحيط الأعظم (10/403) لسان العرب (9/9).

[6] (?) في الأصل: ومستروحه، والتصويب من السنة للخلال.

كنت أول قوم إسلامًا، وأخلصهم إيمانًا، وأشدهم يقينًا، وأخوفهم [لله][1]، وأعظمهم غنى[2] في دين الله عز وجل، وأحوطهم على رسول الله، وأشفقهم وأحدبهم[3] على الإسلام، وأيمنهم على[4] أصحابه، وأحسنهم صحبة، وأكثرهم مناقب، وأفضلهم سوابق، وأرفعهم درجة، وأقربهم وسيلة، وأشبههم برسول الله هديًا، وسمتًا، ورحمة، وفضلاً، وخلقًا، وأشرفهم عنده منزلة، وأكرمهم عليه، وأوثقهم عنده، فجزاك الله عن الإسلام، وعن رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم][5]، وعن المسلمين خيرًا.

كنت عنده بمنزلة السمع والبصر، صدَّقت رسول الله[صلى الله عليه وآله وسلم][6] حين كذبه الناس/[234/ب] فسماك الله في تنزيله صديقًا، فقال عز من قائل: ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭽ محمد ﭽ ﭨ ﭩﭪ ﭼ [الزمر: 33] أبو بكر[7].

(?)[1] في الأصل: الله، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: عنا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] أي أعطفهم وأشفقهم من حدب عليه يحدب إذا عطف. انظر: لسان العرب (1/300) تاج العروس (2/247).

(?)[4] في الأصل: علي علي، والصواب ما أثبته، وهو موافق لما في السنة للخلال.

(?)[5] في الأصل: ص، رمز للصلاة على النبي ولعل الصواب ما أثبته، ولا ينبغي استبدال الصلاة على النبي بحرف أو حرفين، قال السخاوي: «واجتنبت أيها الكاتب الرمز لها أي للصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطك، بأن تقتصر منها على حرفين ونحو ذلك، فتكون منقوصة صورة، كما يفعله الكسائي والجهلة من أبناء العجم -غالبًا- وعوام الطلبة، فيكتبون بدلا صلى الله عليه وسلم ص، أو صم، أو صلم، أو صلعم، فذلك لما فيه من نقص الأجر لنقص الكتابة خلاف الأولى» فتح المغيث (2/182) وأكتفي بالإشارة هنا لهذا الرمز لكثرة تكراره.

(?)[6] في الأصل: ص، رمز للصلاة على النبي ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] انظر: تفسير الطبري (21/289) تفسير القرطبي (15/256) الدر المنثور (12/661).

واسيته حين بخلوا، وقمت معه عند المكاره حين عنه قعدوا، وصحبته في الشدة أحسن الصحبة ثاني اثنين، وصاحبه في الغار، والمنزل عليه السكينة، ورفيقه في الهجرة، وخليفته في دين الله عز وجل وأمته أحسن الخلافة حين ارتد الناس، وقمت بالأمر مالم يقم به خليفة نبي.

نهضت حين وهن أصحابك، وبرزت حين استكانوا، وقويت حين ضعفوا، ولزمت منهاج رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، إذ كنت خليفة حقًا، ولم تنازع ولم تصدَّع[1] برغم المنافقين، وكبْت[2] الكافرين، وكره الحاسدين، وصَغَر[3] الفاسقين، وزيغ الباغين، قمت بالأمر حين فشلوا، ونطقت حين تعتعوا[4]، ومضيت بفور إذ وقفوا، فاتبعوك فهدوا.

---

[1] (?) الصدع الشق في الشيء الصلب، تصدع أي تفرق، يقال: تصدع القوم أي تفرقوا، قال ابن عباد: تصدعت الأرض بفلان إذا تغيب فيها فارًا. انظر:المحكم والمحيط الأعظم (1/425) لسان العرب (8/194) تاج العروس (21/326).

[2] (?) الكَبْتُ: الصرع والصرف والإذلال، يقال: كَبَتَ الله العدوَّ أي صَرَفَهُ وأذلَّه، وكَبَتَه الله أي: صرعه فلم يظفر.انظر: الصحاح (2/104) النهاية في غريب الحديث (4/240) المحكم والمحيط الأعظم (6/778) لسان العرب (2/76) تاج العروس (5/52).

[3] (?) الصغر ضد الكبر، وتصاغرت إليه نفسه تحاقرت، والصَغار الذل والضيم، وصَغُر صِغرًا إذا رضي بالضيم وقبل به وهو الصاغر، وقيل: الصِغر في الجرم والصَغارة في القدر وصغر الفاسقين أي: ذلهم وهوانهم.انظر: الصحاح (1/388) النهاية في غريب الحديث (3/63) المحكم والمحيط الأعظم (5/421) لسان العرب (2/76) تاج العروس (12/321).

[4] (?) التعتعة في الكلام التردد فيه من حصر أو عيٍّ، وتعتعتِ الدابة إذا ارتطمت في الرمل والوحل ونحوه، وتعتعتُ الرجل إذا عتَلَتَه وأقلقته. انظر: الصحاح (1/63) النهاية في غريب الحديث (1/504) المحكم والمحيط الأعظم (1/85) لسان العرب (8/35) تاج العروس (20/394).

وكنت اخفضهم صوتًا، وأعلاهم فوقًا، وأقلهم كلامًا، وأصولهم منطقًا، وأطولهم صمتًا، وأبلغهم قولاً، وأكبرهم رأيًا، وأشجعهم نفسًا، وأعرفهم بالأمور، وأشرفهم عملاً.

كنت والله للدين يعسوبًا، أولاً : حين نفر الناس عنه، وآخرًا: حين فشلوا.

كنت للمؤمنين أبًا رحيمًا إذ صاروا عليك عيالاً، تحملت أثقال ما ضعفوا عنه، ورعيت ما أهملوا، وحفظت ما أضاعوا، وعلوت إذ هلعوا، وصبرت إذ جزعوا، وأدركت أوطار ما طلبوا، ورجعوا رشدهم برأيك، فظفروا ونالوا بك ما لم يحتسبوا.

كنت على الكافرين عذابًا صبًا، وللمؤمنين رحمة وأنسًا وحصنًا، فطرت والله [بعبابها][1]، وفزت بجناتها، وذهبت بفضائلها، وأدركت سوابقها.

لم تفلل حجتك، ولم تضعف بصيرتك، ولم تجبن نفسك، و/[235/أ] لم يزغ قلبك، كالجبل لا يحركها العواصف.

وكنت كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أمن الناس عليه في صحبتك وذات يدك[2]،وكما قال: ضعيفًا في بدنك قويًا في أمر الله[3].

---

[1] (?) في الأصل: بعناكها، ولعل الصواب ما أثبته.والعباب معظم السيل، وقيل: عباب السبيل: ارتفاعه وكثرته أو موجه، وعباب كل شيء أوله، والمعنى: أي سبقت إلى جُمَّة الإسلام وأدركت أوائِله وشَرِبْت صفوه وحويت فضائله . انظر: جمهرة اللغة (1/63) النهاية في غريب الحديث (3/369) لسان العرب (1/572) تاج العروس (3/300).

[2] (?) إشارة للحديث الذي رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة باب الخوخة والممر في المسجد (1/126) برقم (466) و مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة (7/108) برقم (6320).

[3] (?) إشارة للحديث الذي رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (11/47) برقم (5728) وابن عساكر كما في مختصر تاريخ دمشق (5/417).

متواضعًا في نفسك، عظيمًا عند الله، جليلاً في أعين المؤمنين، كبيرًا في أنفسهم، لم يكن لأحد فيك مَغمَزٌ، ولا لقائل فيك مَهمَزٌ، ولا لأحد فيك مطمعٌ، ولا لمخلوق عندك هوادة، الضعيف الذليل عندك قوي عزيز، حتى تأخذ بحقه، والقوي العزيز عندك ضعيف ذليل، حتى تأخذ منه الحق، والقريب والبعيد عندك سواء، أقرب الناس إليك أطوعهم لله عز وجل وأتقاهم له سبحانه.

شأنك الحق والصدق والرفق، وقولك حكم وحمد، وأمرك حلم وحزم، ورأيك علم وعزم، فأقلعت وقد نهج السبيل، وسهل العسير، وأطفأت النيران، واعتدل بك الدين، وقوي الإيمان، وثبت الإسلام والمسلمون، وظهر أمر الله ولو كره الكافرون، فجليت عنهم فأبصروا، فسبقت والله سبقًا بعيدًا، واتعبت من بعدك إتعابًا شديدًا، وفزت بالخير فوزًا مبينًا، فجللت عن البكاء، وعظمت رزيتك في السماء، وهدت مصيبتك الأنام، فإنا لله وإنا إليه راجعون»[1].

---

[1] (?) السنة للخلال (1/283) برقم (350) الشريعة (5/2343) برقم (1833) مسند البزار (3/140) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (4/1375) برقم (2457) الأحاديث المختارة (1/228) نوادر الأصول (3/142) معرفة الصحابة لأبي نعيم (3/24) برقم (841) مجمع الزوائد (8/344) برقم (14335) قال الهيثمي: رواه البزار وفيه عمر بن إبراهيم الهاشمي وهو كذاب. والخبر أشار له الذهبي في ميزان الإعتدال (3/180) وقال عنه: يشهد القلب بوضع ذلك.

ومنها ما رواه أبو محمد[1] الحسن العسكري[2] ، في "تفسيره" عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: «لما بعث الله موسى بن عمران، واصطفاه نجيا، وفلق له البحر، ونجى بني[3] إسرائيل، وأعطاه التوراة والألواح، رأى مكانه من ربه عز وجل، فقال: يارب، لقد أكرمتني بكرامة لم تكرم بها أحد قبلي، (فهل في منائك عندك من هو أكرم مني) [4]، فقال الله تعالى: يا موسى أما علمت أن محمدًا أفضل عندي/[235/ب] من جميع[ملائكتي وجميع][5] خلقي ؟

فقال[6]: يارب إن كان محمدًا أفضل[7][عندك][8] من جميع خلقك،[فهل][9] في آل الأنبياء عندك أكرم من أصحابي ؟

---

[1](?) في الأصل: بن، والصواب ما أثبته، لأن هذا التفسير منسوب لأبي محمد الحسن بن علي العسكري.

[2](?) هو أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهو الإمام الحادي عشر ووالد الإمام المنتظر صاحب السرداب كما يعتقد الرافضة، ولد سنة (231 هـ) أو (232هـ) يعرف بالعسكري وكذلك أبوه، توفي سنة (260هـ) ولم يعقب. انظر: وفيات الأعيان (2/94) منهاج السنة (4/87) العبر (1/373) شذرات الذهب (2/141).

[3](?) في الأصل: بنوا ، ولعل الصواب ما أثبته.

[4](?) ليست في تفسير العسكري.

[5](?) ليست في الأصل، وهي في تفسير العسكري.

[6](?) في تفسير العسكري: قال موسى.

[7](?) في تفسير العسكري: أكرم، وأشار محققه أن في بعض النسخ: أفضل.

[8](?) ليست في الأصل وهي في تفسير العسكري.

[9](?) ليست في الأصل وهي في تفسير العسكري.

قال يا موسى: أما علمت أن فضل صحابة محمد على جميع صحابة المرسلين، كفضل آل محمد على آل جميع النبيين.

فقال موسى: يارب فإن كان محمدًا وآله وأصحابه كما وصفت، فهل في أمم الأنبياء أفض عندك من أمتي ؟ ظللت عليهم الغمام، وأنزلت عليهم المن والسلوى، وفلقت لهم البحر، فقال الله: يا موسى إن فضل أمة محمد على جميع الأمم كفضلي[1] على خلقي»[2].

وإن كان صحابة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، كما وصفهم الله تعالى، فإنهم لا يجمعون إلا على الهدى، وقد أجمعوا على خلافة أبي بكر، فخلافته حق.

ومنها ما ذكر نقل علي بن عيسى الأربلي[3] في "كشف الغمة في معرفة الأئمة" من الأخبار التي اتفق عليها [السنة][4] والشيعة: «أنه سئل الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر ن حلية السيف[5] هل يجوز؟[6] قال:

---

[1](?) في الأصل: لفضلي ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) تفسير العسكري (ص: 31) عيون أخبار الرضا (2/255) بحار الأنوار (13/341).

[3](?) في الأصل: الددبيلي ولعل الصواب ما أثبته.وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي، بهاء الدين، المنشئ الأديب، كان أبوه واليًا بإربل، من مصنفاته: كشف الغمة في معرفة الأئمة ورسالة الطيف والمقامات الأربع ، توفي سنة (692هـ).انظر: فوات الوفيات (3/57) الإعلام للزركلي (4/318) معجم رجال الحديث للخوئي (13/114).

[4](?) طمس في الأصل ولعل الصواب ما أثبته.

[5](?) في كشف الغمة: السيوف.

[6](?) في كشف الغمة: لا بأس به.

(نعم يجوز)[1]؛ قد حلى أبو بكر الصديق يفه بالفضة[2]، قال الراوي أتقول هكذا [3]؟ فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق، فلا صدقه الله تعالى[4] في الدنيا والآخرة»[5].

والصديق لا ينتحل اسم الخلافة، ولا يغصب حق أحد، فهو خليفة حق، ومن أنكر كون هذا الخبر في "[كشف][6] الغمة" - ممن تقدم عصرنا قليلاً - فذلك من حماقته، فإن الإنكار لا يجديه نفعًا، فإنه كتاب مشهور.

وقد روى هذا الأثر الدارقطني[7]: «عن عروة بن عبدالله[8] قال: سألت أبا جعفر عن حلية السيف فقال: لا بأس؛ فقد حلا أبو بكر الصديق سيفه، قال: قلت يقول له صديق، قال: نعم الصديق، نعم الصديق، من [لم][9] يقل

(?)[1] ليست في كشف الغمة.

(?)[2] ليست في كشف الغمة.

(?)[3] في كشف الغمة: فتقول: الصديق.

(?)[4] في كشف الغمة: فلا صدق الله له قولاً.

(?)[5] كشف الغمة في معرفة الأئمة (2/360).

(?)[6] في الأصل: الكشف، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني الحافظ الشهير صاحب السنن، ولد سنة (306هـ) قال الخطيب: «وكان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث »توفي سنة (385هـ). انظر: تاريخ بغداد (12/34) تذكرة الحفاظ (3/132).

(?)[8] لم أجد له ترجمة.

(?)[9] ليست في الأصل، والتصويب من فضائل الصحابة للإمام أحمد.

[له][1] الصديق، فلا صدق قوله في الدنيا والآخرة»[2].[2/36/أ]

واخرج ابن الجوزي[3] في "صفة الصفوة" وزاد: «فوثب وثبة، واستقبل القبلة، وقال: نعم الصديق»[4].

ومنها ما رواه الدارقطني «عن سالم بن أبي [حفصة][5] قال: دخلت على أبي جعفر فقال: اللهم إني أتولى أبو بكر وعمر، اللهم إن كان في نفسي غير هذا، فلا نالتني [شفاعة][6] محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة، قال سالم: أراه قال ذلك من أعلى»[7].

(?)[1] ليست في الأصل، والتصويب من فضائل الصحابة للإمام أحمد.

(?)[2] رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (1/419) والدارقطني في فضائل الصحابة (ص: 49) أبو نعيم في حلية الأولياء (3/184-185).

(?)[3] أبو الفرج ابن الجوزى عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي، يرجع نسبه إلى محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولد سنة (510هـ) وتصدر للوعظ من صغره وبرع فيه وكان كثير التصنيف، فمن مصنفاته: الموضوعات والضعفاء وزاد المسير وتلبيس إبليس وغيرها، توفي سنة (597هـ). انظر: وفيات الأعيان (3/140) سير أعلام النبلاء (21/365) شذرات الذهب (4/329).

(?)[4] صفة الصفوة (2/110).

(?)[5] في الأصل: خفطة، والتصويب من فضائل الصحابة للإمام أحمد وغيره . وهو سالم بن أبي حفصة العجلي، أبو يونس الكوفي، صدوق في الحديث، إلا أنه شيعي غالٍ في تشيعه، توفي في حدود سنة (140هـ). انظر: ميزان الإعتدال (2/110) تهذيب التهذيب (3/374) تقريب التهذيب (1/226).

(?)[6] في الأصل: شفاء والتصويب من فضائل الصحابة للإمام أحمد وغيره.

(?)[7] رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (1/175) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (4/1379) برقم (2465) والدارقطني في فضائل الصحابة (ص: 31،68، 69).

ومنها ما رواه عن أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق ن أبيه الباقر: «أن رجلاً جاء إلى أبيه زين العابدين بن الحسين بن علي قال: أخبرني عن أبي بكر عمر، فقال: الصديق، قال تسميه الصديق؟ قال: فلله ثكلتك أمك؛ قد سماه صديق رسول الله والمهاجرين والأنصار،ومن لم يسمه صديقًا فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة، أذهب فاحب أبا بكر وعمر»[1].

وروي عن سعيد بن المسَيَّب[2] أنه لما بويع أبو بكر، وبايعه علي وأصحابه، قام أبو بكر يقول ثلاثًا :« قد [أقلتكم][3] بيعتكم، هل من كاره، فيقوم علي وائل الناس، فيقول: والله ما نقيلك ولا نستقيلك أبدًا، قدمك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصلي بالناس، فمن ذا الذي يؤخرك»[4].

إلى غير ذلك من الآثار الصحاح المروية عن أهل البيت.

أما الإجماع، فقد أجمعت الصحابة على خلافة أبي بكر، ولم يختلف فيه إثنان، ولم يشق أحد عصا المسلمين، وإجماع الكل حجة بالاتفاق، من غير نكير، وقد بايعه علي يوم بايعه الناس، كما رواه الدارقطني ومحمد بن يحيى

---

[1] (?) رواه الدارقطني في فضائل الصحابة (ص: 62) والعشاري في فضائل أبي بكر الصديق (ص: 12).

[2] (?) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو محمد المدني، أحد كبار التابعين، ومرسلاته أصح المراسيل، ولد ستين خلتا من خلافة غمر وقيل: أربع، توفي (94ه) وقيل: (93ه). انظر: تهذيب الكمال (11/66) تقريب التهذيب (1/241).

[3] (?) في الأصل: أقلتم، والتصويب من فضائل الصحابة للإمام أحمد وغيره .

[4] (?) رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (1/131،132،151) وأبو نعيم في فضائل الحلفاء (ص: 316) والعشاري في فضائل أبي بكر الصديق (ص: 6).

[الذهلي][1] وابن عساكر غيرهم، وروى هؤلاء الأئمة، وجمع آخر ،عن علي أنه قال: «بايعنا أبا بكر وكان لذلك أهلاً، لم يختلف عليه منا إثنان»[2].

وروى البيهقي[3] والحاكم[4]: عن أبي سعيد الخدري في حديث السقيفة: «أن أبا بكر لما بايعه/[236/ب] المهاجرون والأنصار، نظر في وجوه القوم، فلم ير عليًا، فدعا فجاء فقال: ابن عم رسول الله وختنه على بنته، أردت أن تشق عصا المسلمين ؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فقام فبايعه»[5].

---

[1] (?) في الأصل: الذهبي، والصواب ما أثبته، وهو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذهلي الحافظ الإمام، ثقة حافظ جليل، توفي في حدود سنة (158هـ). انظر: تهذيب التهذيب (9/452) تقريب التهذيب (2/512).

[2] (?) رواه أبو عبدالله الدقاق في مجلس في رؤية الله (ص: 223).

[3] (?) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى، الحافظ، أبو بكر البيهقي النيسابوري الخسروجردي، ولد سنة (384هـ) من مصنفاته: السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار والأسماء والصفات وشعب الإيمان وغير ذلك، توفي سنة (458هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (18/163) طبقات الشافعية الكبرى (4/8).

[4] (?) في الأصل: وكان لذلك أهلاً، والصواب ما أثبته، وتقدمت ترجمته (ص: 157).

[5] (?) رواه البيهقي في سننه (8/143) برقم (16979) والحاكم في المستدرك (3/80) برقم (4457) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

وأخرج الحاكم وصححه وأقره الذهبي[1] موسى بن عقبة ي مغازيه عن عبدالرحمن بن عوف[2] أنه قال: «لما بويع أبا بكر قال علي الزبير: إنا لنرى أبا بكر أحق الناس بالخلافة؛ إنه لصاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغار، وإنا [لنرى][3] شرفه [وكبره][4] ولقد [أمره][5]رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة [بالناس][6] وهو حي»[7].

---

[1] (?) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركمانى الأصل الفارقى ثم الدمشقى، أبو عبد الله، شمس الدين الذهبى،الإمام الحافظ الكبير ، ولد سنة (673هـ) قال ابن حجر: ومهر في فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثير حتىكان أكثر أهل عصره تأليفًا، من مؤلفاته: تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وميزان الإعتدال في نقد الرجال والكاشف وتذكرة الحفاظ وغير ذلك. توفي سنة (748هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (9/100)الدرر الكامنة (1/458) البدر الطالع (2/104).

[2] (?) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين الأولين إلى الإسلام، وهو أحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي النبي وهو راض عنهم، ولد بعد الفيل بعشر سنين، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع النبي ، وفضائله جمة مشهورة، توفي رضي الله عنه سنة (32ه). انظر: الإستيعاب (2/844) الإصابة (4/346).

[3] (?) في الأصل: لا نرى، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: وخبره ، والتصويب من سنن البيهقي.

[5] (?) في الأصل: أمر ، والتصويب من المستدرك وسنن البيهقي.

[6] (?) في الأصل: بين الناس ، والتصويب من المستدرك وسنن البيهقي.

[7] (?) رواه البيهقي في سننه (8/152) برقم(16364) والحاكم في المستدرك (3/70) برقم (4422) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وروى الدارقطني ن عائشة[1]، أن عليًا بايع أبا بكر في اليوم الثاني، وما رواه أبو سعيد[2]: تأخر بيعته إلى موت فاطمة فضعيف، لأن الزهري[3] لم يسنده، وما رواه الحاكم وغيره عنه [موصول][4] فيكون أصح.

وكذا ما روي عن عائشة من التأخير، فإنه نفي، وخبر أبي سعيد إثبات، والإثبات مقدم على النفي، ولأنه يعارض ما رواه الدارقطني عنها، ولأن النساء قلما تطلع على مثل هذه الأمور، لعدم حضورهن في المجالس، فخبر الرجال مقدم في مثله على خبر النساء.

هذا وقد اعترفت الشيعة بأن عليًا بايع أبا بكر[5]، وما ذكره المرتضى في "تنزيه الأنبياء" أنه وقع منه الصفقة وإظهار الرضا دون البيعة بوجه من الوجوه[6]، فمن دعاويه الكاذبة،

---

[1] (?) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التيمي، أم عبدالله، وأمها أم رومان بنت عامر الكنانية، أم المؤمنين وزوجة نبينا محمد ﷺ في الدنيا والآخرة، ولدت قبل المبعث بأربع سنين، وكانت أحب نسائه إليه وأعلمهن ولم يتزوج بكرًا غيرها، وفضائلها كثيرة رضي الله عنها وعن أبيها، توفيت سنة (58ه). انظر: الإستيعاب (4/1881) الإصابة (8/16).

[2] (?) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبه الخزرجي الأنصاري، أبو سعيد الخدري، صحابي مشهور بكنيته، استصغر يوم أحد واستشهد أبوه بها، توفي سنة (74ه) وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (2/602) الإصابة (3/78).

[3] (?) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي، أبو بكر المدني، الفقيه الحافظ، روى له الجماعة، متفق على جلالته وإتقانه، توفي سنة (124ه) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (26/419) تقريب التهذيب (2/506).

[4] (?) في الأصل: موصولة، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر في إقرار الشيعة ببيعة علي لأبي بكر رضي الله عن الجميع: رسائل المرتضى (3/243) شرح نهج البلاغة (2/22).

[6] (?) انظر: تنزيه الأنبياء (ص: 183-189) وكذلك: الفصول المختارة للمرتضى (ص:335-336).

والرجل ينادي رافعًا عقيرته، أنه [أظهر][1] البيعة نفاقًا، والخصم لا يسلمه، فإن عليًا لم يكن أضعف ناصرًا وأقل عددًا، كما رواه [سليم][2] بن قيس الهلالي[3] عنه حتى يبايع نفاقًا.

وأخرج الحافظ أبو سعيد الرازي[4]، عن محمد بن عقيل بن أبي طالب: «أنه دخل أبو سفيان[5] على علي العباس[6]، فقال: يا علي أنت وأنت [7]يا عباس [من][8] قال هذا الأمر في أذل /[237/أ] قبيلة في قريش وأقلها، ولئن شئت لأملئنها عليه خيلاً ورجلاً، ولأرثها عليه، قال له علي: ووالله ما أريد أن تملأها خيلاً ورجلاً، ولو أنا ما رأينا أبابكر لذلك أهلاً ،

---

[1] (?) في الأصل: ظهر، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: مسلم، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هو سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي يكنى بأبي الصادق، يقال أنه من أصحاب علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين والباقر رضي الله عنهم وأول المصنفين من الشيعة صنف كتاب سليم بن قيس رواه أبان بن أبي عياش، ومن الشيعة من يذهب إلى أن الكتاب موضوع بلا شك. انظر: الفهرست (ص: 307) الإعلام للزركلي (3/119) رجال النجاشي (ص: 8) اختيار معرفة الرجال للطوسي (ص: 321) نقد الرجال للتفرشي (2/355) مستدركات علم رجال الحديث للشاهرودي (4/116).

[4] (?) لم أجد له ترجمة.

[5] (?) هو صخر بن أمية بن حرب بن عبدشمس بن عبد مناف الأموي القرشي، أبو سفيان ويكنى أيضًا أبا حنظلة، أسلم عام الفتح وشهد حنينًا والطائف وهومن المؤلفة قلوبهم، توفي سنة (34ه). انظر: الإستيعاب (2/714) الإصابة (2/412).

[6] (?) هو العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي القرشي، أبو الفضل، عم الرسول ، كانت له في الجاهلية العمارة والسقاية، يقال أنه أسلم بعد بدر وكتم إسلامه وهاجر قبل فتح مكة بقليل وشهد حنينًا، توفي بالمدينة سنة (32ه). انظر: الإستيعاب (2/810) الإصابة (2/631).

[7] (?) في الأصل: ويا عباس، ولعل الصواب ما أثبته.

[8] (?) في الأصل: ما، ولعل الصواب ما أثبته.

ما [خليناه][1] وإياها»[2].

ولأن التكلأ عن البيعة والأمر، يوجب ترك الواجب، ومخالفة أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، حيث أمره بالمبايعة لم يجد أعوانًا معهم، كما يجيئ إن شاء الله تعالى.

وأما ما رواه ابن عبدالبر[3]، من تخلف سعد بن عبادة[4] عن البيعة[5]، فمردود، فإنه لم يصح، وليس له إسناد صحيح ولا ضعيف، ولأنه روى أحمد أن أبا بكر قال يوم السقيفة لسعد بن عبادة: «لقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وأنت قاعد قريش ولاة هذا الأمر [فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم][6] ، قال: [فقال له سعد][7]: صدقت، نحن الوزراء وأنتم الأمراء»[8].

---

[1] (?) في الأصل: ما خلينا، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (1/221)(6/40) الإرشاد للمفيد (ص: 190) بحار الأنوار (22/520)(28/238).

[3] (?) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر، صاحب التصانيف الفائقة ولد سنة (368هـ) من تصانيفه: التمهيد والاستذكار والاستيعاب وغيرها، توفي سنة (463هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (18/153) تاريخ الإسلام (31/136) وفيات الأعيان (7/66).

[4] (?) سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة بن حرام الخزرجي الأنصاري، أبو ثابت وأبو قيس، سيد الخزرج، شهد العقبة وكان أحد النقباء، واختلف في شهوده بدرًا، وشهد ما بعدها وفضائله جمة رضي الله عنه، توفي بالشام سنة (15ه) وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (2/594) الإصابة (3/65).

[5] (?) انظر: الإستيعاب (1/297).

[6] (?) ليست في الأصل: والتصويب من مسند الإمام أحمد.

[7] (?) ليست في الأصل: والتصويب من مسند الإمام أحمد.

[8] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (1/5) برقم (18) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (5/229): رواه أحمد - وفي الصحيح طرف من أوله- ورجاله ثقات إلا أن حميد بن عبدالرحمن لم

أما الدلائل الدالة على خلافته، من غير الحجج الأربعة، فكثيرة، ولنذكر منها إحدى عشرة:

الأول: اتفاق جماعة لا يحصى من الصحابة على [خلافته][1] من غير نكير، ويد الله على الجماعة، وغضب الله على من خالفها - لما يجيئ في المقصد السادس إن شاء الله تعالى- في كتابه الكريم على أنهم الفائزون، وأخبر بأنه رضي عنهم، ووعدهم الجنة.

الثالث[2]: إجماع من وصفهم أمير المؤمنين عليه السلام بأنهم: «إذا ذكروا الله هملت أعينهم، حتى تبل جباههم، ومادوا كما يميد الشجر يوم [الريح][3] العاصف، خوفًا من العقاب ورجاء للثواب»[4] وكذا ذكره الرضى في "نهج البلاغة".

الرابع: أنه مبايعة جمع وصفهم أمير المؤمنين، بأن أحب اللقاء إليهم لقاء الله[5]، وأنهم [يقفون][6] على مثل [الجمر][7] من ذكر معادهم[8] وأنهم لا يجتمعون على ضلال[9].

الخامس: إجماع المهاجرين والأنصار على خلافته،/[237/ب] وإجماعهم على هدى، لأن الله لا يجمعهم على الضلال، وقد نص أمير المؤمنين على ذلك فقال: «ما كان

يدرك أبا بكر، وصححه الألباني السلسلة الصحيحة (3/146) برقم (1156).

(?)[1] في الأصل: خلافة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] هكذا في الأصل، ذكر الثالث ولم يذكر الثاني.

(?)[3] في الأصل: الذبح، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[4] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/77).

(?)[5] انظر: نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (15/148).

(?)[6] في الأصل: يفقهون، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[7] في الأصل: الخمر، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[8] انظر: نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/77).

(?)[9] انظر: نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (3/89)(8/123)(12/86).

الله ليجمعهم على الضلال»[1] كما يجيئ إن شاء الله تعالى.

السادس: اتفاق جم غفير حبب الله إليهم الإيمان، وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان على خلافته[2]، ومن اتفق على خلافته هؤلاء الجلة، لا [تكون][3] خلافته ضلالة.

السابع: إجماع من وصفهم الله تعالى بأنهم الراشدون على خلافته، فإن من وصفهم الله بذلك، فإنهم لا يؤثرون الباطل، ولا ينبذون الحق وراء ظهورهم، فمن أنكر صحة خلافته، فهو إما: منكر لآي القرآن أو تكذِّب المُنزل أو المنزل إليه.

الثامن: أن المهاجرين كانوا يقولون لأبي بكر، خليفة رسول الله، وقد وصفهم الله بالصدق فقال عز من قائل: ﭽ   ﯼ ﭼ [الحشر: 8] ومن شهد الله له بالصدق، فهو لا يكذب.

التاسع: أنه اتفق على [خلافته][4] جمع كانوا مع رسول الله [يُقتل][5] آباؤهم وأبناؤهم وأعمامهم وإخوانهم، وما يزيدهم ذلك إلا إيمانًا وتسليمًا، ومضيًا على [الهمِّ][6]وصبرًا على مضض الألم، وجدًا على جهاد العدو، ورئا الله صدقهم، كما شهد بذلك أمير المؤمنين، وجاهدوا على رجل خلافته القاسطين والمارقين، وقاتلوا وقتلوا، وإذا اتفق هؤلاء على أمر، فهو لا يكون باطلاً.

العاشر: أنه اتفق على صحة خلافته جمع لا يكاد يحصى من الصحابة، الذين مدح إتباعهم زين العابدين علي بن الحسين، باتباعهم إياهم، بأنهم قصدوا سمتهم، وتحروا وجهتهم، ومضوا في قفو آثارهم، والإيتمام بهداية منارهم،

(?)[1] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (3/89).

(?)[2] في الأصل: خلافه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: يكون، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: خلافه ، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: يقبل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: اللهم ، ولعل الصواب ما أثبته.

و[يدينون][1] بدينهم ودعائهم لقوله: «اللهم أوصل إليهم خيرًا/[238/أ] جزيلاً»كذا في "الصحيفة الكاملة"[2]، ومن وصف اتباعهم هذا الإمام الجليل بهذه الأوصاف، فلا شك أنهم لا ينصرون الباطل، ولا يجتمعون عليه.

الحادي عشر: أن أمير المؤمنين بايع الخلفاء وتابعهم، فلو [ما][3] كانت الخلافة حقه لم يبايعهم، ولا يتابعهم، وما قال المرتضى في "تنزيه الأنبياء والأئمة": «إن أريد بالمتابعة الرضاء والتسليم، فلم يبايع القوم على وجه من الوجوه، وإن أريد بها الضعفة وإظهار الرضا، فذلك مما وقع منه، لكن بعد مطل شديد، وتقاعد طويل، إنما دعاه على الضعفة وإظهار التسليم الضرورة [4][5].

[وهو][6] باطل لأن عدم الرضا [ممتنع][7]، وكذا المطل الشديد، والتقاعد الطويل، ولأنه يوجب ترك ما وجب عليه من التقية، والتقية إنما تجب على الأئمة، لخوف الإزراء والإيذاء دون القتل، لأنهم لا يموتون إلا باختيارهم -كما يجيء إن شاء الله تعالى- وقد أوذي باللسان واليد، فأحرق باب داره الذي فيه هو وزوجته وولديه، ووجئ بالسيف المعمود [جنب][8] زوجه، و[ضرب][9] بطنها حتى أسقطت ولدًا كما زعموا.

---

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر: الصحيفة السجادية الكاملة (ص: 41) تحقيق السيد الأبطحي.

[3] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: وإن أريد بها الضعفة وإظهار الرضاء والتسليم، فلم يبايع القوم على وجه من الوجوه. وهي تكرار يخل بالمعنى وليست في تنزيه الأنبياء.

[5] (?) انظر: تنزيه الأنبياء: (ص: 188-189).

[6] (?) ليست في الأصل، ويقتضيها السياق.

[7] (?) في الأصل: مم ، وهي رمز لممتنع.

[8] (?) في الأصل: حيث، ولعل الصواب ما أثبته.

[9] (?) في الأصل: صرف، ولعل الصواب ما أثبته.

ولأنه لوجب مخالفة أمره صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه أمره بالمتابعة إن لم يجد أعوانًا [يقاتل بهم][1]، كما رواه سليم بن قيس الهلالي.

ولأن المطل [عناء][2]، وهو يعلم أنه لا فائدة فيه وأنه يضر [حينئذ][3].

واحتجت الرافضة على ما زعموه بوجوه ثلاثة[4]:

الأول: بالآيات والأخبار، لكن مع ارتكاب التكلف والتدبرة.

الثاني: بالوجوه العقلية، التي كلها من خرافات الأوهام،/[238/ب] ولا ينبس لها إلا من هو من سفهاء الأحلام، وقد ورد في القرآن، في شأن الرسل الذين هم هداة الخلق إلى صراط العزيز الحميد، ما يوازيه أو يدانيه، وورد في أخبارهم الصحيحة عندهم ما هو صريح في المطعن، منها [ما][5] لا يحتمل التأويل، ومنها ما يحتمله، كما سلف في المقصد الثالث.

---

[1] (?) في الأصل: يقاتلهم، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل طمس على جزء من الكلمة، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: ح وهو رمز لحينئذ.

[4] (?) لم يذكر المصنف الوجه الثالث ولعله دمجه في الوجه الأول.

[5] (?) ليست في الأصل، ويقتضيها السياق.

[المطلب الثالث]: في إبطال ما استدل به الرافضة على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب بالآيات.

وهي سبع:

الأولى: قوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ

     ﭼ [المائدة: 55] فإن [أئمة][1] التفسير أجمعوا على أن الآية نزلت فيه حين تصدق بخاتمه على السائل في الركوع، والولي هو المتصرف، فقد أثبت الله الولاية له، كما أثبتها لنفسه، ولرسوله، وولاية الله تعالى عامة، فكذا ولاية علي، فيكون هو الإمام دون غيره للحصر[2].

وهو باطل؛ لأن دعوى الإجماع كذب، فقد اختلف أئمة التفسير في نزول الآية[3]، فروى النقاش[4]

(?)[1] في الأصل: الأئمة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] انظر: نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 171) منهاج الكرامة للحلي (ص: 115) الاقتصاد للطوسي (ص: 198) إشارة السبق للحلبي (ص: 51) شرح أصول الكافي للمازندراني (4/233) الإرشاد للمفيد (1/7).

(?)[3] انظر الأقول في تفسير هذه الآية الكريمة: تفسير ابن أبي حاتم (4/1162) تفسير ابن جرير الطبري (10/424) زاد المسير في علم التفسير (2/227) تفسير القرطبي (6/221) تفسير ابن كثير (3/138) الدر المنثور (5/347).

(?)[4] هو أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن هارون المقرئ الموصلي البغدادي، المعروف بالنقاش، ولد سنة (266هـ) رحل كثيرًا، وذُكر النقاش عند طلحة بن محمد بن جعفر فقال: كان يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص، وروى عن جماعة من العلماء ورووا عنه، وقال البرقاني: كل حديث النقاش مناكير، وليس في تفسيره حديث صحيح.وصنف في التفسير كتابًا سماه: شفاء الصدور، قال فيه أبو القاسم اللالكائي: تفسير النقاش شقاء الصدور وليس بشفاء الصدور. توفي سنة (351هـ).انظر: تاريخ بغداد (2/201) وفيات الأعيان (4/298) ميزان الإعتدال (5/132) الطبعة الهندية، الأعلام (6/81).

عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر: أنها نزلت في الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهو الظاهر لموافقته لفظة "الذين" وضمائر الجمع في "يقيمون" "ويؤتون" "وهم راكعون".

وروى غير واحد عن عكرمة: أنها نزلت في أبي بكر الصديق.

وروى الثعلبي[1] أنها نزلت في علي، والثعلبي حاطب ليل[2]، وهمه نقل الأقوال، وذكر الأخبار، سواء كانت صحيحة أو لا[3]، وأكثر ما يروي في التفسير، من طريق الكلبي عن أبي صالح، وهي أوهى ما يروى في التفسير، وذكر القاضي شمس الدين بن خلكان[4]: «كان الكلبي من أصحاب عبدالله بن سبأ، الذي كان يقول: إن علي بن أبي طالب لم يمت، و أنه يرجع إلى الدنيا»[5] وقد يضم إلى

---

[1] (?) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعْلَبِيّ، أبو إسحاق النيسابوري المفسر والمؤرخ، من كتبه: الكشف والبيان في تفسير القرآن، يعرف بتفسير الثعلبي، قال ابن كثير:كان كثير الحديث واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شئ كثير. توفي سنة (427هـ).انظر: وفيات الأعيان (1/79) البداية والنهاية (12/50) طبقات المفسرين(ص:17) الأعلام (1/212).

[2] (?) يقال: أخبط من حاطب ليل، وهو مثل يضرب فيمن يحتطب ليلاً فيجمع ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه. انظر: مجمع الأمثال (1/261).

[3] (?) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإن كان الثَّعْلَبِيّ قد ذكر أَنه شُعَيْب فلا يلتفت إلى قَوْله فَإِنَّهُ ينْقل الغث والسمين». جامع الرسائل (1/63) وقال أيضًا: «الثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين وكان حاطب ليل ينقل ما وُجِدَ فِي كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع».مجموع الفتاوى (13/354).

[4] (?) هو القاضي أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان الأربلي الشافعي، شمس الدين، أبو العباس، ولد سنة (608ه) من مصنفاته: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، توفي سنة (681ه). انظر: وفيات الأعيان (4/9).

[5] (?) وفيات الأعيان (4/310).

ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير[1]، وهو سلسلة الكذب/[239/أ] وابن مروان هذا، كذاب وضاع رافضي.

وروى صاحب "لباب التفسير"[2] أنها نزلت في عبادة بن الصامت[3]، حين تبرأ من حلفائه من اليهود، ومن لم يتبرأ منهم كابن أبي[4]، وهو المناسب لسياق الآية المتقدمة، وهو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ [المائدة: 51][5].

وروى جمع من محدثي أهل السنة، أنها نزلت لما قال عبدالله بن سلام[6]:«يا رسول الله إن قومنا هجرونا»[7].

وقولهم: إن ما رواه الثعلبي مجمع عليه، وما رواه غيره مختلف فيه، وترك المجمع عليه وأخذ المختلف باطل

---

[1] (?) محمد بن مروان بن عبدالله بن اسماعيل بن عبدالرحمن السدي الكوفي، وهو السدي الصغير تركوه وهومتهم بالكذب، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة، قال عبدالله بن نمير: كان السدي كذابا. انظر: ميزان الاعتدال (4/32) تهذيب التهذيب (9/387) تقريب التهذيب (2/506).

[2] (?) لباب التفسير لمحمد بن حمزة بن نصر الكرماني الشافعي، المعروف بتاج القراء توفي في حدود سنة (500هـ). انظر: كشف النون (2/1126،1541) هداية العارفين (2/159).

[3] (?) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، كان أحد النقباء في العقبة وشهد بدرًا، توفي بالرملة سنة (34ه). انظر: الإستيعاب (2/807) الإصابة (3/624).

[4] (?) هو عبدالله بن أبي بن مالك بن الحارث الخزرجي رأس النفاق توفي سنة (9ه). انظر ترجمته مع ابنه: الإصابة (4/155).

[5] (?) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (8/529).

[6] (?) هو عبدالله بن سلام بن الحارث الخزرجي-حليفهم- الإسرائيلي من بني قينقاع، توفي رضي الله عنه سنة (43ه). انظر: الإصابة (4/118).

[7] (?) انظر: تفسير القرطبي (6/221) تفسير البغوي (3/72).

[ممتنع][1]، وهو خداع منهم، يخادعون به الذين آمنوا، ولأنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، فإنهم حصروا الرشاد في مخالفة العامة، كما رواه الكليني في "الكافي" عن [أبي][2]عبدالله [] [3].

وقد تركوا العمل بكثيرٍ من الأخبار لذلك، وقد انتحلوا هذا القول من أهل الكتاب – كما تقدم – ولو فرضت صحة الرواية، فلا يجوز الاستدلال بها، ولأن لها معارضًا، ولو فرض جوازه، فلا تدل على المدعى، لأن الولي لفظ مشترك بين معانٍ، وهي المحب والصديق والنصير والأولى بالتصرف والجار والحليف وابن العم والمعتِق والمعتَق، والمشترك لا يجوز أن يراد أحد معانيه أو معنييه إلا بقرينة، و[القرينة][4] هنا توجب الحمل على أحد المعاني الثلاثة الأولى، وهي الآيات المتقدمة، وهي قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ [المائدة: 51] فإن الحصر إنما يكون بإثبات ما بقي عن الغير، وولاية اليهود والنصارى المنهي عنه [اتخاذها][5]، محمول على المحبة والصداقة والنصرة دون التصرف.

والمتاخرة وهي قوله/[239/ب] تعالى: ﭽ   ﯶ ﯷ ﯸ ﭼ [المائدة: 56] وقوله سبحانه: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ [المائدة: 51] فإن التولي هنا تولي نصرة ومحبة، لا تولي إمامة.

والحصر أيضًا وإن كلمة "إنما" موضوعة للحصر عندهم، فإنه قرينة واضحة على عدم إرادة المعنى الرابع، وذلك لأن الحصر إنما يكون نفيًا لما فيه تردد ونزاع، ولم يكن عند نزول الآية تردد ونزاع في الولاية والإمامة، فإن

---

[1] (?) في الأصل: مم ، وهي رمز لممتنع.

[2] (?) ليست في الأصل، ويقتضيها السياق، وليس في الكافي ذكر لعبدالله ولم يتبين لي من هو.

[3] (?) قال الكليني في الكافي (1/8): «وقوله عليه السلام: دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم».

[4] (?) في الأصل: القرينا: ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: اتخاذه، ولعل الصواب ما أثبته.

الحصر إضافي يشترط فيه التردد والنزاع، وليس بحقيقي، وإلا لزم الشركة، وبقي إمامة السبطين، أو الكذب في [كلامه][1] تعالى، وضع الجمع أيضًا قرينة واضحة على ذلك.

والقرينة الخارجية: وهي تصدق الخاتم في الركوع، مع حصر الولاية في الثلاثة، لا يوجب الحمل على الرابع، لأن كون كلمة "إنما" موضوعه الحصر [ممتنع][2]، كما يجيء عن كثب إن شاء الله تعالى.

والقرينة الدالة على الحمل في الكلام ترجح على الخارجية لتواترها، ولأن مقتضى ظاهر الآية ثبوت الولاية بالفعل وفي الحال، وولاية علي إنما كانت في المآل، فحمل الولي على المعنى الرابع خلاف ظاهر الآية.

ولأنه لو كان بمعنى الإمامة، لزم أن يكون عليٌ شريكًا في التصرف، وهو باطل بالاتفاق.

ولأن صيغ الجمع مطلقًا تفند الاستغراق، وكلمة "الذين" من صيغ العموم "كمن" و"ما" باتفاق أهل العربية والأصوليين، كما ذكره المرتضى[3] في "الذريعة" وابن المطهر[4] في "النهاية" فحمل الجمع على الواحد متعذر، وحمل العام على الخاص خلاف الأصل والحقيقة، وهو لايجوز من غير ضرورة داعية إليه، ولا ضرورة هنا.

ولم يثبت نزولها في شأن علي برواية صحيحة سالمة عن المعارضة.

وهم راكعون: لا يجب الحمل فإن الواو إما للعطف وهو/[240/أ] الأصل [باتفاق][5] أئمة العربية، والمعنى أنهم

(?)[1] في الأصل: الكلامه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

(?)[3] انظر: الذريعة إلى أصول الشريعة (1/201) وهو من تصانيفه في أصول الفقه عند الشيعة.

(?)[4] لعله يقصد "نهاية الوصول إلى علم الأصول" من تصانيفه.انظر: إيضاح المكنون (2/693).

(?)[5] في الأصل: بالاتفاق ، ولعل الصواب ما أثبته.

يركعون في صلاتهم، لا كصلاة أهل الكتابين خالية عن الركوع.

أو للحال، والركوع إما بمعنى الصلاة أي متنفلون، أو الخضوع أي وهم خاضعون، وكلا المعنيين حقيقة كما ذكر [أئمة][1] اللغة.

والركوع بمعنى الصلاة، حقيقة شرعية أيضًا، ولأن ما رواه الثعلبي في سبب النزول اجتراحًا، وليس له إسناد صحيح يحتج به، ولو فرضت صحته وسلامته عن المعارضة مفهومها معتبر بقرينة صيغ الجمع، فلا يزال على المدعي.

ولأنه لا دليل على أن المراد من الزكاة إيتاء الخاتم، لو فرضت صحة الرواية وسلامتها عن المعارضة، لاحتمال أنه لما نزلت الآية بعد التصدق، ظن الراوي أنها نزلت في حقه، وقد تقرر في أصول التفسير: أن قول الراوي: نزل في كذا، ليس نصًا في المقصود، وإنما هو من جنس الاستدلال، إلا إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ذلك، أو أجمع الصحابة عليه، أو اتفق عليه جماهيرهم، ودل عليه العقل.

ولأن مبنى الاستدلال على الحصر، وهو [ممتنع][2]، لأن جماهير النحاة، وجماعة من المتكلمين، ينكرون كون [كلمة][3] إنما موضوعه للحصر، وقد فصلنا القول فيه في "البوارق الموبقة".

ولأن الحصر ينافي مذهب القوم، سواء أريد الولاية في الحال، لوجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو في المآل لما سبق، والمخصص [يطلب][4] له البرهان، مع أن التخصيص ينادي على أن الدليل غير تام.

ولأن المعني الحقيقي للزكاة شرعًا هو: النفقة المخصوصة الواجبة المفروضة، وقد ذُكر بعد الصلاة المفروضة، فيجب أن يحمل على الحقيقة، فإن الزكاة

---

[1] (?) في الأصل: الأئمة ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: مم ، وهي رمز لممتنع.

[3] (?) في الأصل: كله، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: يطالب، ولعل الصواب ما أثبته.

المذكورة في القرآن بعد الصلاة، هي المفروضة،/[240/ب] وإيتاء الخاتم في الركوع لو ثبت، فمن القضايا الاتفاقية كما سلف آنفًا.

الثانية: قوله تعالى: ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [الأحزاب: 33]فإن المفسرين أجمعوا على أن الآية نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين، وهي تدل على العصمة بأوكد دلالة، وغير علي ليس بمعصوم فيكون هو الإمام[1].

وهو باطل، فإن المفسرين اختلفوا في سبب نزول الآية، فروى ابن أبي حاتم[2] عن ابن عباس أنها نزلت في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم[3]، وروى ابن جرير[4] عن عكرمة: أنه كان ينادي في السوق أن قوله تعالى ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ [الأحزاب:

---

[1] (?) انظر: نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 173) منهاج الكرامة للحلي (ص: 119) دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري الشيعي (ص: 20) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 45-47) التفسير الأصفى للفيض الكاشاني (2/992).

[2] (?) عبدالرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس الرازي، أبو محمد، الحافظ الثبت بن الحافظ، ولد سنة (240ه) من مصنفاته: الجرح والتعديل والتفسير والعلل وغيرها، توفي سنة (327ه) بالري. انظر: ميزان الإعتدال (2/587) سير أعلام النبلاء (13/264).

[3] (?) لم أجده في تفسير ابن أبي حاتم.

[4] (?) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، الإمام المجتهد، ثقة صادق، ولد سنة (224هـ) من مصنفاته: التفسير وهو جامع البيان عن تأويل آي القرآن وتاريخه المسمى تاريخ الأمم والملوك، توفي سنة (310هـ). انظر: تاريخ بغداد (2/162) وفيات الأعيان (4/191) سير أعلام النبلاء (14/267) تذكرة الحفاظ (2/710) لسان الميزان (5/100).

33] نزلت في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، [و][1] هو الظاهر[2].

وقال بعضهم: إنها نزلت في خمسة: النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين، لما أخرجه أحمد عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: «سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمن نزل الآية، قال: في علي وفاطمة والحسن والحسين»[3] وهو يدل على المدعى، فإن السائل سأله عن رجال أهل البيت، كما يدل عليه تذكير ضمير المخاطب، أما كون النساء من أهل البيت؟ فظاهر لا يحتاج إلى السؤال، وإلا لم يكن في الآية ما يدل على أن فاطمة منهم [فأخبر][4] صلى الله عليه وآله وسلم أنها منهم.

وقال بعضهم في أربعة: علي وفاطمة وابناهما، لما رواه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم، أدخل هؤلاء تحت كساء عليه، وقرأ هذه الآية[5].

وروى أحمد عن واثلة بن الأسقع[6]، أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد تلاوة هذه الآية: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا»[7].

---

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر: تفسير ابن جرير (19/107) تفسير القرطبي (14/182).

[3] (?) لم أجده في مسند الإمام أحمد.

[4] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) يريد الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي (7/130) برقم (6414).

[6] (?) واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثي والأسقع لقب لعبدالله، أبو محمد أو الأسقع، صحابي أسلم قبل تبوك وشهدها، وكان من أهل الصفة، توفي سنة (83ه). انظر: الإستيعاب (4/1563) الإصابة (6/591).

[7] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (6/292) برقم (26651) والترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ، باب ومن سورة الأحزاب (5/351) برقم (3205) والنسائي في الكبرى، كتاب الخصائص، باب ذكر قول النبي في علي: إن الله جل ثناؤه

وقال [الثعلبي][1]/[241/أ] وجمع آخر من المفسرين: إنها نزلت في بني هاشم[2]، وقال المحققون من أئمة التفسير: أنها نزلت في جميع أهل البيت، وأهل بيت الرجل من كان بينه وبينهم وشيجة قرابة أو زواج، وهذا هو المناسب للسياق، فإن هذا الكلام مذكور في قرن حكايات النساء والمخاطبة معهن، قال عز من قائل: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ [الأحزاب:32-33]

وتذكير الضمير، يدل على دخول غيرهن معهن، وهو مثل قوله تعالى: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ [هود: 73] فإن المخاطبة مع سارة أم اسحاق زوجة إبراهيم عليهم السلام[3]، حين بشرها جبرائيل بالولد، وقالت: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[هود:72] أألد وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخًا، مع أن مجرد الاحتمال كاف.

والأخبار مع كونها آحادًا[4]، وفي إسناد بعضها من لم يسم، تقتضي كونهم أهل البيت، ولا يقتضي نفي كون غيرهم من أهل البيت، فإن نزول الآية في شخص -لو صح- لا يقتضي خروج غيره عن الحكم، ويدل عليه ما جاء في رواية أخرى: «أن أم سلمة قالت له: ألست من أهلك؟ قال: بلى؛ وأدخلها تحت الكساء»[5].

لا يخزيه أبدًا (7/417) برقم (8355) وصححه الألباني كما في ظلال الجنة (2/400) برقم (1351).

(?)[1] في الأصل: البعلي، والصواب ما أثبته، وتقدمت ترجمته (ص:189).

(?)[2] انظر:المحرر الوجيز (6/138).

(?)[3] لم أجد أحدًا من المفسرين ذكر أن هاجر كانت مخاطبة مع سارة في هذه الآية الكريمة.

(?)[4] هذا الكلام من المصنف -عفا الله عنه- يشعر بعدم حجية خبر الآحاد في العقائد، وهذا من تأثير المذهب الماتريدي، وخبر الآحاد إذا صح فهو حجة في العقائد والأحكام.

وفي رواية أخرى أنه عليه السلام، ضم إلى هؤلاء بقية بناته وأقاربه وأزواجه.

وما ورد في الحديث الصحيح أو الحسن، الذي رواه غير واحد من المحدثين، أنه عليه السلام/[241/ب] اشتمل عباس وبنيه وقال ذلك، فأخرج البيهقي في "دلائل النبوة" عن أبي [أسيد][1] الساعدي «قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للعباس بن عبد المطلب: يا أبا الفضل: لا ترم[2] منزلك أنت وبنوك غدًا حتى آتيكم، فإن لي فيكم حاجة، فانتظروه حتى جاء بعدما أضحى، فدخل عليهم، فقال: السلام عليكم، فقالوا: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، قال: كيف أصبحتم؟ قالوا: اصبحنا بخير بحمد الله، فقال لهم: تقاربوا، فزحف بعضهم إلى بعض، حتى إذا امكنوه، اشتمل عليهم بملائته، ثم قال: يارب هذا عمي وصنو أبي، وهؤلاء أهل بيتي، واسترهم من النار كستري إياهم بملائتي هذه، فأمنت أسكفة[3] الباب وحوايط البيت فقالت آمين آمين»[4]

(?)[5] رواه الإمام أحمد في مسنده (6/298) برقم (26592) وشرح مشكل الآثار (2/242) برقم (770) وضعفه الأرنؤوط لضعف شهر بن حوشب.

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته. وهو مالك بن ربيعة بن البدن بن عامر الساعدي الخزرجي الأنصاري، أبو أسيد، صحابي اشتهر بكنيته، شهد بدرًا وأحدًا وما بعدها، كانت معه راية بني ساعدة في فتح مكة، قيل: مات سنة (60ه) وقيل: (40ه) وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (3/1351) الإصابة (5/723).

(?)[2] لا ترم: لا تبرح. انظر: النهاية في غريب الحديث (2/695).

(?)[3] أسكفة الباب: عتبته ودرجاته. انظر: النهاية في غريب الحديث (3/382).

(?)[4] رواه الطبراني في المعجم الكبير (14/164) برقم (15927) والبيهقي في دلائل النبوة (6/71) وأبو بكر الشافعي في الفوائد (الغيلانيات) (1/308) برقم (313) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/226):رواه الطبراني وإسناده حسن.

ورواه ابن ماجة مختصرًا[5].

وروى ابن السري[2]: «أنه عليه السلام غطى عباس وبنيه، الفضل[3] وعبدالله وعبيدالله وقثم[4] وسعيد[5] وعبدالرحمن[6]، بشملة سوداء مخططة بحمرة، قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي، فاسترهم من النار، كستري بهذه الشملة، فما بقي في البيت جدار ولا باب إلا أمن»[7].

ولأن الآية لا تدل على العصمة، فإنه لا يقال للطاهر من شيء: [أريد][8] أن أطهره، فالمراد من الرجس: همزات الشياطين، وبالتطهير صيانتهم عما يوجب الإثم، بعد نزول الآية، وذلك ظاهر، مع أن مجرد الاحتمال يبطل الاستدلال، ولو كان المراد ما زعموه، لقال: إن الله ذهب عنكم الرجس وطهركم تطهيرًا.

(?)[5] رواه ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الرجل يقال له كيف أصبحت (4/659) برقم (3711) وضعفه الألباني كما في ضعيف سنن بن ماجه، رقم (3700).

(?)[2] هو هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفي، أبو السري، ثقة، توفي سنة (243ه).انظر: تهذيب الكمال (30/311) تقريب التهذيب (2/574).

(?)[3] هو الفضل بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، أبو العباس، ابن عم النبي ، توفي في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنهم. انظر: الإصابة (5/375).

(?)[4] هو قثم بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، ابن عم النبي وشبيهه، مختلف في صحبته. انظر: الإصابة (5/420).

(?)[5] لم أجد له ترجمة.

(?)[6] لم أجد له ترجمة.

(?)[7] رواه الطبراني في المعجم الأوسط (4/235) برقم (4071) وابن قانع في معجم الصحابة (2/73) برقم (509) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/226):رواه الطبراني في الأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم.

(?)[8] في الأصل: أرتد، ولعل الصواب ما أثبته.

وأبو بكر أيضًا لم يقترف ذنبًا مذ أسلم، ولم يعبد الصنم قط –كما سلف- ولأنه قد أنزل في غيرهم من الصحابة مثل ذلك، فقال جل من قائل: ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ/[242/أ] ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ [المائدة: ٦] فإن التطهير عام وما بعده ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ[المائدة: ٦] ينص على العموم، وقال سبحانه: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[1] ﮂ ﭼ [الأنفال: ١١].

ولأنه لا يجب أن يكون صاحب الزعامة الكبرى معصومًا، وقد بعث الله تعالى طالوت لبني إسرائيل ملكًا، ولم يكن معصومًا، مع وجود أشموئيل وداود المعصومين.

الثالثة: قوله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭼ[2][الإنسان: ٨] ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭼ[3] [الشورى: ٢٣] فإنها لما نزلت «قالوا: يا رسول الله من قرابتك الذين وجب علينا مودتهم، قال: علي وفاطمة وابناهما»[4] وغير علي من الصحابة لا يجب مودتهم، ووجوب المحبة يستلزم وجوب الطاعة، فيكون هو الإمام.

وهو باطل؛ لأن الرويات اختلفت في المراد من الآية، فأخرج أحمد والطبراني عن ابن عباس نحو ما ذكروا، وهو ضعيف، لأن السورة بأسرها مكية، ولم يكن ثمة الحسن والحسين، والاستثناء لم يثبت، ولأن في سنده شيعي غالٍ

---

[1] (?) في الأصل: رجس، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 132) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 184) الفصول المختارة للشريف المرتضى (ص: 140) العمدة لابن البطريق (ص: 346) تفسير القمي (2/398).

[3] (?) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 122) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 175) العمدة لابن البطريق (ص: 47).

[4] (?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (10/136) برقم (12093) قال الهيثمي : رواه الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحان عن حسين الأشقر عن قيس بن الربيع وقد وثقوا كلهم وضعفهم جماعة وبقية رجاله ثقات. مجمع الزوائد (7/229) برقم (11326)وقال الألباني باطل. السلسلة الضعيفة (10/520) برقم (4974).

وإن قيل: إنه صدوق، ولعل من وصفه بالصدق لم[1] يعثر على غلوه في دينه، وأنه من أهل البدعة، ويحتمل أنه نقل الحديث بالمعنى، وكان لفظ الحديث: أهل بيتي، فظن أن أهل البيت هؤلاء الجلة.

ولأن لهذه الرواية معارض، فقد أخرج البخاري عن ابن عباس: «أن المراد بالقربى من بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرابة»[2] وهذه الرواية أصح ما روي من جميع ما روي عنه فيه.

وروى عنه جماعة من أئمة التفسير أنه قال: «معناه: لا أسألكم على ما أدعوكم إليه أجرًا، إلا/[242/ب] المودة، تودوني بقرابتي فيكم وتحفظوني في ذلك»[3] وبه جزم

(?)[1] في الأصل: ولم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ (6/162) برقم (4818).ولفظه:عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سُئل عن قوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ فقال سعيد بن جبير: قُربى آل محمد ، فقال ابن عباس: عجلت؛ إن النبي لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة.

(?)[3] تفسير ابن أبي حاتم (10/3275) برقم(18469) وانظر: تفسير ابن جرير الطبري (21/526).

قتادة[1] والسدي[2] الكبير، وعبدالرحمن[3]، وخلائق لا يحصون من العلماء والمفسرين.

ولأن كل محبب مطاع، لا يجب أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، وإلا لزم أن يكون كل نبي صاحب الزعامة الكبرى، ولأنه لو استلزم وجوب المحبة وجوب الطاعة، لزم أن يكون كل منهم إمامًا في زمن النبوة، وهو باطل بالاتفاق.

ولأن وجوب المحبة لا يختص بالأربعة من ذوي القربى، بل يعم جميع الآل[4] وقد ذكر ابن بابويه في "اعتقاداته" أن الإمامية اعتقدوا وجوب محبة العلوية.

وأهل السنة أيضًا، أوجبوا محبة آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولأن نفي وجوب محبة غير علي من الصحابة، كذب مفترى، فقد روى الحافظ أبو طاهر السلفي[5] في "مشيخته" عن أنس، قال: قال رسول الله

---

[1] (?) في الأصل: قتادي، ولعل الصواب ما أثبته. وهو قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس أبو الخطاب السدوسي البصري، ثقة ثبت، رُمي بالقدر، توفي سنة (117هـ) أو (118هـ). انظر: ميزان الاعتدال (5/466) تهذيب التهذيب (8/315) تقريب التهذيب (ص: 453).

[2] (?) في الأصل: السدس، ولعل الصواب ما أثبته. والسدي الكبير هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد الحجازي ثم الكوفي، الأعور السدي، الإمام المفسر، أحد موالي قريش، صدوق رمي بالتشيع، توفي سنة (127هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (5/264) ميزان الاعتدال (1/395) تهذيب التهذيب (1/273) تقريب التهذيب (1/108).

[3] (?) لم أعرفه.

[4] (?) في الأصل: المال، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) هو عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، أبو طاهر، الإمام الحافظ، من مصنفاته: معجم مشايخ أصبهان ومعجم مشايخ بغداد وغيرها، توفي سنة (576ه). انظر: وفيات الأعيان (1/105) تذكرة الحفاظ (4/63).

صلى الله عليه وآله وسلم: «حب أبي بكر وشكره واجب على كل أمتي»[1].

وأخرج ابن عساكر عنه نحوه ومن طريق آخر عن [سهل بن سعد][2] الساعدي نحوه[3].

وأخرج الحافظ عمر بن محمد بن خضر الملا[4] في "سيرته" عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إن الله فرض عليكم حب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، كما فرض عليكم الصلاة والزكاة والصوم والحج»[5].

وروى ابن عدي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:«حب أبي بكر وعمر إيمان وبغضهما نفاق»[6].

(?)[1] رواه أبو نعيم في فضل الخلفاء الراشدين (ص: 151) برقم(85) والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (5/451) برقم (2958) قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (1/189): قال الخطيب: تفرد به عمر بن ابراهيم الكردي، وعمر ذاهب الحديث، وقال الدارقطني: كان كذابًا يضع الحديث، وقال ابن حجر في لسان الميزان (6/61) والذهبي في ميزان الإعتدال (4/280): منكر جدًا.

(?)[2] في الأصل: سعيد بن سهل ، ولعل الصواب ما أثبته.وهو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري الساعدي، أبو العباس، من مشاهير الصحابة، وآخر من مات من الصحابة بالمدينة سنة (91ه). انظر: الإستيعاب (2/664) الإصابة (3/200).

(?)[3] تاريخ دمشق (30/141).

(?)[4] هو عمر بن محمد بن خضر الملاء الأردبيلي الموصلي الصوفي، معين الدين، نزيل دمشق، كان صالحًا زاهدًا، وله أخبار مع نور الدين محمود، توفي سنة (570هـ) وكتابه هو: وسيلة المتعبدين في سيرة سيد المرسلين.انظر: ايضاح المكنون (2/708) الأعلام للزركلي (5/61).

(?)[5] رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (39/126-127).

(?)[6] رواه ابن عدي في الكامل (3/73) وابن عساكر في تاريخ دمشق (44/123)وضعفه الألباني السلسلة الضعيفة (12/803) برقم (5889).

وروى ابن عساكر عن جابر[1] أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «حب أبي بكر وعمر من الإيمان وبغضهما كفر»[2] ومن كان حبه[3] إيمان وبغضه نفاق وكفر يجب حبه.

الرابعة: قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ /[243/أ] ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ [آل عمران: ٦١] فإنه لما حاج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفد نجران في عيسى، وأنه ابن الله، نزلت هذه الآية، فدعاهم إلى المباهلة، فخرج ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين، وقد أجمع المفسرون على أن أبناءنا: الحسن والحسين، وأنفسنا: علي، فجعل سبحانه علي نفس محمد صلى الله عليه وآله، والمراد المساوي، ومساوي الأفضل الأولى بالتصرف [وهو][4] أفضل، والأولى بالتصرف، فيكون هو الإمام[5].

وهو باطل؛ لأن دعوى الإجماع كذب، والمراد بأنفسنا: نفس النبي، وقد شاع في العرب دعوت نفسي إلى كذا، وأمرت نفسي في كذا، وأمرت نفسي بكذا، ودخل علي في الأبناء، وقد ذاع في العرب اطلاق لفظ الولد على

---

[1] هو جابر بن عبدالله بن حرام الأنصاري السلمي، أبو عبدالرحمن أو عبدالله او محمد، صحابي بن صحابي وأحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، توفي رضي الله عنه وعن أبيه سنة (78ه) وقيل غير ذلك. انظر: الإستيعاب (1/219) الإصابة (1/434).

[2] رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (1/339) برقم (487) والعشاري في فضائل أبي بكر الصديق (ص: 15) برقم (61) والترغيب والترهيب لقوام السنة (1/82) برقم (35) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (30/143) وضعفه الألباني ضعيف الجامع الصغير برقم (2680).

[3] في الأصل: أحبه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 123) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 178) تفضيل أمير المؤمنين للمفيد (ص: 21) العمدة لابن البطريق (ص: 173).

الختن[1]، أو المراد به ابن العم، فقد ذكر غير واحد من أئمة اللغة والتفسير، أن العرب تسمي ابن عم الرجل نفسه، أو من يتصل به نسبًا أو دينًا، وقد شاع وذاع اطلاق النفس على الغير، لاتصاله به نسبًا أو دينًا، ولا سيما مع زيادة إلف وكثير معاشرة.

وقال جل من قايل وعز: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ [البقرة: ٨٤] ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[النساء: ٢٩]ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [النور:12] ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﭼ [الحجرات: ١١] فإن المراد بالأنفس في هذه الآيات أهل الملة، ولو سلم ما ادعوه [فلا يلزم][2] المساواة كما في الآيات المذكورة.

ولأن عليًا لم يكن مساويًا للنبي [صلى الله عليه وآله وسلم] في جميع فضائله، من النبوة والرسالة وختم النبوة والبعثة إلى كافة الثقلين، والفضل على الخلق أجمعين، والشفاعة العامة، واختصاصه بالدرجة الرفيعة يوم القيامة، والعروج إلى السماوات، وإمامة الأنبياء، والكلام/[243/ب] مع الله تعالى بالاتفاق، وفي البعض لا يجدي نفعًا إن ثبت، فإن المساوي للأفضل في بعض الفضائل لا يكون أفضل وللأولى بالتصرف أولى بالتصرف.

لأن الآية لو دلت على المدعى لزم أن يكون علي إمامًا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم وهو باطل من غير نكير لأن المتصرف المستقل هو النبي صلى الله عليه وآله ولأن النبي أولى بالتصرف من غيره، ولا يلزم أن يكون صاحب الزعامة الكبرى.

الخامسة: قوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ [الرعد: 7] فإنه ورد في الخبر المتفق عليه، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أنا المنذر وعلي الهادي»[3][4].

---

[1] الختن: كل من كان من قبل المرأة كأبيها وأخيها وكذلك زوج البنت أو زوج الأخت. انظر: المعجم الوسيط (1/218).

[2] في الأصل: فلا تم، ولعل الصواب ما أثبته.

وهو باطل؛ لأن الخبر رواه الثعلبي عن ابن عباس مرفوعًا، وهو من الأخبار التي لا يحتج [بها](1) فإنه مع كونه من الآحاد(2) ضعيف، وقد عرفت حال الثعلبي ومروياته في تفسيره.

ولأن كون الرجل هاديًا، لا يستلزم كونه صاحب الزعامة الكبرى، وإلا لزم أن يكون كل نبي صاحب الزعامة الكبرى، لأنه هاد لأمة، ولأنه لو فرضت دلالته على المدعى، لزم أن يكون، وهو باطل.

ولأن المنذر هو الهادي، والنبي هادٍ، قال عز من قائل: ﴿ ﴾ [الشورى: ٥٢] والمعنى أنت منذر وهاد الكل، أو أنت منذر، والمنذر هو الهادي، ولكل قوم نبي.

ولأنه لو دل على الإمامة، لزم أن يكون علي إمامًا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو باطل بالاتفاق.

السادسة: ﴿ ﴾ [الصافات: ٢٤] فإنه ورد في الخبر رواه الديلمي(3) في "مسند الفردوس" والواحدي(4) في "التفسير"(5)، وفي سنده من لا [يوثقونه]

(?)[3] رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (16/357) وابن الأعرابي في معجمه (5/275) برقم (2267) وابن عساكر في تاريخ دمشق (42/358) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، منهاج السنة (7/139) وقال الألباني: موضوع، السلسلة الضعيفة (10/535) برقم (4899).

(?)[4] انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 126) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 180).

(?)[1] في الأصل: به، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] حديث الآحاد: هو مالم يجمع شروط التواتر. انظر: نزهة النظر (ص: 55) .

(?)[3] هو شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرة الديلمي، أبو شجاع، الحافظ مصنف مسند الفردوس وغيره، توفي سنة (509ه). انظر: تذكرة الحفاظ (4/38) سير أعلام النبلاء (19/295).

[1] فلا يصح الاحتجاج به، ولأنه من أخبار الآحاد/[244/أ] ولأنه إن أراد بالولاية المحبة، فلا يدل على المدعى، لأن من تسأل محبته لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، كأكثر الأنبياء، وإن أريد بها الإمامة، فلا قرينة على الحمل، والقرائن الخارجية لو فرض ثبوتها فلها معارضات شتى لا تكاد تحصى، ولأنه لا يدل على المدعى لو سُلم أن تكون الولاية بمعنى الإمامة، لأنها غير موقوتة.

ولأن مذهب أهل السنة[2]، أنه يسأل عن إمامة علي، لأنه كان إمامًا حقًا بعد البيعة، ولكن لا يدل على المدعى، وهو كونه إمامًا بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير فصل.

ولأن محبة سائر أهل البيت والخلفاء واجبة -كما تقدم- والواجب يسأل عنه يوم القيامة، ولا تختص الإمامة بالسؤال، فلا يتعين بالحمل، ويؤيده ما رواه الواحدي من طريق آخر، عن ولاية علي وأهل البيت، ولم يكن أجمع أهل البيت أئمة.

ولأن الولاية من الألفاظ المشتركة، ولا قرينة للحمل على الإمامة، ولأنه لو دل على إمامته، فإنما يدل على

(?)[4] هو علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري، أبو الحسن، المفسر، من مصنفاته في التفسير: أسباب النزول، والتفاسير: البسيط والوسيط والوجيز، توفي سنة (468ه). انظر: طبقات المفسرين (ص: 66).

(?)[5] انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 127) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 181) مناقب الإمام أمير المؤمنين لمحمد بن سليمان الكوفي (1/136) العمدة لابن البطريق (ص: 301). والخبر هو: عن أبي سعيد الخدري أن النبي قال: ﭼ   ﭼ عن ولاية علي. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كذب موضوع بالإتفاق. منهاج السنة (7/143) وقال الذهبي في ميزان الإعتدال (3/118) عن راوي هذا الأثر علي بن حاتم أبو معاوية: يجهل وأتى بمنكر من القول. ثم ساق أثره.

(?)[1] في الأصل: يوبونه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] لعل هذا من باب التنزل مع المخالف.

كونه إمامًا بعد حين، فإنه لم يكن إمامًا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير نكير، ولا يدل على المدعى، وذلك من الظهور بحيث لا يخفى.

السابعة:قوله تعالى: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ [الواقعة: 10-11] فإنه روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «السُّبَق ثلاثة: فالسابق إلى موسى: يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى: صاحب يس، والسابق إلى محمد: علي بن أبي طالب»[1] .[2]

وهو باطل؛ لأن الخبر رواه الطبراني وابن مردويه[3] عن ابن عباس [و][4] الديلمي عن عائشة وفي إسناده أبو الحسن الأشقر[5] وهو ضعيف ضعفه الجمهور قال العقيلي: «هو شيعي متروك /[244/ب] الحديث» ، لا يُعرف هذا الخبر، وهو حديث منكر، بل موضوع، ولأن صاحب يس أول

---

[1] (?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (9/303) برقم (10989) والعقيلي في الضعفاء الكبير برقم (398) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/124): رواه الطبراني وفيه حسين بن حسن الأشقر، وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور، وبقية رجاله حديثهم حسن أو صحيح، وضعفه الألباني، ضعيف الجامع الصغير (3334).

[2] (?) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 128) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 181).

[3] (?) هو أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، أبو بكر، مصنف التفسير والتاريخ، توفي سنة (410ه). انظر: تذكرة الحفاظ (3/169).

[4] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) هو الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي، قال البخاري فيه نظر وقال مرة عنده مناكير وقال أبو زرعة منكر الحديث وقال أبو حاتم ليس بقوي وقال الجوزجاني غال من الشتامين للخيرة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: صدوق يهم ويغلو في التشيع. توفي سنة (208هـ) انظر: ميزان الإعتدال(1/531)تهذيب التهذيب (2/291) تقريب التهذيب (1/166).

من آمن بعيسى، بل هو أول من [آمن][1] برسل عيسى إلى أنطاكية، كما يدل عليه نص الكتاب العزيز.

ولأن السبق لا ينحصر في [الثلاثة][2]، فإن لكل نبي سابقًا، ولأن النبي لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة، فضلاً عن السابق إليه، ولأن كل مقرب لا يلزم أن يكون [إمامًا][3] ولأن الخبر لا يدل على أن السبق المذكور في الآية [من][4] هذا النوع من السبق، ولأن الله تعالى سمى المهاجرين والأنصار بالسابقين، والقرآن يفسر بعضه بعضًا، ولأنه يحتمل أن يكون المراد بالسابقين من سبق لهم من الله الحسنى، أو السابقين إلى الخيرات، والاحتمال يبطل الاستدلال.

ولأن أول من [آمن][5] من البشر خديجة، وأنها آمنت له قبل أن يؤمر له بالدعوة[6].

ولأنه لو فرضت دلالته على المدعى، لا يقاوم ما ورد في خلافة الصديق من الآيات والأخبار.

هذا وقد استدلت الرافضة بآيات أخر[7]، على المدعى، ولا يدل شيء منها على ذلك، لكن الرافضة لما أعشت

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: الثلاث، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: ماما، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: من، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] قال ابن عبدالبر: «وهي أول من آمن بالله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا قول قتادة والزهري وعبد الله بن محمد بن عقيل وابن اسحاق وجماعة، قالوا: خديجة أول من آمن بالله من الرجال والنساء، ولم يستثنوا أحدًا» الاستيعاب (3/1819). وانظر : تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري (1/537) الروض الأنف (1/414) تاريخ الإسلام للذهبي (1/127) البداية والنهاية (3/32،33).

(?)[7] انظر : منهاج الكرامة (ص: 115-146) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 172-212) فقد ذكر الحلي فيهما أربعين دليلاً من القرآن الكريم.

العصبية بصائرها، وأغشت الضغينة سرائرها، خبطت خبط عشواء، وركبت متن عمياء، فمثلهم كمثل من عرقت في الداء ما العظمظم، فيتعلق بنجم قد تقسم وقد ذكرناها في "البوارق الموبقة" وغيره من الكتب المؤلفة في هذا الباب، مع بيان تعسفاتهم في وجه الاستدلال، والله سبحانه[1] العاصم عن الضلال.

[المطلب الرابع]: في إبطال استدلال الرافضة على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بأحاديث أهل السنة.

وهي اثنا عشر:

الأول: ما رواه بريدة بن الحصيب[2] وغيره: «أن النبي صلى الله عليه وآله، خطب الناس في غدير خم،/[245/أ] وقال للجمع كله: يا أيها الناس ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[3].

---

[1] (?) في الأصل كلمة غير واضحة.

[2] (?) هو بريدة بن الحصيب بن عبدالله بن الحارث الأسلمي، ويقال: إن بريدة لقب وأن اسمه عامر، أسلم حين الهجرة وقيل: بعد بدر، توفي سنة (63ه). انظر: الإستيعاب (1/185) الإصابة (1/286).

[3] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده بطرق متعددة منها (1/118) برقم (950)(4/281) برقم (18502) (4/370) برقم (19321) والنسائي في السنن الكبرى بطرق متعددة منها (7/442) برقم (8424) والترمذي مختصرًا، كتاب المناقب عن رسول الله ، باب مناقب علي بن أبي طالب (5/633) برقم (3713) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ، فضل علي بن

والمولى الأولى بالتصرف، والأولوية بالتصرف هي الإمامة[1].

وهو باطل؛ لأن مولى لم يجيء بمعنى الأولى، ولم يصرح أحد من أهل العربية، أن مفعلاً جاء بمعنى أفعل، وما روي عن أبي زيد [اللغوي][2]لم يصح، ولو سلم فلا نسلم أن المراد بالأولى بالتصرف، إذ لا قطع عليه لجواز أن يكون أولى بالمحبة والتعظيم والقرب منه فهو كقوله

أبي طالب (1/84) برقم (116) وابن حبان في صحيحه (15/375) برقم (6931) والبزار في مسنده بطرق متعددة منها (2/133) برقم (492) (632) وأبو يعلى في مسنده (1/482) برقم (567) والحاكم في المستدرك (3/118) برقم (4567) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بطوله، وسكت عنه الذهبي. والطبراني في المعجم الكبير (5/126) برقم (4926) وجمع الهيثمي طرقًا كثيرة للحديث ووثق كثيرًا منها في مجمع الزوائد (9/128-138) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (4/330) برقم (1750) وجمع طرقًا كثيرة له، بل ذهب إلى أن شطره الأول - من كنت مولاه فعلي مولاه- متواتر وسبقه الذهبي سير أعلام النبلاء (8/335) وللذهبي رسالة في جمع طرق الحديث، وكذلك ابن عقدة، وضعف الحديث الزيلعي في نصب الراية (1/360) وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنه موضوع مكذوب، منهاج السنة (7/53،55،313،319).

(?)[1] انظر : منهاج الكرامة (ص: 149) نهج الحق وكشف الصدق (ص:173) رسائل المرتضى للشريف المرتضى (4/131) كشف الغطاء (ص: 10).

(?)[2] كلمة غير واضحة في الأصل والصواب ما أثبته، وأبوزيد هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس الأنصاري الخزرجي البصري النحوي اللغوي الإمام الأديب، صدوق له أوهام رمي بالقدر، قال أبو عبيد الآجرى: سئل أبو داود عنه، فقال: كان أبو حاتم يدفع عنه القدر. من مصنفاته: اللغات والجمع والتثنية والنوادر وغير ذلك توفي سنة (215هـ). انظر: معجم الأدباء (1/480) ميزان الإعتدال (2/126) تقريب التهذيب (1/233).

تعالى: ﭽ ... ﭼ[3] [آل عمران: ٦٨].

[ولأنه][1] مشترك بين معان، كالمالك والعبد - وهو المعْتَق - والصاحب والقريب -كابن العم ونحوه- والجار والحليف والصديق والناصر والمنْعِم والمنْعَم عليه، والرب والنزيل والمحب والمجنون والتابع والظهير، ولا يجوز تعيين بعض معاني المشترك إلا بدليل.

وخاتمة الحديث - وهي الجملة الدعائية- قرينة واضحة على أن المرد بالمولى: المحب والصديق، وأما فاتحته، فلا تدل على أن المراد به الإمام، لأنه إنما صدره ليكون ما يُلقى إلى السامعين أثبت في قلوبهم، ولأن ما ورد في خلافة المتقدمين عليه، ينفي حمله على المعنى الأول لو ثبت، ولأنه لو كان مراده صلى الله عليه وآله وسلم بيان إمامة المرتضى -كما زعمه هؤلاء الضلال- لصرح به تصريحًا يضرم [في][2] دجى الاحتمال.

وقد أخرج أبو نعيم المديني[3] عن الحسن المثنى بن الحسن المجتبى[4]، أنه لما قيل له: إن خبر «من كنت

---

[3] في الأصل:آمنوا معه، ولعل الصواب ما أثبته.

[1] في الأصل: ولأن ولعل الصواب ما أثبته.

[2] في الأصل: و،ولعل الصواب ما أثبته.

[3] أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني الحافظ، أبو نعيم، أحد الأعلام، صدوق تكلم فيه بلا حجة، ولد سنة (336هـ) قال الذهبي عنه: وكان حافظًا مبرزًا عالي الإسناد، تفرد في الدنيا بشئ كثير من العوالي، وهاجر إلى لقيه الحفاظ، من مصنفاته: حلية الأولياء ودلائل الأصفياء ودلائل النبوة ومعرفة الصحابة وغير ذلك، توفي سنة (430هـ). انظر: ميزان الإعتدال (1/111) سير أعلام النبلاء (17/453) الأعلام (1/157).

[4] هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي المدني، أبو محمد، كبير الطالبيين في عهده، كان مبغضًا للروافض، قال: فضيل بن مرزوق: سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل من الرافضة: إن قتلك قربة إلى الله، فقال: إنك تمزح، فقال: والله ما هو مني بمزاح. توفي سنة (90هـ). انظر:

مولاه» نص في إمامة علي قال: «أما والله لو يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الإمامة والسلطان، لأفصح لهم، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أنصح الناس للمسلمين»[1].

ولأنه لو كان الوالاية /[245/ب] بمعنى الإمامة، لزم أن يكون عليًا إمامًا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وهو باطل، لأن المتصرف المستقل [في][2] حياته صلى الله عليه وآله وسلم هو النبي لا غير.

ولأنه يلزم أن يكون عليًا شريكًا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، في كل ما يستحق النبي التصرف فيه من أمور المؤمنين وغيره، وهو باطل من غير نكير.

ولو فُرض أنها بمعنى الإمامة، فالمراد المآل دون الحال، والتخصيص بالتخصيص للتخصيص على متابعته ومبايعته، لأنه [صلى الله عليه وآله وسلم] علم بالوحي أن من الناس من ينكر إمامته بعد انعقاد البيعة.

الثاني: ما رواه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب[3]: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله أتخلفني في النساء والصبيان؟ فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»[4].

سير أعلام النبلاء (4/483) الأعلام (2/187).

[1] (?) طبقات ابن سعد (5/320) الاعتقاد للبيهقي (ص: 355) جزء ابن عاصم الأصبهاني (ص: 126) نوادر الأصول (3/414) مختصر تاريخ دمشق (2/386).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأوسي الأنصاري، أبو عمارة، له ولأبيه صحبة، أستصغر يوم بدر وشهد أحدًا، توفي سنة (72ه). انظر: الإستيعاب (1/155) الإصابة (1/278).

[4] (?) الحديث بهذا اللفظ رواه البخاري في صحيحة، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك (6/3) برقم (4416) ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله

فإن المنزلة اسم جنس مضاف إلى العلم فيعم لصحة الاستثناء، وإذا استثنى منه مرتبة النبوة، ثبتت عامة في سائر المنازل التي كانت لهارون، ومن جملتها أنه كان خليفة له، وإمامًا مفترض الطاعة لو [عاش][1] بعده، إذ لا يليق بمرتبة النبوة، زوال هذه المرتبة العظمى الثابتة له في حياة موسى لوفاته، وإذ قد صرح بنفي النبوة، لم يكن ذلك إلا بطريق الإمامة.

وهو باطل، لأن الخبر لا يدل على عموم المنازل الكائنة بهارون من موسى [عليه السلام] كما يدل عليه سياقه.

ولأن الاستخلاف في مدة الغيبة، لا يقتضي بقاء الخلافة بعد انقضائها، كما استخلف موسى هارون عند التوجه إلى الطور للمناجات، لم تكن خلافته له إلا في مدة غيبته عن قومه، فكذلك علي كان خليفة له صلى الله عليه وآله وسلم/[246/أ] مدة غيبته عن المدينة في غزوة تبوك، فلما قدم المدينة، انقطعت الخلافة، وذلك ظاهر.

والمدعي مكابر، واسم الجنس المضاف إلى العلم، لا يدل على العموم، فإن غايته الإطلاق، والاستثناء ليس إخراجًا لبعض أفراد المنزلة، بل منقطع بمنزلة غير، وهو غير عزيز في الكتاب والسنة، ولا يدل على العموم، فإنه من منازل هارون [مع][2] موسى الأخوة في النسب، ولم يثبت ذلك لعلي .

وقوله: ﭽ □ □ □ ﭼ [الأعراف: ١٤٢] لا عموم له، إذ ليس في اللفظ ما يدل على الشمول، ولأن منزلة هارون من موسى، كانت منحصرة في أمرين: الاستخلاف مدة غيبته، وشركته في النبوة، ولما استثنى منهما الثانية، بقيت في الأول، وليس في اللفظ ما يدل على الاستمرار، والبقاء بعد انقضاء [مدة][3] الغيبة، ودعوى كونه خليفة له

عنه (7/120) برقم (6371) وسبق تخريجه بلفظ أخصر من هذا.

[1] (?) في الأصل: عاشر، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: المدة، ولعل الصواب ما أثبته.

بعد موته من المنازل [ممتنع][1]، فإنه ادعاء محض، وزوال المرتبة الثانية له في حياة موسى لوفاته، لا يستلزم الفضائل، إنما يستلزم كمالاً، لأنه يصير بعده مستقلاً بالرسالة في التبليغ من الله تعالى، وذلك أعلى من كونه خليفة وشريكًا له في الرسالة.

ولأن قول أمير المؤمنين: «إنما الشورى للمهاجرين والأنصار»[2] ناص على الانقضاء وعدم الاستمرار، ولأنه من أخبار الآحاد وخبر الآحاد ظني، و[دلالته][3] على المدعى ظنية، فلا يصلح للاحتجاج[4].

ولأنه لما كان هارون المشبه به خليفة لموسى في حياته بعد غيبته، دل ذلك على تخصيص خلافة علي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بحياته بعد غيبته، ولأنه لا يقاوم ما ورد في صحة خلافة المتقدمين عليه، من النصوص والآثار الصحيحة، المروية عن أمير المؤمنين كما تقدم.

الثالث: ما رواه بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إن عليًا مني وأنا من/[246/ب]علي وهو ولي

(?)[1] في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

(?)[2] سبق تخريجه.

(?)[3] في الأصل: دلالة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] هذا الرد من المصنف بناء على مذهبه الماتريدي في عدم الاحتجاج بخبر الآحاد.

كل مؤمن من بعدي»[1] والولي بالتصرف الأولى، فيكون هو الإمام[2].

وهو باطل؛ لأن في اسناده الأجلح[3]، وهو شيعي متهم في روايته، فلا يصلح خبر الأجلح للاحتجاج به، ولأن الجمهور ضعفه، فلا يحتج بحديثه، ولأنه يحتمل أنه رواه بالمعنى

---

[1] (?) رواه الترمذي في جامعه،كتاب المناقب عن رسول الله ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (5/632) برقم (3712) والنسائي في السنن الكبرى (7/309) برقم (8090) والإمام أحمد في مسنده (4/437) برقم (19942) والطيالسي في مسنده (2/168) برقم (868) وابن حبان في صحيحه (15/374) برقم (6992) والحاكم في المستدرك (3/119) برقم (4579) ، والطبراني في المعجم الكبير (13/11) برقم (14684) من حديث عمران بن حصين وفيه فيهم جعفر بن سليمان الضبعي، أبو سليمان البصري،قال الإمام احمد: لا بأس به، قال فيه الذهبي: ثقة فيه شئ مع كثرة علومه، قيل: كان أميا وهو من زهاد الشيعة، وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع، توفي سنة (178هـ). انظر: الكاشف (1/294) تهذيب التهذيب (2/81) تقريب التهذيب (1/140) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه ، وصححه الألباني السلسلة الصحيحة (5/261) برقم (2223) والحديث قال بوضعه شيخ الإسلام ابن تيمية منهاج السنة (7/386) وحديث الأجلح من رواية بريدة رواه الإمام أحمد في مسنده (5/356) برقم (23062) بلفظ: «لا تقع في علي، فإنه منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي».

[2] (?) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 155) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 218) دراسات في ولاية الفقيه (1/45).

[3] (?) هو الأجلح وقيل إسمه: يحيى بن عبدالله بن حجية الكندي، أبوحجية الكوفي الشيعي، قال ابن ابي حاتم سمعت أبي يقول: الأجلح لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال الذهبي: وثقه ابن معين وغيره وضعفه النسائي وهو شيعي، وقال ابن حجر: صدوق. انظر: الجرح والتعديل (2/346) الكاشف (

بحسب [عقيدته][1] .

ولأن الولي من الألفاظ المشتركة كما سلف، ولأنه من أخبار الآحاد، وهي لا تفيد إلا الظن[2] ، ولأنه لا يقاوم ما تقدم من النصوص الدالة على إمامة المتقدمين عليه.

الرابع: ما رواه أنس بن مالك :«أنه كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [طائر][3] قد طبخ له، فقال:

1/165) تهذيب التهذيب (5/122) تقريب التهذيب (1/96).

[1] (?) في الأصل: عقيدة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) هذه من المسائل التي أُخذت على المصنف - غفر الله له- إذ أن أحاديث الآحاد تفيد العلم والعمل في العقائد والأحكام جميعًا.

[3] (?) في الأصل: طاهر، ولعل الصواب ما أثبته.

اللهم آتيني بأحب الناس إليك، يأكل معي، فجاء علي فأكله معه»[1][2].

وهو باطل؛ لأن الخبر موضوع، قال الشيخ العلامة إمام أهل الحديث، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الدمشقي الذهبي[3] في "تلخيصه": «لقد كنت زمنًا طويلاً أظن أن حديث الطير لم يحسن الحاكم أن يودعه

---

[1] (?) رواه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب، برقم (5/636) برقم (3721)و قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، والبزار في مسنده (9/287) برقم (3841) والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الخصائص، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله من الله عز وجل (7/410) برقم (8341) وأبو يعلى في مسنده (7/105) برقم (4052) والحاكم في مستدركه (3/141) برقم (4650) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: ابن عياض لا أعرفه ، و لقد كنت زمانا طويلا أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه ، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليه سماء. والطبراني في المعجم الكبير (6/192) برقم (6323) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/24): رواه البزار والطبراني باختصار ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة. وقال بنكارته الحافظ ابن حجر، لسان الميزان (2/354)(3/336) وقال الألباني: منكر، ضعيف، السلسلة الصحيحة برقم (6575) ضعيف الترمذي (1/500).

[2] (?) انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 153) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 221) العمدة لابن البطريق (ص: 247).

[3] (?) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركمانى الأصل الفارقى ثم الدمشقى، أبو عبد الله، شمس الدين الذهبى،الإمام الحافظ الكبير ، ولد سنة (673هـ) قال ابن حجر: ومهر في فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثير حتىكان أكثر أهل عصره تأليفًا، من مؤلفاته: تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وميزان الإعتدال في نقد الرجال والكاشف وتذكرة الحفاظ وغير ذلك. توفي سنة (748هـ). انظر: طبقات الشافعية

في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه»[1] وممن صرح بوضعه الحافظ شمس الدين الجزري[2].

ولأنه ليس بناص على المدعى، فإن أحب الخلق إلى الله تعالى، لا يجب أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، كأكثر الرسل والأنبياء، ولأنه يحتمل أن يكون الخلفاء غير حاضرين في المدينة [حينئذ][3]، والكلام يشمل الحاضرين فيها دون غيرهم، ودون إثبات حضورهم خرط قتاد هَوْبَرٍ [4].

ولأنه يحتمل أن يكون المراد بمن هو مِنْ أحب الناس إليك، كما في قولهم: فلان أعقل الناس وأفضلهم، أي من أعقل الناس وأفضلهم، لأنه اختلف الروايات في الطير المشوي، ففي رواية: هو النعام، وفي رواية: أنه الحبارى، وفي أخرى: أنه الحجل/[247/أ] وأفضلهم.

ولأنه لا يقاوم الأخبار الصحاح، لو فرضت [دلالته][5] على المدعى[6].

الكبرى (9/100)الدرر الكامنة (1/458) البدر الطالع (2/104).

[1] (?) المستدرك مع التلخيص (3/141).

[2] (?) لم أقف على حكمه بوضع هذا الأثر، وهو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري: شيخ الاقراء في زمانه. ومن حفاظ الحديث. نسبة إلى جزيرة ابن عمر قرب الموصل، ولد بدمشق سنة (751هـ) أخذ العلم بها ورحل في البلاد متعلمًا ثم معلمًا، وبنى مدرسة في شيراز، له مؤلفات ذاعت وشاعت منها: نظم طيبة النشر في القراءات العشر ونظم المقدمة فيما على قارئه أن يعلمه واتحاف المهرة في تتمة العشرة وغير ذلك. انظر: البدر الطالع (2/249) الشقائق النعمانية (ص: 25).

[3] (?) في الأصل: ح، والصواب أنه رمز لحينئذ.

[4] (?) وهَوْبَر : مكان كثير القَتَاد ، ويضرب للشيء الممتنع. انظر: مجمع الأمثال (1/78).

[5] (?) في الأصل: دلالة، ولعل الصواب ما أثبته.

[الخامس][1]: ما رواه جابر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[2][3].

وهو باطل؛ لأن الخبر مطعون فيه، قال يحي بن معين: «لا أصل له»[4]. وقال البخاري: «إنه منكر وأنه ليس له وجه صحيح»[5].

(?)[6] في الجواب عن هذا الحديث انظر: منهاج السنة (7/371).

(?)[1] في الأصل: الخامسة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] رواه الطبري في تهذيب الآثار (4/124) برقم (1415) والحاكم في المستدرك (3/137) برقم (4637) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه وتعقبه الذهبي: بل موضوع، والطبراني في المعجم الكبير (9/278) برقم (10898) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/8) رواه الطبراني وفيه عبد السلام بن صالح الهروي وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (1/348) وقال الألباني: موضوع، السلسة الضعيفة (6/518) برقم (2955) وضعيف الجامع الصغير (ص: 191) برقم (1322).ورواه الترمذي (5/637) ورقم (3723) بلفظ: «أنا دار الحكمة وعلي بابها». وقال: هذا حديث ضعيف منكر.قال الألباني: موضوع، ضعيف الجامع الصغير (ص: 189) برقم (1313).

(?)[3] انظر: نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 221) العمدة لابن البطريق (ص: 285) النكت الإعتقادية للمفيد (ص: 42).

(?)[4] سؤلات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص: 285) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/99). وهو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المرى الغطفاني مولاهم، أبوزكرياء البغدادي، الإمام الحافظ الجهبذ، إمام الجرح والتعديل، ولد سنة (158هـ) سمع من ابن المبارك وهشيم وسفيان بن عيينة وغندر وخلق كثير وسمع منه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبو زرعة وأبوحاتم وخلق كثير توفي سنة (233هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (21/80) تهذيب التهذيب (11/246) تقريب التهذيب (2/597).

(?)[5] كشف الخفاء ومزيل الإلباس (1/203).

وقال الترمذي أيضًا: «إنه منكر»[1]. وقال الشيخ تقي الدين العيد[2]: «هذا الحديث لم يثبتوه»[3].

وقال الشيخ محي الدين النووي[4] والحافظ شمس الدين الذهبي[5] والشيخ شمس الدين الجزري: «إنه موضوع» فلا يجوز الاحتجاج.

ولأن من كان باب مدينة العلم، لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، ولأنه لا يقاوم الأخبار الصحاح، الدالة على خلافة المتقدمين عليه.

السادس: ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في هيبته، وإلى عيسى في عبادته، فلينظر إلى علي بن أبي

(?)[1] جامع الترمذي (5/639).

(?)[2] هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي المصري المالكي الشافعي، تقي الدين ابن دقيق العيد، الإمام العلامة، ولد سنة (625هـ) من مصنفاته: الإمام و الإلمام وغير ذلك، وتوفي سنة (702هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (9/207) الوافي بالوفيات (4/137) الدرر الكامنة (5/348).

(?)[3] كشف الخفاء ومزيل الإلباس (1/204).

(?)[4] هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام محيي الدين أبو زكريا النووي الدمشقي الإمام الزاهد شيخ الشافعية ولد سنة (631هـ) بنوى وهوصاحب المصنفات البديعة، منها: المنهاج في شرح صحيح مسلم، والروضة، والمنهاج والمجموع شرح المهذب ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين والأذكار وغير ذلك، توفي سنة (676هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (8/395) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (2/153) شذرات الذهب (5/354).

(?)[5] ميزان الاعتدال (1/415).

طالب»[1][2]، فإنه أوجب مساواته للأنبياء في صفاتهم، والأنبياء أفضل من غيرهم، فكان علي أفضل من غيرهم مساويًا لهم.

وهو باطل؛ لأنه ليس من أحاديث أهل السنة، فقد أورده ابن المطهر الحلي في كتبه[3]، وعزى روايته تارة إلى البيهقي، وأخرى إلى البغوي[4] ، ولم يوجد في كتبهما، والحلي لا يصدق أثره.

ولأن الخبر الذي رواه [أئمة][5] الحديث، في كتاب لم يلتزم صحة جميع ما أورده فيه، ولم يصرح بصحته هو أو غيره من المحدثين، لا يحتج به.

ولأنه ورد على سبيل التشبيه، والمشبه لا يلزم أن يساوي المشبه به، وكثيرًا ما تشبه الأضعف بالأقوى، والأدنى بالأعلى، فيقال: قرب كالمسك، وحصى كالياقوت، أراد أن ينظر إلى القمر ليلة البدر فلينظر/[247/ب] إلى وجه سُعدي[6]، ولا يلزم أن يكون لوجه سعدى نورًا يساوي نور القمر.

---

[1] (?) رواه مختصرًا أبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين (ص: 42) المغازلي في مناقب علي بن أبي طالب (ص: 256). قال ابن الجوزي: موضوع ، الموضوعات (1/370) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (5/510): هذا الحديث كذب موضوع، قال الذهبي: منكر ،ميزان الإعتدال (4/99) وكذلك ابن حجر لسان الميزان (6/24) وقال الألباني: موضوع، السلسلة الضعيفة (10/545) برقم (4903).

[2] (?) انظر: شرح نهج البلاغة (9/168) الأمالي للمفيد (ص: 14) بحار الأنوار (39/38) الأربعين للماحوزي (ص: 394).

[3] (?) أورده في كتابه: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 236) وعزاه للبيهقي.

[4] (?) الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، أبو محمد، البغوي الشافعي، الإمام المفسر، من مصنفاته: شرح السنة ومعالم التنزيل وغير ذلك، توفي سنة (516هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (19/439) طبقات الشافعية الكبرى (7/75).

[5] (?) في الأصل: الأئمة ، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: سعدى سعدى، ولعل الصواب ما أثبته.

قال الشاعر:

أرى بارِقاً بالأبرقِ الفَرْدِ يومِضُ   يُذَهِّبُ [ما بَيْنَ][1] الدُّجى وَيُفَضِّضُ

[كأَنَّ سُلَيْمى][2] مِنْ أَعاليهِ أَشْرَفَتْ   تَمدُّ لنا كفّاً خَضيباً وتَقْبِضُ[3]

فإنه شبه كف خضيب سليمى بالبارق، وأين هذا من ذاك، فلو قيل: من أراد أن ينظر إلى البارق، فلينظر إلى كف خضيب سليمى، إذا مدته من أعالي الأكمه وقبضته، فإنه لا يدل على مساواة كف الخضيب للبارق، وهو من الظهور بمحل، وقد يشبه الأقوى بالأضعف، والأعلى بالأدنى كثيرًا، نحو در كبعر الحب، ومنه قوله تعالى: ﭽ   ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ [النور: ٣٥] وكما يقال[4]: البارق ككف خضيب عشيقته، مدته من سطح مضرجًا وقبضت، والشعر يحتمله، وقد يشبه أحد المتساويين بالآخر نحو: زيد في حسنه كعمر، إذا كانا متساويين في الحسن، فلا يوجب الخبر مساواته للأنبياء.

ولأن المساوات في صفة [لا][5] توجب التفضيل، فإن لهم صفات أخرى فُضلوها على غيرهم، ولأن الرسول لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة، فكذلك من ساواه، ولأنه لا يوجب تفضيله على غيره، لجواز أن يكون غيره مشابهًا لمن هو أفضل منهم في تلك الصفات.

---

[1] (?) في الأصل: الجلباب، والتصويب من ديوان ابن رشيق.

[2] (?) ليست في الأصل، والتصويب من ديوان ابن رشيق.

[3] (?) البيتين من البحر (الطويل) وهي لابن رشيق القيرواني. انظر: ديوان ابن رشيق القيرواني (ص: 49).

[4] (?) في الأصل: وكما ويقال، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) ليست في الأصل: ويقتضيها السياق، وهو الصواب.

السابع: ما رواه أبو ذر[1] عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من ناصب عليًا الخلافة فهو كافر»[2].

وهو باطل؛ لأنه ليس لهذا الخبر نجم، بل هو موضوع مفترى مرقوع، وقد عزى ابن المطهر الحلي روايته إلى أخطب خوارزم[3]، والحلي خائن في النقل، ولو ثبت لا يحتج به لأنه يخالف الصحاح، ولأن صحته غير [معلومـــة][4] وأكثر ما رواه/[248/أ] أخطب ضعيف أو منكر أو موضوع، وفي إسناد كثير من أخباره مجاهيل، ولأن أئمة الحديث لا يوثقونه، ولا يحتج الفقهاء بمروياته، ولا يروي عنه من بعده من الثقات[5].

(?)[1] أبو ذر الغفاري مختلف في اسمه والمشهور أنه جندب بن جناده، صحابي زاهد مشهور، صادق اللهجة، من السابقين الأولين، توفي بالربذة سنة (31ه). انظر: الإستيعاب (4/1652) الإصابة (7/125).

(?)[2] رواه المغازلي في مناقب علي بن أبي طالب (ص: 68) الأمالي للصدوق (ص: 771) بحار الأنوار (38/150) قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث: «أن هذه الأحاديث كذب مفتراة على رسول الله » منهاج السنة (7/403).

(?)[3] انظر: منهاج الكرامة للحلي (ص: 157).وأخطب خوارزم هو الموفق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق، أبو المؤيد، المعروف بأخطب خوارزم ولد في حدود سنة (484هـ) تمكن في العربية فكان أديبًا شاعرًا، قال الذهبي: «ولقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد على رضى الله» عنه ومات سنة (585هـ) انظر: ميزان الإعتدال (3/467) بغية الوعاة (2/308).

(?)[4] في الأصل: معلوم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أخطب خوارزم: « هذا له مصنف في هذا الباب، فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه، على من له أدنى معرفة بالحديث، فضلاً عن علماء الحديث، وليس هو من علماء الحديث، ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن ألبتة، وهذه الأحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنها من المكذوبات» منهاج السنة (5/20).

ولأنه لو فرضت صحته لا يدل على المدعى، لجواز أن يكون معناه من ناصب عليًا الخلافة بعدي، حين يؤخذ عقد البيعة، فهو كافر لنعمتي، حيث ناصب ابن عمي وصهري ونازع حقه [فإنه][1] قبل ذلك لم يدَّع الإمامة، فلم يناصبه أحد فيه، ولأنه لا يقاوم أضعف خبر ورد في خلافة المتقدمين عليه، فضلاً عن الأخبار الصحاح والحسان.

الثامن: ما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كنت أنا وعلي بن أبي طالب نورًا بين يدي الله، قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلما خلق الله آدم قسم ذلك النور جزبين، فجزء أنا وجزء علي»[2][3].

وهو باطل؛ لأنه موضوع بإجماع أهل الخبر، وفي إسناده محمد بن[الخلف][4] المروزي[5]، قال يحيى بن

---

[1] (?) في الأصل: فإن ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) فضائل الصحابة للإمام أحمد (2/662) وابن عساكر في تاريخ دمشق (42/67) برقم (16772) وفيه الحسن بن علي بن صالح بن زكريا أبو سعيد العدوي البصري سكن بغداد، قال فيه ابن عدي: «يضع الحديث ، وَيَسْرِقُ الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون ، وَهو متهم فيهم» الكامل (3/195) وقال ابن حبان: «روى عن شيوخ لم يرهم ويضع على من رآهم الحديث» المجروحين (1/241) وقال الدارقطني: متروك الحديث. وهو حديث موضوع، الموضوعات لابن الجوزي (1/14).

[3] (?) انظر: شرح نهج البلاغة (9/171) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 212) بحار الأنوار (35/24) المسترشد لابن جرير الطبري الشيعي (ص: 630) العمدة لابن البطريق (ص: 88)

[4] (?) في الأصل: الخلف، والتصويب من ميزان الاعتدال ولسان الميزان.

[5] (?) هو محمد بن خلف المروزي كذبه ابن معين والدارقطني انظر: ميزان الإعتدال (3/538) لسان الميزان (5/157) الكشف الحثيث (ص: 227).

معين: «هو كذاب» وقال الدارقطني: «متروك ولم يختلف أحد في كذبه»[1].

ويروى من طريق آخر، وفيه جعفر بن أحمد[2]، وكان رافضيًا غاليًا كذابًا وضاعًا، وكان أكثر ما يضع في قدح الصحابة وسبهم.

ولأنه روى الشافعي[3] بسنده إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «كنت أنا وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي قبل أن يخلق آدم بألف عام، فلما خلق أسكناه ظهره، ولم نزل نتنقل في الأصلاب الطاهرة، حتى نقلني الله إلى صلب عبد الله، ونقل أبي بكر إلى صلب أبي قحافة، ونقل عمر إلى صلب خطاب، ونقل عثمان إلى صلب عفان، ونقل علي إلى صلب أبي طالب»[4] وليس في إسناده من يتهم بالكذب.

ولأن [مثل][5] هذه الأخبار لو ثبت، لا يحتج به في/[248/ب] مثل هذه الأمور، وذلك ظاهر ولا ظهور النار على شواهق.

---

[1] (?) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (1/340).

[2] (?) جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة، أبو الفضل الغافقي، كان رافضيا كذابا يضع الحديث في سب أصحاب رسول الله ﷺ. انظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/170).

[3] (?) هو محمد ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبي، أبو عبد الله الشافعي المكي، نزيل مصر، من العلماء من ذكر أنه: المجدد لأمر الدين على رأس المائتين، وهو صاحب المذهب الفقهي المشهور، توفي سنة (204هـ). انظر: تهذيب الكمال (24/355) تقريب التهذيب (2/467).

[4] (?) الرياض النضرة للمحب الطبري (ص: 19) وعزاه للشافعي ولم أجده في مسند الشافعي.

[5] (?) في الأصل: منه، ولعل الصواب ما أثبته.

التاسع: ما رواه عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال يوم خيبر: «لأعطين هذه الراية غدًا رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»[1][2].

والاحتجاج به باطل لأنه [لا][3] يدل على المدعي، قال: «من يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله» لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة الكبرى كالرسول، يحبه الله ورسوله.

ولأن الله تعالى قال في شأن عصبة من المؤمنين: ﭽ ﯜ ﯝ ﭼ [المائدة: ٥٤] وقال سبحانه: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ [الصف: ٤] وقال عز من قائل وجل: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭼ [آل عمران: ٣١].

ولا شك أن من يحبه الله يحبه رسوله، ومن يحب الله من المؤمنين، يحب رسوله، وذلك ظاهر لا سترة فيه، ولأنه تعالى قال في شأن أهل مسجد قباء: ﭽ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ [التوبة: ١٠٨] ولم يصلح[4] أحد منهم للإمامة من غير نكير، وهؤلاء القوم يكفرونهم.

ولأنه لا دلالة في الخبر على قصر الصفة على الموصوف، ولأنه لو فرض دلالته على المدعى، فهو لا يقاوم النصوص المتقدمة.

العاشر: ما روي أنه عليه السلام قال: «[رحم][5] الله عليًا، اللهم أدر الحق مع علي حيث ما دار»[6][7].

(?)[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في لواء النبي ﷺ (4/64) برقم (2975) ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها (5/189) برقم (4779).

(?)[2] انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 216) منهاج الكرامة (ص: 152).

(?)[3] ليست في الأصل: ويقتضيها السياق، وهو الصواب.

(?)[4] في الأصل: يصلح من، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: رحمة، وهولعل الصواب ما أثبته.

والتمسك به باطل، لأن من دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بأن يدير الحق معه حيث ما دار، لا يلزم أن يكون إمامًا، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في شأن عمار بن ياسر[1]: «الحق مع عمار حيث ما دار»[2] والأخبار أظهر دلالة من الدعاء، ولأنه لو فرضت دلالتة على المدعى فلا [3] يدل على كونه إمامًا بعده بلا فصل.

ولأنه أخرج الطبراني/[249/أ] والديلمي عن فضل بن عباس أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحق بعدي مع عمر حيث كان»[4].

(?)[6] رواه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب عن رسول الله ، باب مناقب علي بن أبي طالب (5/633) برقم (3714) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.والعقيلي في الضعفاء (4/210) وابن عدي في الكامل (8/199) والحاكم في المستدرك (3/134) برقم (4629) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه، قال الذهبي: مختار بن نافع ساقط، والطبراني في المعجم الأوسط (6/95) والبزار في مسنده (3/51) برقم (806) وأبو يعلى في مسنده (1/418) برقم (550).قال الألباني: ضعيف جدًا. السلسلة الضعيفة (5/112) برقم (2093).

(?)[7] انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 224).

(?)[1] عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي أبو اليقظان، حليف بني مخزوم، وأمه سمية مولاة لهم، من السابقين الأولين، وعذب هو وأبواه في الله وبشرهم الرسول بالجنة، توفي رضي الله عنه وعن أبويه سنة (37ه). انظر: الإستيعاب (3/1135) الإصابة (4/575).

(?)[2] لم أجده بهذا اللفظ إنما وجدته بلفظ: «الحق مع عمار ما لم يغلب عليه دلهة الكبر» رواه والعقيلي في الضعفاء (4/236) والضعفاء الكبير (4/800) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (2/305) تاريخ دمشق (39/304) (43/409) وقال الألباني: منكر، السلسلة الضعيفة (6/249) برقم (2725).

(?)[3] في الأصل: فلا ثم إنه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (1/370) البزار في مسنده (6/98) برقم (2145) والعقيلي في الضعفاء الكبير (

ولأن الخبر حجة عليهم لا لهم، لأنه ناص على أن خلافة كل من المتقدمين عليه حقًا، لأن عليًا كان معهم، حيث بايعهم وتابعهم وأيدهم ونصرهم وآزرهم، ولم ينازعهم في أمر الخلافة ونصحهم، ولما استشاره عمر في الشخوص لقتال الفرس بنفسه، قال مستنصحًا له: «إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة [ولا بقلة][1]،

وهو دين الله [تعالى][2] [الذي][3] أظهره، وجنده الذي أعزه حتى بلغ ما بلغ، وطلع حيث طلع، ونحن على موعد من الله، والله منجز وعده وناصر جنده، ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه، فإن قطع النظام تفرق وذهب، ثم لم يجتمع بحذافيره أبدًا، والعرب وإن كانوا قليلاً، فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع، فكن قطبًا واستدر الرحا بالعرب، وأصلهم دونك نار الحرب، وإنك إن شخصت من هذا الأرض، انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها، حتى تكون ما تدع ورائك من العورات أهم مما بين يديك، إن الأعاجم إن ينظروا إليك غدًا يقولوا هذا أصل العرب، فإذا قطعتموه استرحتم، فيكون ذلك [أشد][4] لكلبهم عليك وطمعهم[5] فيك»[6].

7/280) وابن عدي في الكامل (4/150)واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (4/1388) برقم (2484) تاريخ دمشق (44/126) قال الذهبي: أخاف أن يكون كذبًا مختلقًا. ميزان الإعتدال (3/382) وقال العجلوني: موضوع، كشف الخفا (1/364) قال الألباني: موضوع السلسلة الضعيفة (8/21) برقم (3524).

[1] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[2] (?) في الأصل: تع، ولعل الصواب أنه رمز لتعالى.

[3] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[4] (?) ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

[5] (?) في الأصل: طمعهم طمعهم، والتصويب من نهج البلاغة.

[6] (?) شرح نهج البلاغة (9/100،95).

وهذه غاية النصح، ووصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم بترك المنازعة مع المتقدمين عليه [ممتنع][1] بل هو من مفترياتهم، وكيف يوصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما يوجب أن يحرم المكلفين عن اللطف، وليس ترك المنازعة بسبب قلة الأعوان والأنصار، لما روى أبان بن أبي عياش[2] عن سليم بن قيس الهلالي وغيره عن غيره أن عمر قال لعلي: «والله لئن لم

تبايع أبا بكر لنقتلنك، قال له علي: والله لولا عهد/[249/ب] عهده إلي خليلي لست أخونه، لعلمت أينا أضعف ناصرًا وأقل عددا»[3] ولا ينهض حجة للمخالف، كذا ذكره الرضي في "نهج البلاغة".

وذكر أيضًا أنه قال لعمر، حين استشاره في خروجه لغزو الروم: «متى تسير إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم وتنكب، لا يكن للمسلمين كانفة دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فأرسل إليهم رجلاً مجربًا[4]، وأحضر[5] معه البلاغة[6] والنصيحة، فإن أظهره الله فذلك ما تحبه، فإن كانت الأخرى، كنت رداء للناس ومثابة للمسلمين»[7].

---

[1] (?) في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

[2] (?) هو أبان بن أبي عياش فيروز وقيل: دينار، أبو إسماعيل البصري الزاهد، قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث وقال يحيى ابن معين: متروك الحديث والنسائي: متروك. وقال أبو حاتم الرازي: أبان بن أبى عياش متروك الحديث وكان رجلًا صالحًا لكن بلى بسوء الحفظ. وقال ابن حجر: متروك، بقي الى ما بعد (140هـ) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/146) الجرح والتعديل (2/295) ميزان الإعتدال (1/10) تقريب التهذيب (1/86).

[3] (?) كتاب سليم بن قيس (ص: 388) علل الشرائع للصدوق (ص: 192) بحار الأنوار (28/202).

[4] (?) في نهج البلاغة: محربًا.

[5] (?) في نهج البلاغة: واحفز.

[6] (?) في نهج البلاغة: البلاء.

[7] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (8/296).

والاقتداء بالله ورسوله في التأني وترك التعجيل – كما زعم ابن طاوس[1] سبط الطوسي[2] وغيره من الرافضة- فراء وافتراءً، فإن الاقتداء بالله تعالى في أفعاله لا يجب، والمدعي [نطالبه][3] بالحجة، وإنما الواجب على العبد الائتمار بما أمره به، والانتهاء عما نهى عنه، والرسل كانوا عبادًا مأمورون، فإذا امروا بالتعجيل في أمر، سارعوا في أمضائه، وإذا أمروا بالتأني تركوا العجلة فيه، وما كان لهم الخيرة، ولأنه لايسوغ للإمام التأني، فإنه يجب عليه أن لا يحرم المكلف عن اللطف طرفة عين، والتوقف يوجب ترك الواجب المنافي للإمامة.

هذا والقائل به ينادي رافعًا عقيرته: إن أمير المؤمنين ترك واجبات كثيرة في كل يوم من خمس وعشرين سنة، وقول مدة ابن طاووس هذا، [يشاكله][4] قول من ترك

---

[1] (?) علي بن موسى بن جعفر بن طاوس، العلوي، الحسني، النقيب، نقيب الطالبيين، ولد سنة (589هـ) ولم ير مثله في الدين والزهد والعبادة والنسك، قال الشاهرودي: وجده جعفر هذا كان صهر شيخ الطائفة الطوسي. توفي سنة (664هـ) ونقل ودفن بمشهد علي . انظر: تاريخ الإسلام (49/177) مستدركات علم رجال الحديث للشاهرودي (5/485).

[2] (?) هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي ثم البغدادي أبو جعفر شيخ الطائفة ورئيس الإمامية، أنتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه، قدم بغداد وتفقه للشافعي ثم تتلمذ على المفيد بن النعمان وأخذ عنه الكلام وأصول الرافضة، وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وأحرقت كتبه عدة نوبٍ في رحبة جامع القصر، ثم تحول للكوفة وأقام بالمشهد للتدريس، من مصنفاته: الفهرست واختيار معرفة الرجال والتبيان في تفسير القرآن وغير ذلك، توفي سنة (460هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (18/336) نقد الرجال للتفرشي (4/180).

[3] (?) في الأصل: مطالبه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: يشاكه، ولعل الصواب ما أثبته.

الصالحات فقيل له لم تركتها؟ قال اقتدي بالله ورسوله في التأني [و][1] ترك التعجيل.

ولا يجوز أن يكون ترك المنازعة بأمر الله، لأنه يضاد غرضه وبغير أمره ليزيغ، والتفويض [ممتنع][2]، ودون إثباته خرط القتاد، وضرب الأسداد على الأسداد.

ولأن/[250/أ] الدعاء قد لا يستجاب، وقد روى محمد بن بابويه القمي:«أن النبي صلى الله عليه وآله دعا ربه أن يجمع أصحابه على محبة علي»[3].

---

[1] (?) ليست في الأصل: ويقتضيها السياق، وهو الصواب.

[2] (?) في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

[3] (?) انظر: الإحتجاج للطبرسي (ص: 233) بحار الأنوار (38/332).

الحادي عشر: ما روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي: «إنك تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»[1][2].

والتمسك به باطل؛ لأنه لا يدل على المدعى أصلاً، فالاحتجاج به من الرقاعة[3]، بل يدل على [خلافته][4] حين بويع له بالخلافة، فإنه قاتل على تأويل القرآن [حينئذ][5] لا قبله، ولأنه لا يقاوم ما صح من الأخبار والاثار، الدالة على خلافة المتقدمين عليه، وذلك من الظهور، بحيث لا يخفى على العيي والسرسور[6].

---

[1] (?) لم أجد الحديث بهذا اللفظ وإنما وجدته بلفظ: إن منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله، قال: فقام أبو بكر وعمر، فقال: لا، ولكن خاصف النعل، وعلي يخصف نعله. من حديث أبي سعيد الخدري، رواه الإمام أحمد في مسنده (3/33،82) برقم (11307) و (11790) والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الخصائص، باب ذكر قول النبي : علي يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله (7/466) برقم (8488) وأبو يعلى في مسنده (2/341) برقم (1086) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (10/327) برقم (4058) وابن حبان في صحيحه (15/385) برقم (6937) والحاكم في المستدرك (3/132) برقم (4621) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/33): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة.وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة (5/639) برقم (2478).

[2] (?) انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 220) .

[3] (?) الرقاعة: الحُمْق أو هي: الحماقة وضعف العقل وتستعمل فيما ينشأ عنها من قلة الحياء والصفاقة انظر: تاج العروس (21/119) المعجم الوسيط (1/365).

[4] (?) في الأصل: خلافة ، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: ح وهو رمز لحينئذ.

[6] (?) السرسور: العالم الفطن الدخال في الأمور. انظر: معجم مقاييس اللغة (3/52) المعجم الوسيط (1/427).

الثاني عشر: ما رواه زيد بن أرقم[1] أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إني تارك فيكم ما أن تمسكتم به [لن][2] تضلوا بعدي، كتاب الله وعترتي»[3][4].

والتمسك به باطل؛ لأنه يدل على أن التمسك بالعترة، والمقتدى بهديهم وسيرتهم لا يضل، وكل من تمسك به لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، كأكثر الأنبياء والرسلاء، ولأن العترة في اللغة الأقرباء، فلو دل على المدعي لزم أن يكون كلهم أئمة، ولا سيما مثل عبدالله بن عباس، ومحمد بن الحنفية[5]، والحسن المثنى، وزيد بن علي بن الحسين، واسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن

---

[1] (?) هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الخزرجي الأنصاري، أبو عمر أو عامر، صحابي استصغر يوم أحد وأول مشاهده الخندق، توفي سنة (66ه) وقيل (68). انظر: الإستيعاب (2/535) الإصابة (2/589).

[2] (?) في الأصل: لم ، والتصويب من جامع الترمذي وغيره كما يأتي.

[3] (?) الحديث بهذا اللفظ رواه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب عن رسول الله باب مناقب أهل النبي (5/662) برقم (3786) وقال: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وعبد بن حميد في مسنده (ص: 462) والطبراني في المعجم الكبير (3/111) والمعجم الأوسط (5/89) برقم (4757) والمعجم الصغير (1/232) برقم (376) وصححه الألباني صحيح الترمذي (3/226) ورقم (2978) ومشكاة المصابيح (3/341) ورقم (6143)

[4] (?) انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 226) منهاج الكرامة (ص: 155).

[5] (?) محمد بن علي بن أَبي طالب القرشي الهاشمي أبو القاسم ، ويُقال : أبو عَبد الله المدني التابعي المعروف بابن الحنفية، دخل على عمر، وروى عن أبيه وعثمان بن عفان وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم رضي الله عن الجميع،قال أحمد بن عَبد الله العجلي: تابعي ، ثقة ، كان رجلا صالحا. وقال ابن حجر: ثقة عالم.توفي سنة (80 هـ) على الأشهر. انظر: تهذيب الكمال (26/174) الكاشف للذهبي (2/203) تقريب التهذيب (2/497).

الحسين[1]، ونظرائهم من أهل البيت، وهو باطل بالإجماع، ولأن المروي عن أمير المؤمنين، ما ينص على أن الإمامة شورى بين الأمة كما سلف.

وكذلك حديث: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من تمسك بها نجا، ومن يخلف عنها هلك»[2] لا يدل على هذا المدعى، ولا شك أن الفلاح منوط بولايتهم وهديهم، والهلاك بالتخلف عنهم، ومن ثمة كان الخلفاء والصحابة، يرجعون/[250/ب] إلى أفضلهم فيما أشكل عليهم من المسائل، وذلك لأن ولاءهم واجب، وهديهم هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

هذا والمستمسكون بحبلهم - أهل السنة - فإنهم [يُحبونهم][3] كلهم أجمعين، ويمسكون بهديهم، فإن مجتهديهم أخذوا الفقه عن أئمة أهل البيت [عليهم السلام]، باعتراف القوم – كما يجيء إن شاء الله تعالى-

---

(?)[1] إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الجعفري، قال عثمان بن سعيد الدارمي قال فيه يحيى بن معين: ما أراه الا كان صدوقا. قال ابن حجر: صدوق، وقال الذهبي: مقبول. انظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص: 72) تهذيب الكمال (2/416) الكاشف (1/235) تقريب التهذيب (1/ 100).

(?)[2] رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (2/786) برقم (1402) والبزار في مسنده (11/329) برقم (5142) والحاكم في المستدرك (2/373) برقم (3312) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه، وقال الذهبي: مفضل خرج له الترمذي فقط ضعفوه .(3/163) برقم (4720) والطبراني في المعجم الكبير (3/76) برقم (2572) والمعجم الأوسط (5/354) برقم (5536).قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/93) في حديث ابن عباس: رواه البزار والطبراني وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك.وقال في حديث ابن الزبير في مجمع الزوائد (9/94): رواه البزار وفيه ابن لهيعة وهو لين. وقال الألباني: ضعيف، السلسلة الضعيفة (10/5) برقم (4503) وضعيف الجامع الصغير (ص: 758) برقم (5247).

(?)[3] في الأصل: يحبون، ولعل الصواب ما أثبته.

فهم الناجون، والهالكون هم النواصب[1] والروافض ومن وافقهم، في الاعتقادات الزائغة المخالفة لعقائد أهل البيت.

أما النواصب فإنهم يبغضون الجلة من أهل البيت، ولا يتمسكون بهم، وأما الروافض فإنهم لا يحبون جميع العترة، ويغلون كثيرًا فيهم، سيما من زعموا أنه ادعى الإمامة من ولد السبطين، ولم يكن إمامًا، ويلعنونهم، ولا يتمسكون بحبلهم، ولا يهتدون بهديهم، بل يتمسكون بالآثار المرقوعة، والأخبار الموضوعة، التي يكذِّب رواتها بعضهم بعضًا، بالخطوط والرقاع المزورة كما سلف.

---

[1] (?) النواصب: هم المبغضون لعلي ، والذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل. انظر: مجموع الفتاوى (3/154)(4/468).

[المطلب الخامس]: في إبطال دلائلهم العقلية على أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب.

وهي خمسة:

الأول: أن الإمام يجب أن يكون معصومًا، والعصمة بين الصحابة مختصة بعلي فهو إمام دون غيره[1].

وهو باطل؛ لأن كلاً من الصغرى والكبرى [ممتنع][2]، وقد نص أمير المؤمنين على نفي الأمرين:

أما الأول فلأنه قال: «الشورى للمهاجرين والأنصار»[3] ولم يكن بينهم جماعة معصومين.

وقال لما سمع قول الخوارج: لا إمرة: «إنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر»[4] كذا في نهج البلاغة.

أما **الثاني**: فلأنه قال لأصحابه: «لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل فإني لست بفوق أن أخطىء ولا آمن/[251/أ] من ذلك من فعلي»[5] كذا في "نهج البلاغة" فلو كان معصومًا لم يقل ذلك، ومن عصمه الله لا يحتاج إلى ذلك، ولأن [يعصمه][6] الله مرة أخرى، وذلك من الظهور بحيث لا يخفى.

وقوله بعده: «إلا أن يكفي الله في نفسي ماهو أملك به مني»[7].

(?)[1] انظر:الناصريات للمرتضى (ص: 45) الإقتصاد للطوسي (ص: 196) منهاج الكرامة للحلي (ص: 113) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 163) النكت الإعتقادية للمفيد (ص: 39) .

(?)[2] في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

(?)[3] سبق تخريجه.

(?)[4] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (2/307).

(?)[5] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (11/101-102).

(?)[6] في الأصل: العصمة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (11/102).

أيضًا يدل على عدم العصمة، فإن المعصوم قد كفاه الله من نفسه، وقال في دعائه: «اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك [بلساني][1] ثم خالفه قلبي»[2] كذا أورده الرضى في «نهج البلاغة».

الثاني: أن من شروط الإمامة، أن لا يسبق من الإمام كفر، لقوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [البقرة: ١٢٤] و[غير][3] علي من الخلفاء كانوا يعبدون الأصنام، وعبدة الأصنام [كفار][4]، والكافر ظالم لقوله تعالى: ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ [البقرة: ٢٥٤] فلا يكون غيره إمامًا، فتعين هو للإمامة[5].

وهو باطل أيضًا؛ لأن كون ذلك من شروط الإمامة [ممتنع][6] والآية لا تدل على ذلك، ولأن المراد بالعهد في الآية الرسالة، وهي البعثة إلى الخلق، فإنه تعالى لما بعث إبراهيم إلى نفسه اراد أن يبعثه إلى الخلق، فأخبره به لقوله عز من قائل: ﭽ   ﮪ ﮫ ﮬﮭ   ﭼ [البقرة: ١٢٤] لا الإمامة التي هي دون الرسالة، لأنها الزعامة الكبرى نيابة عن النبي، فحمل الآية على ذلك من الرقاعة، ولا يجوز أن يراد بها الزعامة الكبرى أصالة، فإن إبراهيم لم ينالها، وقد نالها جمع من الكفرة من ذريته، ولا مرتبة فوق الرسالة مع الزعامة، أو بدونها كما زعمه القوم، فإنها لم تثبت بدليل، ولا يعهد اطلاقها عليها لغة ولا شرعًا، وما نال علي هذه المرتبة.

ولأنه لا تدل على المدعى، لو سلم كون العصمة من شروط الإمامة، لأن غاية/[251/ب] الأمر، ثبوت التنافي بين الكفر والإمامة في حالة واحدة، وليس في الآية ما

(?)[1] ليست في الأصل: والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[2] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (6/176).

(?)[3] في الأصل: غيرو، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: كافر، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 171) منهاج الكرامة (ص: 180) الصوارم المهرقة (ص: 54).

(?)[6] في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع ،ولعل الصواب ما أثبته.

يدل على عدم سبق الكفر، فلا مانع من العهد إذا لم يجتمعا، وذلك ظاهر عند أولي الحجى، ولا ظهور فرق الفجر، ويؤيده ما نص عليه أمير المؤمنين في كتابه إلى معاوية وجواب الخوارج.

ولأن المؤمن الذي سبق منه الكفر لا يقال له ظالم، كما لا يقال له: كافر، واسم الفاعل للثبوت دون المضي، فلا يصح الاستدلال بالآية على المدعى، فإنها تدل على عدم نيل العهد حين الكفر، والمدعى عدم سبقه ممن يناله، فلا يحتج بها عليها إلا بو[1]، لا يعرف الحق من اللو، ولا يميز بين الفصيل والبو.

ولأن الإمامة هاهنا؛ هي بيانه خاتم النبيين في أمور الدنيا والدين، باتفاق المسلمين، ولا دلالة في الآية غير اشتراط العصمة في الخلافة، ولأن أبا بكر كان حاله قبل البعثة، كحال زيد بن عمر بن نفيل[2]، ونظرائه، ممن لم يعبدوا الصنم، وكان على دين إبراهيم عليه ، قال الشيخ أبو الحسن الأشعري، وجم غفير من علماء أهل السنة: «إن أبا بكر لم يزل مؤمنًا قبل البعثة وكما لازمها بعدها»[3].

---

[1] (?) البو هو ولد الناقة –الحوار- أو جلده يُحْشَى تِبْناً أَو غيره لتَعْطِف عليه الناقة إذا مات ولدها، ثم يُقَرَّبُ إلى أم الفصيل لتَرْأَمَهُ فتَدِرَّ عليه وقيل هو الحوار نفسه. انظر: لسان العرب (14/100) تاج العروس (37/235).

[2] (?) هو زيد بن عمرو بن نفيل العدوي والد سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة من الصحابة وابن عم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، كان على ملة إبراهيم ولم يعبد الأصنام، أدرك النبي ومات قبل البعثة، ذكره البغوي وابن منده في الصحابة، قال ابن حجر: «وفيه نظر لأنه مات قبل البعثة بخمس سنين» ثم ذكر أن تعريف الصحابي يحتمله. انظر: الإستيعاب (2/165) الإصابة (2/613).

[3] (?) انظر: إرشاد الساري (6/187) والعبارة فيه: «لم يزل أبو بكر بعين الرضا منه فاختلف الناس في مراده بهذا الكلام فقيل: لم يزل مؤمنًا قبل البعثة وبعدها وهو الصحيح المرتضى ... »

روى القاضي أبو الحسن الزاهدي[1] من الحنفية في «[معالي الفرش][2] إلى [عوالي][3] العرش» في حديث طويل: «أن أبا بكر قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بمحضر من المهاجرين والأنصار: «وعيشك يا رسول الله، إني لم أسجد لصنم قط، فنزل جبرائيل عليه السلام وقال: صدق أبو بكر»[4].

الثالث: أن الإمام يجب أن يكون منصوصًا عليه بالإمامة، والنص يختص عليًا، فتعين للإمامة[5].

وهو باطل أيضًا؛ لأن الوجوب [ممتنع][6]، ولأنه قد سلف أن أمير المؤمنين نص على خلاف ذلك، وكذا/[252/أ] لما هُدم آنفًا ويجيء عن كثب، ولأنه ورد في الصحاح ما ينص على أن إمامة أبي بكر كان منصوصًا عليها –كما سبق– وإنما لم يحتج على الأنصار بتلك النصوص يوم السقيفة، [لأنه][7] أراد حسم مادة دعوى الأنصار دون إثبات خلافة نفسه.

ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (11/291).

[1] (?) في إرشاد الساري (6/187) ذكر أنه القاضي أبو الحسين أحمد بن محمد الزبيدي ولم أجد له ترجمة.

[2] (?) في الأصل: معاني العرس، والتصويب من إرشاد الساري.

[3] (?) في الأصل: موالي، والتصويب من إرشاد الساري، ولم أقف على الكتاب.

[4] (?) انظر: إرشاد الساري (6/187) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (11/291) ونقله عن ابن ظفر في كتابه "أنباء نجباء الأبناء" عن أبي الحسين الزبيدي في كتابه "معالي الفرش إلى عوالي العرش" وهذه الرواية فيها حلف أبي بكر الصديق بغير الله بقوله: وعيشك، وأبو بكر أجل من أن يحلف بغير الله عز وجل، ويقره على هذا الحلف النبي .

[5] (?) انظر: منهاج الكرامة (ص: 114) الإقتصاد للطوسي (ص: 194) رسائل المرتضى (2/367).

[6] (?) في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

[7] (?) في الأصل: لأن ، ولعل الصواب ما أثبته.

الرابع: أن الرواية متظافرة، بأنه لم يزل يتظلم ويتألم، ويشكوا بأنه مظلوم مقهور، في مقام بعد مقام، وخطاب بعد خطاب[1].

وهو باطل؛ لأنه لم يثبت عنه ذلك برواية لها إسناد، وقد ثبت عنه برواية متظافرة صحيحة ما يخالف، ولأن ذلك ينافي[2] التقية الواجبة عليه[3]، ولأنه اعتراف [أنه][4] بايع من بايعه نفاقًا، فيه ما به [الإزراء][5] والضرر بل القتل.

الخامس: أن أمير المؤمنين كان من الصادقين بالاتفاق، وقد ثبت أنه كان يشكوا من قريش، ويدعوا عليهم، وما كان ذلك إلا الغصب ومعاونة [الغاصبين][6] وهم الصحابة منهم فإنهم نبذوا النصوص – مخرجهم من الضلالة، ومنقذهم من الجهالة- وراء ظهورهم، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم نص عليه بالإمامة، في مقام بعد مقام، وبكلام لا يحتمل التأويل، فأقبلوا بعد وفاته بلا فضل، ويتنازعون الأمر تنازع من لم يعهد إليه بشيء فيه، ولا سمع على الإمامة [نصًا][7]، ومعلوم أن الزمان لم يبتعد، فتناسوا ومثله لا يتناسى، فلم يبق إلا أنهم عمدوا على التصمم[8] [و][9]وطنوا نفوسهم على التلحلح[10]، وأنهم

(?)[1] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 325).

(?)[2] في الأصل: ينافي ينافي ، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] هذا من باب التنزل مع الإمامية.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: الأراء ، والصواب ما أثبته .

(?)[6] في الأصل: العاصمين، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] في الأصل: أيضًا ، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[8] الصمم: انسداد الأذن وثقل السمع، وإذا قيل: صُمَّ العقل: أُريد به الذي لا يهتدي ولا يقبل الحق كما قال تعالى: ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ [البقرة: ١٨] . انظر: لسان العرب (12/342) تاج العروس (32/315).

(?)[9] ليست في الأصل، الصواب ما أثبته.

[استحبوا][1] الإقدام على خلاف الرسول في أجلِّ أوامره، وأوثق عهوده، والتظافر بالعدول عما أكده وعقده.

وهو باطل؛ لأنه لم يثبت أنه كان يشكوا من/[252/ب] الصحابة [و][2] من قريش، إنما [كان][3] يشكوا كثيرًا ممن صحبوه من قريش أيام خلافته، ويعصونه ويخالفونه، ولا يسمعون قوله.

جماهير الصحابة من قريش وغيرهم نصروه، فقاتلوا من بغى عليه وقُتلوا، وحرب الجمل لم تكن عن رضا الفريقين – كما يجيء إن شاء الله تعالى – وكان رضي الله عنه يتلهف[4] على قتلى قريش يوم الجمل، ولما رأى عبدالرحمن بن عتاب بن أسيد[5] مقتولاً، قال: «هذا يعسوب قريش»[6] ثم قال: «جدعت أنفي وشفيت من نفسي»[7].

ولأن الصحابة لم يخالفوا نصًا[8] ولا نبذوا عهدًا، فإنه لم ينص على الإمامة، ولا عهد عهد، وقد نص أمير المؤمنين على ذلك –كما سلف- وكانوا على احوال

---

[10] (?) التلحلح: التزحزح ويقال: تلحلح القوم بالمكان إذا ثبتوا فيه ويقال: تلحلح الرجل إذا قام وثبت. انظر: تهذيب اللغة (3/285) الزاهر في معاني كلمات الناس (1/201) المعجم الوسيط (2/819).

[1] (?) في الأصل: لم يستحبوا، الصواب ما أثبته.

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: كانوا ، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: يتهلف ، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) هو عبدالرحمن بن عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية الأموي القرشي وأمه هي جويرية بنت أبي جهل، خرج مع عائشة رضي الله عنها إلى البصرة وجعلته إمامًا يصلي بالناس، قتل في معركة الجمل بعد أن قطعت يده. انظر: تاريخ الأمم والملوك (3/13،44) تهذيب التهذيب (7/83) الإصابة (4/429).

[6] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (1/249).

[7] (?) الإرشاد للمفيد (ص:254) بحار الأنوار (32/207).

[8] (?) في الأصل: ايصا ، ولعل الصواب ما أثبته.

السلامة مستمسكون بأوامر صاحبهم ونبيهم، ولا يزالون يسعون في إعلاء أعلام شريعته، ونصرة دينه وملته، وقد اجتباهم، وألزمهم كلمة التقوى، وكانوا أحق بها وأحرى، وحبب إليهم الإيمان[1]وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان.

[**السادس**][2]:أن عليًا ادعى الإمامة و[أظهر][3] المعجزة على وفق دعواه، كقلع باب خيبر، ورفع الصخرة العظيمة، ومحاربة الجن، ورد الشمس، فيكون صادقًا في دعواه، فهو الإمام[4].

وهو أيضًا باطل؛ لأنه لم يثبت ذلك، ولأن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم][5] أمره بالسكوت إن لم يجد أعوانًا – كما سلف من كتاب [الهلالي][6]- ولأن الادعاء ينافي التقية الواجبة عليه[7]، وينفي [استحقاقه][8] للإمامة.

وأما إظهار [الخوارق][9] عنه فهو مسلم، لكن لم يكن إظهارها مقرونًا بالدعوى، وقد ظهرت الخوارق من غيره من الخلفاء والصحابة، ومن بعدهم من الصالحين.

---

[1] (?) في الأصل: الإيمان وكره، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: الخامس، والصواب ما أثبته وقد سبق الدليل الخامس.

[3] (?) في الأصل: وأظهره، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) انظر: منهاج الكرامة (ص: 168-175) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 241).

[5] (?) في الأصل: ص، رمز للصلاة على النبي .

[6] (?) في الأصل: الهلال، والصواب ما أثبته، والهلالي تقدمت ترجمته (ص: 182).

[7] (?) هذا بناء على مذهبهم، وهو من باب التنزل معهم.

[8] (?) في الأصل: استحاقه، ولعل الصواب ما أثبته.

[9] (?) في الأصل: الهوارق، ولعل الصواب ما أثبته.

ولأن قلع باب خيبر[1] كان في حياة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] بالاتفاق، ولم يكن يدعي الإمامة [حين][2] مقاتلته/[253/أ].

أما محاربة الجن، فلم تثبت عند أهل السنة، وإنما روت الشيعة أن النبي[صلى الله عليه وآله وسلم] لما خرج إلى غزوة بني المصطلق، أخبره جبرائيل عليه [السلام][3] في الطريق، أنه اجتمع جمع من الجن، في بير كانت هناك، يريدون كيدًا، فأرسل إليهم عليًا فقتلهم، فلو ثبت [لكان][4] ذلك [من][5] معجزاته صلى الله عليه وآله، وما كان ذلك مقرونًا بالدعوى، وقد ذكر الأردبيلي في "كشف الغمة" أنها كانت بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم[6].

وأما الصخرة؛ فليس من روايات أهل السنة، وإنما روى هؤلاء الفرقة: «أنه لما توجه إلى صفين مع أصحابه، أصابهم عطش عظيم، فأمرهم أن يحفروا موضعًا [بقرب][7] دير راهب فحفروا فوجدوا صخرة [عظيمة][8] عجزوا عن نقلها، فنزل أمير المؤمنين [فقلعها][9] و[رمى][10] بها مسافة بعيدة فظهر قليب فيه ماء فشربوا ثم أعاد ولما رآه الراهب أسلم وترك الدير ولازم صحبته»[11] فلو ثبت فهو كسائر خوارقه.

---

[1] (?) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ولكن المعروف عند أهل العلم أن عليًا قلع باب خيبر» مجموع الفتاوى (18/362).

[2] (?) في الأصل: ح ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: فكان، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) لم أجد ذلك في كشف الغمة.

[7] (?) في الأصل: لعرب، ولعل الصواب ما أثبته.

[8] (?) في الأصل: عظيم، ولعل الصواب ما أثبته.

[9] (?) في الأصل: فأقلعها، ولعل الصواب ما أثبته.

[10] (?) في الأصل: رمن، ولعل الصواب ما أثبته.

[11] (?) الإرشاد للمفيد (ص: 334).

وأما رد الشمس؛ فكانت معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لأنه من صلى العصر فأنزل عليه [الوحي][1] وكان رأسه في حجر علي، وهو لم يصلي العصر، فلما فرغ ورآى الشمس [غربت][2] دعا ربه أن يردها، فاستجاب دعاه، ورد الشمس، وصلى علي العصر، فلما فرغ غربت الشمس»[3] ولأن كلام أمير المؤمنين -كما سلف- ناص على خلاف ما ادعوه.

الوجه [**السابع**][4]: أنه لم يرو في علي شيء مما يقدح فيه، وروى المخالف والموالف في [الخلفاء الثلاثة][5] أشياء [كثيرة][6] تقدح في أمامتهم، فتعين للإمامة[7].

وهو أيضًا باطل؛ لأن المخالف -وهو الخوارج- قد روى فيه/[253/ب] من المطاعن شيئًا كثيرًا، وألف علماؤهم في مطاعنه كتبًا، والقائلون بإمامة الخلفاء [الثلاثة][8] من أهل السنة والمعتزلة وغيرهم لم يرو أحد منهم في مطاعنهم شيئًا، وما استنبطوه من أخبار أهل السنة، وحسبوه مطعنًا ومعابًا، فذلك من شكوكهم الفاضحة، وأغلاطهم الواضحة، الناشئة من تلاعب الأوهام وجمود القرائح، وسفاهة الأحلام، كما يظهر لك عن كثب إن شاء الله تعالى العلام، وفي كتب القوم ما يدل على مطاعن

---

[1] (?) في الأصل: الوجه، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل:قدمت، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هذا الحديث موضوع مكذوب. انظر: المقاصد الحسنة (ص: 365) كشف الخفا (1/428) السلسلة الضعيفة (2/472) وانظر لهذه الشبهة: علل الشرائع للصدوق (2/352).

[4] (?) في الأصل: الوجه الخامس، ولعل الصواب ما أثبته، وقد سبق الدليل الخامس والسادس.

[5] (?) في الأصل: خلفاء الثلث، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: كثير، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) انظر: رسائل الكركي (ص: 61) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 171، 262).

[8] (?) في الأصل: الثلث، ولعل الصواب ما أثبته.

الأنبياء عليهم السلام، ومطاعن الأئمة البررة الكرام، وقد تقدم ما فيه كفاية لأولي الأبصار والأفهام.

[المطلب السادس]: في إبطال ما تمسك به الرافضة في مطاعن أبي بكر من الأخبار المروية من طريق أهل السنة والجماعة.

وهي عشرة:

الأول: أنه تخلف عن جيش أسامة، وقد أنفذه رسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكان يبالغ في الخروج[1]، ويقول: «جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه»[2] [3].

وهو باطل؛ لأنه صلى الله عليه وآله ما أنفذه، وما أمره بالرواح في الجيش، فإنه عليه السلام بعث الجيش في مرضه الذي توفي فيه، وأمر أبا بكر غير مرة بإمامة المسلمين، ولم يرض بإمامة [غيره][4] وجوازه.

ولو سُلم، فالأمر بالإمامة ناسخ له، إذ هو بمنزلة الاستثناء، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما امر بإمامته، وأمره بالخروج، وكرر الأمر بالتجهيز، خرج جمع من المهاجرين والأنصار معه، واشتغلت جماعة أخرى بتهيئة ما يحتاج إليه في السفر والغزاء، حتى قضى صلى الله عليه وآله نحبه، ولم يأمر رجلاً بعينه بالرواح، والجهاد من فروض /[254/أ] الكفاية.

---

[1] (?) في الأصل: في الخروج في الخروج، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (6/52) بحار الأنوار (30/431) الأربعين للشيرازي (ص: 527) فالحديث بهذا اللفظ ليس في كتب أهل السنة، وعزاه الألباني إلى أبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري في كتابه السقيفة وقال الألباني: منكر، السلسلة الصحيحة (10/718) برقم (4972).

[3] (?) انظر لهذه الشبهة: منهاج الكرامة للحلي (ص: 181) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 263) الصراط المستقيم للعاملي (2/297).

[4] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

ولأن تجهيز الجيش هو [جمع][1] العسكر و[إعداد][2] ما يحتاجون إليه في السفر، وهو يكون بالرواح في الجيش، وبإنفاذ غيره، وبإعداد ما يحتاجون إليه أهل العسكر، وقد جهز أبوبكر بعد وفاته جيش أسامة.

وآخر الخبر ليس من روايات أهل السنة، بل هو من ملحقات الروافض، وزيادة [الباهتين][3] لله ورسوله، قال الشهرستاني[4] في "الملل والنحل": «إنه موضوع مفترى»[5] وإيراد من ينتمي نفسه إلى محدثي أهل السنة -في سيره- من غير إسناد، لا يوثق به، مع أنه لا يضر لما عرفت، لاحتمال عود الضمير المجرور إلى المصدر المفهوم من الآخر.

ولأنه عام فيشمل الأمر جميع الصحابة، وكان علي منهم، فالطعن مشترك، والتعيين لا يثبت إلا بخبر صحيح، ولأن أمر الرسول لا يقتضي الوجوب، نص عليه المرتضى في "الدرر والغرر"[6] فلو ثبت أنه عليه السلام أمره به، فلا مطعن، مع أن دون إثباته خرط القتاد، وآخره كما عرفت أنه موضوع.

ولأن مخالفة أمر الله أكبر من مخالفة أمر الرسول، وقد روت الرافضة أنه عليه السلام خالف أمر الله غير

---

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: وإعدا ما، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: الناهين، الصواب ما أثبته.

[4] (?) هو الأفضل محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني أبو الفتح، ولد سنة (467هـ) من مصنفاته الملل والنحل ونهاية الإقدام، توفي سنة (549هـ). انظر: وفيات الأعيان (4/273) سير أعلام النبلاء (20/286) طبقات الشافعية الكبرى (6/128) الوافي بالوفيات (3/229).

[5] (?) ذكر الحديث الشهرستاني في الملل والنحل ولم يذكر تصحيحًا ولا تضعيفًا له.انظر: الملل والنحل (1/20).

[6] (?) انظر: الأمالي للمرتضى المسمى بغرر الفوائد ودرر القلائد (1/55) وقال فيه: «إن مجرد أمر الرسول عليه الصلاة والسلام لا يقتضي الوجوب».

مرة –كما سلف- ولأن مثل هذه الأخبار لا يقاوم ما ورد في الصحاح من فضائله وصحة [خلافته][1].

الثاني: ما روي أن أبا بكر قال: «لي شيطان يعتريني، فإن استقمت فأعينوني، وإن زغت فقوموني»[2] ومن اعتراه الشيطان وزاغ، لا يصلح للإمامة[3].

وهو باطل؛ لأن الأثر لم يصح، وقد صح عنه أنه قال لعمر حين موته: «ما نمت [فحلمت][4] وما شبهت فتوهمت، وإني لعلى السبيل[5] ما زغت، ولم آلى/[25 4/ب] جهدًا، وإني أوصيك بتقوى الله[6]»[7].

ولأن عدم صلاحية من يقول هذا الكلام [ممتنع][8] للإمامة، وقد نص أمير المؤمنين [عليه و]قال لأصحابه مثل ذلك الكلام، ولأن الله تعالى أخبر أن الشيطان وسوس لآدم وأزله ودلاه بغرور، قال عز من قائل وجل: ﭽ ﮁ ﯗ ﯘ ﭼ [الأعراف: ٢٠] وقال عز شأنه: ﭽ ﯢ ﯣ ﭼ [البقرة: ٣٦][9]

---

[1] (?) في الأصل: خلافة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) هذه جملٌ من خطبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه رواها عبدالرزاق في المصنف (11/336) والطبراني في المعجم الأوسط (8/267).وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (5/219): رواه الطبراني في الأوسط وفيه عيسى بن سليمان وهو ضعيف وعيسى بن عطية لم أعرفه.

[3] (?) انظر لهذه الشبهة: منهاج الكرامة للحلي (ص: 179) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 264) الصراط المستقيم للعاملي (2/296).

[4] (?) في الأصل: فحملت، و التصويب من تاريخ دمشق.

[5] (?) في تاريخ دمشق: طريقي.

[6] (?) ولم آل جهدًا، وإني أوصيك بتقوى الله: ليست في تاريخ دمشق.

[7] (?) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (30/415).

[8] (?) في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

[9] (?) في الأصل: وأزلهما بغرور، ولعل الصواب ما أثبته.

وقال سبحانه: ﭽ   ﭼ [الأعراف: ٢٢] مع أن آدم كان نبيًا مرسلاً.

ولأن علي بن الحسين كان يقول في دعائه: «قد ملك الشيطان عناني، في سوء ظن وضعف اليقين، وإني أشكوا سوء مجاورته لي وطاعة نفسي له»[1] مع أنه كان إمامًا، والقضية الحملية أبلغ من حيث الدلالة من الشرطية،[التي][2] لا يقتضي صدقها وقوع الطرفين.

ولأن صدور مثل هذا الكلام غير عزيز من الأبرار، قال يوسف الصديق: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ [يوسف: ٥٣] ولأن يونس الذي كان من المرسلين، أذنب ذنبًا كان الموت عليه هلاكًا، كما رواه الكليني وقد تقدم.

الثالث: ما روي أن عمر قال: «كانت بيعة أبي بكر فلتة، وقى الله المؤمنين من شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»[3] وهو صريح في أن خلافته لا تبنى على أصل، فلم يكن إمامًا حقًا[4].

---

[1] (?) الصحيفة السجادية (ص: 172) المنسوبة لعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رحمه الله.

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) أصل هذا حديث طويل هو خطبة لعمر بن الخطاب، رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت (8/208) برقم (6830) واللفظ فيه: «ثم إنه بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلانًا، فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يُبايع هو ولا الذي بايَعه، تغرةً أن يقتلا».

[4] (?) انظر لهذه الشبهة: منهاج الكرامة للحلي (ص: 179) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 264) الصراط المستقيم للعاملي (2/302).

وهو باطل؛ لأنه لا يدل على المدعى، فإن[1]خلافته قد وقعت فجأة، من غير تردد وتلعثم [ومراجعة][2] طويلة، وتدبر لظهور براهين صحتها، فمن عاد إلى مثل هذه البيعة بعدما ثبتت [خلافة][3] فاقتلوه، وليس المراد أن بيعته لم تكن بيعة صحيحة ،ولا مجمعًا بغتة من غير تدبر وابتناء على أصل، فإن عمر وأبو عبيدة بن الجراح قالا بمحضر من/[255/أ] المهاجرين والأنصار: «هو خيرنا وليس بيننا من هو أفضل منه»[4] ولم ينكر عليه أحد منهم.

وإضافة الشر إلى البيعة[5]، من قبيل إضافة الفعل إلى زمانه، كإضافة المكر إلى الليل والنهار في قوله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ [سبأ: ٣٣][6].

ولأن قول عمر هذا، رد لمن يزعم صحة خلافة كل من بايعه الناس فلتة بعد أبي بكر، كما في بعض طرق الأثر.

ولأنه لو فرضت دلالته على المدعى، فهو لا يقاوم ما ثبت في صحة خلافته من النصوص، وصحاح الآثار، وقد سلف نبذ من ذلك.

---

[1](?) في الأصل: فإن إن، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) في الأصل: ومراجعية، ولعل الصواب ما أثبته.

[3](?) في الأصل: خلافته، ولعل الصواب ما أثبته.

[4](?) لم أجده بهذا اللفظ.

[5](?) قال الحافظ ابن حجر:قوله: «ولكن الله وقى شرها، أي: وقاهم ما في العجلة غالبًا من الشر، لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة في الشيء الذي يفعل بغتة، لا يرضاه» فتح الباري (12/150).

[6](?) انظر: تفسير القرطبي (14/302) تفسير ابن كثير (6/519).

الرابع: ما روي أن أبا بكر قال: «لست بخيركم وعلي فيكم»[1] فإنه إن كان صادقًا لم يصلح للإمامة، وكذا إن كان كاذبًا لِكَذِبه، فإن الكاذب لا تجوز إمامته[2].

وهو باطل؛ لأنه لم يثبت عند أهل السنة، وليس لهذا[3] الأثر في آثارهم أثر، ولأنه يجوز أن يكون صدور هذا الكلام منه للإختبار، ليعرف الراضي من الكاره.

ولأن مثل هذا الكلام قد رواه القوم عن الأئمة؛ ففي "الصحيفة الكاملة" أن علي بن الحسين كان يقول في دعائه: «أنا الذي أفنت الذنوب عمره»[4] فإنه إن كان صادقًا لم يصلح للإمامة، وإن كان كاذبًا فكذلك لكذبه.

ولأنه يجوز أن يكون فرارًا عن تحمل أعباء الخلافة، أما قبوله أولاً، فلقطع النزاع؛ فإنه لما قضي صلى الله عليه وآله وسلم بحياته، دعا بعض رؤوس النفاق الأنصار[5]، فاجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، وقال: الخلافة للأنصار، فسمع المهاجرون ذلك، فخافوا التشاجر والتنازع، فاخبروا أبا بكر بذلك، فسارع إلى/[255/ب] السقيفة فنصحهم، فأذعنوا [لقوله][6] وأطاعوا أمره ثم بايعوه، وكان علي لا يقبل الخلافة إلا بعد الإلحاح والمبالغة لذلك.

ولأن مثله لا يقاوم الآثار الصحيحة المروية من طريق القوم عن أمير المؤمنين، ومن طريق أهل السنة، عنه

---

[1] (?) هذا الأثر بهذا اللفظ ليس في كتب أهل السنة وإنما هو عند الرافضة، انظر: الإحتجاج للطبرسي (2/152) الروضة في فضائل أمير المؤمنين لشاذان القمي (ص: 12) الصوارم المهرقة للتستري (ص: 45) بحار الأنوار (10/26).

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 264) الصراط المستقيم للعاملي (2/294).

[3] (?) في الأصل: هذا، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) الصحيفة السجادية (ص: 100).

[5] (?) لم أجد في أي من الرويات أن الذي دعا الأنصار للإجتماع هم المنافقون.وخبر السقيفة رواه البخاري في صحيحه في مواضع(3/172) (5/8) (8/210).

[6] (?) في الأصل: قوله، ولعل الصواب ما أثبته.

وعن أهل بيته عليهم الرضوان، فضلاً عن مقاومة الأخبار الصحاح.

الخامس: ما روي: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنفذه لأداء سورة براءة على الناس بمكة، ثم أنفذ إليه عليًا، وأمره بردها إليه، وأن يتولى هو ذلك»[1] ومن لا يصلح لأداء سورة أو بعضها، كيف يصلح للإمامة العامة، المتضمنة لأداء الأحكام إلى جميع الأمة[2].

وهو باطل؛ لأن النبي [] ولى أبا بكر الحج، ثم أتبعه عليًا، بقراءة سورة براءة، على الناس بمكة، لأن عادة العرب في أخذ العهد ونبذه، أن يتولاه الرجل بنفسه أو رجل من بني أعمامه، مع أن عليًا لم ينفرد بالأذان بذلك، بل أذن مع مؤذني أبي بكر، كما أخرجه البخاري عن أبي هريرة قال: «بعثني [أبو بكر][3] تلك الحجة في [مؤذنين][4] بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى، ألا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان»[5].

---

[1] (?) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، وأصل الحديث في الصحيحين ويأتي تخريجه.

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: منهاج الكرامة للحلي (ص: 181) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 214) الصراط المستقيم للعاملي (1/316) المناظرات في الإمامة (ص: 465).

[3] (?) في الأصل: أبي بكر، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: مؤذني، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (6/81) برقم (4655) ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الأكبر (4/106) برقم (3353).

قال [حميد][1] بن عبدالرحمن[2]: «ولى رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] أبا بكر الحج، ثم أردف علي بن أبي طالب، فأمره أن يؤذن ببراءة» قال أبو هريرة: «فأذن معنا علي في يوم النحر في أهل منى ببراءة، وأن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»[3].

ولأن قراءة براءة للناس، يحتاج إلى الأذان ببراءة، ورفع الصوت لها في أمكنة مختلفة، لكثرة الناس في الموسم، حتى يسمع جميع من حضر منى، ولا يليق ذلك للأمير، ولا بد له من/[256/أ] رجل آخر بتولية، فلذا أتبعه صلى الله عليه وآله وسلم عليًا لذلك، ولم يكتف بمؤذني من أمره، لأنه من الأمور المهمة، فلا بد له من رجل عظيم القدر يوازيه في المنزلة أو يدانيه.

ولأن أول سورة براءة نزل بعد أن خرج أبو بكر إلى الحج، ولأن عدم صلاحية من لا يصلح لأداء رسالة مخصوصة للزعامة الكبرى [ممتنع][4].

ولأن عزل عدل يصلح للأمارة قد يكون لمصلحة، فلا مطعن فيه ولا معاب، لو ثبت عزل الى أبي بكر، وقد عزل أمير المؤمنين، عمر بن أبي سلمة المخزومي[5]، ربيب

(?)[1] في الأصل: أحمد، و التصويب من صحيح البخاري.

(?)[2] هو حميد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري القرشي، أبو إبراهيم ويقال: أبو عبدالرحمن ويقال: أبو عثمان، المدني، خاله عثمان بن عفان ، وكان ثقة كثير الحديث، توفي سنة(105هـ) وقيل: (95هـ) انظر: تهذيب التهذيب (3/40) تقريب التهذيب (1/182).

(?)[3] هذا الحديث والذي قبله أوردها البخاري تعليقًا في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (6/81).

(?)[4] في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع.

(?)[5] هو عمر بن أبي سلمة عبدالله بن عبدالأسد بن هلال بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم المخزومي، أبو حفص، ربيب النبي وأمه أم المؤمنين أم سلمة ولد في الحبشة في الهجرة إليها، وقيل قبل ذلك، ولي البحرين في خلافة علي بن أبي طالب

النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] وكان من خيار شيعته، عن ولاية البحرين،

واستعمل النعمان بن عجلان [الدرقي][1] على البحرين مكانه، و[كتب][2] إليه: «أما بعد، فإني وليت النعمان بن عجلان [الزرقي][3] على البحرين، ونزعت يدك بلا ذم لك، ولا تثريب عليك، فقد أحسنت الولاية، وأديت الأمانة، فأقبل غير ضنين، ولا ملوم، ولا متهم، ولا مأثوم»[4] مع أن عمر كان أفضل من الدرقي، حسبًا ونسبًا، وقد أحسن الولاية وأدى الأمانة.

ولأن من لا يصلح لأداء الرسالة كيف يوليه[5] النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] الحج، ومن زعم ذلك فقد افترى بهتانًا عظيمًا، كاتعه الله، وسقاه غساقًا وحميمًا، كيف وذلك يوجب [تخطئة][6] من نزهه الله عن الخطأ، وفضله على كافة الورى، من الملائكة والرسل والنبياء، ولكن الرافضة [الرذال][7] الضلال، لا يبالون من المجون

وكان قد شهد معه الجمل، توفي بالمدينة سنة (83هـ).
انظر:الإستيعاب في معرفة الأصحاب (1/359) الإصابة في تمييز الصحابة (4/592)

[1] (?) في الأصل: الدرقي، ولعل الصواب ما أثبته، وهو النعمان بن عجلان بن النعمان بن عامر بن زريق الأنصاري، من الصحابة، كان لسان الأنصار وشاعرهم،وهو الذي خلف على خولة بنت قيس بعد استشهاد حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عن الجميع، ولي البحرين لعلي رضي الله عنهم. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (5/2663) الإستيعاب (1/473) الإصابة في تمييز الصحابة (6/446)

[2] (?) في الأصل: كتبه، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: الدرقي، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) نهج البلاغة مع شرح ابن أبي الحديد (16/173).

[5] (?) في الأصل: يتولاه، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: ويخطبه، والصواب أنه رمز لصلى الله عليه وآله وسلم.

[7] (?) في الأصل: الرزال، ولعل الصواب ما أثبته.

والميون[1]، قاتلهم الله أن يؤفكون، يحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم، وسيجزيهم بما فاهو به، [ويكبوا][2] على مناخرهم في الجحيم.

السادس: أنه منع فاطمة/[256/ب] إرثها فقالت له: «يا ابن أبي قحافة: ترث أباك ولا أرث أبي»[3] واحتج بخبر واحد تفرد به، وقال: إن رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة»[4] وهو يخالف قوله تعالى: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜﮝ ﭼ [النساء: ١١] فإنه عام يشمل النبي وغيره وقوله تعالى: ﭽ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭼ [النمل: ١٦] نص على أن الأنبياء يرثون ويورثون[5].

وهو باطل؛ لأن أبا بكر إنما منع ورثة النبي عن الميراث للنص[6]، ولم يتفرد هو برواية الحديث، فإن حذيفة بن اليمان وزبير بن العوام وأبو الدرداء وأبو هريرة أيضًا رووه.

---

[1] (?) ميون جمع مين وهو الكذوب. انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام (2/705).

[2] (?) في الأصل: ويكب، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) شرح الأخبار للنعمان المغربي (3/36) دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري الشيعي (ص: 117) الإحتجاج للطبرسي (1/138) بحالا الأنوار (29/226).

[4] (?) لم أجد الحديث بهذا اللفظ وإنما وجدته بلفظ: «إنا معشر الأنبياء.. » رواه الإمام أحمد في مسنده (2/463) برقم (9973) والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب ذكر مواريث الأنبياء (6/98) برقم (6275) والطبراني في المعجم الأوسط (5/26) برقم (4578) قال الزيلعي في نصب الراية (3/218): وإسناده على شرط مسلم.

[5] (?) انظر لهذه الشبهة: الصراط المستقيم للعاملي (2/282-294) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 69).

[6] (?) انظر في الرد على شبهة منع ورثة النبي من ميراثه: منهاج السنة (4/100).

وأخرج البخاري عن مالك بن أوس [النصري][1]، أن عمر بن الخطاب قال بمحضر من الصحابة، وفيهم علي والعباس وعثمان وعبدالرحمن بن عوف والزبير بن عوام وسعد بن أبي وقاص[2]: «أنشدكم بالله الذي بأذنه تقوم السموات والأرض، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا نورث ما تركنا صدقة، يريد بذلك نفسه؟ قالوا: نعم، ثم أقبل على علي والعباس فقال: أنشدكما بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قال؟ قالا: نعم»[3].

فالخبر المسموع في الميراث عنه صلى الله عليه وآله وسلم، يساوي الآية في قطعية الميراث، ولا يخالفها لأنها من العمومات، وتخصيص الكتاب بمثله جائز من غير نكير.

ولأن الإمامية قد روت حديث الميراث في صحاحهم، فروى محمد بن يعقوب الرازي في "الكافي" عن أبي البختري[4] عن أبي عبدالله جعفر بن/[257/أ] محمد

---

[1] (?) في الأصل: البصري، ولعل الصواب ما أثبته.وهو مالك بن أوس بن الحدثان بن سعد بن يربوع النصري، أبو سعيد المدني، مختلف في رؤيته للنبي وهناك من رجح صحبته، عن الزهري قال: ذكرت لعروة حديث مالك بن أوس، فقال: صدوق توفي سنة (92هـ). انظر: الكاشف (2/234) تهذيب التهذيب (10/9) تقريب التهذيب (2/516) الإصابة (5/709).

[2] (?) هو سعد بن مالك بن أهيب بن عبدمناف بن زهرة الزهري القرشي، أبو إسحاق بن أبي وقاص، أحد العشرة المبشرين بالجنة وآخرهم موتًا، وأول من رمى بسهم في الإسلام، وكان قائد جيش المسلمين في فتح العراق وفضائله جمة مشهورة توفي سنة (51ه) (56ه) وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (3/73).

[3] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس (4/96) برقم (3094) ومسلم في صحيحه، الجهاد والسير، باب حكم الفئ (5/151) برقم (4676).

[4] (?) هو وهب بن وهب بن كثير بن عبدالله القاضي القرشي المدني، أبو البختري، سكن بغداد وولي قضاء عسكر المهدي ثم قضاء المدينة،ثم ولي حرسها وصلاتها وكان ممدحًا جوادًا إلا أنه

الصادق [] أنه قال: «إن العلماء ورثة الأنبياء، وذلك أن الأنبياء لم يورثوا - وفي نسخة - لم يرثوا درهمًا ولا دينارًا، وإنما أوتوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها، فقد أخذ بحظ وافر»[1] [وآخره][2] ينص على ذلك أيضًا بكلمة "إنما" الموضوعة عندهم للحصر.

ولأن تخصيص الكتاب [بخبر][3] الواحد جائز عند أهل السنة، وجمهور الإمامية، وغيرهم من الشيعة.

نص عليه في "شرح [مباديء][4] الأصول" للحلي تلميذه[5] ، وغيره من الأصوليين، فالطعن من الرقاعة والوقاحة.

ولأن الآية عام مخصوص البعض لتخصيص الحكم بغير القاتل والكافر، ودلالته ظنية، فهي في الدلالة كخبر الواحد، ولأن غير واحد من الأئمة، منع بعض الورثة عن بعض تركة الميت، كالسيف والمصحف وغير ذلك، واحتج بخبر واحد تفرد به، والعصمة لم تثبت، ولأنه يحتمل أن يكون الخطاب للأمة، بل هو المتعين، لأن الخبر ورد مبينًا له[6].

والآية الثانية لا تدل على التعميم، ولا يمنع التخصيص، لأن المراد وراثة العلم والنبوة دون المال، لما روى الكليني

متهم بالكذب في الحديث، قال يحيى بن معين: كان يكذب لعنه الله، توفي سنة (200هـ). انظر: الكامل لابن عدي (8/333) لسان الميزان (6/231).

[1] (?) الكافي للكليني (1/32).

[2] (?) في الأصل:واواخر، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: بالخبر، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: منادي، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) لعل المصنف يريد كتاب "غاية البادي في شرح المبادئ" أي مبادئ الأصول للحلي، وشرحه لتلميذه محمد بن علي بن محمد الجرجاني الغروي. انظر: مقدمة الرسالة السعدية للحلي (ص: 15) ومقدمة مباديء الأصول للحلي (ص: 16) الذريعة لآقا برزك الطهراني (16/10).

[6] (?) في الأصل:وله، ولعل الصواب ما أثبته.

عن أبي عبدالله: «إن سليمان ورث داوود، وإن محمدًا ورث سليمان»[1].

وأيضًا لو كان المراد ميراث المال، لم يخص سليمان بالإرث، فإنه كان له عدة أولاد، كما رواه الكليني عنه[2]، وأيضًا سياق ما بعده، وهو قوله تعالى: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﴾ [النمل: ١٦] يدل على ذلك.

وأيضًا لا فائدة في هذه الأخبار، ووراثة العلم قد وقعت في غير آي من القرآن، قال عز من قائل: ﭿ ﭩ ﭪ [/257ب] ﭫ ﴾ [فاطر: ٣٢] وقال: ﭿ ﮪ   ﯓ ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وقال سبحانه حكاية عن زكريا: ﭿ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﴾ ﴾ [مريم: ٥ - ٦] فإنه لما [خاف][3] بني عمه [وكانوا شرار][4] بني إسرائيل أن يغيروا الدين، طلب من الله وليًا من صلبه، يخلفه في إحياء الدين، كما يدل عليه قوله فيما قبل: ﭿ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﴾ [مريم: ٥].

وأيضًا منصب مقام النبوة يأبى طلب ولد يرث ماله، فإن القصد بالولد بقاء ذكر الوالد، والدعاء له، وتكثير سواد الأمة، فمن رامه لغيرها، كان ملومًا مذمومًا.

وإقرار أمهات المؤمنين في الحجرات، لأنها كانت ملكهن، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ملكهن في حياته، وقوله تعالى: ﭿ ﭶ ﭷ ﭸ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] دال على اختصاصهن بها[5]، وإنما دفع سيفه عليه السلام وبغلته لعلي[6]، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصاه بذلك، ولم

---

[1] (?) الكافي للكليني (1/224).

[2] (?) انظر: الكافي للكليني (1/278).

[3] (?) في الأصل:اخاف، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: وكان شوار، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر: تفسير القرطبي (18/154) تفسير اللباب (1/4950).

[6] (?) لخبر البغلة وأنها كانت بعده ﷺ عند علي ﭬ وذُكر أنه وهبها له. انظر: البداية والنهاية (5/324) الفصول في سيرة الرسول ﷺ(ص: 112) عمدة القاري (21/49) سبل الهدى والرشاد (7/403) فيض الباري (5/173). وأما سيفه ذو الفقار فذكر العيني

يكن عليًا ورثه عليه السلام، فلا منافاة بين قول أبي بكر وفعله، كما زعموه.

السابع: أنه منع فاطمة فدكًا[1]، وقد ادعت أنه صلى الله عليه وآله وسلم وهبها إياها، فلم يصدقها مع عصمتها، فجاءت بعلي وأم أيمن[2] ، فرد شهادتهما، فغضبت عند ذلك، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة بضعة مني من أغضبها فقد أغضبني»[3][4].

وهو باطل؛ لأن الموهوب لا يصير ملكًا للموهوب له إلا بعد التصرف[5]، وكان في يده عليه السلام يتصرف فيه كما يشاء، إلى أن قضى نحبه.

ولم يرد شهادتهما، بل طلب امرأة أخرى، ليتم نصاب الشهادة، فلو حكم [لخالف][6] النص، وعصمة المدعي لا

أنه وهبه لعلي . انظر: عمدة القاري (21/50).

(?)[1] فدك: قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل: ثلاثة، أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه و سلم في سنة سبع صلحًا. انظر: معجم البلدان (4/238).

(?)[2] هي بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، أم أيمن بن عبيد، تزوجها زيد بن حارثة بعد عبيد الحبشي، فولدت له أسامة، يقال لها أم الظباء، مولاة رسول الله وحاضنته، ورثها من أبيه ثم أعتقها، هاجرت الهجرتين للحبشة والمدينة، قيل ماتت في خلافة عثمان. انظر: الإستيعاب (2/78) سير أعلام النبلاء (2/224) الإصابة (8/169).

(?)[3] رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب مناقب قرابة رسول الله ومنقبة فاطمة عليها السلام (5/26) برقم (3714).

(?)[4] انظر لهذه الشبهة: المقنعة للمفيد (ص: 289) والاختصاص له (ص: 183) رسائل المرتضى (3/141) الصراط المستقيم للعاملي (2/282-294).

(?)[5] لاشتراط القبض لملكية الهبة، انظر: بدائع الصنائع للكاساني (5/176) المغني لابن قدامة (8/244) المجموع شرح المهذب للنووي (15/377).

(?)[6] في الأصل:الخالف، ولعل الصواب ما أثبته.

توجب الحكم على وفق/[258/أ] دعواه من غير بينة، لعموم النصوص.

واعتزاء عدم التصديق إلى الصديق كذب، والتصديق لا يوجب الحكم من غير نكير، ولا يقدح فيه غضبها -إن صح- فإن الوعيد إنما ورد في إغضابها، والضابط في الإغضاب، أن يقول الإنسان قولاً أو يفعل فعلاً، يقصد بذلك أذى شخص، فيغضب به، ولم يقصد أبو بكر أذاها، حاشاه ثم حاشاه عن ذلك، ولكنه حكم حكمًا شرعيًا، فغضبت به.

وفاطمة [عليها السلام] مع نزاهة باطنها وطهارة قلبها، كانت بشرًا، وكان لها نفسًا، وللنفس صفات تظهر، وقد غضب موسى غضبًا شديدًا على أخيه، حتى أخذ برأس أخيه يجره إليه، وألقى الألواح التي فيها كلام الله، وكان رسولاً من أولي العزم، وكان هارون أكبر منه، ومن أنكر غضب موسى حين أخذ برأس أخيه، وألقى الألواح، فقد [أنكر][1] النص، قال عز من قائل : ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ [الأعراف: ١٥٤] وقال سبحانه: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [طه: ٨٦] والقول بأنه لم يغضب، ولكنه أظهر الغضب، رجم بالغيب، ودعوى بلا حجة، والكتاب ناص على صدوره منه.

ولأن أبا بكر لما رأى أن فاطمة [عليها السلام] انقبضت عنه، وهجرته، ولم تتكلم بعد في أمر فدك، كبر ذلك عنده، فأراد استرضاءها، فأتاها فقال لها: «صدقت يا بنت رسول الله فيما ادعيت، ولكني رأيت رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] يقسمها، فيعطي الفقراء والمساكين وابن السبيل، بعد أن [يعطي][2] منها قوتكم، [والساعين][3] بها فقالت: افعل فيها كما يفعل أبي رسول الله فقال:/[258/ب] ولك والله علي أن أفعل فيها، ما كان يفعل أبوك، فقالت: والله لتفعلن، فقال: والله لأفعلن ذلك، فقال: اللهم اشهد، فرضيت بذلك واخذت العهد عليه،

(?)[1] في الأصل: أنكر، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل:يعطيها، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل:الصاعين، ولعل الصواب ما أثبته.

وكان أبو بكر يعطيهم منها قوتهم، ويقسم الباقي، فيعطي الفقراء والمساكين وابن السبيل» هكذا ذكره غير واحد من علماء الإمامية، كصاحب "محجاج السالكين"[1] وغيره، وعلماء الزيدية.

ولأنه ذكر ابن مطهر الحلي في كتابه المترجم "[بمنهاج][2] الكرامة": أنه «لما وعظت فاطمة أبا بكر في فدك، كتب لها كتابًا وردها عليها»[3]، فلا مطعن له.

ولأن أمير المؤمنين لم يرده إلى أولاد فاطمة في خلافته، فلا مطعن له.

الثامن: أنه قطع يسار سارق ولم يعلم أن القطع لليمنى[4].

وهو باطل؛ لأنه قطع يسار السارق للسرقة الثالثة، كما أخرجه النسائي[5] عن الحارث بن حاطب [الجمحي][6]

(?)[1] لم أقف على هذا الكتاب، وانظر لهذا الأثر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (16/216) روح المعاني للألوسي (2/430) تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (4/339) وسميا الكتاب محاج السالكين.

(?)[2] في الأصل:منهج، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] منهاج الكرامة للحلي (ص: 104).

(?)[4] انظر لهذه الشبهة: الصراط المستقيم للعاملي (2/305) كتاب الأربعين للشيرازي (ص: 342) المناظرات في الإمامة (ص: 482).

(?)[5] رواه النسائي في السنن، كتاب قطع السارق، باب قطع الرجل من السارق بعد اليد (8/89) برقم (4977) قال الألباني: منكر، ضعيف سنن النسائي (ص: 166) إرواء الغليل (8/88).

(?)[6] في الأصل:اللخمي، ولعل الصواب ما أثبته.وهو الحارث بن حاطب بن الحارث بن معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة الجمحي القرشي، ولد بأرض الحبشة، صحابي صغير روى عن

والطبراني[1] والحاكم[2] وقال:صحيح الاسناد، وقطع مرة يسرى سارق أقطع اليد والرجل، كما أخرجه مالك في الموطأ[3] عن عبدالرحمن بن القاسم[4] عن أبيه، ولم يثبت عند أهل السنة أنه قطع للسرقة الأولى.

[ولأن موسى كليم الله، كان لا يعرف أن الله يعلم السر والنجوى، وأن قربه للعبد ليس بالقرب المكاني، لتنزهه عن المكان، وأن يونس لم يعلم أن الله لا يكذب، وأنه لا يخلف الميعاد، والرسول يجب أن يكون عارفًا بذاته تعالى وصفاته قبل البعثة.

أما قوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ [الضحى: ٧] فمعناه: ووجدك ضالاً [عن ما][5] أنت عليه الآن من الشريعة والأحكام والفروعية فهداك.

أما قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭼ [الأنعام: ٧٦] فإنما قاله لأعيان قومه،

النبي ﷺ، ووهم ابن حبان فذكره في ثقات التابعين، استعمله ابن الزبير، توفي بعد (66هـ) . انظر: الإستيعاب (1/84) الإصابة (1/568) تهذيب التهذيب (2/120) تقريب التهذيب (1/145).

[1] (?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (3/447) برقم (3330) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (6/302): رواه أبو يعلى ورجاله ثقات، إلا أني لم أجد ليوسف بن يعقوب سماعاً من أحد من الصحابة.

[2] (?) رواه الحاكم في المستدرك (4/423) برقم (8153) وقال: حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، وقال الذهبي: بل منكر. وكذلك رواه البيهقي (8/272) برقم (17722)

[3] (?) رواه مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب جامع القطع (2/835) برقم (1526).

[4] (?) عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني، ثقة جليل، ولد في حياة عائشة رضي الله عنها، قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه، فكان من سادات أهل المدينة – في زمانه- فقهًا وعلمًا وديانة وفضلاً وحفظًا واتقانًا، توفي سنة (126هـ).انظر: تهذيب التهذيب (6/229) تقريب التهذيب (2/348).

[5] (?) في الأصل:اما، ولعل الصواب ما أثبته.

وكانوا نجامين يعبدون الكواكب، أي هذا ربي بزعمكم ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ [الأنعام: ٧٦] أن أتخذهم أربابًا، لأن الرب لا يجوز عليه التغير، لأنه من شأن الحوادث، فلم ينجع فيهم ما قال، ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ [الأنعام: ٧٧] أي يثبتني على ما أنا عليه من الهدى ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ [الأنعام: ٧٧] فلم ينجع فيهم ذلك ﭽ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [الأنعام: ٧٨] أي المرئي أكبر من الكوكب والقمر، فلما أفلت، وقويت عليهم الحجة، ولم يرجعوا عما هم عليه من الباطل، ﭽ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﭼ [الأنعام: ٧٨] من دون الله من الأوثان، والأجرام المحدثة، المفتقرة إلى محدث.

وكان ألقاط[1] القوم وعوامهم يعبدون الأوثان، التي ينحتونها من الخشب والحجارة بصورة نمرود، لزعمهم أنه الرب الأصغر، قد فوضت إليه آلهة السماء برزق الناس وتربيتهم، وهو رازقهم وربهم.

ثم إنه لما قال لهم إبراهيم ذلك، قالوا له: فما تعبد، قال: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ [الأنعام: ٧٩][2] .

ولأن أبا بكر كان من أهل الاجتهاد، فلو فرضت صحته، فيحتمل أنه كان يرى بقاء الآية على اطلاقها، فإن الآية شاملة لكلا الأمرين، وأن قطعه عليه السلام يمين السارق في السرقة الأولى ليس على الحتم، بل الإمام مخير في ذلك، وإنما وقع الإجماع على قطع الرجل في السرقة الثانية بعد أبي بكر[3].

---

[1] (?) الألقاط: الفِرْقُ من الناس القليل، وقيل: الأوباش. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (6/729) لسان العرب (7/392) تاج العروس (20/82).

[2] (?) ما بين المعكوفتين غير مترابط بما قبله وما بعده، فلعله خطأ من الناسخ.

[3] (?) قال ابن قدامة: «وإذا سرق ثانيًا: قطعت رجله اليسرى، وبذلك قال الجماعة إلا عطاء، حكي عنه: أنه تقطع يده اليسرى... وروي ذلك عن ربيعة و داود، وهذا شذوذ، يخالف قول جماعة

التاسع: أنه أحرق من أتى رجلاً في دبره، وقد نهى النبي عليه السلام عن التعذيب/[259/ب] بالنار[1][2].

وهو باطل؛ لأن الخبر لم يثبت بإسناد يحتج به، وإنما رواه عن أبي ذر بإسناد ضعيف[3]، ولأن الأثر لو ثبت، لا يدل على أنه أحرقه حيًا، حتى يخالف الخبر

وقد روي سويد بن غفلة[4] أنه أمر به فضربت عنقه، ثم أمر به فأحرق، واعترف به المرتضى[5].

ولأن ترك العمل بالخبر الواحد، لا يوجب الطعن، لأنه يحتمل أن يكون ذلك لما عنده من مخصص أو ناسخ، أو ما يحتمل الأمر به على الندب أو النهي أو التنزيه، أو لم يثبت الخبر عنده.

فقهاء الامصار، من أهل الفقه والأثر، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما». المغني (12/440).وانظر: الروض المربع (ص:441).

[1] (?) صح نهي النبي في ذلك فعن عكرمة قال: أُتي علي بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله : «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم لقول رسول الله : «من بدل دينه فاقتلوه» رواه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد (6/2537) برقم (6524).

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: الصراط المستقيم للعاملي (2/305) كتاب الأربعين للشيرازي (ص: 342).

[3] (?) لم أقف على هذه الرواية.

[4] (?) سويد بن غفلةبن عوسجة بن عامر بن وداع بن معاوية بن الحارث ابن مالك بن عوف بن سعد بن عوف بن خريم بن جعفي بن سعد العشيرة الجعفي الكوفي، أبو أمية مخضرم من كبار التابعين قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلمًا في حياته، ثم نزل الكوفة ومات سنة (80هـ) وقيل بعدها، وله (130) سنة. انظر: تقريب التهذيب (1/260) تهذيب التهذيب (4/244).

[5] (?) انظر: تنزيه الأنبياء (ص: 217).

ولأنه ذكر المرتضى في "تنزيه الأنبياء والأئمة": أن عليًا أحرق رجلاً، أتى غلامًا في دبره[1]، وهو بظاهره، يدل على أنه أحرقه حيًا، ولأنه لو ثبت أنه احرقه حيًا، فإنما فعل ذلك بأمر علي، فقد أخرج البيهقي في "الشعب" وابن أبي الدنيا[2] بإسناد جيد، عن محمد بن المنكدر[3]، والواقدي[4] في "كتاب الردة" في آخر ردة بني سليم: أن أبا بكر لما استشار الصحابة في عذاب اللوطي، قال علي: «أرى أن يحرق بالنار» واجتمع رأي الصحابة على ذلك، فأمر به أبو بكر فأحرقه بالنار[5]، وما ذكره بعضهم أن الفجاءة[6] ، وهو

(?)[1] انظر: تنزيه الأنبياء (ص: 211) وفي الكافي (7/199) أن عليًا قضى بذلك.

(?)[2] هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا القرشي، الأموي مولاهم البغدادي، المحدث الصدوق صاحب التصانيف، ولد سنة (208هـ) قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. وقال الخطيب: أدب غير واحد من أولاد الخلفاء، توفي سنة (281هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (2/181) سير أعلام النبلاء (13/397) تقريب التهذيب (2/321).

(?)[3] هو محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير بن عبدالعزيز بن عامر التيمي القرشي المدني، أبو عبدالله، مجمع على إمامته، توفي سنة (130هـ) وقيل (131هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (1/95) تهذيب التهذيب (9/418).

(?)[4] هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني الواقدي، نزيل بغداد، ولد بعد (120هـ) متروك مع سعة علمه، ذكر الذهبي اتفاق المحدثين على ترك حديثه، ثم قال: «وهو من أوعية العلم لكنه لا يتقن الحديث وهو رأس في المغازي والسير ويروي عن كل ضرب» توفي سنة (207هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (1/245) تقريب التهذيب (2/498)

(?)[5] رواه البيهقي في سننه، كتاب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي (8/232) برقم (17484) والآجري في ذم اللواط (ص: 41) برقم (29).

(?)[6] الفجاءة هو إياس بن عبدالله بن عبد يا ليل بن عميرة بن خفاف من بني سليم، أظهر الإسلام لأبي بكر وسأل منه أن يجهز معه جيشا يقاتل به أهل الردة، فجهز معه جيشًا، فلما سار جعل لا

رجل من بني سليم، كان يقطع الطريق في خلافةأبي بكر، فآلى أبو بكر به مع رجل من بني أسد، يقال له:

شجاع بن زرقا[1]، ينكح في دبره نكاح المرأة، فتقدم أبو بكر [فأمر][2] أن تؤجج لهما نار عظيمة، ثم زج الفجاءة فيها مشدودًا، فكلما مسته النار، سال فيها، وصار فحمة، ثم زج شجاعًا فيها غير مشدودٍ، فلما اشتعلت النار في بدنه خرج منها، واحترق بعد زمان، فقال الناس بالمدينة: أوحى[3] من عقوبة الفجاءة، فذهبت/[260/أ] مثلاً، فلم يصح، والصحيح احراق بن زرقا بعد.

ولو فرضت صحته، فلا مطعن فيه، فإن أمير المؤمنين أمره بإحراق شجاع، ولو صح الخبر لم يخالفه، ولم يرض به [كذلك][4] الصحابة.

والمَثَلُ لا يدل على أن تلك العقوبة كانت [كهذا][5] النوع من العقوبة، ولأنه لا يقاوم ما ثبت في فضائله.

يمر بمسلم ولا مرتد إلا قتله وأخذ ماله، فأرسل إليه أبو بكر الصديق طريفة بن حاجز السلمي ، لقتاله بسبب ردته فأسره وأنفذه إلى أبي بكر فلما قدم به عليه أوقد له ناراً وأمر به فقذف فيها حتى احترق وهو مقيد. انظر:تاريخ الأمم والملوك (2/266) الإستيعاب (2/776) البداية والنهاية (6/351) الإصابة (3/518).

[1] (?) لم أجد له ترجمة بهذا الإسم، وإنما ذكر الحافظ ابن حجر: الفجاءة التميمي وذكر أن اسمه بحير بن إياس، الذي حُرق في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالنار، لكونه وجد ينكح في دبره. انظر: نزهة الألباب في الألقاب (2/67).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) أي أسْرَعُ وأعْجَل من قولهم: الوَحَى الوَحَى أي العَجَلَ العَجَلَ. انظر: مجمع الأمثال (2/380).

[4] (?) في الأصل: تلك، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: هذا، ولعل الصواب ما أثبته.

العاشر: انه لم يعرف ميراث الجدة وحكم الكلالة[1] .[2]

وهو باطل؛ لأنه لا يدل على المدعى ولأن عدم العلم ببعض الأحكام لا يقدح في الأمامة، ولأن من لا يعلم مسألة من مسائل الشريعة، لا يلزم أن لا يستحق الإمامة، وقد روى عبدالله بن بشير[3] أن علي بن أبي طالب سئل عن مسئلة فقال: «لا علم لي بها» ثم قال: «وابردها على كبدي، سئلت عما لا أعلم»[4] رواه سعدان بن [نصر][5].

ولأن داود لم يعرف ما هو الحق من الحكم، في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم، ولأن يونس الذي كان

---

[1] (?) الكلالة: فهي في اللغة مصدر كَلَّ السيف واللسان والطرف يَكِل إذا زالت حدته أو تعب، والكليل السيف الذي لا حد له، والإِكْلِيلُ سمّي بذلك لإطافته بالرأس، وفي الشرع فقيل: إنها ميت ليس له ولد ولا والد، وقيل: وارث ليس بولد للميت ولا والد، وقيل غير ذلك، قال الراغب: «وكلا القولين صحيح، فإنّ الكَلَالَةَ مصدر يجمع الوارث والموروث جميعًا ، وتسميتها بذلك، إمّا لأنّ النّسب كلّ عن اللّحوق به ، أو لأنّه قد لحق به بالعرض من أحد طرفيه، وذلك لأنّ الانتساب ضربان: أحدهما: بالعمق كنسبة الأب والابن، والثاني : بالعرض كنسبة الأخ والعمِّ ». انظر: مفردات القرآن للراغب الأصفهاني (ص: 720) المغني لابن قدامة (9/8) تفسير غريب القرآن العظيم (ص: 419) عمدة الحفاظ (3/496) تاج العروس (30/341).

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: الصراط المستقيم للعاملي (2/305).

[3] (?) لم أجد له ترجمة.

[4] (?) رواه الدارمي في سننه (1/74) برقم (175) والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (3/225) برقم (1099) وابن عساكر في تاريخ دمشق (42/510).

[5] (?) في الأصل: نصير ولعل الصواب ما أثبته.وهو سعدان بن نصر بن منصور الثقفي البغدادي البزاز، واسمه سعيد وغلب عليه سعدان لقب له، أبو عثمان، قال ابن أبي حاتم: صدوق ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: الشيخ العالم المحدث الصدوق، توفي سنة (265هـ). انظر: الجرح والتعديل (4/290) الثقات (8/305) تاريخ بغداد (9/205) سير أعلام النبلاء (12/357).

من المرسلين: لم يعلم أن الله تعالى لا يكذب، وأنه لا يخلف الميعاد، كما سلف من رواية الإمامية.

ولأن الإمام أبا عبدالله، كان لا يعرف حكم طعام أهل الكتاب، حتى ظهر له ما هو الحق بعد بذل المجهود، كما روى صاحب "قرب الإسناد"[1] من الإمامية، عن إسماعيل بن جابر[2] أنه قال: «قلت لأبي عبدالله في طعام أهل الكتاب فقال: لا تأكله ثم [سكت هنيهة][3] ثم قال: لا يأكله، ثم سكت]هنيهة][4] ثم قال: لا يأكله ولا يتركه تنزهًا، إن في آنيتهم الخمر ولحم الخنزير»[5] فإن نهيه عن أكل طعامهم، ثم سكوته، ثم أمره أخيرًا بالتنزه على تردد فيه عنه.

ولأن صاحب الزعامة لا يلزم أن يكون عالمًا بجميع المسائل، فإن طالوت قد آتاه الله الملك مع أنه كان لا/[260/ب] يعرف كثيرًا من الأحكام الشرعية، وقوله تعالى: ﴿ ﮪ ﮫ   ﴾ [البقرة: ٢٤٧] المراد به علم الحروب، مع أنه لا يدل على أنه عالم بجميع الأحكام، بحيث لا يشذ عن علمه حكم، فإنه لم يكن أعلم من نبي زمانه، وكان داوود أعلم منه، ولأن مثل هذه الآثار لا يقاوم ما ثبت من الأخبار والآثار، من استحقاقه الولاية.

---

[1] (?) قرب الإسناد كتاب لأبي العباس عبدالله بن جعفر بن الحسين بن مالك الحميري القمي، شيخ القميين، من علماء الرافضة في نهاية القرن الثالث والكتاب مطبوع ولم أجد الأثر فيه، انظر: رجال النجاشي (ص: 219) الفهرست للطوسي (ص: 167) رجال ابن داوود (ص:117) الذريعة (17/67).

[2] (?) هو إسماعيل بن جابر الجعفي، من الرواة عند الشيعة فروى عن أبي عبدالله وأبي جعفر. انظر: خلاصة الأقوال للحلي (ص: 54) نقد الرجال للتفرشي (1/212).

[3] (?) في الأصل: سئلت هنيئة ، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: هنيئة ، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) الكافي للكليني (6/264) بحار الأنوار (77/50) وسائل الشيعة للعاملي (24/210).

[المطلب السابع]: في إبطال ما احتج به الرافضة في [مطاعن][1] عمر من أخبار أهل السنة.

وهي عشرة:

الأول: ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما طلب في مرضه قرطاسًا ليكتب لهم كتابًا لم يضلوا بعده[2]، منع عمر، ومنع

[1] (?) في الأصل: مطاعو ، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم (1/39) برقم (114) ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (5/75) برقم (4319).ولفظ البخاري: «عن ابن عباس قال: لما اشتد بالنبي صلى الله عليه و سلم وجعه قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلوا من بعده، قال عمر: إن النبي صلى الله عليه و سلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا

قول النبي صلى الله عليه وآله رد الموحى، لأنه صلى الله عليه وآله لا ينطق عن الهوى لقوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ [النجم: ٣ – ٤] ورد الوحي كفر لقوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ [المائدة: ٤٤][1].

وهو باطل؛ لأن كون جميع ما ينطق النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وحي [ممتنع][2]، لأنه لو كان كذلك، لكان كل ما ينطق، مما علمه شديد القوى، وليس كذلك بالاتفاق من غير نكير، والآية لا تدل على ذلك، فإن الظاهر أن الضمير عائد إلى القرآن[3]، وإرجاعه إلى كل ما ينطق، تعسف، مع أن مجرد الاحتمال يبطل الاستدلال.

ولأن الحق الذي اتفق عليه الفرق الإسلامية، حتى الإمامية –كما يجيء عن كثب إن شاء الله تعالى- خلاف ذلك، فالاستدلال بها على المثلبة من فرط الوقاحة، ولأنه لو كان كل ما ينطق عن وحي، لم يعاتب على إذن المتخلفين عن غزوة تبوك، واتحاذ الأسرى، وتحريم ما أحل الله له.

ولأن قوله تعالى: ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ/[261/أ] ﭻ ﭼ ﭽ ﭼ [التوبة: ٤٣] ناص على أن كل ما ينطق ليس عن وحي، فإنه لو كان الإذن عن وحي لم يقل له لم أذنت، لأنهم معترفون بأن كل ما ينطق النبي [صلى الله عليه وآله

عني ولا ينبغي عندي التنازع. فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية، ما حال بين رسول الله صلى الله عليه و سلم وبين كتابه» .

[1] (?) انظر لهذه الشبهة: الصراط المستقيم للعاملي (3/3) المسترشد لمحمد بن جرير الطبري الشيعي (ص: 681) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 273) الأربعين للشيرازي (ص: 534).

[2] (?) في الأصل: مم، وهو رمز ممتنع.

[3] (?) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (22/497) تفسير القرطبي (17/84).

وسلم][1] ليس عن وحي، لأن الله فوض إليه أمر دينه، فحلل ما شاء وحرم ما شاء، ولكن لما أشرب في قلوبهم بغض الصحابة، عمدوا على التصمم، ووطنوا انفسهم الأمارة بالسوء على التلحح، وتغمضوا بالوقاحة، فتمسكوا بما [يخالف][2] عقيدتهم وعقيدة مخالفيهم، رجاء أن ينخدع به سفهاء الأحلام، والذين لا يحيطون بمذهبهم علمًا، ليضلوا ضلالاً بعيدًا، ويكونوا في جوارهم، في دار الهوان.

وروى محمد بن الحنفية عن أبيه قال: «قد كان كثر الناس على مارية القبطية[3]

أم إبراهيم بن النبي، وابن عم لها قبطي[4]، كان يزورها ويختلف إليها، فقال النبي صلى الله عليه وآله: خذ هذا السيف وانطلق، فإن وجدته عندها [فاقتله][5] فلما أقبلت نحوه، علم أني أريده، وأتى نخلة فرقى إليها، ثم رمى بنفسه على قفاه وشغر[6] برجليه، فإذا به أجب[7]

---

[1] (?) في الأصل: صه وهو رمز للصلاة على النبي .

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هي مارية بنت شمعون رضي الله عنها، مولاة النبي وأم ولده إبراهيم، أهداها له المقوقس صاحب الإسكندرية، توفيت في خلافة عمر رضي الله عنه سنة (16هـ). انظر: الإستيعاب (2/119) الإصابة (8/111)

[4] (?) هو مأبور القبطي الخصي، شيخ كبير، قريب مارية القبطية، قيل إنه أخوها من الأم، وقيل: ابن عمها ، وكان مما أهداه المقوقس صاحب الإسكندرية للنبي ، بقي على دينه مدة، ثم أسلم بعد. انظر: الإستيعاب (4/1912) الإصابة (5/699)(8/111).

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) الشغر الرفع، وشغر الكلب يشغر شغرًا رفع إحدى رجليه بال أو لم يبل، وشغر الرجل المرأة إذا رفع رجليها للنكاح. انظر: لسان العرب (4/417) تاج العروس (12/202).

[7] (?) الجَبُّ القطع، والجباب والإجتباب قطع الخصية، والمجبوب لخَصِيُّ الذي قد اسْتُؤْصِلَ ذكَره وخُصْياه . انظر: لسان العرب (

أمسح ماله ما للرجال، لا قليل ولا كثير، قال: فغمدت السيف، ورجعت إلى النبي صلى الله عليه وآله فأخبرته، فقال: الحمد لله الذي يصرف عنا الرجس أهل البيت»[1] . كذا ذكره الشريف المرتضى في كتاب "الدرر والغرر".

فلو كان كل ما ينطق به [صلى الله عليه وآله وسلم] عن وحي، لكان أمره عليًا بقتل القبطي عن وحي، ولا يقول به ذو لب، فإن بُطله في غاية الظهور، ولكن من لم يجعل الله [له][2] نورًا فماله من نور.

ولأن عليًا خالف أمره صلى الله عليه وآله ايضًا، فقد روى محمد بن بابويه في "الأمالي" والديلمي[3] في "إرشاد القلوب": «أن رسول الله صلى الله عليه وآله أعطى فاطمة سبع/[261/ب] دراهم، وقال أعطيها عليًا، و[أمريه][4] أن يشري لأهل بيته طعامًا - وقد غلبهم الجوع- [فأعطتها][5] عليًا وقالت: أمرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبتاع لنا طعامًا، فأخذها علي وخرج من بيته ليبتاع طعامًا لأهل بيته، فسمع رجلاً يقول: من يقرض الوفي الملي، فأعطاه الدراهم»[6].

1/249) تاج العروس (12/118).

[1](?) الأمالي للمرتضى (1/54) وهو أيضًا في بحار الأنوار (22/53).وأصل هذه القصة في صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب براءة حرم النبي من الريبة (8/119) برقم (7199) ولفظه: «عن أنس: أن رجلا كان يتهم بأم ولد رسول الله فقال رسول الله لعلي: اذهب فأضرب عنقه، فأتاه علي فإذا هو في ركي يتبرد فيها، فقال له علي: اخرج، فناوله يده فأخرجه، فإذا هو مجبوب ليس له ذكر، فكف علي عنه، ثم أتى النبي فقال: يا رسول الله إنه لمجبوب ماله ذكر».

[2](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3](?) هو الحسن بن محمد الديلمي، من محدثي الرافضة، له كتاب إرشاد القلوب في مجلدين. انظر: أمل الآمل للعاملي (2/77) معجم رجال الحديث للخوئي (6/145).

[4](?) في الأصل: مري، ولعل الصواب ما أثبته.

[5](?) في الأصل: فأعطاها، ولعل الصواب ما أثبته.

فإنه صريح في المخالفة، ولو فعل مثله أحد من المتعدِ عليه من الخلفاء، لشددوا النكير عليه، ويسلقوه بألسنة حداد، بل كفروا الفاعل، فإن فيما فعله، مخالفه أمر الرسول الذي لا ينطق عن الهوى، و[الإنفاق][1] من مال الغير، والتشدد على أهل البيت، وعدم المبالات بما أصابهم من غلبة الجوع، وترك الواجب للمندوب، والإنفاق من مال لا يجوز إنفاقه.

واحتمال العلم برضا النبي صلى الله عليه وسلم مشترك[2]، ولأن الأمر يحتمل الندب، ولأن الشريف المرتضى ذكر في "الدرر والغرر" أن مجرد أمر الرسول لا يقتضي الوجوب، فيجوز المراجعه ليظهر الجزم، وينتفي احتمال الندب، فلذلك راجع النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] مراجعة لطيفة في ذلك، حيث قال لمن اختلف من أهل البيت وتنازع في الأمر: «حسبكم كتاب الله»[3] ولم يخاطب النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] بشيء، قصدًا للتخفيف عليه عند شدة الوجع ، وقرب الوفاة، مع ما غشيه من الكرب من بعد التكلم.

وليست المراجعة حكم [بخلاف][4] ما أنزل الله، وقد راجع النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] ربه [تسع][5] مرات، بإشارة موسى الكليم [عليه السلام] كما ذكره ابن

(?)[6] الأمالي لإبن بابويه القمي (ص: 556) روضة الواعظين للفتال (ص: 126).

(?)[1] في الأصل: والإ من ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] المشترك هو: ما وضع لمعنيين مختلفين أو لمعان مختلفة الحقائق، مثاله قولنا: جارية، فإنها تتناول الأمة والسفينة. انظر: أصول الشاشي (ص: 36) إرشاد الفحول (1/57).

(?)[3] سبق تخريجه واللفظ فيه: حسبنا ولم أجد في شيء من رويات الحديث لفظ: حسبكم.

(?)[4] في الأصل: بخلافة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: تسعة، ولعل الصواب ما أثبته.

بابويه في كتاب "المعراج"[1]، وراجع موسى [عليه السلام] ربه إذ ناداه ربه أن ائت القوم الظالمين[2] قوم فرعون، حيث قال: إني أخاف أن يكذبون، ويضيق صدري، ولا ينطلق لساني،/[262/أ]ولهم علي ذنب فأخاف أن يقتلون –كما سلف- فلم يكن مراجعة عمر ردًا للوحي.

ولأن خبر القرطاس كما رواه سعيد بن جبير[3] عن ابن عباس وهو أنه: «أشتد برسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] وجعه فقال: ائتوني بكتف أكتب لكم كتابًا لم [و][4] لن تضلوا بعده أبدًا، فتنازعوا، فقالوا: ما شأنه أهجر، استفهموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: دعوني، [فالذي][5] أنا فيه خير مما تدعونني إليه، وأوصاهم بثلاث، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفود بنحو ما كنت أجيزهم، وسكت عن الثالثة أو قال: فنسيتها»[6].

وفي رواية: «وفي البيت رجال، منهم: عمر بن الخطاب، قال: قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن، حسبكم كتاب الله»[7].

---

[1](?) لم أقف عليه، ولنسبته للصدوق انظر: الفهرست للطوسي (ص: 238).

[2](?) في الأصل: أن ائت القوم الظالمين أن ائت القوم الظالمين ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3](?) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي –مولاهم- الكوفي، أبو محمد ويقال أبو عبدالله، ثقة ثبت فقيه، أحد الأعلام قتله الحجاج سنة (95هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (1/60) تقريب التهذيب (4/11).

[4](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[5](?) في الأصل: مالذي، ولعل الصواب ما أثبته.

[6](?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (4/120) برقم (3168) ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (5/75) برقم (4319).

[7](?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب قول المريض قوموا عني (7/155) برقم (5669) ومسلم، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي (5/76) برقم

وهو ناص على أن أهل البيت اختلفوا في الأمر، وإنما رجح عمر قول العزمة الثانية، بما عرف أنه لم يكن جزمًا منه، لأنه لم يبالغ فيه، ولم يقل أولاً :إن الله تعالى أمرني أن أكتب لكم كتابًا، ولا آخرًا، فكأنه عليه السلام همَّ بالكتابة حين بدا له مصلحة، ثم ظهر له إن المصلحة بدله، فلم [يكرر][1] القول، ولم يبالغ فيه، ولم ينكر على من رأى أن المصلحة ترك الكتابة، فسكت عنها، وأوصاهم بالأمور الثلاثة.

ولأن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] كان مأمورًا باستشارة الصحابة، لقوله: ﭽﭬ ﭭ ﭮﭯ ﭼ [آل عمران: ١٥٩] وكان عظماؤهم إذا أمرهم بأمر يراجعونه، فإن كان المأمور به جزمًا أمرهم به، وإلا تركه برأيهم، وقد راجعه علي حين استخلفه في المدينة، فقال: «أتخلفني في النساء والصبيان»[2].

ولأنه تعالى قال: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ ﭽ ﭼ [الحجرات: ٧] فإنه ناص على أنه قد يوافقهم في بعض من الأمر، ويفعل بمقتضى مصلحتهم، فإنه قال كثيرًا من الأمر ليعلم الموافقة في البعض تحقيقًا لفائدة قوله/[262/ب] : ﭽ ﭬ ﭭ ﭮﭯ ﭼ [آل عمران: ١٥٩] .

ولأنه لو كان مأمورًا بها من عند الله لأمضاه، ولم يلتفت إلى قول من خالفه فيها، أو قال: إن الله أمرني به، وإلا لكان تاركًا لإمضاء ما أوحي إليه، ولأن سكوته [صلى الله عليه وآله وسلم] ناص على أنه رضي بما أشار به عمر.

ولأن الرد مخالفة فأشربه عن المعاندة، بخلاف المشورة فإنها جابرة، ولا سيما إذا كانت مأمورة، ولأن الإمامية روت أنه [صلى الله عليه وآله وسلم] رد ما أوحي

(4322) وفيه: حسبنا كتاب الله ولم أجد في شيء من الروايات لفظ: حسبكم.

[1] في الأصل: يكون، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] سبق تخريجه.

إليه في غدير خم(1)، ولم يأتمر بما أمره ربه، غير مرة، حتى عُوتب به -كما مر سالفًا.

ولأنهم رووا عن الأئمة أنهم حكموا بخلاف ما أنزل الله تعالى في كثير من الأحكام، وذلك مثل وطي أمة الغير(2) بإذنه(3) وقد قال تعالى: ﭽ ٹ ٺ ٻ ٽ ڤ ڦ ڨ ڨ ڤ ڦ ڦ ڨ ﭼ [المؤمنون: ٥ – ٦] وليست المحَلّلَة زوجة ولا ملك يمين، ولا يطلق ملك اليمين على ملك المنفعة، [ولا](4) يصح إطلاقه على الزوجة، ولم يستعمل العرب هذا اللفظ بهذا المعنى، ولا يرضى بهذا التأويل إلا من طعامه التأويل، ولا يطلق لفظ الملك على العارية.

ومثل جواز الصلاة مع الثوب المبدوع بدم الجروح والقروح(5)، وقد قال تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ [المدثر: ٤]، ومثل استرقاق ولد صغار [لذمي](6) قتل مسلمًا، وحكم

---

[1] (?) انظر هذه الرواية في: المطلب الثامن والعشرين من المقصد الثالث.

[2] (?) في الأصل: وطي أمة الغير وطي أمة الغير ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) روى الكليني : «عن أبي عبدالله في الرجل يحل فرج جاريته لأخيه، قال: لا بأس به» وروى كذلك «عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر : الرجل يحل جاريته لأخيه، فقال: لا بأس» الكافي (5/469)) والبحراني يجيب عن الروايات التي تمنع ذلك في كتبهم بقوله: «والأظهر عندي حمل الخبرين على التقية، فإن العامة مطبقون على عدم صحة نكاح التحليل، وهو من خواص الإمامية» الحدائق الناضرة للبحراني (24/315). وانظر أيضًا: مختلف الشيعة للحلي (7/269) الإستبصار للطوسي (3/135) جامع المقاصد للكركي (13/178) نهاية المرام للعاملي (1/316) الحدائق الناضرة للبحراني (24/311) 315) رياض المسائل للطبطبائي (10/362) بحار الأنوار (100/326).

[4] (?) في الأصل: وإلا، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر: الإقتصاد للطوسي (ص: 253) تذكرة الفقهاء للحلي (1/73) مختلف الشيعة للحلي (1/467) روض الجنان للشهيد الثاني (ص: 165).

[6] (?) في الأصل: ذمي، ولعل الصواب ما أثبته.

الله القصاص، والحكم تخصيص بعض الورثة ببعض التركة، والنص يدل على عموم الحكم، والحكم بخلاف ما أنزل الله رد للوحي، ورووا عن الصادق: أنه نهى تعليم المرأة مسئلة الاحتلام[1]، وعن الكاظم: أنه نهى تعليم الخلق أصول دينهم[2]، وقد أمر الله من [تفقه][3] في الدين، تعليم أحكامه للناس.

الثاني: أنه قصد إحراق بيت فاطمة[4].

وهو باطل؛/[263/أ] لأنه من عنترياتهم وشنايع خرافاتهم، وقد اختلفت كلمتهم في ذلك، فالأكثرون منهم على أنه أحرقه، والآخرون أنه قصد إحراقه، وبطلانه في غاية الظهور، لأن القصد من أفعال القلوب، لا يطلع عليه أحد إلا الله تعالى، وإعداد أسباب الإحراق، والأمر بإحضارها، والتهديد به -لو ثبت- لا يدل على إمضاء الفعل، إذ ربما يكون ذلك للتهديد والترهيب.

ولأنه ورد من طريق القوم، أنه صدر من المرسلين، ما هو أعظم منه –كما سلف- ولأن ذلك -كما زعموا- كان بسبب إباء علي عن البيعة، وهو مطعن له، حيث ترك ما هو الواجب عليه من التقية، فهو حجة عليهم.

ولأنه لو فرضت صحته، فهو لا يقاوم ما صح من [فضائله][5] واستحقاقه للخلافة، لتواتره معنى.

(?)[1] انظر: الاستبصار للطوسي (1/105) منتهى المطلب للحلي (1/167) المهذب البارع لابن فهد الحلي (1/150)

(?)[2] انظر: فقه الرضا لعلي بن بابويه (ص: 338) بحار الأنوار (75/347).

(?)[3] في الأصل: نفعه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 271) الصراط المستقيم (2/301) بحار الأنوار (28/268) كشف الغطاء (1/18) الأربعون للماحوزي (ص: 126).

(?)[5] في الأصل: فضايل، ولعل الصواب ما أثبته.

الثالث: أنه أنكر موت النبي[صلى الله عليه وآله وسلم] ، وحلف أنه لم يمت[1] ، ولم يدر أن الموت يجوز عليه، حتى تلى أبو بكر : ﭽ   ﭼ [الزمر: ٣٠] .[2]

وهو باطل؛ لأن إنكار موت شخص في وقت معين، لا يستلزم إنكار موته مطلقًا، وقوله لما تلى أبو بكر ﭽ   ﭼ [الزمر: ٣٠] :«كأني لم أسمع هذه الآية»[3] لا يدل على عدم علمه، بل على عدم حضوره، ولأنه لا [يعاب][4] على اللبيب الفطن، والنحرير البين، إذا طرأ عليه ذهول عن بعض معلوماته، واعتراه غفلة لا تعرف أذنه عن المطانة.

ولأن البشر عند تفاقم أمواج الكرب والأشجان، وتلاطم أمواج الغموم والأحزان، قد يجري على/[263/ب] لسانه [ما][5] لا يواطئ جنانه، وقد هام عمر بما غشيه من الغم أغشيه، [وأظلمت][6] عليه الدنيا، وظن الخبر زورًا وصب عليه من غوائل البث، ما لو صب على الجبال الراسيات، لصارت هباء منثورًا.

ولأن عدم العلم بجواز الموت على النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] ، ليس بأعظم من عدم العلم بأنه تعالى يعلم السر وأخفى، وأنه منزه عن المكان، وأن القرب

(?)[1] أصل هذا الحديث في صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب قول النبي : لو كنت متخذًا خليلاً (5/7) برقم (3667).

(?)[2] انظر لهذه الشبهة: كمال الدين وتمام النعمة للصدوق (ص:30) نهج الحق وكشف الصدق (ص:276) الصراط المستقيم للعاملي (3/18).

(?)[3] بحثت عنه ولم أجده .

(?)[4] في الأصل: غاب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: أما، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: أظلم، ولعل الصواب ما أثبته.

والبعد [عنده سواء][7] وقد صح عند هؤلاء القوم، أن موسى كليم الله لا يعلم ذلك كما سلف.

ولأن مثل هذه الآثار لا تقاوم ما صح من فضائله من الأخبار.

الرابع: أنه كان لا يعلم المسائل الشرعية، فأمر برجم امرأة [حامل][1] ، فقال [له][2] أمير المؤمنين: «إن كان لك عليها سبيل، فليس لك على ما في بطنها سبيل، فقال عمر: لولا علي لهلك عمر»[3].

وأراد أن يرجم مجنونة فقال علي: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يبرأ ويعقل، وعن الطفل حتى يحتلم»[4] ولم يعلم أن الميت لا يحد، فإنه غير مكلف، وقد ضرب ابنه أبا شحمة[5] حد الزنا، ولم يتم مائة

(?)[7] في الأصل:عمدة فوصي، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[1] في الأصل: حاملة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: لها، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص:162) الإستيعاب لابن عبدالبر (3/1103) وجاء في الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث (ص: 186): أنه ليس بحديث.

(?)[4] رواه الإمام أحمد في مسنده (1/140) برقم (1183) وأبو داوود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا (4/244-245) برقم(4404 و 4405) ابن خزيمة في صحيحه (2/102) برقم (1003) وابن حبان في صحيحه (1/356) برقم (143) والحاكم في المستدرك (1/389) برقم (949) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وصححه الألباني كما في إرواء الغليل (2/4) برقم (297) .

(?)[5] هو عبدالرحمن بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي وهو الأوسط من أبناء عمر الثلاثة وكلهم اسمه عبدالرحمن، أدرك النبي وهو الذي ضربه عمرو بن العاص الحد في الخمر ثم ضربه عمر تأديب الوالد لولده ثم مرض فمات بعد شهررضي الله عنهم ، قال ابن عبدالبر: «وأما أهل العراق فيقولون إنه مات تحت السياط، وهو غلط». انظر: الإستيعاب (2/842) الإصابة في تمييز الصحابة (5/44).

جلدة حتى مات، فضربه ما بقي بعد موته، ولم يعلم حد شرب الخمر، فهذه الآثار تدل على قلة معرفته بظواهر الشريعة[1].

وهو باطل؛ أما الأمر برجم [حامل][2]، بل هو أثر مرقوع، ولأنه لو فرض ثبوته، فلعله لم يعلم بالحمل، وهو وإن كان محتاطاً في الأحكام، لكنه قد طرأ عليه ذهول ونسيان، وقد نسي آدم/[264/أ] وموسى وفتاه، كما نطق به الكتاب، ونسي النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] في الصلاة، كما رواه الكليني وأبو جعفر الطوسي، عن أبي عبدالله الحلبي[3]: «أن الإمام أبا عبدالله كان يسهو في صلاته، ويقول في سجدتي السهو: بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وعلى آل محمد»[4].

وقوله: «لولا [علي][5] لهلك عمر» إرادته ما يعتريه من الحزن والغم، بعد العلم بكونها [حامل][6] بعد الرجم، وقد أمر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] في قتله[7]، أو علم بالحمل لكنه لم يعلم أنه نفخ فيه الروح، لأن الظاهر

---

[1] (?) انظر لهذه الشبهة: الإختصاص للمفيد (ص: 110) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 277-281) الصراط المستقيم للعاملي (3/14) كتاب الأربعين للشيرازي (ص:432) النص والإجتهاد (ص: 366).

[2] (?) في الأصل: حاملة، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هو عمر بن أبي شعبة الحلبي التيملي الكوفي، من أصحاب الصادق، وهو من الثقات عندهم بل إنهم وثقوا جميع آل شعبة،. انظر: رجال الطوسي (ص: 253) نقد الرجال للتفرشي (3/349) معجم رجال الحديث للخوئي (14/17).

[4] (?) الكافي للكليني (3/356-357) تهذيب الأحكام للطوسي (2/196).

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: حاملة، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) لعله أراد القبطي، قال الألوسي في المختصر: وقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم علياً بقتل القبطي بمجرد التهمة من غير جزم واحتياط منه في القتل. السيوف المشرقة (ص: 544).

أن الشهود إنما يشهدون بالزنا بعد الرؤية أو قريب منها، ولا يجب على الإمام السؤال عن الحمل، فلما حال على ذلك، علم أنه يعلم أنه نفخ فيه الروح، وإذا كان الحمل نطفة أو علقة أو مضغة يجب الحد، لعدم الحياة ولا حجة للممكن.

ولأنه روي عن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] أنه أمر عليًا بإقامة الحد على امرأة حديثة بنفاس، فلم يقمها خشية أن تموت، فذكر ذلك للنبي [صلى الله عليه وآله وسلم] قال: «أحسنت، دعها حتى ينقطع دمها، ثم أقم عليها الحد»[1].

وأما إرادة رجم المجنونة، فلم يثبت عند أهل السنة، ولأنه لو فرض ثبوته، فلعله لم يعلم بجنونها، كما [لم][2] يعلم النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] بنفاس المرأة، وذلك بسكوتها، وفَقْد ظهور آمارات الجنون، ولأنه يحتمل أنه علم بجنونها، ولكنه تفرس من بعض كلماتها، أن جنونها لم يبلغ مبلغًا يرتفع عنها الحد، فلما رأى علي الحديث، علم بإطلاقه أو علم أن عليًا كان أعلم بها منه.

ولأنه روى محمد/[264/ب] بن بابويه القمي في "فقه من لا يحضره الفقيه":

أن عليًا كان يأمر بإقامة حد السرقة على الصبي قبل أن يحتلم[3]، وهذا يدل دلالة صريحة بأنه لم يعمل بما رواه، وخالف أمر رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم].

---

[1](?) رواه أبو داوود في سننه، كتاب الحدود، باب في أقامة الحد على المريض (4/275) برقم (4475) وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داوود (2/13) برقم (4473) وأصل الحديث في صحيح مسلم (5/125) برقم (4547).

[2](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3](?) انظر: من لا يحضره الفقيه (4/62) المقنع للصدوق (ص: 446) تحرير الأحكام للحلي (ص: 351) مختلف الشيعة للحلي (9/203).

ولأن عمر أراد إقامة حد واحد على من رفع عنه القلم، مع احتمال الذهول، وعدم العلم بالمانع، وعلي أمر بإقامة حد السرقة على كل صبي يسرق، وحكم به حكمًا جزمًا مؤبدًا، مع علمه بكونه لم[1] يحتلم، فلا غميزة في عمر.

ولأن عدم العلم بالمسائل الأصولية الاعتقادية [لا مطعن فيه][2]، وقد ثبت من طريق القوم، عدم علم بعض الرسل ببعض أمهات مسائل الإلهيات، كما سلف.

أما حد الميت فهو من كذبات الباهتين[3]، والصحيح أنه ضربه مائة جلدة، وعاش واندمل[4] جراحاته، وأدركه الموت بعد حين.

أما حد شرب الخمر ،فلأنه لم يُقدَّر في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله لشرب الخمر حد، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يجلد في الخمر بالجريد والنعال، وضرب مرة في شرب الخمر بجريدتين نحو أربعين، لما رواه مسلم في صحيحه[5]، ثم جلد أبو بكر أربعين، ولما أفضت نوبة الخلافة إلى عمر، استشار الصحابة في حد الخمر، فقال له علي: «أرى أن تجلده ثمانين جلدة»[6]، واتفق على ذلك أصحاب رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] وقد صح ذلك عند الإمامية أيضًا، كما ذكره الحلي في "[منهاج][7] الكرامة" فلا مطعن فيه.

---

[1] (?) في الأصل:ولم، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) انظر: منهاج السنة (6/18).

[4] (?) دمل جرحه واندمل، إذا برئ وتماثل وصلح. انظر: لسان العرب (11/250) تاج العروس (28/504).

[5] (?) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد الخمر (5/125) برقم (4549) والقائل فيه لعمر هو عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهما.

[6] (?) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد الخمر (5/125) برقم (4551).

[7] (?) في الأصل:منهج، ولعل الصواب ما أثبته.

أما تلقين الشاهد فكذب[1]، ولم يثبت -عند أهل السنة- ما عزوه إليه، ودون إثبات، إنما قاله/[265/أ] على تقدير فرض ثبوته، وأنه قال ذلك بمحضر من الشاهدين[2] ودعوى أهل [البصرة][3] على [المغيرة][4]، كما ذكره ابن جرير الطبري، والإمام البخاري، والحافظ عماد الدين ابن [كثير][5]، والحافظ جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، والشيخ شمس الدين المظفر سبط ابن الجوزي[6]، في

---

[1] (?) انظر لهذه الشبهة: كشف الحق ونهج الصدق (ص: 280) الصراط المستقيم للعاملي (3/21) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 74) كتاب الأربعين للشيرازي (ص: 565).

[2] (?) في الأصل:حرطب الشفا والغرفج وبلغ القطب، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل:البصير، ولعل الصواب ما أثبته.والبصرة مدينة على الشط الغربي من النهر المتكون من التقاء الفرات ودجلة، وهي ثاني أكبر مدينة عراقية. انظر: المنجد في اللغة والأعلام (ص: 40) الموسوعة الجغرافية للوطن العربي (ص: 108).

[4] (?) في الأصل:مغيرة، ولعل الصواب ما أثبته. وهو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن معقب الثقفي، أبو عيسى أو أبو محمد وقيل: أبو عبدالله، صحابي أسلم قبل عمرة الحديبية وشهدها وبيعة الرضوان،وهو من دهاة العرب وكان يقال له: مغيرة الرأي، ولي لعمر البصرة ثم الكوفة ثم ولي الكوفة لعثمان واعتزل الفتنة ثم ولي الكوفة لمعاوية –رضي الله عنهم- حتى توفي سنة (50هـ). انظر: الإستيعاب (4/1445) الإصابة (6/197).

[5] (?) في الأصل:الكثير، ولعل الصواب ما أثبته.وهوإسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوَّ بن كثير بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين، الفقيه الشافعي، ولد سنة نيف وسبعمائة، وقال ابن حجر: «وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير» من مصنفاته: تفسير القرآن العظيم، البداية والنهاية وغيرها، توفي سنة (774هـ). انظر: معجم المحدثين للذهبي (ص: 41) إنباء الغمر (1/45) الدرر الكامنة (1/125).

[6] (?) هو يوسف بن الأمير حسام الدين قزأوغلي أو قزغلي بن عبد الله بن عتيق، أبو المظفر، شمس الدين البغدادي الدمشقي الحنفي، سبط أبي الفرج ابن الجوزي، المؤرخ واعظ الشام، ولد

تواريخهم هو: [أن المغيرة][1] كان أمير البصرة، وكان الناس يقلونه، فأخذوا عليه الشهود، أنه زنا بامرأة يقال لها: أم الجميل[2] ، وكتبوا بذلك إلى عمر، فأمر أن يقدموا عليه جميعًا، [المغيرة][3] والشهود[4]، فلما قدموا، جلس عمر فدعا بالشهود والمغيرة، فتقدم واحد منهم فقال: رأيته بين [فخذيها][5]، فقال: لا والله حتى تشهد: لقد رأيته يلج فيها [ولوج المرود][6] في المكحلة، فقال: نعم أشهد على ذلك، ثم دعا شاهدًا آخر فقال: على ما تشهد، فقال: على مثل شهادة الأول، فقال: لا، وتشهد أنه ولج فيه ولوج المرود في المكحلة، قال: نعم، حتى بلغ قدره، ثم دعا الشاهد الثالث، فقال: على ما تشهد؟ فقال: على مثل شهادة صاحبي، ثم دعا الرابع، وكان غائبًا، فلما حضر، قال: ما عندك، قال: يا أمير المؤمنين، رأيت مجلسًا ونفسًا حثيثًا وانتهازًا، ورأيته مستبطنها، ورجلين كأنها أذنا حمار، فقال: عمر: رأيته كالميل في المكحلة، فقال: لا، فأمر عمر أن يضرب كلاً من الشهود، ثمانين سوطًا[7].

سنة نيف وثمانين وخمسمائة للهجرة،انتهت إليه رئاسة الوعظ ومعرفة التاريخ، قال الذهبي عنه: «ورأيت له مصنفًا يدل على تشيعه» من مصنفاته: تاريخ مرآة الزمان قال ابن كثير: «من أحسن التواريخ» توفي سنة (654هـ). انظر: وفيات الأعيان (3/142) البداية والنهاية (13/226) سير أعلام النبلاء (23/296) شذرات الذهب (5/266).

[1](?) في الأصل:ابن مغيرة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) هي أم جميل بنت عمرو بن الأفقم الهلالية ويقال أن أصل أبيها من ثقيف وزوجها الحجاج بن عتيك. انظر: الإصابة (2/33).

[3](?) في الأصل:الغيرة، ولعل الصواب ما أثبته.

[4](?) والشهود هم: أبو بكرة نفيع بن الحارث الثقفي وقيل: ابن علقمة مولى النبي ﷺ، ونافع بن الحارث وشبل بن معبد وزياد بن أبيه وكلهم إخوة لأم. انظر: أسد الغابة (1/498) البداية والنهاية (7/94) سير أعلام النبلاء (3/6).

[5](?) في الأصل:فخذلها، ولعل الصواب ما أثبته.

[6](?) في الأصل:ولموج البرود، ولعل الصواب ما أثبته.

الخامس: أنه منع عن المغالات في المهر، قال: من غالى مهر امرأته[1] ألقيت الزيادة في بيت المال، فقامت امرأة، ونبهته لقوله تعالى: ﭼ ﭙ ﭙ ﭙ ﭼ [النساء: ٢٠] على [جوازه][2] [و][3]بخطائه ذلك واعترف فقال: [كل][4] أفقه من عمر، حتى المخدرات في الحجال[5][6].

وهو باطل؛ لأن عمر إنما نهى عن المغالات لأن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] /[265/ب] أمر بتيسير الصداق، روى الحافظ الخطابي[7] في "غريب الحديث" أن النبي[صلى الله عليه وآله وسلم] قال: «تياسروا في الصداق، فإن الرجل ليعطي المرأة حتى يبقى في

(?)[7] انظر: صحيح البخاري (3/223) تاريخ الأمم والملوك (2/492) أسد الغابة (1/498) الكامل في التاريخ (1/442) البداية والنهاية (7/94).

(?)[1] في الأصل: امرأته كلما، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: جواز، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

(?)[4] في الأصل:كلما، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] الحجال هو بيت كالقبة يستر بالثياب والأسرة للعروس والحجول خلاخيل النساء. انظر: لسان العرب (11/143) تاج العروس (28/280).

(?)[6] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 277) الصراط المستقيم للعاملي (3/16) كتاب الأربعين للشيرازي (ص: 342).

[7] (?) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، أبو سليمان، ولد سنة بضع عشرة وثلاث مئة، من مصنفاته: غريب الحديث ومعالم السنن والغنية وغير ذلك، توفي سنة (388هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (17/23) طبقات الشافعية الكبرى (3/182).

نفسه حسيكة[1]»[2].

وكان يفضل المرأة التي هي أيسر صداقًا على غيرها، فقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: «خير النساء أيسرهن صداقًا»[3].

وأخرج عن عائشة أنه عليه السلام قال: «من يمن المرأة، تسهل أمرها، وقلة صداقها»[4].

[وأخرج][5] أحمد والبيهقي: «أعظم النساء بركة، أيسرهن صداقًا»[6]، وإسناده جيد.

---

[1] (?) حسيكة: أي عداوة وحقدًا. انظر: تاج العروس (27/113).

[2] (?) رواه عبدالرزاق في المصنف (6/174) برقم (10398) و الخطابي في غريب الحديث (1/266) وضعفه الألباني السلسلة الضعيفة (10/450) برقم (4857).

[3] (?) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، ذكر الإخبار عن وصف خير النساء (9/342) برقم (4034) والطبراني في المعجم الكبير (9/290) برقم (10937) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (4/325): «رواه الطبراني بإسنادين، في أحدهما جابر الجعفي وهو ضعيف، وقد وثقه شعبة والثوري، وفي الآخر رجاء بن الحارث، ضعفه ابن معين وغيره،وبقية رجالهما ثقات» وضعفه الألباني، ضعيف الجامع الصغير برقم (2931).

[4] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (6/77) برقم (24522) وابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب ذكر البيان بأن تسهيل الأمر وقلة الصداق من يمن المرأة (9/405) برقم (4095) والبيهقي في السنن (7/235) برقم (14746) والحاكم في المستدرك (2/197) برقم (2739) وقال: حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه، قال الذهبي: على شرط مسلم، وصححه الألباني صحيح الجامع برقم (2235).

[5] (?) في الأصل:بياض بقدر كلمة، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (6/145) برقم (25162) والنسائي في السنن الكبرى،كتاب عشرة النساء، باب بركة المرأة (8/304) برقم (9229) والبيهقي في السنن الكبرى (7/235) برقم (14745) والحاكم في المستدرك (2/194) برقم (2732) وقال: حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه، قال

ولم يراجعها لأن النهي كان للندب، وقوله: «ألقي الزيادة في بيت المال» للتهديد، ولأن الآية تدل على الجواز، والنهي عن الجائز لمصلحة جائز.

وكان فيما قاله عمر نصحًا للمؤمنين، ولما أراد زيد[1] أن يطلق زينبًا[2]، منعه صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: «اتق الله، وأمسك عليك زوجك»[3] مع أن الطلاق من المباحات.

ولأن عمر كان يعلم جواز المغالات، إلا أنه منع عنها لوخامة العاقبة، وكم من مباح وله عاقبة وخيمة، والمغالات من هذا القبيل، إذ ربما لا يجد الرجل ما أمهر المرأة، لكثرته، ويبقى الدين في [ذمته][4] فيطالبه في الدنيا فلا يجد ما يؤديه فيسغب ويذل، ويكون مشغول الذمة في الآخرة، فيطالبه هناك فيعذب.

الذهبي: على شرط مسلم، وقال الألباني: ضعيف السلسلة الضعيفة (3/243) برقم (1117).

[1] (?) هو زيد بن حارثة بن شرحبيل الكعبي، أبو أسامة، صحابي جليل، حب النبي ومولاه،كان يدعى زيد بن محمد بالتبني إلى أن حرم التبني، وهو أول من أسلم في قول طائفة، استشهد رضي الله عنه وأرضاه في غزوة مؤته وهو قائد الجيش سنة (8ه). انظر: الإستيعاب (2/542) الإصابة (2/598).

[2] (?) هي أم المؤمنين زينب بنت جحش الأسدية زوجة النبي ، وبنت عمته أميمة بنت عبدالمطلب، كانت زوجة لزيد بن حارثة فلما طلقها زوجها الله عز وجل للنبي ، توفيت رضي الله عنها سنة (20ه). انظر: الإستيعاب (4/1849) الإصابة (7/667).

[3] (?) إشارة لقول الله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ [الأحزاب: ٣٧] وهو في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ (1/110) برقم (458).

[4] (?) في الأصل: ذمة، ولعل الصواب ما أثبته.

أو يجد فيؤدي والجحف[1] جميع ما له من المال، فيدفعه الإعواز والخلة، فيقع في الشبهة والحرام، ويضطر للسؤال فيذل، أو يجد بعضه، فيبتلى بالفقر في الدنيا، ومطالبة الباقي في الآخرة، فلله بلاء ابن الخطاب، حيث منع عن المغالات حنانًا بالمسلمين، وكان أنصح الناس لهم، ولم يراجعها لئلا ينكسر قلبها، ولسكوت/[266/أ] من حضر من الصحابة، ورأى أنهم راضون بما قالت المرأة.

[ولأنه خشي كثرة][2] الطلاق الذي هو أبغض المباحات عند الله بين المسلمين، لأن الغالب، أن المرأة لا تطالب الزوج بجميع ما أمهرها، ما دامت زوجته، ولما علم أن اللبيب الحازم، الذي يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه، ينتبه بما قاله أولاً، وأن غيره لا ينفعه النصح.

وأما قوله: «كل أفقه من عمر» فعلى طريق التواضع، وهضم النفس، حيث فضل ربات الحجال في الفقه على نفسه، فضرب عن مجادلتها -ولو بالتي هي أحسن- صفحًا، وهذا الكلام لا يدل على أن ما قالته المرأة حق، وأن ما قاله باطل، وذلك [ظاهر][3] لا يخفى على أولي النهى.

ولأنه لم يرجع عن النهي، فإنه كان ينهى عن [المغالات][4] أيام خلافته، ويقول: «ما تزوج صلى الله عليه وآله وسلم، ولا زوج بناته بأكثر من أربعمائة درهم»[5] رواه

---

[1] (?) الجحف الذهاب بالشيء وأخذه واجترافه يقال جحف السيل الشجر والمدر والجحف شدة الجرف. انظر: لسان العرب (9/21) تاج العروس (28/190).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: ظ، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: النالات، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) رواه أبو داوود في سننه، كتاب النكاح، باب الصداق (2/199) برقم (2108) والترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب منه (3/421) برقم (1114) وقال هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في السنن، كتاب النكاح، باب القسط في الأصدقة (6/117) برقم (3349) وابن ماجه، أبواب النكاح، باب صداق

أصحاب السنن الأربعة وصححه [الترمذي][1] وقد جعل صداق فاطمة أربعمائة درهم، وهي أفضل النساء حسبًا ونسبًا إجماعًا، فلو كان ما قالت المرأة صوابًا، وما قاله عمر خطأ، واعترف بخطائه لرجع عن النهي.

ولأن القنطار في اللغة: المال الكثير[2]، والكثرة أمرٌ إضافي، فإن المائة مثلاً إلى العشرة كثير، فلا تدل الآية على المدعى، لجواز أن يكون المراد الكثير، بالنسبة إلى صداق امرأة هي فوق امرأة -أمهرها زوجها- في الدين والحسب والنسب والجمال، أو مثلها، وقول عمر تعريض لها بقلة العلم، وما روي أنه قال: أصابت امرأة وأخطأ رجل-إن صح- فهو أيضًا تعريض بقلة علم النساء، وضعف عقولهن.

ولأنه قد ورد مثل ذلك عن أمير المؤمنين، وقد أخرج ابن جرير وابن عبدالبر عن محمد بن كعب[3] قال: «سأل رجل عليًا/[266/ب] عن مسألة، فقال: فيها، فقال الرجل:

النساء (3/83) برقم (1887) والبيهقي في سننه (7/234) برقم (14736) وصححه الألباني كما في صحيح أبي داوود (6/336) برقم (1834).

[1](?) في الأصل: الذين، والصواب ما أثبته، وتقدمت ترجمته (ص: 159).

[2](?) القنطار معيارٌ فقيل هي جملة كثيرة ومجهولة من المال، وقيل: وزن أربعين أوقية من ذهب وقيل: ألف ومائة دينار وقيل: مائة وعشرون رطلاً، وقيل: ألف ومائتين أوقية، وقيل: أربعة ألاف دينار، وقيل: ملء جلد ثور ذهبًا وقيل غير ذلك. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (4/165) النهاية في غريب الحديث (4/198) لسان العرب (5/118) تاج العروس (13/485).

[3](?) محمد بن كعب بن سليم القرظي، أبو عبدالله أو حمزة المدني ثم سكن الكوفة، توفي سنة (120ه) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (26/340).

ليس هكذا، ولكن كذا وكذا، قال علي: أصبتَ، [وأخطأتُ][1] ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ [يوسف: ٧٦] »[2].

ولأن من آتاه الله العلم، قد يفهم الحكم دون من هو فوقه، أو يوازيه، ويتهم عليه، فقد روى ابن بابويه في "الفقيه" عن أحمد بن عمر الحلبي[3] قال: «سألت أبا الحسن عن قوله تعالى: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ [الأنبياء: ٧٨] قال: [كان][4] حكم داوود رقاب الغنم، والذي فهم الله سليمان: أن الحكم لصاحب الحرث في اللبن والصوف»[5] فلا مطعن لعمر في المنع لو فرض أنه أخطأ.

ولأن اللبيب الفطن، قد يغفل عن بعض البديهيات، فينبهه من هو دونه، فلا يطعنه غافل ولا يعيبه وَلِهٌ[6]، ولكن هؤلاء الموقى، والضلال الجهلة الحمقى، لفرط الإعتساف، وفقد الإنصاف، يطعنونه، ويستدلون على عدم استحقاقه الخلافة، وما الحامل لهم على ذلك إلا الرقاعة و الجلافة.

وقد رووا [أن][7] من الرسل، ما يدل على عدم العلم ببعض المسائل الاعتقادية، وقد عد من مطاعنه ماهو

---

[1] (?) في الأصل:أخطأتا، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) ابن جرير الطبري في تفسيره (16/192) وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (1/262).

[3] (?) في الأصل: أحمد بن أحمد بن عمر الحلبي، والتصويب من كتاب من لا يحضره الفقيه.هو أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي روى عن أبي الحسن الرضا وهو من الثقات عند الإمامية. انظر: رجال ابن داوود (ص: 41) نقد الرجال للتفرشي (1/143) معجم رجال الحديث للخوئي (2/188).

[4] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) من لا يحضره الفقيه للصدوق (3/100).

[6] (?) الوله: الوَلَهُ الحزن، وقيل: هو ذهاب العقل والتحير من شدّة الوجد، أو الحزن أو الخوف. انظر : لسان العرب (13/561).

[7] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

قريب منه، وهو ما حكاه الزبير[1] في "الموفقيات"[2] عن إبراهيم بن المنذر[3] عن محمد بن معبد[4] قال: «أتت امرأة إلى عمر [بن][5] الخطاب فقالت: يا أمير المؤمنين، إن زوحي يصوم النهار ويقوم الليل، وأنا أكره أن أشكوه إليك، وهو يقوم بطاعة الله عز وجل، فقال: جزاك الله خيرًا من مثنية [على] زوجها، فجعلت تكرر عليه القول، وهو يكرر عليها الجواب، وكان كعب بن [سور][6] الأزدي حاضرًا، فقال: اقض يا أمير المؤمنين بينها وبين زوجها، فقال: وهل فيما ذكرتْ قضاء، فقال: إنها تشكوا مباعدة/[267/أ] زوجها عن فراشها، وتطلب حقها في ذلك، فقال له عمر: أما إن فهمت ذلك فاقض بينهما، فقال كعب: علي بزوجها

---

[1] (?) هو أبو عبدالله الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي المدني، ثقة، قاضي المدينة، قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة ثبتا عالما بالنسب عارفا بأخبار المتقدمين وسائر الماضيين» توفي سنة (256هـ). انظر: تاريخ بغداد (8/467) تقريب التهذيب (1/214) تهذيب التهذيب (3/269).

[2] (?) سمى كتابه بالموفقيات، نسبة للموفق طلحة بن الخليفة المتوكل. انظر: مقدمة كتاب الموفقيات (ص: 21).

[3] (?) هو إبراهيم بن المنذر بن عبدالله بن المنذر بن المغيره بن خالد الأسدي الحزامي، أبو إسحاق المدني، صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، توفي سنة (265هـ). انظر: تقريب التهذيب (1/94) تهذيب التهذيب (1/145).

[4] (?) محمد بن معبد، أدرك عمر بن عبدالعزيز. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (1/239) الثقات لابن حبان (9/61).

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: سورة ولعل الصواب ما أثبته. هو كعب بن سور بن بكر بن عبد بن ثعلبه الأزدي، من نبلاء الرجال وعلمائها، معدود في كبار التابعين، وقيل إن له صحبة، ولي قضاء البصرة لعمر وعثمان رضي الله عنهما، جاءه سهم غرب يوم الجمل -وهو يعظ الناس- فقتله. انظر: الطبقات لابن سعد (7/91) سير أعلام النبلاء (3/425) الإصابة (5/646).

فأُحضر، فقال: إن امرأتك تشكوك، فقال: أقصرت في شيء من نفقتها، فقالت المرأة:

أيها القاضي الحكـيم رشده ... ألهى خليلي عن فراشي مسجده
نهاره وليله ما يرقـــــده ... فلست في حكم النساء أحمـــده
زهده في مضجعي تعبده ... فاقض القضا يا كعب لا تردده

قال: فقال زوجها:

زهدني في فرشها وفي الحجل ... إني امرؤ [أذهلني][1] ما قد نــزل
في سورة النحل وفي السبع الطول ... وفي كتاب الله تخويف جلل

فقال كعب:

إن خير القاضين من عدل ... وقضى بالحق جهرًا وفصل
إن لها عليك حقًا يارجل ... تصيبها في كل أربع لمن عقل
قضيته من ربنا عز وجل ... فأعطها ذاك ودع عنك العلل

---

[1] (?) في الأصل:اهلني، ولعل الصواب ما أثبته.

ثم قال: إن ربنا عز وجل قد أباح لك من النساء أربعًا، ثلاثة أيام ولياليهن تعبد فيها ربك، ولها يوم وليلة.

فقال عمر: والله ما أدري من أي أمريك أعجب؟ أمن فهمك أمرهما ! أم من حكمك بينهما ! أذهب فقد وليتك قضاء البصرة».

وذكره الرشاطي[1] في كتابه المسمى "باقتباس الأنوار والتماس الأنهار" وزاد بعد قوله: «ولها يوم وليلة فلا تصل في ليلتها إلا الفريضة»[2].

وهو باطل؛ لما تقدم ولأن عمر قد تفطن ما أذاعت المرأة من ترك النوم معها في فراشها، ولكنه أعرض عنها صفحًا، واثنى عليها، لترجع عما أخفته في نفسها، فإن زوجها لزهده وخوفه من الله تعالى، ما كان يقصر في نفقتها وغشيانها، ولمَّا أظهر ابن [سور][3] مانوته المرأة، قال له ما قال، والرويات الصحيحة على ما ذكره /[267/ب] البيهقي في "شرح النهاية" وغيره من أئمة الحديث: «أن امرأة جاءت إلى عمر، وعنده كعب بن [سور][4] ، فقالت: يا أمير المؤمنين، إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، وأنا أكره أن أشكوه، فقال عمر: نعم الرجل زوجك، فرددت كلامها، وعمر لا يزيدها على ذلك، فقال كعب: يا أمير المؤمنين، إنها تشكو زوجها، في هجره

---

[1] (?) هو عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف بن أحمد بن عمر اللخمي الرشاطي المري، كانت له عنايةٌ كثيرة بالحديث والرجال والرواة والتاريخ، له كتاب: إقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، توفي سنة (542هـ). انظر: تاريخ الإسلام (36/537) الوافي بالوفيات (5/432).

[2] (?) رواه عبدالرزاق في المصنف (7/148) برقم (12586) وابن سعد في الطبقات (7/92) برقم (8644) ووكيع في أخبار القضاة (1/276) كلهم دون الأبيات وابن أبي الدنيا كتاب العيال (2/688) برقم (498) قال الألباني: صحيح كما في إرواء الغليل (7/80).

[3] (?) في الأصل: سوريا، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: سوريا، ولعل الصواب ما أثبته.

فراشها، فقال عمر: كما فهمت إشارتها فاحكم بينهما، فأرسل إلى زوجها، فجاء، فقال لها كعب: ما تقولين ؟ فأنشدت أبياتها، ثم قال لزوجها ما تقول:

فأنشدها [أبياتًا][1] مرتجلاً، فلما فرغ، بَدَهَ[2] كعبٌ أبياتًا وَشَدَهَ[3] [فأنشد][4]، فقال عمر: من أين [لك][5] هذا، قال: لأن الله تعالى أباح للحر أربع زوجات، فكل واحدة منهن يوم وليلة، فأعجب عمر وولاه قضاء البصرة.

ولأن مثل هذه الحكايات، لا تقدح من شهدت النصوص على فضائله.

السادس: أنه منع أهل البيت عن خمسهم، الذي هو سهم ذوي القربى، لقوله تعالى: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ [الأنفال: ٤١][6].

وهو باطل؛ لأن الآية ليست بناصة على المدعى، لاحتمال أنهم مصارفه لا على سبيل الاستحقاق، فجاز الاقتصار على صنف واحد، وقد ذهب جمع من الإمامية، إلى أنه يجوز أن يخص بالخمس طائفة، نص عليه أبو

---

[1] (?) في الأصل: ابياءة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) البداهة أَوّل كل شيء وما يفجأُ منه، قال ابن فارس: «الباء والدال والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على أوّل الشيءِ والذي يفاجِئُ منه» يقال: بادَهْتُ فُلاناً بالأمر، إذا فاجأتَه وفلانٌ ذو بَديهة إذا فجِئَهُ الأمْرُ لم يتحيَّر،قال ابن الأعرابي: «بَدَّه الرجلُ إذا أجاب جواباً سديداً على البديهة بلا تروية فيه». انظر: معجم مقاييس اللغة (1/205) تهذيب اللغة (6/122) لسان العرب (13/475).

[3] (?) شده الرجل: دُهش وأدهشه. انظر: معجم مقاييس اللغة (3/256) تاج العروس (36/414).

[4] (?) في الأصل:فان شد، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: ذلك، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 279) الصراط المستقيم للعاملي (3/20) شرح أصول الكافي للمازندراني (7/78) كتاب الأربعين للشيرازي (ص:564).

القاسم[1] الملقب عندهم [بالمحقق][2]، صاحب "الشرائع" [و][3]"الأحكام" وغيره، ومستندهم ما روي عن الأئمة الكرام.

ولأن أمير المؤمنين لم يخالفه في قسمة الخمس، وقد ثبت أنه خالف عمر وغيره من الخلفاء، في مسائل لا توافق رأيه، وقد أخرج الطحاوي[4] والدارقطني عن محمد بن إسحاق[5] أنه قال: «سألت أبا جعفر/[268/أ] محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أن علي بن أبي

[1] (?) انظر: شرائع الإسلام (1/136) حيث قال: «هل يجوز أن يختص بالخمس طائفة ؟ قيل: نعم، وقيل: لا، وهو الأحوط».

[2] (?) في الأصل:بالحقو، ولعل الصواب ما أثبته.هو أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى الحلي، نجم الدين، يطلق عليه الإمامية المحقق والمدقق، من مصنفاته: شرائع الإسلام ونكت النهاية وغيرها، توفي سنة (676هـ). انظر: معجم رجال الحديث للخوئي (5/29).

[3] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبدالملك الأزدي الطحاوي، أبو جعفر ولد سنة (239هـ) وهوأحد الثقات الأثبات الجهابذة، من مصنفاته:أحكام القرآن واختلاف العلماء ومعاني الآثار وغير ذلك، توفي سنة (321هـ). انظر: الأنساب (4/53) العبر (2/192) سير أعلام النبلاء (15/27) البداية والنهاية (11/174) شذرات الذهب (2/288).

[5] (?) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ويقال: كومان المطلبي مولاهم -المدني- نزيل العراق، إمام المغازي من بحور العلم، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، توفي سنة (152هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الكاشف (2/156) تقريب التهذيب (2/467) تهذيب التهذيب (9/34).

طالب لما ولي أمر الناس، كيف صنع في سهم ذوي القربى ؟ قال: سلك به والله مسلك أبي بكر وعمر» وزاد الطحاوي: «فقلت: فكيف أنتم تقولون ما تقولون؟ فقال: والله ما كان أهله يصدرون إلا عن رأيه»[1].

ولأن رواية المنع لمعارضة [برواية][2] الإعطاء، فقد أخرج أبو داوود[3] ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى[4] عن علي: «أن أبا بكر وعمر قسما سهمًا لذوي القربى»[5].

---

[1] (?) رواه أبو عبيد في الأموال (ص: 416) برقم (848) والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/234،309) برقم (5212) و (5439) والبيهقي في السنن (6/343) برقم (13342).

[2] (?) في الأصل:رواية، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبو داوود السجستاني، الإمام الثقة الحافظ، مصنف السنن، توفي سنة (277ه). انظر: تهذيب الكمال (11/355) تقريب التهذيب (1/250).

[4] (?) عبدالرحمن بن أبي ليلى بلال بن بليل بن أحيحة بن الجلاح من بني عمرو بن عوف، من الأوس الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة، مات بوقعة الجماجم سنة (83هـ) قيل إنه غرق. انظر: الطبقات لابن سعد (6/109) تهذيب التهذيب (6/234) تقريب التهذيب (2/349).

[5] (?) رواه أبو داوود في سننه، كتاب الخراج، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى (3/107) برقم (2985) بلفظ: «عن عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِى ليلى قال سمعت عَلِيًّا يقولُ وَلاَّنِى رسول الله خُمُسَ الْخُمُسِ فوضعتُهُ مَوَاضِعَهُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ وحيَاة أَبى بكرٍ وحياة عمر فَأُتِىَ بمال فَدَعَانِى فقال: خُذْهُ. فقلتُ: لا أُرِيدُهُ، قالَ: خُذْهُ؛ فأنتم أَحَقُّ به، قُلْتُ: قد استغنيْنا عنه، فَجَعَلَهُ فِى بَيْتِ المال» ورواه الحاكم في مستدركه (2/140) برقم (2586) وقال: صحيح الإسناد و لم يخرجاه ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي في سننه (6/343) برقم (13343) وضعفه الألباني كما في ضعيف أبي داوود (2/241).

وأخرج ابو داوود أيضًا، عن جبير بن مطعم: «أن عمر كان يعطي ذوي القربى من خمسهم»[1] وهو حديث صحيح، نص عليه الحافظ عبدالعظيم المنذري[2].

ولأنه لم يرو أحد، أن عمر منع جميع ذوي القربى خمسهم، فلعله منع جمعًا من ذوي القربى ممن له ثروة وحظوة، وصرفه إلى من هو دونهم، ولا محذور في ذلك،

---

[1] (?) رواه أبو داوود في سننه، كتاب الخراج، باب في بيان مواضع قسم الخمس (3/106) برقم (2980) ولفظه: «سعيد بن المسيب قال : أخبرني جبير بن مطعم، أنه جاء هو وعثمان بن عفان، يكلمان رسول الله فيما قسم من الخمس بين بني هاشم وبني المطلب، فقلت: يارسول الله، قسمت لإخواننا بني المطلب ولم تعطنا شيئًا، وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة، فقال النبي : «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد» قال جبير ولم يقسم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل من ذلك الخمس كما قسم لبني هاشم وبني المطلب . قال وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله غير أنه لم يكن يعطي قربى رسول الله صلى الله عليه و سلم ما كان النبي يعطيهم، قال: وكان عمر بن الخطاب يعطيهم منه وعثمان بعده» والإمام أحمد في مسنده (4/83) برقم (16814) والبيهقي في سننه (6/342) برقم (13340) وصححه الحافظ ابن الملقن كما في البدر المنير (7/317) والألباني كما في إرواء الغليل (5/78) برقم (1242).

[2] (?) لم أجد هذا التصحيح للمنذري، وهو الحافظ المحقق زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة المنذري الشامي ثم المصري الشافعي، أبو محمد ، ولد سنة (581هـ) في فسطاط مصر،قال السبكي عنه: «كان -رحمه الله- قد أوتي بالمكيال الأوفى من الورع والتقوى، والنصيب الوافر من الفقه، وأما الحديث فلا مراء في أنه كان أحفظ أهل زمانه، وفارس أقرانه، له القدم الراسخ في معرفة صحيح الحديث من سقيمه، وحفظ أسماء الرجال حفظ مفرط الذكاء عظيمه والخبرة بأحكامه والدراية بغريبه وإعرابه واختلاف كلامه» من مؤلفاته: مختصر صحيح مسلم ومختصر سنن أبي داوود والترغيب والترهيب وغيرها، توفي سنة (656هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (23/319) طبقات الشافعية الكبرى (8/259).

لما ذكرناه آنفًا، فلم يرضوا بذلك، وادعوا أنه منع خمس ذوي القربى، وبه يجمع بين الروايتين.

السابع: «أنه عطل حد الله في مغيرة بن شعبة، لما اشهد عليه بالزنا، ولقن الشاهد الرابع الامتناع [من الشهادة][1]، وقال: أرى وجه رجل لا يفضح به رجلاً من المسلمين [فلجلج في شهادته][2]اتباعًا لهواه»[3][4].

وهو باطل؛ لأنه كذب، فإن الشاهد الرابع لم يشهد كما شهد به الشهود [الثلاثة][5] ، فإنه كما تقدم آنفًا، شهد بأنه رأى مجلسًا ورأى نفسًا حثيثًا، وانتهازًا، ورآه مستبطنها، ورجلين كأنهما أذنا حمار، فقال عمر: «رأيته كالميل في المكحلة، قال: لا»[6] فلم يتم نصاب الشهادة، وتلقين الشاهد -كما سلف- افتراء، وآخر الأثر لم يثبت، ولو فرضت صحته [فلا نسلم][7] أنه قال ذلك بمسمع من الشاهد والمدعى مطالب بالبرهان ولو سلم [فلا نسلم][8] أنه أراد به امتناعه عن الشهادة، فإن/[268/ب] الإرادة من أفعال القلوب، لا يطلع عليه إلا علام الغيوب، ودون إثباته خرط قتادة هوبر، بل كان ذلك من خوارقه، فإنه كان من محدثي هذه الأمة، بشهادة الصادق المصدوق، عليه الصلاة والسلام.

ولأن أمير المؤمنين عطل حد الله في السارق، روى محمد بن بابويه القمي في «الفقيه»: «أنه جاء رجل إلى

(?)[1] ليست في الأصل والتصويب من نهج الحق.

(?)[2] ليست في الأصل والتصويب من نهج الحق.

(?)[3] نهج الحق وكشف الصدق (ص: 280) وانظر: الإيضاح لابن شاذان (ص:64) بحار الأنوار (30/648).

(?)[4] انظر لهذه الشبهة: الإيضاح لابن شاذان (ص:64)نهج الحق وكشف الصدق (ص:280) الصراط المستقيم للعاملي (3/21) بحار الأنوار (30/648).

(?)[5] في الأصل: الثلاث، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] تقدم تخريجه .

(?)[7] في الأصل:فلا نم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[8] في الأصل:فلا نم، ولعل الصواب ما أثبته.

أمير المؤمنين [عليه السلام] وأقر بالسرقة إقرارًا تقطع به يده، فلم يقطع يده»[1].

الثامن: أنه أحدث في الدين ما لم يكن منه، وهو التراويح، وإقامتها بالجماعة، واعترف بأنها بدعة، وقد ثبت عن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] أنه قال: «كل بدعة ضلالة»[2][3].

وهو باطل؛ لأن صلاة التراويح قد صلاها النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] في ثلاث ليال من رمضان بالجماعة، على سبيل التداعي، ولم [يجرها][4] مجرى سائر النوافل،

(?)[1] انظر: من لا يحضره الفقيه لابن بابويه (4/62).
(?)[2] سيأتي تخريجه.
(?)[3] انظر لهذه الشبهة: منهاج الكرامة للحلي (ص:182) نهج الحق وكشف الصدق للحلي (ص: 288) الصراط المستقيم للعاملي (3/26) الأربعين للشيرازي (ص: 562).
(?)[4] في الأصل:يجراها، ولعل الصواب ما أثبته.

كما روه أبو داود[1] والترمذي وصححه[2] ، وأحمد[3] والنسائي[4] وابن ماجه[5] ،عن أبي ذر، ولكن لم يواظب عليها، وبين العذر في ترك المواظبة على ذلك، بقوله: « إني خشيت الافتراض عليكم»[6] لما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة: «أنه صلى في المسجد وصلى بصلاته ناس، ثم صلى صلى الله عليه وآله من القابلة، فكثر الناس، ثم اجتمعوا في الثالثة، فلم يخرج إليهم، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم، فلم يمنعني من الخروج إليكم، إلا أني خشيت الافتراض عليكم»[7] وذلك في

(?)[1] رواه أبو داوود في كتاب التطوع، باب في قيام شهر رمضان (1/521) برقم (1377).

(?)[2] رواه الترمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان (3/169) برقم (806) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(?)[3] رواه الإمام أحمد في مسنده (5/159) برقم (21457).

(?)[4] رواه النسائي في سننه، كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف (3/83) برقم (1346).

(?)[5] رواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام شهر رمضان (2/353) برقم (1327) هو محمد بن يزيد الربعي القزويني أبو عبدالله ابن ماجه الإمام الحافظ مصنف السنن، توفي سنة (273ه). انظر: تهذيب الكمال (27/40) تقريب التهذيب (2/514).

(?)[6] الحديث بهذا اللفظ لم يرد عن أبي ذر وإنما جاء قريب منه عن عائشة رضي الله عنها كما سيأتي.

(?)[7] رواه البخاري في صحيحه، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان (3/58) برقم (2012) ولفظه: «أن رسول الله خرج ذات ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه و سلم فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف علي مكانكم لكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها» ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب

رمضان، وقد نبه على العلة، ليشعر بثبوت الحكم عند ارتفاعها، فهي سنة وليس ببدعة.

وقول عمر: «نعمت البدعة هي»[1] فإنما أراد بها منه، معناها اللغوي، وهو المحدث بإنها اسم من الإبتداع، بمعنى الإحداث، كالرفعة من الارتفاع وعنى بها المواظبة على الجماعة[2].

ولأن البدعة هي ما أحدث/[269/أ] في الدين، وليس له أصل في كتاب الله وسنة رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] ، وسنة خلفائه الراشدين، وإجماع الأمة.

وسنة [الخلفاء][3] الراشدين [ليست][4] من البدع في شيء، لقوله [عليه السلام]: «من يعيش منكم بعدي، فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة[الخلفاء][5] الراشدين المهديين، عضوا عليه بالنوجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[6] أخرجه الترمذي وابن

في قيام رمضان وهو التراويح (2/177) برقم (1820).

(?)[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان (1/114) برقم (2010) بلفظ: «نعم البدعة».

(?)[2] قال شيخ الإسلام ابن تيمية -عن قول عمر : «نعمت البدعة»-:«وهذه تسمية لغوية ، لا تسمية شرعية ، وذلك أن البدعة في اللغة تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق» اقتضاء الصراط المستقيم (2/95) .

(?)[3] في الأصل:الخلفاء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل:ليست، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل:الخلفاء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] رواه أبو داوود في سننه، كتاب السنة ،باب في لزوم السنة (4/329) برقم (4609) والترمذي في جامعه، كتاب العلم عن رسول الله ،باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (5/44) برقم (2676) ابن ماجه في سننه، أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (1/28) برقم (42) والإمام أحمد في مسنده (4/126) برقم (17184) والبزار في مسنده (10/137) برقم (4201) والبيهقي في سننه (10/114) برقم (20835)

ماجه، عن العرباض بن سارية[1]، فإنه ناص على أن ما سنه الخلفاء، ليس من البدعة في شيء، وكذا إجماع الأمة، لقوله [صلى الله عليه وآله وسلم]: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

ولأن الأئمة أحدثوا في الدين مالم يكن منه، كالتحليل[2]، وصلاة الغدير[3]، وصلاة النيروز[4]، وصلاة يوم وفات عمر، ومنع بعض الأولاد عن بعض تركة أبيه، كما ثبت عند الطاعنين، واحتمال الدليل مشترك وتفويض التشريع إليهم [ممتنع][5].

ولأن أمثال هذه الشبهات الواهية، لا يقاوم ما صح في فضائله، واستحقاقه للخلافة.

التاسع: أنه قضى في الحدِّ مائة قضية[6].

والحاكم في المستدرك (1/174) برقم (329) وقال: هذا حديث صحيح ليس له علة ووافقه الذهبي والطبراني في المعجم الكبير (13/162) برقم (15021) وصححه الألباني كما في صحيح ابن ماجه (1/13) .

[1] (?) هو العرباض بن سارية السلمي، أبو نجيح، صحابي مشهور من أهل الصفة سكن الشام، توفي في فتنة ابن الزبير وقيل: سنة (75هـ).انظر: الاستيعاب (1/384) الإصابة (4/482).

[2] (?) عقد المصنف المطلب التاسع والعشرين من المقصد القالث (ص: 71) لما زعمته الرافضة من تفويض الأئمة ليحللوا ويحرموا.

[3] (?) هي صلاة تقام في الثامن عشر من ذي الحجة لأن الله أمر فيها بالنص على إمامة علي ، وهي ركعتان قبل الزوال، يقرأ فيهما بالفاتحة عشر مرات وسورة القدر كذلك وآية الكرسي كذلك، ويخطب قبل الصلاة. انظر: تحرير الأحكام للحلي (ص: 296) غنية النزوع لابن زهرة الحلبي (ص: 108).

[4] (?) النُيروز: هو عيد الفرح عند الفرس وهو يوم الحادي والعشرين من مارس من العام الميلادي، والصلاة فيه أربع ركعات. انظر: الحدائق الناضرة للبحراني (4/213) معجم لغة الفقهاء (ص: 490).

[5] (?) في الأصل: مم، وهي رمز لممتنع، ولعل الصواب ما أثبته.

وهو باطل؛ ولأنه كذب مفترى،ولأنه لو فرضت صحته، فلا نسلم أنه في حد قدر له عدد معين في عهد رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] ، والمدعي مطالب بالدليل، وقد ذكر غير واحد من علماء الإمامية، أنه قضى في حد الخمر، فلا مطعن [حينئذ][1]، لأن حده لم يكن مقدرًا في زمن النبي[صلى الله عليه وآله وسلم] ، كما سلف.

ولأنه يحتمل أن يكون الزيادة على الثمانين لأمر آخر، كما زاد علي الثمانين عشرين، حين أتي بالنجاشي [الحارثي][2] الشاعر، قد شرب الخمر في شهر رمضان، كما رواه محمد بن علي بن بابويه القمي في "فقه من لا يحضره الفقيه"[3].

العاشر: أنه نهى عن متعة النساء، ومتعة الحج، و[كانا][4]على عهد رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] ، فنسخ حكم/[269/ب] الله وحرم ما أحل الله[5].

(?)6 انظر لهذه الشبهة: المسترشد لابن جرير الطبري الشيعي(ص: 529) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 74) كشف الغطا (1/18).

(?)1 في الأصل: ح، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)2 في الأصل: الحارقي، ولعل الصواب ما أثبته.وهو قيس بن عمرو بن مالك بن معاوية بن خديج النجاشي الحارثي الشاعر له إدراك، ووفد على عمر وكان في عسكر علي بصفين ولازمه وجلده في الخمر ففر إلى معاوية قيل: إن عليًا جلده ثمانين في الخمر وزاده عشرين فقال: ما هذه العلاوة، فقال علي: لجرأتك على الله في شهر رمضان وصبياننا صيام. انظر: الإصابة (6/491).

(?)3 انظر: من لا يحضره الفقيه (4/55).

(?)4 في الأصل: كاينا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)5 انظر لهذه الشبهة: الإيضاح لابن شاذان (ص: 443) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 281) كتاب الأربعين للشيرازي (ص: 55).

وهو باطل؛ لأنه إنما نهى [عن][1] متعة النساء لنهي النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] إياها نهيًا مؤبدًا يوم أوطاس[2]، فقد أخرج مسلم عن سلمة بن الأكوع[3] أنه قال: «رخص رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] المتعة يوم أوطاس ثلاثًا، ثم نهى عنه [بعد][4] »[5] وإنما رخص [للمضطر][6] من أهل العسكر ،لا المسلمين كافة، كما رخص [للزبير][7] لبس الحرير لدفع تولد القمل، ثم نهاهم نهيًا مؤبدًا.

وأخرج أيضًا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم

---

[1](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) أوطاس: واد في ديار هوازن كانت فيه غزوة حنين وتسمى غزوة أوطاس. انظر: الروض الأنف (4/204) معجم البلدان (1/281).

[3](?) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع والأكوع هو سنان بن عبدالله بن قشير الأسلمي أبو إياس صحابي جليل بايع تحت الشجرة وأول مشاهده الحديبية، وسكن الربذة وكان راميًا شجاعًا لا يشق له غبار ويسبق الفرس، توفي بالمدينة سنة (74هـ). انظر: الإستيعاب (1/193) الإصابة (3/151).

[4](?) في الأصل: أمرها، ولعل الصواب ما أثبته.

[5](?) رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (4/131) برقم (3484).

[6](?) في الأصل: المضطر، ولعل الصواب ما أثبته.

[7](?) في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته.

ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيئًا، فليخل سبيلها، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئًا»[1].

وروى مالك[2] وجماعة من المحدثين عن الزهري عن عبدالله[3]، وعن الحسن[4] ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما، أنه قال: «أمرني رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] أن أنادي بالنهي عن المتعة وتحريمها بعد أن كان أمر [بها][5] »[6].

---

[1] (?) رواه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (4/132) برقم (3488).

[2] (?) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبدالله المدني، الفقيه إمام دار الهجرة كبير المتقنين والمتثبتين، مصنف الموطأ، توفي سنة (179ه). انظر: تهذيب الكمال (27/91) تقريب التهذيب (2/516).

[3] (?) هو عبدالله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو هاشم الشامي، وأبوه يعرف بابن الحنفية، ثقة، توفي سنة (98هـ) (99هـ). انظر: تهذيب التهذيب (6/14) تقريب التهذيب (2/321).

[4] (?) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، وأبوه يعرف بابن الحنفية، ثقة فقيه، نسب إليه أنه أول من تكلم في الإرجاء، توفي سنة (99هـ) أو (100هـ). انظر: تهذيب التهذيب (2/276) تقريب التهذيب (1/164).

[5] (?) في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) انظر لهذه الرواية: تاريخ بغداد (14/200) وتاريخ دمشق (64/72) تهذيب الكمال (31/215) ورواه مالك في الموطأ (2/542) برقم (1129) بلفظ: «عن مالك عن بن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه :أن رسول الله نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية» والحديث بهذا اللفظ رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب نهي رسول

فمن بلغه النهي انتهى عنها، ومن لم يبلغه النهي كان يقول [بإباحتها][1]، فلما علم ذلك عمر إبان خلافته نهى عنها وبالغ في النهي.

ولأن كل ما كان على عهد رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] لا يلزم نفاذه أبدًا، وذلك من الظهور بحيث لا يخفى، ولأن الله تعالى لم يحل للرجال من النساء إلا الزوجة والسرية، فقال عز من قائل في موضعين من كتابه ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ [المؤمنون: 5–6] وهو ناص على حرمة المتعة، لأنها ليست من الأزواج.

ولما رواه أبو بصير[2] في الصحيح عن الصادق:«أنه سئل عن المتعة أهي من الأربع؟ قال: لا، ولا من السبعين»[3] [ولانتفاء][4] أحكام الزوجية، من العدة والإيلاء والظهار والإحصان واللعان والإرث ولا تمليك يمين.

ولأن الاستمتاع بالنساء/[270/أ] إنما يحصل إذا صار المتزوج [محصنًا][5] لقوله عزت كلمته: ﭽ ﯛ   ﭼ [المائدة: 5] وقوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ [النساء: 24] والمتمتع ليس بمحصن.

الله ﷺ عن نكاح المتعة آخرًا (7/16) برقم (5115) .

(?)[1] في الأصل: بإباحته، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] هو يحيى بن القاسم الأسدي، أبو بصير وقيل أبو محمد، من ثقات الشيعة ومصنفيهم، توفي سنة (150هـ). انظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (4/1420) رجال النجاشي (ص:441) الفهرست للطوسي (ص: 262) نقد الرجال للتفرشي (5/80) معجم رجال الحديث للخوئي (21/30).

(?)[3] الكافي للكليني (5/451) من لا يحضره الفقيه للصدوق (3/461) الاستبصار للطوسي (3/147).

(?)[4] في الأصل: وبالانتفاء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

واستدلوا على إباحة المتعة بقوله تعالى ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ [النساء: 24] من وجهين: الأول: أنه لو [لم][1] تحمل عليها، لزم

أن لا يجب شيء من المهر على من [لا][2] ينتفع[3]من الزوجة الدائمة، لأنه علق وجوب إيتاء الأجر بالاستمتاع، فلا يجب بدونه، وهو خلاف الإجماع، فإن الإجماع على أنه لو طلقها قبل أن يراها، لزم نصف المهر.

وهو باطل؛ لأنه سبحانه علق إيتاء المسمى بالاستمتاع، ولأنه في الآية ما يدل على عدم لزوم شيء من المهر، وإنما ثبت النصف بالسنة والإجماع، ولأنه سبحانه [علق][4] إيتاء الأجر بالاستمتاع، والنصف ليس بأجر، لأن الأجر بأداء العمل وليس فليس، بل هو إما أمر الإيجاب وهو مقدم شرعًا، ليوفي المرأة، ولا تحزن هي ومعها[5] أبوها وأقاربها، ويذوق الرجل وبال أمره، ويجنب الرجال هذا النوع من الطلاق، ويقل ذلك بين أهل الإسلام.

الثاني: أن المتعة تعنى العقد المؤقت، الذي لم يحضره ولي [ولا][6] شاهد، حقيقة شرعية، وفي غيره مجاز، فلو حمل على غير المتعة، لزم المجاز، ولا يصار إليه من غير ضرورة.

وهو باطل؛ لأن كون المتعة حقيقة شرعية [ممتنع][7]، لاحتمال أن يكون حقيقة لغوية، أو عرفية، وإنما يثبت ذلك لو ثبت أن هذا العقد لم يكن في الجاهلية، أو كان ولم يكن مسمى بهذا اللفظ، ودون بيان ذلك خرط قتاد هوبر.

(?)[1] في الأصل: الم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: الم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: ومعها ولا تحزن، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: إلا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] في الأصل: مم، وهو رمز لممتنع.

ولأن المراد من/[270/ب] النساء المتزوجات، ومن التمتع منهن، التمتع بالوطئ بالنكاح، فإن الكلام مسوق لبيان ما أحل من النساء بالنكاح، وإيتاء ما فرض لهن من مهورهن، وجواز حطها كلها أو بعضها بالتراضي، وتملك اليمين، وما حرم منهن.

ولأن قوله عز من قائل: "**منهن**" نص على أن المراد بالاستمتاع، الوطء بالنكاح دون المتعة، فإن[1] المتمتعة ليست بمحصنة، فلا يجوز الاستدلال به على الإباحة، ولا يجوز حمل الإحصان على التعفف، لأن الإحصان لفظ شرعي، معناه: تحصين النفس عن الوقوع في الزنا (بالتزوج، فهو بهذا المعنى حقيقة شرعية، وفي غيره مجاز، وهو الذي يثبت معه الرجم)[2].

استدلوا على ذلك بأن في مصحف ابن مسعود: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ [النساء: 24] وكان ابن عباس يقرأ كذلك، وكذا أبي بن كعب[3].

وهو باطل؛ لأنه [لم][4] يثبت ذلك بسند صحيح يحتج به.

وأما ما يحكى عن عبدالله بن عباس في المتعة، فإنه كان يتأول إباحتها للمضطر إليها، لطول العزبة، وقلة اليسار والجدة، ثم رجع عنه، وأسند الحازمي[5] من طريق

(?)[1] في الأصل: والمتمتعة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] العبارة فيها تقديم وتأخير ، وجاءت بعد عبارة: لأنه لم يثبت ذلك بسند صحيح يحتج به. الآتيه ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] انظر: تفسير ابن جرير (6/586) الدر المنثور (4/329).
هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، أبو المنذر، سيد القراء ، شهد العقبة الثانية وبدرًا والمشاهد كلها، توفي سنة (20ه). انظر: الإستيعاب (1/65) الإصابة (1/27).

(?)[4] في الأصل: ريم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] هو محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني الحازمي، أبو بكر الحافظ النسابة، من مصنفاته: الناسخ والمنسوخ وعجالة المبتدئ والمؤتلف والمختلف، توفي سنة (584ه). انظر: تذكرة الحفاظ (4/106).

الخطابي إلى سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: «لقد سارت بفتياك الركبان، وقالت فيها شعرًا، قال: وما قالوا: قلت: قالوا:[1]

قلت للشيخ لما طال مجلسه   يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
هل لك في رخصة الأطراف آنسة   يكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال: سبحان الله، ما بهذا أفتيت، وإنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير، لا يحل إلا المضطر»[2].

وروى الترمذي عن ابن عباس قال: «إنما المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلد ليس/[271/أ] له [بها][3] معرفة، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه مقيم، فتحفظ له متاعه، ويصلح له شأنه، حتى إذا نزلت الآية ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [المؤمنون: ٦] قال ابن عباس: كل فرج سواهما فهو حرام»[4].

هذا والمتعة التي متعيني نفسك كذا يومًا مثلاً، أو شهرًا، أو سنة، بكذا، ويذكر مدة من الزمان، وقدرًا من المال، وتقول المرأة: قبلت.

وأما التي يزعم الرافضة إباحتها، فهي أن يقول الرجل ذلك لها، من غير حضور شهود، وهي التي أباحها النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] لأصحابه في أحوال

---

[1] (?) في الأصل:شعر، لتوضيح أن ما يأتي أبيات شعرية.

[2] (?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (9/122) برقم (10454) رواه البيهقي في سننه (7/205) برقم (14550) والفاكهي في أخبار مكة (3/12) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (4/308): رواه الطبراني وفيه الحجاج بن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس،وبقية رجاله رجال الصحيح.

[3] (?) ليست في الأصل: والتصويب من سنن الترمذي.

[4] (?) رواه الترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة (3/430) برقم (1122) وضعفه الألباني كما في ضعيف سنن الترمذي (1/130).

مختلفة [أبيحت للضرورات][1] ونهاهم عنها غير مرة، ثم نهى عنها نهيًا مؤبدًا مؤكدًا.

ولو لم يؤكد المدة، لكن قال لها متعي نفسك بكذا، وذكر قدرًا من المال، بحضرة الشهود، وقبلت المرأة، ثم قال: إذا مضت مدة كذا فأنت علي حرام، أو أنت طالق، صح عند أبي حنيفة وغيره من الفقهاء[2].

وكذا لو وكلته امرأة بأن يزوجها من نفسه، فقال بمحضر من الشهود: وكلتني فلانة بنت فلان بأن أزوجها من نفسي، فزوجتها من نفسي، على صداق كذا -إذا كان كفوًا للمرأة- وإذا مضى شهر مثلاً فهي علي حرام، صح النكاح، خلافًا لزفر[3] والشافعي[4]، فإذا مضى شهر حرمت المرأة عليه، وكذا لو قال: زوجت نفسي من موكلتي، أو امرأة جعلت أمرها بيدي، صح عند الحاكم الشهيد[5] كما ذكره في "المنتقى" وعند الخصاف[6] أيضًا، قال شمس

---

[1] (?) في الأصل: تحبيب الضرورات، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر: المغني لابن قدامة (10/49).

[3] (?) هو زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم بن قيس العنبري الفقيه الحنفي، أبو الهذيل، ولد سنة (110هـ) أحد أصحاب الإمام أبو حنيفة، قال الفضل بن دكين: كان ثقة مأمونًا، وقال ابن حبان: وكان زفر متقنًا حافظًا قليل الخطأ، وتوفي سنة (158هـ). انظر: الجرح والتعديل (3/609) الثقات لابن حبان (6/339) وفيات الأعيان (2/317) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ص: 243).

[4] (?) تقدمت ترجمته (ص: 225).

[5] (?) انظر: هو محمد بن محمد بن أ حمد بن عبدالله بن عبد المجيد بن إسماعيل بن الحاكم،المروزي السلمي، أبوالفضل البلخي،الحاكم الشهيد، الوزير وشيخ الحنفية في زمانه، قتل ساجدًا سنة (334هـ).انظر: تاج التراجم (1/272) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (2/112).

[6] (?) هو أحمد بن عمر بن مهير الشيباني الحنفي، أبو بكر المعروف بالخصاف، الفقيه المحدث، كان زاهدًا ورعًا يأكل من صنعة يده، وكان مقدمًا عند الخليفة المهتدي بالله وصنف له كتاب الخراج، ومن كتبه أيضًا: الحيل وأحكام الوقوف والشروط الكبير،

الأئمة الحلواني[1]:«لا يجوز عند مشايخنا، ومشايخ بلخ، مالم يذكر اسمها ثم نسبها».

لكن قال هو: «والإمام السرخسي[2] الخصاف، كبير في العلم يقتدى به»[3][4].

وأما متعة الحج، فإنه نهى عن المتعة التي هي: فسخ الحج إلى العمرة[5] [و][6]الاعتمار في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، لأن فسخ الحج إلى العمرة كان/[271/ب] مختصًا للصحابة في تلك السنة فقط، وإنما أمروا بذلك ليخالفوا ما كان عليه أهل الجاهلية، من تحريم العمرة في أشهر الحج، كما أخرجه مسلم عن أبي ذر، أنه قال: «كانت المتعة بالحج لأصحاب محمد خاصة»[7] وأخرجه النسائي عن [الحارث][8] بن بلال قال: «قلت يارسول

توفي سنة (261هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (13/123) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ص: 87).

(?)[1] عبدالعزيز بن أحمد بن نصر الحلواني الملقب بشمس الأئمة الحلواني ، إمام أصحاب أبي حنيفة ببخارى، صاحب كتاب المبسوط، توفي سنة (449هـ). انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ص: 318).

(?)[2] في الأصل: السرخسي، وليست في الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ولم أجد من نسب الخصاف لسرخس.

(?)[3] الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ص: 88).

(?)[4] انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق (3/147) الهداية للمرغياني (ص: 202) شرح فتح القدير للسيواسي (3/305).

(?)[5] في الأصل: دون، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز التمتع (4/46) برقم (3024).

(?)[8] في الأصل: حارث، والتصويب من سنن النسائي.هو الحارث بن بلال بن الحارث المزني المدني، له ولأبيه صحبة رضي الله عنهما. انظر: تهذيب الكمال (5/215).

الله فسخ الحج لنا خاصة، أم للناس عامة، فقال بل لنا خاصة»[1].

أما ما روي عنه أنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] وأنا أنهى عنها»[2] فالإضافة مجاز، والمراد أنا أظهر النهي، كما يقال نهى الشافعي عن شرب كل مسكر، قليلاً كان أو كثيرًا، وإنما أثر هذا القول على ذكر الدليل، وأضاف النهي إلى نفسه، لكونه أشد تأثيرًا في قلب المنكر الخائف من صولته.

هذا ولأنه قد صح عند الإمامية، أن الأئمة أباحوا التحليل، فنسخوا حكم الله، وحللوا ما حرمه الله تعالى، فإن المحللة ليست من الأزواج، ولا ملك يمين، والتحليل والتحريم [صنوان][3].

---

[1] (?) رواه النسائي في سننه، كتاب مناسك الحج، باب إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدي(5/179) برقم(2808) وابن ماجه في سننه (4/198) برقم (2984) والإمام أحمد في مسنده (3/469) برقم (15891) وضعفه الألباني السلسلة الضعيفة (3/49) برقم (1003).

[2] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (3/325) برقم (14519) والبيهقي في السنن (7/206) برقم (14554) وسعيد بن منصور في سننه (1/218) برقم (852) والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/146) برقم (3686).

[3] (?) في الأصل: صوعان، ولعل الصواب ما أثبته.

[المطلب الثامن]: في إبطال ما احتج به الرافضة في مطاعن عثمان من أخبار أهل السنة.

وهي عشرة، وكلها شبهات واهية:

الأول: أنه ولَّى أمر المسلمين من ظهر منه الخيانة[1].

وهو باطل، لأنه إنما ولى أمر المسلمين من [لم يظهر منه الخيانة، ومن][2] ظهر منه الخيانة عزله.

ولأن أمير المؤمنين، ولى غير واحد ممن ظهر منه الخيانة، منهم بعض بني أعمامه، كما يدل عليه كتابه الذي كتب إليه، وهو: «أما بعد فإني أشركتك في أمانتي، وجعلتك شعاري وبطانتي، ولم يكن في أهلي رجل أوثق منك في نفسي، لمواساتي ومؤازرتي، وأداء الأمانة إلي، فلما رأيت الزمان على ابن عمك قد كلب[3]، والعدو قد حرب، وأمانة الناس خزيت، وهذهِ الأمة قد فتكت وشغرت، قلبت لابن عمك ظهر المِجَن، ففارقته مع المفارقين وخاذلته/[272/أ] مع الخاذلين، وخنته [مع][4] الخائنين، فلا ابن عمك واسيت، ولا الأمانة[5] أديت، وكأنك لم تكن الله تريد [بجهادك][6] وكأنك لم تكن على بينة من

---

[1] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 290) الصراط المستقيم للعاملي (3/30) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 75) بحار الأنوار (31/149).

[2] (?) ليست في الأصل: ويقتضيها السياق وهو الصواب.

[3] (?) الكَلَبُ الشدة، كَلِبَ: أَي اشْتَدَّ ، يقال : كَلِبَ الدَّهْرُ على أَهله: إِذا أَلَحَّ عليهم واشْتَدَّ. انظر: لسان العرب (1/721) تاج العروس (4/163).

[4] (?) في الأصل: من، والتصويب من نهج البلاغة.

[5] (?) في الأصل: الأمامة، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: لجهادك، ولعل الصواب ما أثبته.

ربك، وكأنك تكيد هذه الأمة عن دنياهم، وتنوي غرتهم عن فيئهم، فلما أمكنتك الشدة في خيانة الأمة، أسرعت الكرة، وعاجلت الوثبة، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم المصونة لأراملهم وأيتامهم، اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الكسيرة، فحملته إلى الحجاز رحب الصدر، تحمله غير متأثم من أخذه، كأنك -لا أبا لغيرك- حرزت إلى أهلك تراثك من أبيك وأمك.

فسبحان الله! أما تؤمن بالمعاد! أو ما تخاف من نقاش الحساب! أيها المعدود -ممن كان عندنا- من ذوي الألباب، وكيف تسيغ طعامًا وشرابًا ؟ وأنت تعلم أنك تأكل حرامًا وتشرب حرامًا، وتبتاع الإماء، وتنكح النساء، من أموال اليتامى والمساكين والمؤمنين والمجاهدين، اللذين أفاء الله عليهم هذه الأموال، وأحرز بهم هذه البلاد، واتق الله، واردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، وإنك إن لم تفعل ؟ فأمكنني الله منك، لأعذرت إلى الله فيك، ولأضربنك بسيفي الذي ما ضربت أحدًا إلا دخل النار»[1].

ومنهم المنذر بن الجارود العبدي[2]، وقد كان استعمله على بعض المواضع، وخان الأمانة : «أما بعد، فصلاح أبيك غرني منك، وظننت أنك تتبع هديه، وتسلك سبيله، فإذا أنت فيما رُقِّي [إلي][3] عنك، لا تدع لهواك انقيادًا، ولا تبقي لآخرتك عتادًا، تعمر دنياك بخراب آخرتك، وتصل عشيرتك بقطيعة دينك»[4].

وهذين الكتابين من مشاهير كتبه، أورده الرضي في "نهج البلاغة" مع أن عليًا يعلم أحوال من يوليه، لأن الأئمة

---

[1] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (16/167).

[2] (?) هو أبو الأشعث المنذر بن الجارود بن عمرو بن حنش العبدي، من وجوه البصرة من أصحاب علي ، كان سيدًا جوادًا شريفًا، ولي اصطخر لعلي واستعمله عبيد الله بن زياد على السند، ووفد على معاوية ، توفي سنة (61 هـ) انظر: الكامل في التاريخ (2/186) تاريخ الإسلام للذهبي (5/22،256،529).

[3] (?) في الأصل: علي، والتصويب من نهج البلاغة.

[4] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (18/54).

يعلمون علم ما/[272/ب] كان وما يكون، إلى يوم القيامة، بإجماع الإمامية، وقد روى محمد بن يعقوب الكليني وغيره، بأسانيدهم عن الأئمة، آثارًا جمة.

فتولية علي مَن يعلم منه الخياية، أبلغ من تولية عثمان من ظهر خيانته ولم يعلم ذلك حين ولَّاه، وذلك من الظهور بحيث لا يخفى.

فلأنه ولى زياد بن أبيه[1] فارس، وكان رجلاً فاسقًا، وقحًا ظالمًا سفاحًا، دينه الدنيا، وكان من أولاد الزنا، وهو يعترف بذلك، ويشيعه ويفتخر به، ولا يكترث منه، ويشهد على أمه سمية[2] بالزنا، وذلك أن أبا سفيان والد معاوية، تعلق بأمه سمية في الجاهلية، وكان يتردد إليها، فولدت في تلك المدة زيادًا، ولكنها [ولدته][3] على فراش زوجها عبيد [بن][4] عبدالحارث الثقفي[5]، [و][6] لما كبر ظهر منه النجابة والبلاغة، وهو أحد الخطباء المشهورين

(?)[1] هو زياد بن عبيد الثقفي ، وهو زياد بن سمية وسميه هي جارية الحارث بن كلدة الثقفي، ويدعى زياد بن أبي سفيان أستلحقه معاوية بأنه أخوه، ولد عام الهجرة وأسلم زمن الصديق وكتب لأبي موسى الأشعري إبان ولايته على البصرة، وكذلك كتب للمغيرة بن شعبة وابن عباس رضي الله عنهما، وولي البصرة لمعاوية ، ثم ضم إليه الكوفة، قال الذهبي عنه: «وكان من نبلاء الرجال، رأيًا، وعقلًا، وحزمًا، ودهاءً، وفطنةً، كان يضرب به المثل في النبل والسؤدد، وكان كاتبا بليغًا» توفي سنة (53هـ). انظر: طبقات ابن سعد (7/99) سير أعلام النبلاء (3/494) تاريخ الإسلام (5/133).

(?)[2] هي سمية مولاة الحارث بن كلدة كان عنده ثم وهبها لزوجته صفية بنت أبي عبيد الثقفية فزوجتها عبدًا روميا لها يقال له عبيد فولدت له زياد فأعتقته. انظر: الإصابة (7/724).

(?)[3] في الأصل: ولدتها، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] انظر: البداية والنهاية (8/31).

(?)[6] في الأصل: أو، ولعل الصواب ما أثبته.

بالفصاحة والدهاء والفطنة، حتى قال عمرو بن [العاص][1] لما رأى منه قوة القريحة وحسن التدبير والذكاء: «لو كان هذا الغلام من قريش لساق العرب بعصاه، فقال أبو سفيان: والله إني لأعرف من وضعه في بطن أمه، فقال له علي بن أبي طالب: ومن هو يا أبا سفيان، فقال: أنا، قال: مهلاً أبا سفيان، فقال أبو سفيان:

أما والله [لولا] [2] خوف شخص ... تراني يا علي من الأعادي
لأظهر سره صخر بن حرب ... ولم تكن المقـــالة عن زيــاد
وقد طالت مجاملتي ثقيفًا ... وتركي فيهم [ثمر][3] الفؤاد»[4].

ومن فرط وقاحته، أنه لما ولاه أمير المؤمنين فارس، وضبط البلاد، وأصلح الفساد، كاتبه معاوية يريد خديعته باستلحاقه، وإفساد على علي، فكتب إليه أمير المؤمنين: «قد عرفت أن معاوية كتب إليك يستنزل لُبَّك، ويستفل غربك[5]، فاحذره، فإنما هو/[273/أ] شيطان يأتي المرء من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وشماله، ليقتحم غفلته، ويستلب غرته، فاحذره ثم احذره، وقد كان من أبي سفيان

---

[1] (?) في الأصل: عاص، والصواب ما أثبته، وهو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السهمي، يكنى أبا عبد الله، ويقال أبو محمد، أسلم سنة ثمان من الهجرة، ولاه رسول الله على عمان فلم يزل بها حتى قبض ، ثم ولي للخلفاء من بعده حتى توفي وهو والٍ على مصر سنة (43هـ).انظر: الإستيعاب (1/366) الإصابة (4/650).

[2] (?) في الأصل: لأخوف، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل:ثمرة، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) وفيات الأعيان (6/357) الوافي بالوفيات (4/495) تاريخ ابن الوردي (1/159).

[5] (?) التغرب الذهاب والتنحي عن الناس والغربة والغرب النوى والبعد، والغَرب والغرْبة الحدة. انظر: لسان العرب (1/637) تاج العروس (3/457).

في زمن عمر بن الخطاب فلتة من حديث النفس، ونزغة من نزغات الشيطان، لا يثبت لها نسب، ولا يستحق بها ميراث، والمتعلق بها كالواغل المدفع[1] والنوط المذبذب[2]»[3].

ولما قرأ الكتاب قال لي أبو الحسن ورب الكعبة[4]، وما ذاك إلا من غاية الوقاحة، وفقدان الأنفة.

ولما استشهد علي، وفوض الأمر مولانا الحسن المجتبى إلى معاوية، أراد معاوية استمالته إليه، وقصد تأليف قلبه، ليكون معه كما كان مع علي، فتعلق بالقول الذي صدر من أبيه، بحضرة علي وعمرو بن عاص، فاستلحق زيادًا سنة أربع وأربعين من الهجرة، فصار يقال له زياد بن أبي سفيان.

ومن فرط وقاحته وفسقه، أنه لما استلحقه معاوية وأحسن إليه، وولّاه العراق، صار أكبر الأعوان على بني علي بن أبي طالب، أمير المؤمنين.

ولما قدم الكوفة واليًا عليها، أخاف سعيد بن سرح[5]، وكان من شيعة أمير المؤمنين، وطلبه فهرب إلى المدينة، فهدم داره، وأخذ ماله وعياله، ولما قدم سعيد المدينة، نزل على الحسين بن علي، فقال: ما السبب الذي أشخصك وأزعجك ؟ فقص عليه قصته، وما صنع زياد به، فكتب إليه الحسين: «من حسين بن علي إلى زياد، أما بعد، فقد عمدت إلى رجل من المسلمين، له مالهم وعليه

(?)[1] الوَاغِلُ : الذي يَهْجُمُ على الشُّرَّاب لِيَشْرَبَ مَعَهُم وليس مِنهُم فلا يَزالُ مُدَفَّعاً بَيْنَهُم. انظر: النهاية (5/460).

(?)[2] أراد ما يُناطُ برَحْل الراكِب من قَعْبٍ أو غيره فهو أبدا يَتحرّك. انظر: النهاية (5/269).

(?)[3] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (16/177).

(?)[4] انظر: نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (16/177). والعبارة فيه: قال : شهد بها ورب الكعبه، ولم تزل في نفسه حتى ادعاه معاوية .

(?)[5] هو سعيد بن سرح مولى حبيب بن عبد شمس وهو من شيعة علي بن أبي طالب انظر: مختصر تاريخ دمشق (3/213).

ما عليهم، فهدمت داره، وأخذت ماله وعياله، فإذا أتاك كتابي هذا، فابن له داره، واردد عليه ماله وعياله، فإني قد أجرته فشفعني فيه.

فكتب إليه زياد: من زياد بن أبي سفيان، إلى الحسين بن فاطمة، أما بعد، فقد/[273/ب] أتاني كتابك تبدأ فيه باسمك قبل اسمي، وأنت طالب للحاجة، وأنا سلطان وأنت سوقة، وكتابك إلي في فاسق، لا يؤيه إلا فاسق مثله، وشر من ذلك توليه إياك، وقد آويته، إقامة منك على سوء الرأي، ورضى بذلك، وأيم الله لا يسبقني إليه سابق، ولو كان بين جلدك ولحمك، فإن أحب لحم إلي أن آكله للحم أنت فيه، فأسلمه بجريرته إلى من هو أولى به منك، فإن عفوت عنه لم أكن شفعتك فيه، وإن قتلته لم أقتله إلا بحبه إياك.

فلما قرأه الحسين، بعث به إلى معاوية، فلما قرأه غضب، وكتب إلى زياد: أما بعد، فإن الحسين بن علي بعث إلي كتابك إليه، جواب كتابه إليك في ابن سرح، وعلمت أنك من رأيين، رأي من أبي سفيان، ورأي من سمية، أما رأيك من أبي سفيان: فحلم وعزم، وأما الذي من سمية: فكما يكون رأي مثله، ومن ذلك كتابك إلى الحسين، تشتم أباه، وتعرض له بالفسق! ولعمري أنت أولى بالفسق من الحسين، ولأبوك -إذ كنت تنسب إلي [عبيد][1]- أولى بالفسق من أبيه، وإن كان الحسين بدأ باسمه ارتفاعًا عنك، فإن ذلك لم يضعك، أما تشفيعه فيما شفع فيه إليك، فقد دفعته عن نفسك إلى من هو أولى به منك، فإذا أتاك كتابي هذا، فخل ما في يدك لسعيد بن سرح، وابن له داره، ولا تعرض له، واردد عليه ماله وعياله، فقد كتبت إلى الحسين أن يخبر صاحبه بذلك، فإن شاء أقام عنده، وإن شاء رجع إلى بلده، فليس لك عليه سلطان بيد ولسان.

أما كتابك إلى الحسين باسمه ولا بنسبه إلى أبيه،/[274/إ] فإن الحسين –ويلك- من لا يرمى به الرجوان[2] إلى أمه، أفاستصغرت أباه، وهو علي بن أبي طالب، أم

---

[1] (?) في الأصل: عبد، ولعل الصواب ما أثبته.

إلى أمه وكلته، وهي فاطمة بنت رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] فتلك أفخر له، إن كنت تعقل، والسلام»[3].

ومن فرط ظلمه وفسقه وحرصه على سفك دماء المسلمين، أنه لما استلحقه معاوية، قربه وأدناه، وولاه ولاية العراق، ووصل إليه، قصد الجامع، وصعد المنبر، وخطب خطبة فلما فرغ قال: والله لئن خرج أحد بعد العشاء الآخر، لأحزن رأسه، فليبلغ الشاهد منكم الغائب، ثم أمر مناديًا ينادي به في البلد ثلاثة أيام متوالية، ثم خرج في الليلة الرابعة بعد مضي هزيع من الليل، مع جماعة وركب [فطفق][3] يطوف البلد، فرأى أعرابيًا وهو قائم، ومعه غنم، فقال له: ما تصنع ههنا ؟ فقال: قدمت البلد ليلاً، ولم أجد مكانًا أبيت فيه، فنزلت مكاني هذا إلى أن يطلع الفجر، وينتشر الضياء، فاتبعه غنمي، فقال له زياد: أعلم أنك صادق، فإن خليت سبيلك، خشيت أن يرفع الخبر عني: أن زيادًا يقول ما لا يفعل، فتفسد سياستي، فحز رأسه، وطفق يسير فيضرب عنق كل من لقيه، ويحز رأسه، فلما أصبح جمع الرؤوس، وكانت ألفًا وخمسمائة، وألقاها على باب داره، فلما كانت الليلة الثانية، خرج من داره، فلقي ثلاثمائة رجل، وحز رؤسهم[4].

وما أكثرت مما فعل، ولا يشرع للإمام العالم بما كان وما يكون، أن [يولي][5] الرجل الخائن الظلوم الفاسق السفاح، الذي يشهد على نفسه أنه من أولاد الزنا، ولا يجوز للإمام أن يولي إمارة جمع لا يحصى من المؤمنين،

(?)[2] رمي به الرجوان: استهين به. انظر: لسان العرب (14/309).

(?)[3] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (16/194) الإيضاح للفضل بن شاذان (ص: 549) بحار الأنوار (44/104).

(?)[3] في الأصل: فطف، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] لم أقف على هذه القصة.

(?)[5] ليست في الأصل، الصواب ما أثبته.

من يعلم أنه ولد الزنا، فإنه لا يجوز له أن يؤم/[274/ب] المسلمين، وأمير المؤمنين يعلم ذلك، وهو يعترف به، وولد الزنا نجس العين عند الإمامية، وكذلك من يعلم أن ذنبه ناه، وأنه يصدر منه الظلم والمعاصي، من عداوة أهل البيت وإيذائهم، وغير ذلك.

الثاني: أنه [أدخل][1] الحكم بن العاص[2] إلى المدينة، وقد طرده رسول الله صلى الله عليه وآله، وأبعده عن المدينة وامتنع أبو بكر عن رده[3].

وهو باطل؛ لأن ذلك كان بإجازة النبي صلى الله عليه وآله، وقد سئل عنه [في][4] ذلك، فأجاب بأني استجزت رسول الله[صلى الله عليه وآله وسلم] في مرضه الذي توفي فيه فأجازني[5]، وامتناع الشيخين عن رده مع شهادة عثمان، لأنه كان منفردًا في الشهادة، فلما آل الأمر إليه عمل بعلمه.

ولأنه تاب عن ما نفي لأجله، وكان رده اجتهادًا، وامتنع أبو بكر وعمر لعدم العلم بالتوبة، ولأن هذه المخالفة

---

[1](?) ليست في الأصل، الصواب ما أثبته.

[2](?) هو الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن مناف بن قصي القرشي الأموي، عم عثمان بن عفان، وأبو مروان بن الحكم، كان من مسلمة الفتح وأخرجه رسول الله من المدينة وطرده عنها، فنزل الطائف، وخرج معه ابنه مروان، وقيل: إن مروان ولد بالطائف، فلم يزل الحكم بالطائف إلى أن ولي عثمان، فرجع إلى المدينة، وبقي فيها إلى أن توفي في آخر خلافة عثمان سنة (32هـ). انظر: الإستيعاب (1/106) الإصابة (2/104).

[3](?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 293) الصراط المستقيم للعاملي (3/32) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 77) بحار الأنوار (31/169).

[4](?) ليست في الأصل، الصواب ما أثبته.

[5](?) انظر: الإصابة (2/105).

ليست بأعظم من مخالفة أمر الله تعالى، وقد عزتها الإمامية إلى غير واحد من الرسل عليهم السلام، كما تقدم.

الثالث: أنه كان يؤثر أهل بيته بالأموال [العظيمة][1] [2].

وهو باطل؛ لأن ذلك لم يكن من مال الله، والمدعي مطالب بالبرهان، بل من [ماله][3] خاصة، فإنه كان ذا ثروة وحظوة وأموال كثيرة، فيؤثر أهله، وذوي مقربته بأموال، يصل رحمه، وكان يحبوهم منها قبل الخلافة أيضًا، فلا مطعن، وقد سئل عنه ذلك فأجاب بذلك.

وقد ذكر بعض فلاسفة الإسلام، أن الخلفاء الأربعة، قد تعلموا من رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] علم الكيمياء، وهو ما علمه الله آدم، وأخذ منه شيث[4]، ثم أخذ منه ولده أنوش[5]، وأخذ منه ولده قينان[6]، وأخذ منه

---

[1] (?) في الأصل: العظيم، الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 291) الصراط المستقيم للعاملي (3/31) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار (ص: 76) بحار الأنوار (31/218).

[3] (?) في الأصل: مال، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) شيث هو ابن آدم ولد بعد هابيل بخمس سنين ولد لآدم وعمره (130سنة) ومعناه هبة الله أي أنه خلف من هابيل، وأن كل ابناء آدم اليوم من نسل شيث. انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/96) البداية والنهاية (1/106).

[5] (?) أنوش هو ابن شيث بن آدم وقد ولد ولأبيه (165سنين) وقيل غير ذلك، وقيل: توفي وعمره (905 سنين). انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/102) البداية والنهاية (1/106).

[6] (?) هو قينان بن أنوش بن شيث بن آدم ولد ولأبيه تسعون سنة. انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/102) البداية والنهاية (1/107).

ولده مهلائيل[1]، و/[275/أ] أخذ منه ولده [يرد][2]، ومنه ولده إدريس[3] -الملقب عند الفلاسفة بهرمس الهرامسة- وأخذ منه تلامذته، ومنهم سائر الفلاسفة، وأنزل الله سبحانه على آدم صحيفة في ذلك مرموزة، وهو سفر الحكمة، وهو: «يا آدم من صير الأرض ماء بعد السكون، وصير الماء هواء الحمور، وصير الهواء نارًا بعد الركود، وصير النار أرضًا بعد الغسل والصعود، فقد اطلع على خزائن الأرض وما فيها وعليها، وذلك في شيء حقير من مخلوقاتي، وكل ذلك لأنبيائي ورسلي وخلاصتي في خلقي، وخزنة علمي، لتعلموا أنا الله الأزلي، لم يزل مكرمكم، ومنعم عليكم، لا تعلموا الظلمة والجبارين، إذ جعلت هذه الخصال بينكم، يدر له الضعيف منكم، ولكم عندي منزل كريم، ومحل عظيم، طوبى لكم وحسن مآب».

وقد صنف الفلاسفة والحكماء الإسلاميين في هذا الفن كتبًا جمة، وأورد الكلام فيها مرموزًا، وقد أوضحنا ما رمزوا في كتبهم مع إخفاء الاستقصا، في كتابنا "غاية المنى في طريق البيضة ونهاية المنى" وهو بمنزلة الشرح لكتاب بيون البرهمي[4]، و"ثمرة المنى" و"كبر المنى".

---

[1] (?) هو مهلائيل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم ولد ولأبيه تسعون سنة. انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/102) البداية والنهاية (1/107).

[2] (?) في الأصل: بيطرو، الصواب ما أثبته.وهو يرد أو اليارد بن مهلائيل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم . انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/103).

[3] (?) وهو نبي الله إدريس بن يرد بن مهلائيل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم ، ويقال إنه أول نبي بعد آدم وشيث، قال ابن كثير:«ويسمونه هرمس الهرامسة ويكذبون عليه أشياء كثيرة كما كذبوا على غيره من الانبياء والعلماء والحكماء والاولياء» انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/103) البداية والنهاية (1/111).

[4] (?) بيون رجل من حكماء الهند من قدماء الفلاسفة، منسوب إلى البراهمة، قدم من الهند إلى البيت المقدس زائرًا، واسم رسالته الإكسير. انظر: كشف الظنون (1/852).

وأول من أخذ علم [الصنعة][1] من الفلاسفة أبوابها، خالد بن يزيد بن معاوية[2]، فإنه هرب من أبيه الضال الطاغي، وتغرب واتصل بمريانوس الراهب في بعض الجزائر، وخدمه، واستفاد الحكمة منه، وأخذ علم الصنعة عنه، وصنف كتبًا في هذا الفن "كفردوس الحكمة" و"صحيفة الطلمسات المتربة على الإكسير" وكتبًا في بيان الحجر وغيرها، خواص الأكسير وغيرها، وله اشعار وقصائد في هذا العلم،/[275/ب] ولما مات أبوه رجع إلى الشام، فعرضوا عليه الإمارة فاعرض عنها، وكان من المتورعين....[3].

قال عبدالله الجوهري[4] - وكان من علماء الفن-: «لم يعمله من الخلفاء غير عثمان، فكان كثرة إنفاقه من ذلك المال» والله أعلم بحقيقة الحال، ولم يظهره إلا علي بن أبي طالب، فإنه ذكر في خطبة البيان من ذلك، ما يشمل جميع ما ذكره القدماء، وأخذه منه أولاده، ومن السيد الشهيد ابنه علي، ومنه ابنه الباقر، ومنه ابنه الصادق، وقد بلغ من [شئوا][5] هذا العلم ما لم يظهره أحد من الحكماء، لا من الفلاسفة ولا من الإسلاميين[6].

---

[1] (?) في الأصل: الصعفة، الصواب ما أثبته.

[2] (?) هو خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي الأمير، أبو هاشم، قال الذهبي: «وكان من نبلاء الرجال ذا علم وفضل وصوم وسؤدد»وقال ابن خلكان: «وله كلام في صناعة الكيمياء والطب، وكان بصيراً بهذين العلمين متقناً لهما» توفي سنة (85هـ). انظر: وفيات الأعيان (2/224) سير أعلام النبلاء (9/412).

[3] (?) كلمة غير واضحة.

[4] (?) لم أجد له ترجمة.

[5] (?) في الأصل: اسوا، الصواب ما أثبته.

[6] (?) لا يمكن أن تحول المعادن الخسيسة إلى معادن نفيسة بالكيمياء، لا قديمًا ولا حديثًا، وأما ما يُنسب لعثمان فكذب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم يكن فى أهل الكيمياء أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين ولا من مشايخ المسلمين ولا من

وقد أخذ هذا العلم من الصادق [] تلميذه الأستاذ جابر بن حيان الصوفي[1] ، وصنف فيه أربعمائة كتاب، وقيل: أربع آلاف، وأخذ منه محمد بن زكريا الرازي الطبيب[2]، وهو غير محمد بن زكريا الرازي الزنديق[3] وكان ماهرًا في الطب والكيمياء، وصنف في العلمين
كتبًا كثيرة، وكان ناصرًا لأهل السنة والجماعة، وأخذ منه أيضًا فضل بن يحيى البرمكي[4]، وصنف فيه كتبًا، ذكر طريق البيضة وهو أقرب الطرق وأسهلها، وكان الفضل

الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان» مجموع الفتاوى (29/373).

[1] (?) هو جابر بن حيان الصوفي الطرسوسي أبو موسى،نُسب علمه للصادق قال الصفدي: «وأنا أنزة الإمام جعفراً الصادق رضي الله عنه عن الكلام في الكيمياء، وإنما هذا الشيطان أراد الإغواء بكونه عزا ذلك إلى أن يقوله مثل جعفر الصادق لتتلقاه النفوس بالقبول». انظر: وفيات الأعيان (1/327) الوافي بالوفيات (3/497).

[2] (?) هو محمد بن زكريا الرازي، أبو بكر الطبيب الفيلسوف، كان من أذكياء زمانه مكبًا على التأليف وكان إليه تدبير بيمارستان الري، ووصفه شيخ الإسلام ابن تيمية بالزنادقة، من مصنفاته: الحاوي في الطب والمدخل للمنطق وغيرها، توفي سنة (311هـ). انظر: وفيات الأعيان (5/157) مجموع الفتاوى (4/114) سير أعلام النبلاء (14/355).

[3] (?) لم أجد له ترجمة.

[4] (?) هو الفضل بن يحيى بن خالد بن برمك،رضيع الرشيد، ولي إِمرة خرسان، وكان يضرب بكبره وتيهه المثل وكان على هناته شجاعًا مهيبًا كثير الغزو، توفي سنة (193هـ). انظر: تاريخ بغداد (12/334) سير أعلام النبلاء (9/91).

وأخوه [جعفر][1] يعملان ذلك، وأبوه[2] أيضًا يعمله، وينفقون منه، ولا يخافون من ذي العرش إقلالاً، وقد بينه الله في كتابه الذي فيه تبيان لكل شيء، في غير آي منها قوله سبحانه: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ [الرعد: ١٧] فإن هذه الآية نزلت على الجوهر وتدبيره وحقيقته.

ومنها قوله سبحانه: ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ/[276/أ] ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ [فاطر: ١٣] فإنها دلت على التدبير وكماله، ونتيجته، وانعكاسي بعضها ببعض، والمهرة في هذا الفن من أهل العرفان جماعة، منهم أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم، الملقب بذي النون المصري[3]، وأبو الغيث حسين بن منصور الحلاج البيضاوي[4]، وله فيه مصنفات وقصائد، منها قصيدة أولها:

---

[1] (?) في الأصل: جهز، الصواب ما أثبته.وهو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، أبو الفضل، الوزير، كان من علو القدر ونفاذ الأمر، وعظم المحل، وجلالة المنزلة عند هارون الرشيد، بحالة انفرد بها، ولم يشارك فيها، وكان سمح الأخلاق طلق الوجه ظاهر البشر، جوادًا سخيًا، ضمه أبوه إلى أبي يوسف القاضي، حتى علمه وفقهه، وغضب الرشيد عليه في آخر أمره فقتله ونكب البرامكة لأجله وصلبه على الجسر ببغداد سنة (187هـ). انظر: تاريخ بغداد (7/159) سير أعلام النبلاء (9/59).

[2] (?) هو يحيى بن خالد بن برمك، أبو علي الفارسي، الوزير، من الرجال المشهورين بالحزم والرأي والسياسة والعقل، ضمه المهدي لابنه الرشيد ليربيه ويثقفه فلما استخلف رفع قدره ووزره وكان يناديه يا أبي، توفي سنة (190هـ) في سجن الرقة. انظر: تاريخ بغداد (14/128) سير أعلام النبلاء (9/89).

[3] (?) هو ثوبان بن إبراهيم، وقيل: فيض بن أحمد، وقيل: فيض بن إبراهيم النوبي الإخميمي، أبو الفيض أو الفياض المشهور بذي النون المصري، الزاهد الواعظ، توفي سنة (245هـ). انظر: وفيات الأعيان (1/135) سير أعلام النبلاء (11/532).

[4])) هو الحسين بن منصور بن محمي الحلاج، أبو عبدالله ويقال: أبو مغيث الفارسي البيضاوي، صحب الجنيد بن محمد وأبا

أنا شيخ كبير في حجور ولدت أمي أباها من أعظم [المرضعات][1] المسملات.

والإمام حجة الإسلام محمد بن الغزالي[2]، وله كتاب "الغرر" وهو من أحاسن كتب الفن، والمولوي العارف جلال الدين محمد بن محمد الحسين بن أحمد الحطيني البكري البلخي[3]، وابنه، ولهما في هذا الفن مصنفات وغيرهم.

الرابع: أنه حمى الحمى عن المسلمين، مع أن النبي صلى الله عليه وآله جعلهم سواء في الماء والكلأ[4].

الحسين النوري وعمرو المكي والصوفية مختلفون فيه، فأكثرهم نفى الحلاج أن يكون منهم وأبى أن يعده فيهم، قتل على الزندقة ببغداد عام (309هـ). انظر: تاريخ بغداد (8/112) وفيات الأعيان (2/140) مجموع الفتاوى (35/108) سير أعلام النبلاء (14/313) البداية والنهاية (11/132-144) الكامل في التاريخ (4/7-6) الوافي بالوفيات (13/46).

[1] (?) في الأصل: المرصفات، والتصويب من ديوان الحلاج (ص: 11) والشطر الثاني فيه: ولدت أمي أباها إن ذا من عجباتي.

[2])) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، أبو حامد الغزالي الشافعي، زين الدين، حجة الإسلام، ولد سنة (450هـ) من تصانيفه: إحياء علوم الدين والأربعين وغير ذلك توفي سنة (505هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (19/322) البداية والنهاية (12/173)طبقات الشافعية الكبرى (6/191).

[3] (?) هو محمد بن محمد بن الحسين بن أحمد البلخي القونوي الرومي ، جلال الدين،متصوف ومؤسس الطريقة المولوية، من مؤلفاته: منظومة المثنوي الصوفية بالفارسية وترجمت للعربية وغيرها، والروض الكبير والصغير، توفي سنة (672هـ). انظر: الإعلام للزركلي (7/30) معجم المؤلفين (3/153).

[4] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 294) بحار الأنوار (31/227).

وهو باطل؛ لأنه لم يثبت أن الأرض التي حماها من الأراضي التي لا يجوز حماها، ولأنه روي أنه حمى [أرضًا][5] كانت ملكًا له قد تركها للمسلمين، ثم حماها لما سنح له من الضرورة.

ولأنه لو فرض أنها[2] كانت من تلك الأراضي، فلعله خص العام بدليل، ولأنه روي أنه حمى أرضًا لأجل خيول المجاهدين في سنة الجدب، فلو ثبت أنها من تلك الأراضي، فلعله حماها بعد أن رضي به المسلمون، وأجمعت الصحابة على ذلك، خوفًا من هلاك دواب المجاهدين.

ولأنه يحتمل أنه حماها بعد أن أحياها، ولأن مثل هذه الشبهات الواهية، التي هي من نسج العناكب أوهى، لا يقاوم ما صح في فضائله، واستحقاقه للخلافة الكبرى.

الخامس: أنه ضرب عبدالله بن مسعود حتى [كسرت][3] أضلاعه[4]. /[276/ب]

وهو باطل؛ لأنه من كذباتهم وفريهم، وليس في كتب أهل السنة من هذا الأثر أثرٌ، ولأنه ليس أعظم مما فعله موسى، حيث أخذ برأس أخيه ولحيه يجره إليه، مع أنه كان من المرسلين، وكان أخاه وأكبر سنا منه، ولم يصدر منه ما يوجب ذلك، وألقى الألواح التي فيها كتاب الله وكلامه.

ولأنه لو فرضت صحته، فلعله ضربه لترك إطاعته وانقيادٍ له، وانقياد الإمام واجب.

---

[5] (?) في الأصل: اسوا، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: وكانت، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: كثرت، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 295) بحار الأنوار (31/187).

ولأنه ذكر بعض [علماء][1] الإمامية: أن عثمان لما أراد أن يجمع الناس على مصحف واحد، طلب مصحف ابن مسعود فأبى، فأدبه، فإن صح، فقد استحق التأديب، فإن الإباء عن إطاعة أولي الأمر، والإعراض عما أجمع عليه الصحابة، مما فيه صلاح الأمة وحفظ الشريعة، يوجب التعزير من غير نكير، وإن أفضى إلى الهلاك أو انخلاع عضو وانكساره.

السادس: أنه أقدم على عمار بن ياسر بالضرب حتى حدث به فتق[2].

وهو باطل؛ لأنه صح أن عثمان لم يضرب عمارًا، ولا أمر بضربه أحد، وإنما ضربه بعض غلمانه الذي لا يعرف جلالة قدره، ونباهة شأنه، لمّا [رءاه][3] يدخل عليه، ويسيء [إليه][4]، ويغلظ له في القول بما لا يجوز التجري به على الأئمة، فلما أخبربذلك عثمان، أعتذر إليه وحلف وغلظ أنه لم يأمر به ثم بالغ في استرضائه حتى رضي[5]، رضي الله عنهما، وحدوث الفتق من مختلقات القوم، ولأن الضرب للتعزير قد جوزه الشرع، فلا مطعن فيه.

ولأن مثل هذه الشبهات التي هي أوهى من غزل العناكب لا يقاوم ما ورد في فضائله.

السابع: أنه أقدم على أبي/[277/أ] ذر مع تقدمه في الإسلام حتى ضربه ونفاه إلى الربذة[6].

وهو أيضًا باطل؛ لأن ذلك لم يصح، إنما خرج من المدينة باختياره إلى الربذة غير منفي، فقد ذكر الطبري وابن الجوزي وابن عبدالبر: أنه خرج بعد وفات أبي بكر من

---

[1] (?) في الأصل: العلماء، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 296) بحار الأنوار (31/193).

[3] (?) في الأصل: رأى، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: عليه، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: رضي الله عنه، الصواب ما أثبته.

[6] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 298) بحار الأنوار (31/174).

المدينة إلى الشام، فلم يزل بها حتى ولي عثمان، فكتب معاوية إليه يشكوا [أبا][1] ذر لأنه كان قوالاً بالحق، وكان يغلظ للناس في القول، فكتب إليه عثمان يطلبه إلى المدينة، فلما قدم المدينة نصحه عثمان بحسن العشرة، فقال أبو ذر: أستأذن منك أن ألحق بفلاة من الأرض، فخرج من المدية حاجًا أو معتمرًا، فلما قضى نسكه، رجع وسكن إلى الربذة غير منفي، فمات بها[2].

ولأنه لو فرضت صحة الضرب والنفي، فلعل ذلك لما روي عنه أنه كان يتجاسر عليه بما يوهي أبهة ولايته، ويوبخه على ذخر الأموال، ويتلوا إذا رآه: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ [التوبة: 34] فكان كل من الضرب والنفي المبعد يرد [للتأديب][3].

ولأنه روي أنه ضرب كعب الأحبار[4] برأسه، فشجه شجة موضحة، حين قال: يحرم على الإنسان ادخار ما زاد على حاجته، فأنكره، فلعله ضربه بضربه كعبًا، أما نفيه -إن صح- فللخوف من إثارة الفتنة، فقد سلف ما يضرم [بالقوم][5]مثل هذه الشكوك تثلم في الإسلام وتريج ما يعتكر الحق من غياهب الشبهات وظلمات الأوهام.

(?)[1] في الأصل: ما، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] انظر: تاريخ الأمم والملوك (3/184) الإستيعاب (1/253) وذكروا أن عثمان نفى أبا ذر للربذة .

(?)[3] في الأصل: التأديب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] هو كعب بن ماتع الحميري اليماني التابعي أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، الذي كان يهوديًا فأسلم بعد وفاة النبي ، قدم من اليمن في خلافة عمر ، كانيحدث عن الكتب الإسرائيلية ويأتي بالعجائب، قال الذهبي: كان حسن الإسلام متين الديانة من نبلاء العلماء توفي بحمص الأبية وهو ذاهب للغزو في خلافة عثمان . انظر: سير أعلام النبلاء (3/491) الإصابة (5/647).

(?)[5] في الأصل: بلقوم، ولعل الصواب ما أثبته.

الثامن: أن الصحابة تبرأوا منه ولم [يدفنوه][1] بعد قتله ثلاثة أيام، ولا أنكروا على من أجلب عليه من الأمصار، بل سلموه ولم يدافعوا عنه[2].

وهو باطل؛ لأن التبري من تكاذيب القوم ومختلقاتهم/[277/ب] فإن الصحابة لم يدعوا في الذب عنه مقدورًا، ولكن أمر الله كان قدرًا مقدورًا، فقد جاؤا إلى عثمان وفيهم عبدالله بن عمر[3] متقلدًا سيفه، وزيد بن ثابت[4] متقلدًا أيضًا، وقال له زيد: الأنصار بالذات يقولون: إن شئت كنا أنصار الله مرتين، قال: لا حاجة لي في ذلك، وكان معه في الدار الحسن والحسين، وعبدالله بن عمر و[عبد الله][5]بن [الزبير][6] وأبو هريرة وعبدالله بن عامر

(?)[1] في الأصل: يدفنوا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 302).

(?)[3] هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوى، أبو عبدالرحمن، ولد سنة ثلاث من الهجرة وهاجر وهو ابن عشر سنين وأسلم مع أبيه وهاجر استصغر بأحد، وفي الخندق أجيز وهو يومئذ بن خمس عشرة سنة، وهو ممن بايع تحت الشجرة، وكان شديد التأسي بالنبي وطال عمره، واحتاج الناس إلى علمه، فنفع الله به خلقًا كثيرًا، توفي سنة (73هـ) وقيل: (74هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (3/205) الإصابة (4/181).

(?)[4] زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، وقيل: أبو ثابت، وقيل غير ذلك، استصغر يوم أحد، ويقال أول مشاهده الخندق، وكانت معه راية بني النجار يوم تبوك، وكتب الوحي للنبي ، وكان من علماء الصحابة وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر وكان يستخلفه عمر إذا سافر، توفي سنة (45هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (2/427) الإصابة (2/594).

(?)[5] في الأصل: عبيدالله، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته. عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزي القرشي الأسدي، أمير المؤمنين، أبو بكر أو أبو خبيب، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، ولد عام الهجرة، وحفظ عن النبي وهو صغير، وحدث عنه بجملة من الحديث، وعن أبيه وعن أبي بكر وعمر

[بن][1] ربيعة كلهم، شاكين في السلاح، فعزم عليهم في وضع أسلحتهم، وخروجهم ولزوم بيوتهم، فخرجوا، وقال: لئن اقتل قبل الدماء، أحب إلي من أقتل بعد الدما ء، ولما خرجوا من داره، بعث أمير المؤمنين بنيه وأولاد أخيه جعفر[2]، ومولاه قنبر[3] ، شاكين في السلاح، وبعث [الزبير][4] وطلحة وكثير من الصحابة أبنائهم وعبيدهم، يمنعون الناس أن يدخلوا على عثمان، فقاموا على بابه، حتى خضب الحسين بالدماء، حين رمى الناس بالسهام، وخضب محمد بن طلحة[5]، وشج قنبر، فلم يقدر أحد [مِن]

وعثمان وخالته عائشة وغيرهم رضي الله عنهم وهو أحد العبادلة وأحد الشجعان من الصحابة وأحد من ولي الخلافة منهم، قتل رضي الله عنه سنة (73هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (3/364) الإصابة (4/89).

(?)[1] في الأصل: وربيعة، والتصويب من تاريخ خليفة بن خياط (1/38)وهو عبد الله بن عامر بن ربيعة بن مالك بن عامر العنزي- الأصغر- لأن الأكبر صحابي جليل استشهد بالطائف وسمي هذا به، وعبدالله الأصغر أدرك النبي ، وولي البصرة لعثمان رضي الله عن الجميع، توفي سنة (84هـ). انظر: الإستيعاب (1/283) البداية والنهاية (7/173) الإصابة (4/139).

(?)[2] هو جعفر بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم الهاشمي، أبو عبدالله ، أحد السابقين الأولين إلى الإسلام، هاجر للحبشة وأسلم النجاشي على يديه، ورجع سنة سبع واستشهد في غزوة مؤتة سنة (8ه). انظر: الإستيعاب (1/242) الإصابة (1/485).

(?)[3] قنبر مولى علي بن أبي طالب وخادمه، وهو مسلم. انظر: الجرح والتعديل (7/146) الطبقات لابن سعد (6/237).

(?)[4] في الأصل: زبير، والصواب ما أثبته.

(?)[5] محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، ذكره البخاري في الصحابة وقالوا ولد في عهد النبي وسماه، وكان رضي الله عنه كثير العبادة حتى سمي بالسجاد، قتله شريع بن أوفى – وقيل غيره- سنة (36هـ).انظر: الإستيعاب (1/427) الإصابة (6/17).

[1] من أراد قتله أن يدخل عليه من باب داره، فتسور من دار بعض الأنصار.

وقد ثبت من طريق أهل السنة والشيعة، أن أمير المؤمنين قال: «والله قد دفعت عنه»[2] كما في "نهج البلاغة" وذكر غير واحد من الشارحين: أنه بالغ في الذب عنه، وأنه كان يضرب محاصري عثمان بسوطه، ويغلظ لهم في القول والشتم[3]، ولما استشهد كان يرزء بموته، ويقول: «إنما مثلي ومثل عثمان، كمثل أثوار ثلاثة كن في أجمة، أبيض وأسود وأحمر، ومعهن فيها أسد، فكان لا يقدر منهن على شيء، لاجتماعهن عليه، فقال للثور الأسود والثور الأحمر، لا يدل علينا في أجمتنا إلا الثور الأبيض، فإن لونه مشهور، و/[278/أ] لوني على لونكما، فلو [تركتماني][4] آكله صفت لنا الأجمة، فقالا: دونك فكله، فأكله، فلما مضت أيام، قال للأحمر: لوني على لونك، فدعني آكل الأسود، فقال: دونك، فكله، فأكله، ثم قال للأحمر: أتحرى أكلك ؟ فقال: دعني أنادي ثلاثًا، فقال: إفعل، فنادى: ألا إني أُكلتُ يوم أُكلَ الثور الأبيض، ثم قال أمير المؤمنين: ألا إني هنت يوم قتل عثمان يرفع لها صوته»[5].

وكان عبدالله بن سلام يدخل عليهم ويقول: لا تقتلوه، وكان حذيفة يحذرهم عن قتله، وقال سليط بن أبي [سليطة][6]: «نهانا الإمام عثمان عن قتالهم، ولو أذن لنا لقاتلناهم»[7] كذا ذكره القرطبي في "التذكرة".

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (13/296).

(?)[3] انظر:شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة (13/297).

(?)[4] في الأصل: تركتما، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] مصباح البلاغة (ص: 65).

(?)[6] في الأصل:سليقة، ولعل الصواب ما أثبته.وهو سليط التميمي، له صحبة، يعد في البصريين. انظر: الإستيعاب (1/195) الإصابة (3/164).

(?)[7] التذكرة للقرطبي (ص: 615) وانظر: الإستيعاب (1/195).

أما ترك الدفن فقد ذكره القرطبي[1] وغيره: أنه ألقي على مزبلة، فأقام فيها ثلاثة أيام، ولم يقدر أحد على دفنه، حتى جاء جماعة بالليل، فحملوه ودفنوه بالبقيع[2]، فتركه إنما كان للخوف [من][3] الأوباش ومنعهم عن ذلك، وهو لا يستلزم التبري، فعده من المطاعن من فرط الرقاعة والبغضاء والحسيكة.

[التاسع]: أنه عطل القود الواجب على عبيد الله بن عمر[4]، حيث قتل هرمزان[5] ملك الأهواز[6] مسلمًا، فلم يقده[7].

(?)[1] هو محمد بن أحمد بن فرح بن أبي بكر الخزرجي الأنصاري القرطبي، أبو عبدالله، استوطن مصر، من مصنفاته: التفسير، توفي سنة (671ه). انظر: الذيل والتكملة (2/585) طبقات المفسرين للأدنروي (ص: 246) معجم المؤلفين (8/239).

(?)[2] انظر: التذكرة للقرطبي (ص: 615).

(?)[3] في الأصل: عن، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] هو عبيد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوى، أبو عيسى، ولد في حياة النبي ولم تحفظ له رواية عنه، وغزا في خلافة والده، وكان من أنجاد قريش وفرسانهم، توفي مع معاوية في صفين سنة (73هـ) وقيل: (74هـ). انظر: الإستيعاب (3/1010) الإصابة (5/52).

(?)[5] هو اسم لبعض أكابر الفرس، وهو دهقانهم الأصغر، أسره أبو موسى الأشعري وبعثه مع أنس إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأسلم وأقامه عمر في المدينة حتى قتله عبيدالله بن عمر سنة (24هـ). انظر: تهذيب الأسماء واللغات (ص: 684) البداية والنهاية (7/100،176).

(?)[6] الأهواز جمع هوز أي حوز أي هي الأحواز، فلما كثر استعمال الفرس لها غيرتها حتى أذهبت أصلها أما قبل الإسلام فكانت تسمى خوزستان وهي مدينة جنوب غربي إيران بين البصرة وفارس على نهر كارون. انظر: معجم البلدان (1/285) المنجد في الإعلام (ص: 80).

(?)[7] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 298)بحار الأنوار (31/230).

وهو باطل؛ لأنه استرضى أهل هرمزان، فإنه ذكر الثقات من أئمة التواريخ - وأقره الطبري وغيره من محدثي المؤرخين- أن عمر لما قتله أبو لؤلؤة[1] مولى مغيرة بن شعبة، أخبر عبيد الله ابنه، أنه فعل ذلك بإشارة ملك الأهواز هرمزان، وصح الخبر عنده، فلما رجع [من][2] دفن أبيه، دخل دار هرمزان فقتله، فلما آل أمر الخلافة إلى عثمان، استرضى أهله، ولأن جميع ورثته لم يكن في المدينة، وقد ثبت أنه كان له جماعة في فارس لم يقدموا عليه خوفًا، نص عليه المرتضى[3] وغيره من الفريقين./[2 78/ب]

ولأنه لم يكن عند قتله من يشهد عليه، ولأنه لم يثبت أن ورثته دفعوا الدعوى إليه، ولأن عليًا ترك القود الواجب على قتل عثمان، مع كثرة طالبيه، من ورثته وعشيرته وأعوانهم، حتى هاجت العين.

[العاشر][4]: أنه غير الشريعة وخالف فعل النبي[صلى الله عليه وآله وسلم] حيث صلى الظهر

---

[1] (?) هو فيروز النهاوندي الفارسي أبو لؤلؤة مولى المغيرة بن شعبة كان نصرانيًا تنصر عند الروم لما أسروه في حروبهم مع الفرس، وكان يضمر الحقد لعمر وقال لما قدم أسرى نهاوند: أكل عمر كبدي، وقتل عمر بخنجر له رأسان وقتل معه سبعة أو ستة ثم قتل نفسه. انظر: تاريخ الأمم والملوك (2/530، 559-560) تاريخ الإسلام (3/277).

[2] (?) في الأصل: عن، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) انظر: نهج الحق وكشف الصدق (ص:301).

[4] (?) ليست في الأصل، وقد عدها المصنف في بداية المطلب عشرة.

[والعشاء][1]بمنى أربعًا[2] وكان رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] يصلي ركعتين[3].

وهو باطل؛ لأنه رأى كلاً من القصر والإتمام جائزًا، وظاهر قوله تعالى[4]: ﭽ   ﭼ [النساء: ١٠١] يدل على الإتمام في السفر، ولأنه روي عن عائشة أنها قالت: «كل من القصر والإتمام كان يفعل رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] صام وأفطر وقصر الصلاة وأتم»[5] وقد صحح الدارقطني الإتمام عن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] ، وهو مذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المجتهدين، كمالك بن أنس والشافعي وأحمد[6]، وليس القصر مخصوصًا بمنى لعدم القائل بالفضل.

ولأنه روى أحمد والطحاوي وابن أبي شيبة[7] وأبو عمر بن عبد البر، أن عثمان صلى أربع ركعات، فأنكر

---

[1] (?)	في الأصل:واكعياء، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?)	الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب التقصير، باب الصلاة بمنى (2/53) برقم (1082) ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها (2/142) برقم (1602).

[3] (?)	انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص:303) بحار الأنوار (31/187).

[4] (?)	في الأصل: قوله تعالى: لا جناح، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?)	رواه الدارقطني في سننه باب ما جاء في الصيام في السفر (2/163) برقم (2298) قال الدارقطني: وهذا إسناد صحيح.

[6] (?)	انظر: المجموع للنووي (4/335) المغني لابن قدامة (3/122) الإستذكار (2/175).

[7] (?)	هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الواسطي العبسي مولاهم، أبو بكر ابن أبي شيبة، الحافظ الثقة، من مصنفاته: المصنف وغيره، توفي سنة (231ه). انظر: تهذيب الكمال (16/34) تذكرة الحفاظ (2/432) تقريب التهذيب (2/320).

الناس عليه، فقال: «أيها الناس إني تأهلت بمكة [منذ][1] قدمت، وإني سمعت رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] يقول: «من تأهل ببلد فليصل صلاة المقيم»[2] وقد كان قبل يصلي ركعتين، كما أخرجها الشيخان[3] عن حفص بن عاصم[4].

وقد سلف في غير موضع من الكتاب ما يجر وتين مثل هذه الشبهات، التي هي من خرافات الأوهام، لا يتشبث به في أمثال هذه المدعي، إلا من هو من سفهاء الأحلام، والله [يهدي][5] من يشاء وهو أعلم بالمهتدين.

[المطلب التاسع]: في إبطال شبهات الرافضة في مطاعن أم المؤمنين عائشة. /[279/أ]

وهي عشرة**:**

الأول: أنها خرجت إلى البصرة وقد نهاها الله عن الخروج، وأمرت بالاستقرار في منزلها، فقال سبحانه: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃﮄ ﭼ [الأحزاب: ٣٣] [فهتكت][6]

(?)[1] في الأصل: من، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] رواه الإمام أحمد في مسنده (1/62) برقم (443) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (10/416) برقم (4221) قال الدارقطني: «فهذا منقطع وعكرمة بن إبراهيم ضعيف» وضعفه الألباني، السلسلة الضعيفة (5/434) برقم (2415).

(?)[3] الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب التقصير، باب من لم يتطوع في السفر (2/57) برقم (1102) ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب قصر الصلاة بمنى (2/146) برقم (1626).

(?)[4] هو حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي المدني، ثقة، قال النسائي: ثقة، وقال هبة الله الطبري: ثقة مجمع عليه. انظر: الكاشف (1/341) تهذيب التهذيب (2/346).

(?)[5] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: فهتك، ولعل الصواب ما أثبته.

حجاب الله ورسوله، وتبرجت وسافرت، في محفل يزيد على ستة عشر ألفًا[1].

وهو باطل؛ لأن النهي عن الخروج [ليس بمطلق][2]، ولأن "وقرن" يحتمل معان، لأنه إما من وقِر يقِر، والإحتمال بالكسر من الوقِار وإما من "قَار يقَار" إذا اجتمع أو من "قَر يقَر"[3] ومع وجود الاحتمال لا يثبت الاستدلال، ولأن حمل "قرن" على الاستقرار، يحتاج إلى ارتكاب تكلف، لأن أصله اقررن بحذف الراء الأولى، ونقل كسرتها إلى القاف، وحذف الألف للاستغناءعنها بحركة ما بعدها، وهو من شواذ التخفيف.

ولأن المقصود من الأمر بالاستقرار الستر والاحتجاب، فكان النهي عن التبرج تأكيدًا للأمر والنهي، إنما كان عن التبرج الجاهلية، فالنهي في الحقيقة عن القيد والسفر لا ينافي الاحتجاب والتستر، وذلك ظاهر، كذا ذكره الشيخ الإمام الوالد في تعليقاته.

ولأن هتك الحجاب إنما يكون بترك التستر والتبرج بإظهار الزينة دون السفر، وكان أزواجه صلى الله عليه وآله يخرجن معه للحج، وفي الغزوات، بعد نزول الاية،

---

[1] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص:367) الأربعين للشيرازي (ص: 622).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) قرأ الجمهور "وقرن" بكسر القاف، وهو من الوقار تقول وقر يقر وقارًا إذا سكن،وقال المبرد: من القرار لا من الوقار، وقرأ عاصم ونافع بفتحها وهو من وجهين: الأول: فهي أمرٌ من قرِرت، تقول: قرِرت بالمكان أَقِرُ به إذا أقمت فيه، والثاني: هو من قار يقار ، إذا اجتمع ، ومنه القارة لاجتماعها،. انظر: تفسير القرطبي (14/177) البحر المحيط (8/476) الدر المصون (1/4140) فتح القدير للشوكاني (6/39).

وإنما خرجت لإصلاح ذات البين المأمور به، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

ولأن الله تعالى أجاز لهن الخروج عن المنزل فقال عز من قائل: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ [الأحزاب: ٥٩][1].

[الثانية][2] أنها سافرت طالبة دم عثمان، فكانت قبل تحرض على قتل عثمان، ولم تكن من/[279/ب] ورثته وذات قرابته، [فقاتلت][3] عليًا وكان ذلك لفرط [عدواتها][4] له، وقد فرض الله محبته[5].

وهو باطل؛ لأن عائشة لم تكن باغضة لعلي، فإنها كانت تروي أحاديث في فضائله عن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] ، منه ما أخرجه الديلمي عنها أنها قالت: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: «[حب][6] علي عبادة»[7] ولم تخرج [لقتال][8] علي بل لإصلاح ذات البين، كما يجيء إن شاء الله تعالى.

---

[1] (?) وعائشة رضي الله عنها وعن أمهات المؤمنين أجمعين لم تتبرج بل كانت على الكمال في سترها وحيائها وامتثالها لأمر الله عز وجل في الآية الكريمة، ومن زعم تبرجها فقد افترى على الله عز وجل وعلى رسوله وعلى أم المؤمنين وباء بإثم عظيم.

[2] (?) ليست في الأصل وترك مكانها بياض بقدر كلمة، وقد عد المصنف الشبه في بداية المطلب عشرة، ولم يرقم سوى الأولى، والظاهر أن الناسخ ترك كتابتها اختصارًا.

[3] (?) في الأصل: فقاتل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: عداوته، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 368-369) الأربعين للشيرازي (ص/321) بحار الأنوار (32/126).

[6] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

والتحريض على قتل عثمان من المفتريات، فإنها تعترف بأنه إمام مفترض الطاعة، فقد أخرج الترمذي وابن ماجه وأبو حاتم عنها أنها قالت: « قال النبي لعثمان: يا عثمان لعل الله يقمصك قميصًا، فإن [أرادوك][1] على خلعه فلا تخلعه»[2]. وفي رواية: «لا تخلعه ثلاثًا».

وما ذكر ابن قتيبة[3]: « ذكروا أن عائشة أتاها خبر بيعة علي - وكانت خارجة من المدينة- فقيل لها: قُتل عثمان، وبايع الناس عليًا، فقالت: ما أبالي أن تقع السماء على الأرض، قتل والله مظلومًا، وأنا طالبة بدمه، فقال لها عبيد: أول من حمش عليه، واطمع الناس فيه لأنت، ولقد قلت: اقتلوا نعثلاً فقد فجر، [قالت][4] عائشة: قد والله قلت، وقال الناس، فقال عبيد شعر :

(?)[7] أورده الخطيب البغدادي في تاريخه (12/315) عن جعفر بن محمد، ولم أجده عند الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب.

(?)[8] في الأصل: بقتال، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[1] في الأصل: راودوك، والتصويب من سنن الترمذي ومسند الإمام أحمد.

(?)[2] رواه الترمذي في جامعه،كتاب المناقب عن رسول الله باب في مناقب عثمان بن عفان (5/628) برقم (3705) والإمام أحمد في مسنده (6/149) برقم (25203) وابن حبان في صحيحه (15/346) برقم (6915) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (5/335): رواه أحمد وفيه فرج بن فضالة وقد وثق وفيه ضعف وبقية رجاله رجال الصحيح، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (3/210) برقم (2923).

(?)[3] هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وقيل: المروزي، أبو محمد، العلامة الكبير وصاحب التصانيف، قال الخطيب: وكان ثقة دينًا فاضلاً، وقال السِلفي:ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، اتُهم بالتشبيه ولم يثبت عنه، من مصنفاته: غريب القرآن وغريب الحديث وعيون الأخبار وأدب الكاتب وغيرها، توفي سنة (276هـ). انظر: تاريخ بغداد (10/170) وفيات الأعيان (3/42) سير أعلام النبلاء (13/298)

(?)[4] في الأصل: قال، ولعل الصواب ما أثبته.

منك البداءة ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت بقتل الإمام وقـلـت لنا أنه قد فـجـر

ولما أتاها أن أهل الشام ردوا بيعة علي، أمرت أن يعمل لها [1]هودجًا من حديد، وجعل منها موضعًا [لعينها][2]، فخرجت ومعها طلحة و[الزبير][3] وابناؤهما»[4] فهو من التكاذيب، ومثل هذه الأخبار لا يعبأ [بها][5]، فإنها لا إسناد لها، و[ابن][6] قتيبة لم يسم الذين ذكروا القصة، ولم يسند إليهم الخبر، وأورد في كتابه "أخبار المرجعين" وأكثر ما يذكر في/[280/أ] وقعة الجمل، فهو مما اختلقه ابن سبأ وأصحابه، ومن حذا حذوهم، والذين اتبعوهم من الرافضة، وشاع ذلك وحكاه القصاصون، والذين اتبعوهم من الرافضة، وساغ ذلك، وأورده من المؤرخين من هو كحاطب ليل، وجالب رجل وخيل[7]، وأكثر ما يذكر ابن قتيبة وابن اعثم الكوفي[8] و[السميساطي][9] في كتبهم من هذا القبيل، فعد مثل هذا الخبر من مطاعن الطيبة -

---

[1] (?) في الأصل: وهودجا، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) ليست في الأصل، والتصويب من الصوارم المهرقة (ص: 106) وفي الإمامة والسياسة (1/48): عينيها.

[3] (?) في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة (1/48) وزيد فيه البيت التالي: فهبنا أطعناك في قتله وقاتله عندنا من أمر، وانظر: الصوارم المهرقة (ص: 106) وكتاب الإمامة والسياسة منحول على ابن قتيبة كما ذكر أكثر من باحث للأمور التالية:1-أنه لم يذكره من ترجم له من ضمن كتبه.2-عقيدة الرفض واضحة في الكتاب. 3-أن فيه أمورًا وقعت بعد ابن قتيبة. 4-أنه يروي عن اثنين من علماء مصر وهو لم يدخل مصر. انظر: العواصم من القواصم (1/257،262) آراء ابن قتيبة الإعتقادية (ص:90) أصول مذهب الشيعة الإثنى عشرية (3/1140) الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي للدكتور عبدالله عسيلان.

[5] (?) في الأصل: به، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: إن، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) انظر: مقامات الحريري (ص: 16).

وعدها الله المغفرة والأجر الكريم، وأراد أن يطهرها، ونهى نبيه على تبدلها بزوج آخر- من الغي والضلالة.

[الثالثة][1] أنها خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأصرت على المخالفة، فإنه روى [نعيم][2] في كتاب "الفتن" وابن مسكويه[3] في كتاب "تجارب الأمم" وابن قتيبة[4] في كتاب "السياسة" : «أنه لما انتهى عسكر عائشة على ماء [الحَوْأَب][5] في بعض الطرق، نبحها كلاب

(?)[8] أحمد بن أعثم الكوفي الأخباري المورخ الشيعي، قال ياقوت: كان شيعيًا وهوعند أصحاب الحديث ضعيف، وصنف كتاب المألوف وكتاب الفتوح إلى أيام الرشيد وصنف التاريخ من أيام المأمون إلى المقتدر. انظر: معجم الأدباء (1/84) الوافي يالوفيات للصفدي (2/307) لسان الميزان (1/138).

(?)[9] في الأصل: السماطي، ولعل الصواب ما أثبته.وهو علي بن محمد بن يحيي السلمي الحبشي السميساطي، أبو القاسم، العالم النبيل من أهل دمشق، نسبة إلى سميساط وهي بالشام، اوقف الخانقاه التي كانت دار عمر بن عبدالعزيز توفي سنة (453هـ). انظر: الأنساب للسمعاني (3/309) الإكمال (5/141) سير أعلام النبلاء (18/72).

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: أبو نعيم، ولعل الصواب ما أثبته.وانظر: الفتن لنعيم بن حماد (1/83،84) وهو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، أبو عبدالله، فقيه عارف، صدوق يخطيء كثيرًا، توفي سنة (228ه). انظر: تهذيب الكمال (29/446) تقريب التهذيب (2/564).

(?)[3] هو أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي أبو علي الخازن أبو علي بن مسكويه وإنما هو لقبه، صاحب كتاب تجارب الأمم وغيره توفي سنة (421هـ) انظر: معجم الأدباء (1/187) نزهة الألباب لابن حجر (2/177).

(?)[4] تقدمت ترجمته (ص: 337).

(?)[5] في الأصل: الخوف، ولعل الصواب ما أثبته.و الحَوْأَب: موضع بين مكة والبصرة، به ماء محاذٍ لماء يقال له البقرة. انظر: معجم البلدان (2/314) النهاية في غريب الحديث (1/1075).

[الحوأب][1] فقالت لمحمد بن طلحة: أي ماء هذا ؟ قال: ماء الحوأب، فقالت: ما أراني إلا راجعة، قال: ولم ؟ قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لنسائه: كأني بإحداكن قد نبحتها كلاب [الحَوْأَب][2]، فإياك أن تكوني يا حميرا»[3] فإنها مع تذكر قوله صلى الله عليه وآله [أصرت][4] على ذلك ولم ترجع[5].

وهو باطل؛ لأنه رواه من حديث قيس بن حازم[6]، وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس أيضًا، ولفظه: أن

(?)[1] في الأصل: الحوب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: الحوب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] رواه وعبدالرزاق في المصنف (11/365) برقم (20753) و الإمام أحمد في مسند (6/97) برقم (24698) ورواه أبو يعلى في مسنده (8/282) برقم (4868) وابن حبان في صحيحه (15/126) برقم (6732) والحاكم في المستدرك (3/129) برقم (4613)وغيرهم ولفظ الإمام أحمد: «عن قيس بن أبي حازم أن عائشة قالت لما أتت على الحوأب: سمعت نباح الكلاب، فقالت: ما أظنني إلا راجعة، إن رسول الله قال لنا : أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب ؟ فقال لها الزبير: ترجعين، عسى الله عز و جل أن يصلح بك بين الناس» ونقل الحافظ ابن حجر تصحيح الحاكم في الفتح (13/55) وصححه الذهبي في السير(2/178) وصححه الألباني في السلسة الصحيحة(1/767) برقم (474).

(?)[4] في الأصل: أصر، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] انظر لهذه الشبهة: معاني الأخبار للصدوق (ص: 305) الإحتجاج للطبرسي (1/243) الصراط المستقيم للعاملي (3/161).

(?)[6] قيس بن أبي حازم حصين بن عوف بن عبدالحارث البجلي الأحمسي،أبو عبدالله، لأبيه صحبة وهو من المخضرمين وأسلم في عهد النبي وهاجر فقبض النبي قبل أن يلقاه فروى عن كبار الصحابة، وعن أبي داوود أنه أجود التابعين إسنادًا، وعن يحيى بن معين: قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري، توفي سنة (84هـ).انظر: الإصابة (5/531) سير أعلام النبلاء (4/199).

النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] قال لنسائه: «أيتكن صاحب جمل [الأدبب][1]، تسير وتخرج، حتى تنبحها كلاب الحوأب»[2] ولم يصح، قال ابن العربي[3] في كتاب "العواصم": «إنه لا يوجد له أصل»[4] وليس في الكتب الثلاث ما ذكر في خاتمه، ولا أشار لما ذكره ابن قتيبة وابن مسكويه، ولأنها [قد][5] عزمت على الرجوع/[280/ب]ولم يوافقها أحد من أهل العسكر، فذهبوا بها إلى البصرة، وهي كارهة، وقد روى قيس: «أن عائشة لما خرجت مرة بماء يقال له: الحوأب، فتنبحها كلاب الحوأب، فقالت: ردوني ردوني، فإني سمعت رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] يقول لنسائه: كأني بأحداكن إذا نبحتها كلاب

---

[1] (?) في الأصل: الأداب، والصواب ما أثبته، وأراد الأدبَّ فأظهر الأدغام، والأدب كثير وبر الوجه. انظر: النهاية (2/203).

[2] (?) رواه البزار في مسنده (11/73) برقم (4777) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14/265) برقم (6511).

[3] (?) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، أبو بكر، ولد سنة (468هـ) صنف تصانيف كثيرة منها: عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي والعواصم من القواصم وغير ذلك، توفي سنة (543هـ). انظر: وفيات الأعيان (4/296) سير أعلام النبلاء (20/198).

[4] (?) انظر: العواصم (ص:162) ولفظ ابن العربي: «وأما الذي ذكرتم من الشهادة على ماء الحوأب، فقد بؤتم في ذكرها بأعظم حوب، ما كان قط شيء مما ذكرتم، ولا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد».

[5] (?) في الأصل: غد، ولعل الصواب ما أثبته.

الحوأب»[6] فقد أرادت الرجوع، ولم يردها أحد من العسكر، فلا مطعن لو فرضت صحة خاتمة الخبر.

ولأنه روي: أن ابن الحكم[1] جاء لها بسبعين رجلاً من أخلاف، شهدوا أن الحوأب موضع آخر، وليس بهذا الماء ماء الحوأب.

ولأنه قد ثبت أن عائشة إنما خرجت لإصلاح ذات البين المأمور به، وقد وقعت الواقعة، ولم تعلم أن الحوأب في الطريق التي سارتها، فالرجوع وعدمه شرع، ولم يأمرها رسول الله ص بعد الوقوع بشيء.

[الرابعة][2] أن عسكرها لما خرجوا من مكة نهبوا بيت مال المسلمين، وقتلوا جمعًا من عمال علي، وأخرجوا عامله عثمان بن حنيف الأنصاري[3] من البصرة[4].

---

[6] (?) رواه اسحاق بن راهويه في مسنده (3/891) برقم (1569) بلفظ: «أقبلت عائشة فمرت ببعض مياه بن عامر فنبحت الكلاب عليها، فقالت: ما هذا، فقالوا: ماء الحوأب، فقالت: ما أطنني إلا راجعة، فقالوا: لها تقدمين فيراك المسلمون فتصلح ذات بينهم، فقالت: ما أطنني إلا راجعة، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: كأني بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب».

[1] (?) في الأصل: أ جاء، ولعل الصواب ما أثبته.هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أبو عبدالملك وقيل: أبو القاسم وقيل: أبو الحكم، الملك مولده بمكة قبل ابن الزبير بأربعة أشهر، وقيل: له رؤية وإدراك وذلك محتمل، وكتب لعثمان وهو ابن عمه، وكان ذا شجاعة وشهامة ودهاء، اتُهم بقتل طلحة بن عبيدالله ولما هلك ولد يزيد دعا بالخلافة، توفي خنقًا سنة (65هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (3/477) الإصابة (6/257).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) هو عثمان بن حنيف بن واهب بن العكيم الأنصاري، أبو عمرو أو عبدالله، اختلف في شهوده بدرًا، وشهد أحدًا، عمل لعمر بن الخطاب، وولي البصرة لعلي بن أبي طالب، توفي في خلافة معاوية رضي الله عن الجميع. انظر: الإستيعاب (3/1033) الإصابة (4/449).

[4] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 368).

وهو باطل؛ لأنه لم يثبت ذلك برواية [ثابتة][1] صحيحة، ولأنها خرجت لإصلاح ذات البين، ولم يأمر أحد بذلك، ولو فرضت صحة ما ذكر، فلا مطعن أيضًا، لأنها لم تكن راضية به، وإنما [وقع][2] ذلك من الأوباش الذين لا ينقادون [للرؤساء][3] وكانوا جمعًا من أخلاف الأعراب، واتبعوا العسكر من غير أن يدعوهم أحد من أعيان الجماعة إلى الاتباع، ودون إثبات رضائهم بذلك كرب الخرز بالأشفار.

ولأنه يحصل أن يكون أخذ المال بطريق الاستحقاق، والقتل لأنهم قاتلوهم، وإخراج العامل لخوف [الضرر][4]، ويحتمل أنه خرج باختياره، خشية أن يقتلوه.

ولأن العصبة روت عن الرسل ما هو أكبر من ذلك، فالطعن بما ليس فيه إسناد صحيح من فرط [بغضهم][5] مع أن له محمل صحيح، ولا [تحتمله آثارهم][6] كما/[28/1أ] سلف.

[الخامسة][7]: أنها أفشت سر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] كما حكاه تعالى عنها في تنزيله بقوله: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ[التحريم: ٣][8].

(?)[1] في الأصل: وأنه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: رفع، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: الرؤساء، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: الضرور، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: الغضيهم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: ولا تحتمل الآثارهم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[8] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 370) كتاب الأربعين للشيرازي (ص:283) رسائل في دراية الحديث (ص:386).

وهو باطل؛ لأن التي أفشت هي حفصة[1] باتفاق أئمة التفسير والحديث[2]، فإنه صلى الله عليه [مع مارية][3] في بيت حفصة على فراشها، وكانت غائبة، فجائت واطلعت على ذلك، وشق عليها ذلك، فقال لها النبي صلى الله عليه: «اكتمي علي ولا تفشه، وقد حرمت مارية على نفسي»[4] ونبأت به عائشة، ظنًا منها أنه عليه السلام أراد إفشاء تغشيه مارية، لا تحريمها، أو حمل الأمر على الندب، فإن مجرد أمر الرسول لا يوجب الإيجاب -كما سلف- أو نسيت، فنسبة الإفشاء إلى عائشة فرية بلا مرية، ولأن عائشة لم تكن معصومة ولا حفصة، وقد روى الطاعنون عن المعصومين ما هو أكبر من ذلك، كما تقدم.

[السادسة][5]: أنها قالت: «ما غرت على أحد من نساء النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] ما غرت على

---

[1] (?) هي أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوى-رضي الله عنها وعن أبيها- زوجة النبي ، تزوجها سنة ثلاث وكانت قبل أن يتزوجها النبي عند خنيس بن حذافة وكان ممن شهد بدرًا ومات بالمدينة، و جاء النبي فقال: قال لي جبريل عليه السلام: راجع حفصة، فإنها صوامة قوامة و إنها زوجتك في الجنة. توفيت سنة (45هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (2/228) الإصابة (7/581).

[2] (?) انظر: تفسير ابن جرير (23/91) تفسير القرطبي (18/187) زاد المسير لابن الجوزي (6/46) وحكى ابن الجوزي الإتفاق على ذلك.

[3] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (10/263) برقم (12473) قال ابن كثير في تفسيره (8/165): إسناده فيه نظر، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (5/121): رواه الطبراني وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي وهو ضعيف وقد وثقه ابن حبان،والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس،وبقية رجاله ثقات.

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

خديجة، وما رأيتها قط، ولكن كان عليه السلام يكثر ذكرها»[1][2].

وهو باطل؛ لأنه لا مطعن في ذلك، ولا معار، فإن الغيرة في النساء مسموح لهن فيما لا ينكر من أخلاقهن، ولا يعاقبن عليها، [لأنهن][3] فطرن عليها، ولا [يملكن][4] انفسهن عندها، وإنما كانت الغيرة منها، لفرط [كثرة][5] محبته لها، وهي من الغيرة المعفو عنها، وعد ذلك من المطاعن من عصبية هؤلاء القوم، الذين [باض] [6] إبليس في قلوبهم وفرخ، وفرط [7]إحنهم، وحرضهم على ذكر مثالبهم، وقد روى الطاعنون [اللاعنون][8] بين ملعونين عن أهل العصمة/[281/ب] ما هو صريح في المطعن كما سلف.

ولأنه روى هؤلاء القوم أن آدم وحواء، غارا على خاتم الرسل والأئمة من ولده، مع أن آدم كان من المعصومين.

(?)[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة باب تزويج النبي خديجة وفضلها رضي الله عنها (5/48) برقم (3818) ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها (7/134) برقم (6433).

(?)[2] انظر لهذه الشبهة: الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف (ص: 291).

(?)[3] في الأصل: لأنها، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: يملك، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: لكثرة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] في الأصل: ناصت، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] في الأصل: وإحنهم، الصواب ما أثبته.

(?)[8] في الأصل: اللاعنو، الصواب ما أثبته.

[السابعة][1]: أنها قالت: «قاتلت عليًا ولوددت [أني] [2] كنت نسيًا منسيًا»[3].

وهو باطل؛ لأنه لم يثبت أنها قالت ذلك، نعم؛ قد ثبت عنها أنها كلما ذكرت يوم الجمل، بكت بكاء يبل مِعْجَرُها[4]، من كثرت دموعها أو بكائها، إنما كانت بسبب التعجيل في الخروج، ولعله بسبب ترك التأمل عن احتمال أن يكون ماء الحوأب في الطريق التي تريد أن تسير، [5] والخطأ في الاجتهاد، حيث رجحت الخروج على القعود، وعدم تمكنها من الرجوع بعد العلم بماء [الحوأب][6] حتى وقعت الواقعة بسبب خروجها، وإن كان وقوعها لم يكن برضا الطرفين، كما يجيء إن شاء تعالى.

[الثامنة][7]: [أنها جعلت حجرة النبي][8] مقبرة لأبيها ولعمر، ولم يكن لها ملكًا[9].

وهو باطل؛ لأن الحجرة كانت لها بتمليك النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] إياها، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ [الأحزاب: ٣٣] فإن المتبادر منه الملك، ولهذا استأذنها عمر أن يدفن مع صاحبيه، فإذنت له[10]، واستأذنها أبو محمد الحسن، فأذنت له، لكن منع مروان عن ذلك،

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] ليست في الأصل، الصواب ما أثبته.

(?)[3] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 370).

(?)[4] مِعْجرُها:نصيف المرأة. انظر: لسان العرب (9/330) تاج العروس (24/412).

(?)[5] في الأصل: بياض بقدر كلمة.

(?)[6] في الأصل: الحرب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[8] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[9] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 369) وصول الأخيار إلى وصول الأخبار (ص: 82) رسائل في دراية الحديث (ص: 386).

(?)[10] رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة باب قصة البيعة (5/19) برقم (3700).

وكان واليًا من قبل معاوية، كذا في «[فصول][1] المهمة في معرفة الأئمة» وغيره من كتب الأمامية.

ولأن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] أخبرها بذلك، فقد روي: «أنها قالت: يا رسول الله ائذن أن أدفن إلى جنبك فقال صلى الله عليه: أنى لك، ما [فيه][2] إلا موضع قبري وقبر أبي بكر وعمر وقبر عيسى بن مريم»[3].

وما ذكر جمع منهم، «أنه لما توهمت علمت أنه يدفن مع جده، جاءت راكبة على بغلة ومنعت وادعت الميراث، فقال ابن عباس: [4] تجملت تبغلت ولو عشت تفيلت/[282/أ] لك الثمن من الثمن التسع وبالكل تطمعت»[5] فهو كذب مفترى، لأن عائشة لم تدعِ الميراث، فإنها تعترف بأن الأنبياء لا يَرثون ولا يُورثَون، مع أن الثمن التسع من الحجرات التسع، وساحت الدار أكثر من موضع قبرين، ولم تسع الحجرة أكثر من [أربعة][6] قبور، هذا ولم يكن مسكن عائشة بعيدة على الحجرة، حتى تفتقر إلى الركوب، ذكر بعض أهل الخبر، أن مروان أمر امرأة أن تنتقب، وتركب بغلة، وتذهب إلى الحجرة، وتمنعه عن الدفن، [وأذاع][7] أن راكبة البغلة عائشة،

---

[1] (?) في الأصل: فصل، ولعل الصواب ما أثبته.والكتاب سبقت الإشارة إليه.

[2] (?) في الأصل: ليه، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (44/522) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (7/66): «وروي عنها في حديث لا يثبت، أنها استأذنت النبي إن عاشت بعده أن تدفن إلى جانبه، فقال لها: وأنى لك بذلك، وليس في ذلك الموضع إلا قبري وقبر أبي بكر وعمر وعيسى بن مريم»

[4] (?) في الأصل: بياض بقدر كلمة.

[5] (?) انظر: الصوارم المهرقة (ص: 159) بحار الأنوار (44/154).

[6] (?) في الأصل: اتبع، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) في الأصل: أذاعت، ولعل الصواب ما أثبته.

فشاعت، ولا غرو؛ فإن ذلك منه ليس ببعيد، فإنه ذو كيد عظيم.

ولأنه ورد أن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] بشرهما بأنهما يصحبانه حيًا وميتًا، فكان إقباره فيه برضائه، ولأن الصحابة أجمعوا على ذلك، ولم ينكره أحد من حاضر وغائب، وبالحسيكة والعصبية، أنهم استدلوا على مطاعنها بمثل هذا الأمر، مظهرين نصوص الكتاب المستبين، والله يهدي من يشاء، وهو أعلم بالمهتدين.

[التاسعة][1]: انه روى ابن عمر أن النبي[صلى الله عليه وآله وسلم] قام خطيبًا، فأشار نحو مسكن عائشة، وقال: «ههنا الفتنة -ثلاثًا- من حيث يطلع قرن الشيطان»[2] والفتنة عائشة، حيث خرجت منها إلى البصرة لقتال أمير المؤمنين، فقتل فيها الآف من المؤمنين[3].

وهو باطل؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى ناحية الشرق، وكانت حجرة عائشة جانب الشرق من المنبر، لقوله []:«من حيث يطلع قرن الشيطان» فإنه قد صح أنه صلى الله عليه وآله [قال][4]: «إن الشمس حين

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] رواه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي (4/100) برقم (3104) ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق (8/181) برقم (7480).

(?)[3] انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 371) كتاب الأربعين للشيرازي (ص: 624) وصول الأخيار إلى وصول الأخبار (ص: 83) .

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

تطلع بين قرني الشيطان»[5] ورواه القوم أيضًا بإسناد صحيح عندهم.

ولأنه جاء في رواية أخرى: أشار إلى الشرق/[282/ب] وقال ذلك، وفي رواية عن ابن عمر: «أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»[1].

ولأنه لو كانت الفتنة عائشة؛ لوجب على الله تعالى أن لا ينهى نبيه عن تبدلها، فإن ذلك أصلح، والجمع تابعها، ولأنه لا مستند لهم في التأويل، وإنما يتبعون أهواؤهم، والفتنة -كما جاء في الأخبار- الدجال، فإنه يخرج [من][2] بعض الجزائر الشرقية، التي حبس فيها وملك التاتار، ورؤساء أهل البدعة، لإنها نبعت من العراق، فالرافضة من الكوفة، [والمعتزلة][3] من البصرة، والقرامطة من سواد الكوفة، والخوارج من نهروان[4].

ولأنه لما دفن عمر في الروضة خرجت عائشة منه، وسكنت موضعًا آخر من الدار، ولأنها خرجت من مكة زادها شرفً ومكانة، ولأن في الحجرة كان رأس الإيمان،

---

[5] (?) بهذا اللفظ رواه مالك في الموطأ (1/219) برقم (512) والإمام أحمد في مسنده (4/348) برقم (19086)وابن ماجه في سننه، أبواب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الساعات اللتي تكره فيها الصلاة (2/304) برقم (1253) وضعفه الألباني، ضعيف الجامع الصغير برقم (1472) وورد في صحيح مسلم بمعناه (2/208) برقم (1967) من حديث عمرو بن عبسة وفيه: فإنها تطلع حين تطلع بين قَرْنَىْ شيطان.

[1] (?) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق (8/181) برقم (7479).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: فالمعتزلة، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) النِهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط، وهي ثلاثة نهروانات الأعلى والأوسط والأسفل، جرت فيها معركة بين علي بن أبي طالب والخوارج. انظر: معجم البلدان (5/324).

ومحل السكينة، ومهبط الوحي، ومسكن خير الرسل حيًا وميتًا، وروضة من رياض الجنة.

[العاشرة][1]: انها شَوَّفَت[2] جارية، وقالت لعلنا نصيد بها بعض شبان قريش[3].

وهو باطل؛ لأنه لا مطعن فيه ولا معاف[4]، فإن طلب الكفؤ الكريم للحرة مندوب إليه، والشاب للأمة لتقليل العيال، ويكثر الخدم مرغوب فيه، وكذلك تشويف الجواري التي يراد إملاكها، ليراها الخاطب، ويرى من يرسل إليها من النساء، فإن المشوفة أجلى في النظر من الشعثة الغير المزينة، والتشويف أظهر لمحاسنها، ولا ذام فيه ولا عاب، ودعوى أنها أرادت الصيد لنفسها فرية بلا مرية، سبحانك هذا بهتان عظيم، لا يتفوه به من آمن بالله [ورسوله][5] النبي الأمي البشير النذير السراج المنير، ولا محمل لهذا التأويل، ولا حجة لهم في ذلك، وإنما حملهم على ذلك /[283/ب] سوء العقيدة، وضعف الإيمان، وفرط الإحن، وشدة العصبية، والرضا بانتهاك حرمة خاتم النبيين، سلام الله عليهم أجمعين، واتباع الهوى، وعدم التصديق بما في الكتاب المستبين، كيف وقد شهد الله بأنها من الطيبات، ووعدها المغفرة والأجر الكريم، ونهى رسوله عن تبديلها بزوجة أخرى.

---

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) شوفت: أي زَيَّنَتْها يقال شوَّف وشَّيف وتشَوَّف : أي تزيَّن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (2/1245).

[3] (?) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (4/410) برقم (17959).

[4] (?) عاف الشيء يعافه عيفًا إذا كرهه. انظر: لسان العرب (2/257).

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

ولأن الأثر رواه وكيع بن الجراح[1]، عن العلاء بن عبدالكريم[2] ، عن عمار بن عمران[3] ، عن امرأة من تميم، وكلهم من المجاهيل، ولأن في إسناده العنعنة، والعنعنة تحتمل الإرسال والتدليس والانقطاع، ولهذا ضعَّف أئمة الحديث خبرًا في إسناده العنعنة، والفقهاء أيضًا، إذا كان بعض روايته مجهولاً، أو ضعيفًا، فالاحتجاج به على مطاعن الطيبات، وعد هذا القول مثلبة من الزندقة، وسوء الاعتقاد، ومن يهد الله فهو المهتد، ومن يضلله فماله من هاد.

[المطلب العاشر]: في إبطال شبهات الرافضة في مطاعن الصحابة.

وهي **عشرة:**

[الأولى:][4] ارتكابهم [الكبيرة][5] مرتين، [الأولى][6]: فرارهم عن الزحف يوم أحد، و[الثانية][7]: يوم حنين[8].

---

1 (?) هو وكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الرواسي الكوفى، الإمام الحافظ الثبت محدث العراق، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة (129هـ) توفي سنة (197هـ) انظر: تذكرة الحفاظ (1/306) تقريب التهذيب (ص: 581).

2 (?) هو العلاء بن عبدالكريم اليامي، أبو عون، ثقة. انظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص:142) التاريخ الكبير للبخاري (6/514).

3 (?) هو عمار بن عمران الزيدى، من زيد الله روى عن سعيد بن جبير روى عنه العلاء بن عبد الكريم.انظر: الجرح والتعديل (6/392).

4 (?) ليست في الأصل وترك مكانها بياض بقدر كلمة، وقد عد المصنف الشبه في بداية المطلب عشرة ولم يرقمها، والظاهر أن الناسخ ترك كتابتها طلبًا للإختصار.

5 (?) في الأصل: الكثيرة، ولعل الصواب ما أثبته.

6 (?) في الأصل: الأول، ولعل الصواب ما أثبته.

7 (?) في الأصل: الثاني، ولعل الصواب ما أثبته.

8 (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 317) الصراط المستقيم للعاملي (1/91) الأربعين للشيرازي (ص:

والفرار عن الزحف يوم أحد كان قبل النهي عنه، ولأنه تعالى قد عفى عنهم، قال جل من قائل وعز: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﮱﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ [آل عمران: ١٥٥][1] أما يوم حنين، فإن قبائل كفار العرب، قد اجلبوا عليهم بخيلهم ورجلهم وأولادهم [وذراريهم][2] ونسائهم وخدمهم ودوابهم، بحيث ملأ القاع والأكم منهم، فحسبوا أن كلهم [محاربون][3]، وذلك لإنشغالهم بالمدافعة والمقابلة، وبعدهم عن المعركة فاستيقنوا أنهم أكثر من ضعفي المسلمين ففروا، ولكن [فر][4] كل طائفة في /[283/ب] موضع، حتى صاح لهم عباس فرجعوا، [و][5] قاتلوا أشد مقاتلة، فنصرهم الله عليهم نصرًا عزيزًا[6].

ولأنه قد ثبت أن مقدم عسكر الكفار، كان أكثرهم رماة، فرشقوا بالسهام فأصاب أكثر المسلمين قذع[7]، فاستيقنوا الهلاك، وعند استيقان الهلاك، وظن كثرة العدو، جاز التنحي عن المعركة، لقوله سبحانه: ﭽ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﮦ ﭼ [البقرة: ١٩٥] وقد اختار القوم الفرار عند

529) وصول الأخيار إلى وصول الأخبار (ص: 64).

[1] انظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﮱﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ (5/125) برقم (4066).

[2] في الأصل: ورادیهم، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] في الأصل: محاربوا، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] في الأصل: فو، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] في الأصل: ورادیهم، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] انظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قوله تعالى: ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ (5/194) برقم (4315).

[7] القذع الخنى والفحش وأقذع له إقذاعًا رماه بالفحش وقذعه بالعصا قذعً ضربه بها. انظر: لسان العرب (8/262) تاج العروس (21/527).

استيقان الهلاك، نص عليه أبو القاسم بن سعيد[8] في "الشرائع" وغيره.

ولأن الإمامية روت عن بعض الرسل، أنه رد الوحي، وعن بعضهم أنه حسد بعض خيار عباد الله على ما أتاه الله من فضله، وقد نهى الله سبحانه [عن ذلك][1]، وعن آخر أنه اقترف ذنبًا يكون الموت عليه هلاكًا، مع أنهم كانوا معصومين، ويضللون الصحابة الذين أثناهم [في][2] الكتاب، بمثل هذه الشبهات الواهية، وما ذلك إلا لعنادهم، وفرط ضلالهم، ولأن مثل هذه الشبهات الواهية، لا يقاوم ما نزل في شأنهم من [الآي الناصة][3] على فضائلهم، والآثار التي يعترفون بصحتها، ولا غرو؛ فإنهم بآيات الله يجحدون، قاتلهم الله أنى يأفكون، في أبصارهم غشاوة، وفي آذانهم وقر، وقلوبهم قاسية، وهؤلاء النوكى واليهود في ذلك سواسية، حيث كفروا بآيات ربهم وبالغوا في قدح العلية وسبهم.

[الثانية][4]**:** أنهم كانوا إذا سمعوا بوصول تجارة أو لهو تركوا الصلاة مع النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] وتركوه كما قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ [الجمعة: ١١][5].

وهي باطلة؛ [لأنه][6] وقع في بدء الهجرة، وقبل انتشار أحكام شرائع الإسلام في المدينة، مرة أنه صلى الله عليه وآله خطب يوم الجمعة، فقدمت عير وضرب

---

[8] (?) تقدمت ترجمته (ص: 249).

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: الأمي المناصة، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: الأول، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 318) الأربعين للشيرازي (ص: 256) وصول الأخيار إلى وصول الأخبار (ص: 64).

[6] (?) في الأصل: لأن، ولعل الصواب ما أثبته.

بقدومها الطبول على العادة، وخرج جمع من الناس عن المسجد[1]، ولم يكن [حينئذ][2] لأهلها معرفة بآداب/[28/4/أ] الشريعة ولم يكونوا من المهاجرين، لأنه لم يكن منهم معه صلى الله عليه وآله إلا جماعة قليلة، ولم يكن لهم في العير حاجة، ولا يدرون عادة أهل المدينة عند قدوم العير، لما عوتبوا على ذلك لم يعيدوا إليه ولم يستمروا على ذلك.

ولأنه صلى الله عليه وآله لم ينهاهم عن ذلك، و[كانت][3] أول جمعة صلاها في المدينة، ولأن صدور الزلة عن [البشر][4] ليس ببدع وقد صدرت [الزلات][5] عن المعصومين.

ولأن الله أمر نبيه أن يستغفر لهم، فقال عز من قائل: ﭼ ﭬ ﭭ ﭼ [آل عمران: 159] فاستغفر لهم الرسول، فهم مغفورون، فإن الله سبحانه أكرم من أن يأمر نبيه أن يسأله شيئًا، فيسأله ولم يؤت سؤله، فطعنهم بما له محمل صحيح، من الضغينة والعصبية.

[الثالثة][6]**:** أنه روي عن ابن عباس أن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] قال: «سيجاء رجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي، فقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول مثل قال العبد الصالح: ﭼ ﯓ ﯔ ﯕ

---

[1] (?) أصل القصة في صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة (2/16) برقم (936) بلفظ: جابر بن عبد الله قال : «بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاما فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه و سلم إلا اثنا عشر رجلاً فنزلت هذه الآية ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ» ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب في قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ (3/9) برقم (2034) .

[2] (?) في الأصل: ح، وهو رمز لحينئذ.

[3] (?) في الأصل: كان، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: البشير، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: ابولات، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: الأول، ولعل الصواب ما أثبته.

ۋ ۋ ـ ـ ې ٻ ٻ ـ ـ ـ
ڇ [المائدة: 117] قال: فيقال لي: فإنهم لا يزالون مرتدين على أعقابهم»[1][2].

وهي باطلة، لأن الخبر ناصٌ أن المراد من الرجال هم الذين ارتدوا على أعقابهم بعده صلى الله عليه وآله، وماتوا على الكفر، وقتلوا من بني حنيفة وبني تميم وغيرهم.

ولأن الصحابة من المهاجرة والأنصار والذين اتبعوهم من الأبرار - أجلهم الله - مبطان دار السلام، منذ فارقهم نبيهم خير الأنام، عليه وآله الصلاة والسلام لا [يألون][3] جهدًا في إعلاء أعلام شريعته، وبذلوا وَكَدَهم[4] وكدَّهم[5] في نصرة ملته، فجاهدوا الأكاسرة وحاربوا القياصرة،/[284/ب]حتى اطمئن الدين، ولمع نور اليقين، واضمحل دجى الباطل والضلال، وانمحى بيدقة [الضلال][6] فانتظم أمر الإسلام، وابتسم ثغر الأحكام، قد أثناهم الله سبحانه في [الكتاب][7] الكريم، ورضي عنهم، وبشرهم بالفوز العظيم، وأخبر بأنه اجتباهم، وسماهم مسلمين، وجعلهم

---

[1] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقائق، باب كيف الحشر (8/136) برقم (6526) ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصف نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا (8/157) برقم (7380) .

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: كنز الفوائد لأبي الفتح الكراجي (ص: 61) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 314) الأربعين للشيرازي (ص: 140) .

[3] (?) في الأصل: يألوا، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) الوَكَدُ أي الجهد، وكَدَهُ وَأَكْدَهُ إذا أجهده الدؤوب وكدهه الهم كدهًا إذا أجهده. انظر: تاج العروس (36/483) المعجم الوسيط (2/1053).

[5] (?) الكدُّ الشدة في العمل وطلب الرزق والإلحاح في محاولة الشيء. انظر: لسان العرب (3/377) تاج العروس (9/97).

[6] (?) في الأصل: ضلال، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) في الأصل: كتاب، ولعل الصواب ما أثبته.

شهداء على الناس، وأنـه أعـد لهم جنـة وحريـرًا، وبشـرهم بأن لهم من الله فضلاً كثيرًا، فقال عز من قائل: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ [الحج: ٧٧ – ٧٨] فإن الخطاب للصحابة من العرب، وقال عز شأنه: ﭽ ﭑ[1] ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ [التوبة: ١٠٠] ولقد خبط بعض القوم فخصـص السـابقين بمهـاجري [الحبشـة][2] من غـير حجة، وسكت عن المعطوف الأول، وغفل عن الثاني، فإنـه يشمل الكل، ولا يجديه تأويله نفعًا، فتعسًـا لـه وجـدعًا، بـل يضره، فإنه يدخل فيه عثمان، ويخرج عنه علي.

وقال عز شأنه: ﭽ [ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ][3] ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ [التوبة: 20 – 21].

وقال سبحانه: ﭽ ﭾ ﭿ/[285/أ] ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [الحجرات: 7].

وقال عز من قائل: ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ [الأنفال: 74]

وقال عز شأنه: ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ [التوبة: 88-89].

قال سبحانه: ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭼ [الحديد: 10] وقال جل من قائل: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ

[1] (?) في الأصل: والسابقون السابقون، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: حبشة، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: والذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وجاهدوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم، ولعل الصواب ما أثبته.

ى

ىي ي چ [الحشر: 8-9] وقال سبحانه: چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چ [المائدة: 6] وقال سبحانه: چ چ [الأحزاب: 43] فإن الخطاب للصحابة وقال عز شأنه: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٺ ٺ ٿ ٿ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ [آل عمران: 195] وقال جل من قائل: چ ٹ ٹ ٹ ٺ ٺ ٿ ٿ /[285/ب] ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ [التحريم: 8] وقال سبحانه: چ ى ى ي ي چ [الأنعام: 52] وقال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٺ ٺ ٿ ٿ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ [الأنعام: 54] وقال جل شأنه: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ې ې ى ى ي ي چ [التوبة: 111] وقال سبحانه: چ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڇ چ [الحج: 58-59] وقال: چ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ٹ چ [الفتح: 18].

وقولهم: الرضى عن فعل يستلزم الرضى عن صاحبه، باطل؛ فإنه سبحانه قال: چ ک ک ک گ گ گ چ [الفتح: 18] ولم يقل عن بيعتهم، وقال جل شأنه: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ چ [الأحزاب: 47] فشاركهم في ذلك رسوله، فقال عز من قائل وجل له: چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ چ [الإسراء: 87] إلى غير ذلك من الآيات، والمخبر عنه في الخبر أهل الردة، الذين ماتوا على الضلال، دون المهاجرة والأنصار، والتابعين لهم بإحسان من الأبرار، فإنه لم يرتد أحد من

هــؤلاء الأخيــار، وادعــاء [ارتــداد][1] جلهم منهم /[286/أ] تحكم، دون إثباتــه خــرط القتــاد، وضــرب الأســداد على الأسداد، كيف وهو يخالف نصوص الآيات والأخبـار، وإجمـاع الأمة وآثار الأئمة البررة، عليهم الرضوان والتحية، وما صـح عن أمير المؤمنين في كثير من كتبه وخطبه، أن رضاء الله في رضـــائهم، وأنهم الســـواد الأعظم، وأن أحب اللقـــاء عندهم لقاء ربهم، وأن الله تعالى لا يجمعهم على الضـلال، إلى غير ذلك من الآثار.

[الرابعة][2]**:** أنهم عاندوا النبي صلى الله عليه وآلــه، وخالفوه في مرضه حين [قال][3]: «ائتوني بقرطاس اكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعدي»[4] وهو لا ينطق عن الهوى[5].

وهي شبهة باطلة؛ [بطلاً][6] في غاية الظهور، لكن من [لم][7] يجعل الله [له][8] نورًا فماله من نور، لأن من رضي بما أمر به، فلا مطعن له، ومن توقف في ذلك، فقـد قصـد التخفيف عليه، لما تقدح له أنه غير جازم، أو ليظهـر جزمـه عليه السلام على ذلك، وكذا استفهموه -كما سلف- فجعـل ذلك عنادًا، من فـرط بغضـهم للصـحابة، ولقـد اشـربوا في قلـوبهم بغضـهم لكفـرهم، مـع أنهم عانـدوا اللـه ورسـوله وخالفوهما.

حيث ظهــرو[النصــوص][9] وبــالغوا في لعن العليــة، وفضلوه على كثير من العبادات.

(?)1 في الأصل: ارجلهم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)2 ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)3 في الأصل: قالوا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)4 الحديث تقدم تخريجه.

(?)5 انظر لهذه الشبهة: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 333) الأربعين للشيرازي (ص: 534) بحار الأنوار (30/350) الرواشح السماوية (ص: 214).

(?)6 في الأصل: بطولة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)7 ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)8 ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)9 في الأصل:لنصوص، ولعل الصواب ما أثبته.

وفي المثل الساير: «يعد في عين أخيه مثل الصئوب وفي عينــه مثــل الجــذع»[1] وفي الإنجيـل: «تـرى في عين أخيـك حمـل العـود وفي عينيـك العمـــود»[2] ومن لم يحضـــر حين طلب القرطـــاس فهـــو بمعزل عن المطعن، وهم الأكثرون، وإنما كان في الحجـرة جماعة قليلة، وكان أكثرهم أهل البيت، فطعن الكـل لفعـل البعض اليسير من الجهالة والنوك والضغينة والضلال.

هذا ولأنه صـلى اللـه/[286/ب] عليـه وآلـه وسـلم لم يأمرهم جزمًا وإلا لبالغ فيما أمرهم به، وترك المبالغة ناص على استصواب رأي المانعين، الذين كانوا يشيرونه فيما لم يأمرهم به جزمًا، ولأنه لو كان مأمورًا به من عند الله حتمًـا لم يتركــه، بــل وجب عليــه أن يزجــرهم من منــع الكتابــة، ويقول: قد أمرني الله تعالى بذلك، ويأمر من وافقـه بإيتـاء القرطاس، وإلا لكان تاركًا للواجب، ولما أمـره اللـه تعـالى به - كذا ذكره الشيخ الإمام الوالد العلامة، أجله الله بفضله دار المقامـــة، في [الكتـــاب][3] الـــذي علقـــه على كتـــاب "المســلك الطوسي" إلى أطــراف مــا وراء النهــر- ولــذا ضرب صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم عن ذكـره، وأوصـاهم بأمور أخرى – كما تقدم – ولأن مجرد أمر النبي لا يقتضـي الوجوب، كما سلف غير مرة.

---

[1] (?) انظر: مجمع الأمثال للميداني (2/155) وفيه: كيف تبصر القذى في عين أخيك وتدع الجذع المعترض في عينك.

[2] (?) انظر: انجيل متى الإصحاح السادس (3، 4، 5) وفيه: «ولماذا تنظر القذى الذي في عين أخيك، وأما الخشبة التي في عينك فلا تفطن لها ؟ أم كيف تقول لأخيك: دعني أخرج القذى من عينك، وها الخشبة في عينك؟ يا مرائي، أخرج أولاً الخشبة من عينك، وحينئذ تبصر جيدًا أن تخرج القذى من عين أخيك »

[3] (?) في الأصل:كتاب، ولعل الصواب ما أثبته.

[الخامسة][1]**:** قلة قبولهم قول نبيهم، وتهاونهم في أمره، واعراضهم [عن][2][جلة][3] مطالبه، وتركهم المراقبة لله، لما روي عن حذيفة أنه قال: «قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] يوم الأحزاب: ألا رجل يأتيني بخبر القوم-جعله الله معي يوم القيامة- فلم يجب [أحد][4]، وأخذتنا ريح [شديدة][5] وقر، فقال: قم يا حذيفة، فلم أجد بدًا إذ دعاني بإسمي، إلى أن أقوم، قال: فاذهب فأتني بخبر القوم، فلما وليت من عنده، جعلت كأنما أمشي في حمام، حتى رأيتهم فرجعت، وأنا أمشي في مثل الحمام، فلما أتيته، وأخبرته، قررت»[6][7].

وهي باطلة؛ لأنه عرْض، وليس العرْض كالأمر، فإن العرض من الأرض يخير المعروض عليه بين إتيان المعروض وتركه، من الأمر إيجاب المأمور به، أو أولوية إتيانه.

ولأن دلالة التوقف في جواب المعروض مرة - على قلة قبول القول والتهاون في الأمر، والاعراض عن المطالب، وترك المراقبة لله- ممنوع، فإنه مجرد ادعاء،/[ط287/أ] وعده من مثالب الصحابة الأبرار، من فرط العداوة والضغينة.

وقد خالفوا الله سبحانه، فإنه عز شأنه أثناهم، ورضي عنهم، وهؤلاء الأرجاس يبغضونهم، ولا يضرهم ذلك، فليموتوا بغيظهم.

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] ليست في الأصل، وكتب في الهامش: عن.

(?)[3] في الأصل: جعله، ولعل الصواب ما أثبته.ك

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل:سديرة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب (5/177) برقم (4741).

(?)[7] انظر لهذه الشبهة: الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاووس (ص: 392) الملاحم والفتن لابن طاووس (384) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 322).

ولأن ما عزوه إلى النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] من أنه رد ما أوحي إليه يوم غدير خم مرتين، أدل على الأمور المذكورة، فإن ترك المأمور أكبر من ترك المعروض، والفرق بين التوقف في جواب العرض ورد [الأمر][1] بين.

ولأن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] لم [يفرض][2] لهم ذلك الأمر، بل جعل لهم الخيرة من أمرهم، ونهى العالم عن تلقين الجاهل مسائل الشريعة، ومن تحديث المؤمنة وجوب الغسل من الاحتلام، والرضا بأن تصلي المؤمنات حال الجنابة جنبًا من أو طول أعمارهم، وتكذيب بعض آي القرآن، والاستهزاء ببعض كلمات كتاب الله[3]، على ما رواه هؤلاء الصواعون[4] عن الأئمة، أكبر من التوقف في جواب العرض، فعده من المطاعن [وهي][5] دونها،من الضغان والبغضاء[6].

ولأنه صلى الله عليه وآله، لما لم يعين واحدًا بعينه بما أراد، راقب بعضهم بعضًا في الجواب، لشدة القرء والريح والظلمة والجوع، وغلبة العدى، وشوكتهم، ولمَّا [عين][7] لذلك حذيفة بن اليمان، دعاه باسمه، أجاب من غير توان وتلعثم، ويجوز في الواجب [الكفائي][8] التأخير إلى وقت لا

(?)[1] في الأصل: الأ، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: يفض، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: الله الله، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] الصواع له معان منها: تصوع القوم إذا تفرقوا، وصوع الحمار تصويعًا عدل أُتُنه. انظر: تاج العروس (21/382).

(?)[5] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] أورد المصنف هذه الأقوال الباطلة التي نسبها الرافضة للأئمة وكلها أكبر مما رموا به الصحابة – وهي باطلة- ومنها التهاون في أمر النبي وهذا يدل على أن ما رموا به الصحابة إنما هو لكرههم للصحابة.

(?)[7] في الأصل: غير، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[8] في الأصل: كفائي، ولعل الصواب ما أثبته.

يفوت فيه المطلوب بالاتفاق، هذا إذا فرض أن قوله صلى الله عليه وآله هذا يقتضي الوجوب.

ولأن مجرد أمر الرسول لا يقتضي الوجوب، فالعرض دونه، فلا يدل التوقف على شيء مما زعموه، وذلك لا يخفى على أولي النهى، لأن الخطاب إما خاص لجماعة معينة، أو عام، أما على الأول: فلا يطعن الكل لفعل البعض، وأما على الثاني: فالطعن يشمل الكل، ولا يشذ أمره، ودون إخراج البعض خرط قتاد هو بر/[287/ب] كما لا يخفى على الفطن الألمع البين، وبذلك ينهدم أساس مذهبهم، أسه الكذب فالافتراء، ودون تعيين المخاطبين، إحصاء حصى البطحاء.

ولأنه يلزم من التوقف في جواب [عرض][1] الرسول مرة، دالاً على الأمور المذكورة، لكان نظر آدم إلى رسول الله وعلي وسيدة النساء والحسن والحسين والأئمة من ولده، وتمني منزلتهم عند الله، وقد نهاه الله سبحانه عن ذلك وأكله الشجرة [المنهية][2] لما قال له إبليس ولزوجته: ﭽ ﯿ ﯾ ﭙ ﭘ ﯽ ﯽ ﭼ [الأعراف:20] وقال له: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭦ ﭧ ﭼ [طه:120] بعد أن قال له تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ[3] ﮎ ﭼ [طه:117-118] أدل على قلة قبوله قول الله، وتهاونه في أمره، وإعراضه عن مطالبه، وتركة المراقبة.

ولأن المخاطبين لم يكونوا جميع الصحابة الخارجين [من][4] المدينة معه صلى الله عليه وآله للمحاربة، فإنهم كانوا مفترقين في العورات، وشفير الخندق للمحافظة، وكان معه صلى الله عليه وآله جماعة معدودة يحرسونه، ولا يستلزم فعل شرذمة [قليلة][5] من قوم -إن فُرض كونه

---

[1](?) في الأصل: اعرض، ولعل الصواب ما أثبته.
[2](?) في الأصل: منهية، ولعل الصواب ما أثبته.
[3](?) في الأصل: تضحى، ولعل الصواب ما أثبته.
[4](?) في الأصل: عن، ولعل الصواب ما أثبته.
[5](?) في الأصل: قلبه، ولعل الصواب ما أثبته.

مطعنًا- طعن الكل، وإلا لكان الشيعة مطعونين بمطاعن لا تكاد تحصى، فإن لكل فرقة مطاعن كثيرة، تكل [الأنامل][1] [عن][2] العد والإحصاء، وقد سلف أن جماهير متقدميهم، وأسلافهم، كانوا يؤذون أمير المؤمنين، حتى إنه كان يشتكي منهم -في غير موضع- وجم غفير خذلوا ولديه كما تقدم.

[السادسة][3]: ما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لإصحابه: «أنا آخذ بحجزكم، هلموا عن /[288/أ] النار، فتغلبونني فتقتحمون فيها»[4][5].

وهي باطلة أيضًا، لأن كون الخطاب للصحابة ممنوع، وليس في لفظ الحديث ما يدل على ذلك، ولأنه عام مخصوص ببعض بالاتفاق، وهو ليس بحجة أو حجة ضعيفة.

ولأنه يجوز أن يكون الخطاب لجماعة آمنوا ثم ارتدوا، أو ماتوا على الكفر، والعياذ بالله من ذلك.

ولأنه يجوز أن يكون الخطاب لجماعة قريبة العهد إلى الإسلام، من المؤلفة قلوبهم، وغيرهم من الأعراب، حرصهم على استيفاء اللذات [الموبقة][6]، دون المخبتين الأخيار من الصحابة، فإنهم قد انقذهم الله من النار، قال عز من قائل: ﭽ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑڑ ﭼ [آل عمران: ١٠٣] ووعد لهم الجنة، وأخبرهم بأنهم لأنهم الفائزون.

(?)[1] في الأصل: أنامل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الانتهاء عن المعاصي (8/126) برقم (6483) ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب شفقته على أمته (7/63) برقم (6097) واللفظ له.

(?)[5] انظر لهذه الشبهة: شرح أصول الكافي للمازندراني (12/416) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاووس (ص: 379).

(?)[6] في الأصل: المولفة، ولعل الصواب ما أثبته.

ولأنه بظاهره عام، والمطعن مشترك، كالجواب، ولأن الخطاب للأمة -كما في رواية مسلم- والمراد منها: أمة الدعوة، فإنه قال ذلك بمحضر من أمة الإجابة والدعوة، ولأنه يحتمل أن يكون الخطاب لمن حضر عنده، من منافقي أهل الكتاب والأنصار، ومع قيام الاحتمال لا يتم الاستدلال.

ولأنه لا يقاوم النصوص الواردة في فضائلهم.

السابعة: ما رواه مسلم في "صحيحة" عن عبدالله بن عمرو بن العاص[1] أن رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] قال: «إذا فتحت عليكم خزائن فارس و [الروم] [2] أي قوم أنتم ؟ قال عبدالرحمن بن عوف: كما أمرنا رسول الله، فقال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: تنافسون ثم تتحاسدون ثم تتدابرون ثم تتباغون»[3][4].

وهي باطلة؛ لأنه تنبيه وإرشاد، إلى ترك التنافس والتحاسد والتباغض عند إقبال الدنيا عليهم، فإنه نهي بلفظ الإخبار، وإذا بلغ من النهي صريحًا و/[288/ب] ارتفاع

---

[1] (?) هو عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السهمي، أبو محمد أو عبدالرحمن ، كات إسمه العاص فغيره النبي لعبدالله، من المكثرين من الرواية عن النبي ، توفي سنة (65ه) أو غير ذلك. انظر: الإستيعاب (3/965) الإصابة (4/192).

[2] (?) في الأصل: روم، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) رواه ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب (8/212) برقم (7616) ولفظه: عن عبدالله بن عمرو بن العاص : عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال: إذا فتحت عليكم فارس والروم أي قوم أنتم ؟ قال عبدالرحمن بن عوف: نقول كما أمرنا الله، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أو غير ذلك؛ تتنافسون ثم تتحاسدون ثم تتدابرون ثم تتباغضون أو نحو ذلك، ثم تنطلقون في مساكين المهاجرين، فتجعلون بعضهم على رقاب بعض.

[4] (?) انظر لهذه الشبهة: الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاووس (ص: 391) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 321). المناظرات في الإمامة (ص: 468).

الخبر موقع الإنشاء لقصد المبالغة، سائغ في كلام العرب ذايع.

ولأن الخطاب ليس لجميع الصحابة اتفاقًا، ولقوله [] في رواية اخرى: «ثم تنطلقون إلى مساكن المهاجرين، فتحملون بعضهم [على][1] رقاب بعض»[2] ولأنه يحتمل أن يكون اشتقاقًا ما يحذف آخره، وهو ليس بعزيز في كلام العرب.

ولأنه خبر واحد، والمخاطب غير معلوم، فإنه جمع مخصوص للصحابة كلهم أجمعون بالاتفاق، فالتخصيص للكل، ولأنه يحتمل أن يكون المخاطبون جمعًا من الأعراب والمؤلفة قلوبهم. ولأنه لو كان الخطاب عامًا، لكان مخصوص البعض، والخبر من الآحاد، فلا يصح الاستدلال به – كما سلف- ولأن الكلام [يحتمل][3] كالمخاطب، وإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال، ولأنه صح من طريق القوم: أن آدم حسد النبي[صلى الله عليه وآله وسلم]، والأئمة من أهل بيته، ولأنه لا يعارض النصوص الواردة في فضائلهم.

[الثامنة][4]: روى سعد بن أبي وقاص[5]، أن النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] قال: «من آذى عليًا [فقد][6] آذاني»[7] وقد آذاه الصحابة، وأجمعوا على [كفر][8] آياته،

---

[1] (?) ليست في الأصل، والتصويب من صحيح ابن حبان.

[2] (?) رواه ابن حبان في صحيحه (15/82) برقم (6688).

[3] (?) في الأصل: يتحمل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: التاسعة ، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) تقدمت ترجمته (ص: 254).

[6] (?) في الأصل: فقال، والتصويب من حاشية المخطوط.

[7] (?) رواه الإمام أحمد في مسنده (4/483) برقم (16002) والبزار في مسنده (3/365) برقم (1166) وأبو يعلى في مسنده (2/109) برقم (770) وابن حبان في صحيحه (15/365) برقم (6923) والحاكم في المستدرك (3/131) برقم (4619) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني السلسلة الصحيحة (5/373).

[8] (?) في الأصل: كفوا، والتصويب من حاشية المخطوط.

واتفقوا على عداوته، وحاربوه، وقد بعث أبو بكر قنفـذًا[1] -ابن عم عمر- إلى علي ليحضر، ويبايعه، فلم يجب، فغضب عمر، فأمر ناسًا أن تحمل حطبًا ونارًا، ثم أقبل حـتى انتهى إلى باب أمير المؤمـنين، ثم نـادى يـا ابن أبي طـالب، افتح الباب فلم يفتح بابه، فدعى عمر بالنار فأضرمها في الـدار، فأحرق الباب، ثم دفعه فاستقبلته فاطمة[عليها السلام]: يا صاحب أبتاه[2]، فرفع السيف وهو في غمد فوجئ به جنبها، وقال لعلي: يا علي قم فبـايع، فواللـه إن لم تبـايع لقتلتـك، واتفقت الصحابة على ذلك، وخـذلوا أمـير المؤمـنين، وبنت نـبيهم، ونبـذوا وصـية نـبيهم في وصـيه/[289/أ] وراء ظهورهم[3].

وهي باطلـة؛ لأن دعـوى الإجمـاع كـذب، وفريـة ليس فيهـا مريـة، فإنـه مـا آذى أحـد من الصـحابة عليًـا، وكـانوا يعظمونــه ويحبونــه ويفدونــه وولــده، وينصــرونه، قــال عبــدالرحمن بن أبــزى[4]: «شــهدنا صــفين مــع علي، في ثمانمائة ممن بايع بيعة الرضوان، قتل منهم ثلاث وســتون، منهم عمار بن ياسر» وشهد أيضًـا جم غفـير من المهـاجرة والأنصار، وقد شهد به في كتبه وخطبه -كما سلف نبــذ من ذلك- وكان أبو بكـر يحبـه ويمدحـه، ويـذكر فضـائله، ويحث الناس على حبه، روى الدارقطني عن الشعبي أنه قال: بينا

---

[1] (?) قنفذ – وقيل اسمه خلف- بن عمير بن جدعان التيمي القرشي، أبو المهاجر، له صحبة ولاه عمر مكة ثم صرفه. انظر: الإستيعاب (3/1307) (4/1454) الإصابة (5/455).

[2] (?) في الأصل: يا أبتاه، والصواب ما أثبته

[3] (?) انظر لهذه الشبهة: كتاب سليم بن قيس (ص: 149) الاختصاص للمفيد (ص: 185) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 222، 271) الاحتجاج للطبرسي (1/108).

[4] (?) عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي مولى نافع بن عبدالحارث الخزاعي، مختلف في صحبته، ومنهم من عده في صغار الصحابة، ولي خرسان لعلي رضي الله عن الجميع. انظر: الإستيعاب (2/822) الكاشف (1/620) الإصابة (4/282) تقريب التهذيب (2/336).

أبو بكر جالس، إذ اطَّلَعَ علي، فلما رآه قال: من [سره][1] أن ينظر إلى أعظم الناس منزلة، وأقربه قرابة، وأفضله حالة[2] [و][3]أكثر[4] غنًى عند رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] فلينظر إلى هذا الطالع»[5].

وكان عمر يعظمه ويوقره ويعززه، ويفتخر [بمصاهرته][6] ويقبل قوله، وروى الدارقطني عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر: «اعلموا أنه لا يتم شرف إلا بولاية علي»[7] ولما اختلف الصحابة في الموؤدة، قال لهم علي: «إنه لا تكون موؤدة حتى تأتي عليها التَّارات[8] السبع، قال له عمر: صدقت أطال الله بقاؤك» قال أبو القاسم الحريري[9] في "درة الغواص في أوهام الخواص" : «كان عمر أول من نطق بهذا الدعاء»[10]، وكان ابنه عبدالله يتأسف في تخلفه عن حروبه.

---

[1](?) في الأصل: سر، ولعل الصواب ما أثبته.

[2](?) عند ابن أبي الدنيا: وآله.

[3](?) ليست في الأصل: سر، الصواب ما أثبته.

[4](?) عند ابن أبي الدنيا: وأعظمهم.

[5](?) الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (ص: 131).

[6](?) في الأصل: بمص، ثم بياض بقدر نصف كلمة، ولعل الصواب ما أثبته.

[7](?) المجالس العشرة للخلال (ص: 8).

[8](?) التارات الأطوار، وتارة بعد تارة أي طورًا بعد طور،قال الحريري: «وأراد علي رضي الله عنه بالتارات السبع طبقات الخلق السبع المبينة في قوله تعالى: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ» . انظر: درة الغواص (ص: 12) لسان العرب (4/507).

[9](?) القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرىّ الحرامىّ، أبو محمد، صاحب المقامات التي انتشر ذكرها، من كتبه غير المقامات: درة الغواص في أوهام الخواص، ملحة الإعراب، شرح الملحة، توفي سنة (510هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (19/460) إنباه الرواة على أنباه النحاة (2/98).

[10](?) درة الغواص (ص: 12).

وأخرج الطبراني في "[المعجم][1] الأوسط" بإسناد حسن، عن ابن عمر: «أنه لما بلغه توجه الحسين إلى العراق، [لحقه][2] على مسيرة ثلاثة أيام، فقال له: اين تريد؟ فقال: العراق، فإذا معه طوامير وكتب، فقال: هذه كتبهم وبيعتهم، فقال: لا تنظر إلى كتبهم ولا تأتهم، فقال ابن عمر: إني محدثك/[289/ب] حديثًا: «إن جبرائيل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: فخيره بين الدنيا [بين][3] والآخرة، واختار الآخرة، وأنك بضعة من رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] والله لا [يليها][4] أحد منكم[5] أبدًا، وما صرفها عنكم إلا للذي هو خيرلكم، فأبى أن يرجع، فاعتنقه ابن عمر وبكى، وقال: استودعك الله من قتيل»[6] ورواه البزار بنحوه بإسناد حسن.

وأكثر ما ذكره المؤرخون من الوقائع في الحروب لا يوثق به، إذ ليس له إسناد، والحق أن ما وقع من الحروب، لم يكن عن عداوة، ومن كان يجحد ذلك، كذب الله في قوله عز من قائل: ﭽ ﭙ ﭚﭛ ﭼ [الفتح: ٢٩] ولم تثر الفتنة لأجلها، وإنما هاجت بسبب آخر، وهو أنه: لما بويع لعلي بالخلافة، لم يتعرض لقتلة عثمان -لما يجيء عن كثب إن شاء الله تعالى- وكانوا يزعمون أنهم على الحق وعثمان على الباطل، وأنهم مصيبين في قتله ويفتخرون

---

[1] (?) في الأصل: المعجمه، ولعل الصواب ما أثبته.
[2] (?) في الأصل: الحقه، ولعل الصواب ما أثبته.
[3] (?) في الأصل: بين، ولعل الصواب ما أثبته.
[4] (?) في الأصل: يليكما، ولعل الصواب ما أثبته.
[5] (?) في الأصل: أحد منكم أحد منكم، ولعل الصواب ما أثبته.
[6] (?) رواه ابن حبان في صحيحه (15/424) برقم (6968) والطبراني في المعجم الكبير (11/163) برقم (219) والبيهقي في دلائل النبوة (6/470) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/125): رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجال البزار ثقات وحسن إسناده العراقي كما في تخريج الإحياء (2/211).

بــذلك ويــذيعون، وكــانت جماعــة من أعــاظم الصــحابة، كطلحة[1] و[الزبير][2]بن العوام و[النعمان بن بشير][3] ومحمــد بن مســلمة[4] وكعب بن عجــرة[5] وغــيرهم، يتلهفون على عثمان، ويقولـون إنـه كـان على الحـق، ومقاتلوه على الباطل، وأنه قتل مظلومًـا، و[سـمعوا][6] مـا قـالوه قتلـة عثمـان، فغـاظوا وأرادوا بهم كيـدًا، فلمـا أحسـوا ذلـك منهم، هـرب كـل رجـل منهم إلى

---

[1] (?) تقدمت ترجمته (ص: 162).

[2] (?) في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته. وتقدمت ترجمته (ص: 162).

[3] (?) في الأصل:نعمان بن البشير، ولعل الصواب ما أثبته. وهو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب ابن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله، وهو مشهور له ولأبيه صحبة، قال الواقدي: كان أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة، ولي قضاء دمشق وولي الكوفة لمعاوية رضي الله عن الجميع، وكان كريمًا جوادًا شاعرًا، قتل سنة (65هـ). انظر: الإستيعاب (4/1496) الإصابة (6/440).

[4] (?) محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد بن عدي بن مجدعة بن حارثة بن الخزرج بن عمرو بن مالك الأوسي الأنصاري الأوسي الحارثي أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله المدني، حليف بني عبد الأشهل،وشهد المشاهد بدرًا وما بعدها، إلا غزوة تبوك فإنه تخلف بإذن النبي له أن يقيم بالمدينة، وكان ممن قتل كعب بن الأشرف، وكان ممن اعتزل الفتنة، كان عند عمر معدا لكشف الأمور المعضلة في البلاد، ومناقبه كثيرة، رضي الله عنه وأرضاه، توفي في المدينة سنة (46هـ). انظر: الإستيعاب (4/1710) الإصابة (6/33).

[5] (?) كعب بن عجرة بن أمية بن عدي بن عبيد بن خالد بن عمرو بن عوف بن غنم بن سواد بن مري بن أراشة البلوي ويقال: بن خالد عن عمرو بن زيد بن ليث بن سواد بن أسلم القضاعي حليف الأنصار، وقيل: بل هو انصاري، أبو محمد وقيل: أبو اسحاق وقيل: أبو عبدالله، توفي في المدينة سنة (51هـ) وقيل غير ذلك . انظر: الإستيعاب (3/1321) الإصابة (5/599).

ناحية، فهرب طلحة و[الزبير](1) إلى مكـة، فلمـا قـدما مكة، [وجدا](2) فيها أم المؤمنين عائشة، وكانت حاجة في السنة التي قتل فيها عثمان، فقالت: ما ورائكمـا؟ فقالا: إنا تحملنا هربًا من المدينة من غوغاء الأعـراب، ثم قالا: مع جمع آخر لها: عسى أن تخرجي، رجـاء أن يرجع الناس إلى رشدهم، وهي تمتنع عليهم، فـاحتجوا عليها بقول الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ/[290/أ] ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ [النساء: ١١٤] فأجـابتهم عائشـة، وأرادوا موضـعًا يـأمنون من شر البغاة، فإنهم علمـوا أن قتلـة عثمـان يقصـدونهم، فاستقام رأيهم على التوجه إلى البصرة.

[ولما سمع أمير المؤمنين أنهم خرجوا إلى البصرة](3) سار متوجهًا إليها، فلما بلغها أرسل [القعقاع](4)، وكـان من أصحاب النـبي [صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم] إلى طلحـة وزبير، وقال: ادعهما إلى الألفـة والجماعـة، وعظم عليهمـا الفرقة والمباينة.

فخـرج قعقـاع حـتى قـدم البصـرة، فبـدأ [بعائشـة](5) وسلم عليها، فقال: يأم، ما أشخصـك وأقـدمك هـذا البلـد؟ فقالت: أي بـني، الإصـلاح بين النـاس، ثم بعثت إلى طلحـة والزبير فحضرا، فقال القعقاع: أخبراني مـا وجـه الإصـلاح، قالا: قتلة عثمـان، قـال: هـذا لا يكـون إلا بعـد اتفـاق كلمـة المسلمين، وتسكين الفتنة في هـذه السـاعة، والمسـالمة،

(?)[6] في الأصل: سمع، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[1] في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] ما بين المعكوفتين في الهامش وكتب بجانبه صح.

(?)[3] في الأصل: وجد، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: قعقاع، ولعل الصواب ما أثبته. وهو القعقاع بن عمرو التميمي، له صحبة، وكان من الشجعان الفرسان، أبلى في قتال الفرس في القادسية بلاء عظيمًا. انظر: الإستيعاب (3/1283) الإصابة (5/450).

(?)[5] ما بين المعكوفتين في الهامش وكتب بجانبه صح.

فقالا: قد أصبت وأحسنت، فرجع قعقاع إلى علي وأخبره بذلك، فسر به، وأعجب، وأشرف القوم على الصلح، وأقاموا ثلاثة أيام لا يشكون في الصلح، وأرسل علي عشية اليوم الثالث إلى طلحة والزبير بالسلام، وأرسلا إليه بالسلام، وترددت الرسل بينهم بالصلح، وتدعوا إليه بالسلام، وفرح الناس بذلك، وحزنت قتلة عثمان، وباتوا يتشاورون طول ليلتهم، فقال رئيسهم عبدالله بن سبأ: ياقوم إن عزكم في مخالطة القوم، فالزموا عليًا ولا تتركوا، فإذا كان غد والتقى الناس للمصالحة، فانشؤا القتال، فأجمع رأيهم على ذلك، فلما كان غلس الليل، انشؤوا القتال، فوقعت الواقعة، فهذا الحرب لم يكن عن عزيمة من الفريقين، كذا ذكره القرطبي، وجماهير أهل العلم، وهذا هو الصحيح المشهور.

وكان معاوية بالشام، ولا يريد المحاربة مع أمير المؤمنين، إلا أنه يلتمس منه أن يسلم قتلة عثمان، أو يخرجهم من عنده، وكان علي يأبى ذلك، ولما فرغ [من][1] حرب الجمل، استنفر الناس إلى المسير إلى [معاوية][2] [2/90/ب] فبلغ ذلك معاوية، فاضطر إلى الخروج من الشام.

ولما توافا كل منهم على الغزاة، فأرسل علي جمعًا إلى معاوية، منهم بشر بن عمرو بن محصن الأنصاري[3]، ليدعوه إلى الطاعة، فدخلوا عليه، فقال بشر: إني أنشدك الله أن لا تفرق جماعة هذه الأمة، وأن لا تسفك دماءها، فقال معاوية: ما نطلب من علي إلا قتلة عثمان، فإنهم شرار الخلق، فانصرفوا وأخبروه بذلك.

وكف علي أن يسلمهم، وأبى معاوية إلا رأي القتال معهم واجبًا، لأنهم كانوا بغاة ظلمة، وكذلك من يعاونهم،

(?)[1] في الأصل: المعاوية، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: زبير، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] هو بشر-وقيل: بشير- بن عمرو بن محصن، أبو عمرة الأنصاري، اختلف في اسمه، روى عن النبي وقتل يوم صفين. انظر: الإستيعاب (1/175)(4/1721) الإصابة (7/290).

وأخطأ هو ومن معه من الصحابة، وهم رجال معدودون، وكان أكثرهم [1] قد رجع [و][2] غيرهم عن اعتقاد وجوب المقاتلة [و][3]الحرب ولم يجوزها، لكنهم صاحبوا معاوية خوفًا من قتلة عثمان، وجلب المنافع من ابن أبي سفيان، وحضر بعضهم ولم يقاتلوا، ومع ذلك لم يبدأ معاوية بالقتال، وإنما بدأ به أمير المؤمنين، لأن معاوية أبى عن طاعة الخليفة، فكان هو ومن معه من البغاة، ويجب على الإمام أن يحاربهم حتى يرجعوا عما هم عليه من البغي، وقد صح عن أمير المؤمنين أنه قال: «إنما أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام، على ما دخل فيه من الزيغ والإعوجاج، والشبهة والتأويل»[4] كذا في "نهج البلاغة".

وإنما كف أمير المؤمنين عن التسليم لشوكتهم، وشدة شكيمتهم، وكثرتهم [واختلاطهم][5] بالعسكر، ورأى تأخير التسليم أصوب، إلى أن يرسخ القدم في الخلافة، وتتفق كلمة المسلمين فتضعف قوتهم، فإن المبادرة بالتسليم [حينئذ][6] تؤدي إلى اضطراب أمر الإمامة، وتفاقم الفتنة، «وقد قال له البعض [من][7] صحابه: لو عاقبت قومًا اجلبوا على عثمان، فقال: يا إخوتاه/[291/أ] إني لست أجهل [ما][8] تعلمون، لكن كيف لي بقوة، والقوم المجلبون على [حد][9] شوكتهم، يملكوننا ولا نملكهم، وهاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، فالتفت

---

[1] (?) في الأصل: وقد، ولعل الصواب ما أثبته.
[2] (?) ليست في الأصل،ولعل الصواب ما أثبته.
[3] (?) ليست في الأصل،ولعل الصواب ما أثبته.
[4] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/298).
[5] (?) في الأصل: وأخلاقهم، ولعل الصواب ما أثبته.
[6] (?) في الأصل: ح، وهو رمز لحينئذ.
[7] (?) ليست في الأصل،ولعل الصواب ما أثبته.
[8] (?) في الأصل: مما، ولعل الصواب ما أثبته.
[9] (?) ليست في الأصل،و التصويب من نهج البلاغة.

إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شـاؤوا»[1]. كـذا في "نهج البلاغة".

أما بعث قنفذ إلى أمير المؤمنين واحراق بـاب داره، ووجئ جنب الزهراء، سلام الله على أبيها وعليهـا بالسـيف المعمود، فإنها من تكاذيب الرافضـة، وهـذا الأثـر المختلـق ناص على أن أمير المؤمنين ترك ماهو الواجب من التقيـة، وحاشاه أن يترك واجبًـا، فـالأثر ينـادي رافعًـا عقيرتـه على تكذيبهم، ويسجل على افترائهم.

وقد تبين مما قصصنا عليك في الكتاب، أن الرافضة كُـــذب اغلاظ الأكبـــاد، ولا يبـــالون من البهت، ولا تلين شكيمتهم للرشاد، ومـا ظنـك بقـوم نبـذوا كتـاب اللـه وراء ظهورهم، لما روى لهم تواثب الأغمار والمنافقون الأشرار، وبلغ من تهـالكهم على الغض من عصـبة رضـي اللـه عنهم ورضوا عنه، ووعدهم الله جنـات تجـري من تحتهم الأنهـار، وبهم تنهنـه الإسـلام، [وتبسـم][2] ثغـر الأحكـام، أن ظهـروا لنصوص الآيات، وتلقفوا الأكاذيب على أهل البيت.

أما دعوى اتفاق الصحابة على ما فعله عمر، وخذلانهم أمير المؤمنين، وسيدة نساء العالمين، ونبذهم وصية نبيهم صلى الله عليه وآله، فكل ذلك من أقبح مفترياتهم الواضحة، وخرافاتهم الظاهرة وباطلاتهم الفاضحة، كيف وقد قال الله تعالى فيهم: ﭽ [illegible] ﭑ ﭒﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭽ [الفتح: ٢٩] وقال عز من قائل: ﭽ [illegible] ﯤ ﯥ ﯦ [illegible] ﭽ [الحديد: ١٠] وقال في آية أخرى: ﭽ [illegible] ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ [illegible] ﭽ [الأنبياء: ١٠١] مع آية/[291/ب] أخرى لما تقدم ذكرها آنفًا، وأخبر بأن الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق، إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتو الزكاة وأمروا

---

[1] (?) نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (9/291).

[2] (?) في الأصل: والتبسم، ولعل الصواب ما أثبته.

بالمعروف ونهوا عن المنكر، وقد مكنهم فيها، فلو صح ما زعموه لزم [الكذاب][1] في كلامه تعالى.

وقال أمير المؤمنين فيهم: -مخاطبًا لأصحابه- «لقد رأيت أصحاب محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، فما رأي أحد منكم يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا، باتوا سجدًا وقيامًا، يراوحون بين جباههم وأقدامهم[2]، يقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب [المعزى][3] من طول سجودهم، إذا ذكروا الله هملت أعينهم، حتى تبل [جيوبهم][4]، ومادوا كما يميد الشجر في اليوم العاصف، خوفاً من العقاب، ورجاء للثواب»[5].

وقال أيضًا: «لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ، [نقتل][6] آباءنا وأبناءنا وأخوالنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً، ومضيًا على اللقم، وصبراً على مضض الألم، وجدًا على[7] جهاد العدو،

وقد كان الرجل منا والآخر من صاحبه كأس المنون[8]، فمرة لنا ومرة لعدونا منا، فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبيت[9]، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام ملقياً جرانه، ومتبوئا أوطانه، ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم، ما قام للدين عمود، ولا أخضر للإيمان عود»[10].

(?)[1] في الأصل: الكتاب، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في نهج البلاغة: وخدودهم.

(?)[3] ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[4] في الأصل: جباههم، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[5] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/77).

(?)[6] في الأصل: فقتل، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[7] في نهج البلاغة: في.

(?)[8] في نهج البلاغة: لقد كان الرجل منا والاخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين ، يتخالسان أنفسهما ، أيهما يسقى صاحبه كأس المنون.

(?)[9] في نهج البلاغة: الكبت.

(?)[10] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (4/33).

وقال أيضًا: «لقد كنا مع رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] وإن القتل [ليدور][1] بين[2] الآباء والأبناء والإخوان والقرابات، فما نزداد على كل مصيبة وشدة إلا إيمانًا ومضيًا على الحق، وتسليمًا للأمر، وصبرًا على مضض الجرح»[3] وقد أثناهم الله في كتابه عز من قائل: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ/[292/أ] ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ [المجادلة: 22].

ومن كان حاله ما ذكره أمير المؤمنين، وصح ذلك عندهم، كيف ينبذ وصية نبيه، ويوصي بإحراق باب داره، وفلذة كبده، وفيها سبطيه، وقرة عينيه، ويوجئ جنب بنت النبي المحمود، بالسيف المعمود، سبحانك هذا بهتان عظيم.

والقول باتفاقهم على عداوته، من افرى الفري، تشهد على ذلك النصوص المذكورة المروية عمن زعموا الاقتداء به، وما صح أنهم لم يألوا جهدًا في اعلاء أعلام ملة الحنيفية الغراء، واستيقنوا أن الجهاد مع منكريه عماد الدين، وذروة سنام شريعته البيضاء، وبذلوا نفوسهم، ولما راموا صحبة أمير المؤمنين، وقاتلوا معه عشيرتهم، فقتلوهم وقتلوا، مع قلة عطائه، ولم يلحقوا معاوية مع كثرة عطائه، وقد لحقه عقيل[4] أخوه لذلك، فما ذكروه من المطاعن التي هي فرية من غير مرية، دال على جهل

(?)[1] ليست في الأصل، والتصويب من نهج البلاغة.

(?)[2] في نهج البلاغة: على.

(?)[3] نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد (7/297).

(?)[4] عُقيل بن أبي طالب بن عبد مناف القرشي الهاشمي ، أبو يزيد، أخو علي وجعفر وكان الأسن، تأخر إسلامه إلى عام الفتح، وقيل أسلم بعد الحديبية، وهاجر في أول سنة ثمان، وكان أسر يوم بدر ففداه عمه العباس،وكان قد فارق عليًا ووفد إلى معاوية في دين لحقه، توفي في آخر خلافة يزيد. انظر: الإستيعاب (3/1078) الإصابة (4/531).

مفرط وبله متناه، ورقاعة تامة، وسفاهة كاملة، فإنهم قوم قد طبع على قلوبهم، فهم لا يفقهون، قاتلهم الله أن يؤفكون.

وقد استولى عليهم الشيطان، استيلاء القيض على البيض[1]، فباتوا وهم ملطوعون[2] بالخبائث كطلية الحيض، فتعسًا لهؤلاء الأوغاد الفجار، قد [ظاهروا][3] نصوص الكتاب والأخبار والآثر، وتشبثوا بأخبار موضوعة، وآثار مصنوعة مرقوعة، وما رواه الضعفاء والمجاهيل والسفهاء في مطاعن الجلة والكبرا، فضلوا وأضلوا.

والحق قد رفعت ستوره، وتبلج يشع نوره، وتبين ولم يبق فيه شيء من الخفاء، وكل ما ظنوه فهو منبوذ بالعراء، والواجب على المؤمن إذا عثر على شيء مما يوهم/[292/ب] منه مطعنًا أو معابًا لهم، أن يبحث عنه حتى يصح عنده نسبته إلى أحد منهم، [فحينئذ][4] يجب أن يحسن الظن، ويلتمس لهم أحسن التأويلات، وأصوب المخارج، لأنهم أهل لذلك.

وقد وقع في القرآن، من نحو: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [طه: ١٢١] وفي شأن غيره من الرسل والأنبياء، ما يجب تأويله، وقد روى الشيعة وفي شأن الرسل الكرام عليهم السلام، ما يقدح فيهم، وقد تقدم نبذ من ذلك، ومن أفعال أمير المؤمنين وأقواله، ما كان له ظاهر يقتضي الذنب،

(?)[1] القيض: القشرة العليا اليابسة على البيضة. انظر: لسان العرب (7/224) القاموس المحيط (ص: 842) تاج العروس (19/35).

(?)[2] اللطعة الإنتظار الطويل دون استجابة، وفلان ملطوع على باب فلان، وهو معنى محدث. انظر: العامي الفصيح (23/6).

(?)[3] في الأصل: ظهروا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: فح، ولعل الصواب ما أثبته.

مثل أنه جلد الوليد بن عقبه في حد أربعين سوطًا[1]، وأنه احرق رجلاً أتى غلامًا في دبره[2]،
وقد نهى النبي [صلى الله عليه وآله وسلم][3]، وأنه قد أُتي بمال من مهور البغايا، فقال: ارفعوه حتى يجيء عطاء [غنيٍّ][4] وباهلة[5]، فإنه مهور البغايا لا يجوز أخذها، وأنه حرام كما ذكره المرتضى في "تنزيه الأنبياء والأئمة" وأولها بتأويلات أكثرها واهية[6].

وأنه خالف أمر رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]، في الدراهم [السبعة][7] كما سلف، وأنه ترك التقية الواجبة عليه غير مرة، وأنه كان يتكلم بما شاء عن دعوى الألوهية، نحو قوله في خطبة البيان الذي رواه عنه اصبغ بن نباته[8]: «أنا أخذت العهد على الأرواح في الأزل

---

[1] (?) جلده بشهادة رجل واحد أنه شربها وآخر شهد عليه بالقيء، وقيل: بل جلده بسوط له رأسان فحسب كل جلدة بجلدتين. انظر: النوادر للأشعري (ص: 172) الصراط المستقيم للعاملي (1/147) بحار الأنوار (101/243) كشف اللثام للهندي (10/566).

[2] (?) انظر: شرح الأخبار للمغربي (2/320) الكافي للكليني (7/199).

[3] (?) يشير المصنف لقصة حرق علي لمن أتى غلامًا في دبره، وقد نهى النبي عن الحرق وقد تقدمت (ص: 298).

[4] (?) في الأصل: عين، ولعل الصواب ما أثبته.وغنىٍّ – والنسبة له غنوي- وباهلة قبيلتان ابنا أعصر بن سعد بن قيس عيلان ويطلق عليهم بنو دخان. انظر: الأنساب للسمعاني (4/315) تاج العروس (34/513)(39/195).

[5] (?) انظر: الغارات للثقفي الشيعي (2/685) بصائر الدرجات للصفار (ص: 179) بحار الأنوار (40/139).

[6] (?) انظر: تنزيه الأنبياء (ص:211-212)

[7] (?) في الأصل: كلمة غير واضحة، ولعل الصواب ما أثبته. تقدمت القصة (ص: 306).

[8] (?) هو الأصبغ بن نباته المجاشعي الحنظلي التميمي، أبو القاسم، من قدماء الشيعة يقول بالرجعة، كذبه علماء الحديث.

أنا المنادي لهم: ألست بربكم»[(1)]، وقوله: «أنا منشئ الأرواح»[(2)] وقوله: في خطبة الافتخار، كما رواه رجب بن محمد رجب البرسي الحلي[(3)]، في كتابه المسمى "بمشارق أنوار اليقين في كشف أمير المؤمنين"[(4)]: «أنا صاحب الصور أنا مخرج من في القبور»[(5)] وقوله: «أنا حي لا يموت، وأنا جاوزت موسى البحر، وأغرقت فرعون وجنوده، أنا أرسيت الجبال الشامخات، وفجرت العيون الجاريات، أنا ذلك النور الذي اقتبس موسى منه الهدى»[(6)]/[293/أ] وأولوها بتأويلات، هي أوهى من غزل ذي ستة أعين وثمانية أرجل، والتأويل لم يحتم لهم.

وقد روى القوم عن الأئمة ما هو صريح في ذلك، قال الشيخ الإمام العالم الصديق الولي شيخ شيوخ العرب والعجم، شهاب الملة والدين، أبو حفص عمر بن محمد السهروردي[(7)] قدس الله سره، في الرسالة المسماة "بأعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى"[(8)]: «اعلم أيها المبرأ من الهوى والعصبية، أن أصحاب رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] - مع نزاهة بواطنهم وطهارة قلوبهم-

---

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/35) الضعفاء للعقيلي (1/129) معجم رجال الحديث للخوئي (4/136).

(?)[1] لم أقف عليه.

(?)[2] لم أقف عليه.

(?)[3] هو رجب بن محمد بن رجب البرسي الحلي، المعروف بالحافظ عند الإمامية، كان حياً سنة (813ه). انظر: مستدركات علم رجال الحديث للشاهرودي (3/395) أعيان الشيعة (6/465).

(?)[4] انظر: الذريعة في تصانيف الشيعة (1/49).

(?)[5] لم أقف عليه.

(?)[6] لم أقف عليه.

(?)[7] هو عمر بن محمد بن عبدالله بن محمد السهروردي البكري التيمي القرشي الصوفي البغدادي، أبو حفص وأبو عبدالله، شهاب الدين، ولد سنة (539هـ) وعظ وصنف: عوارف المعارف، وتوفي سنة (632هـ). انظر: المنتظم (10/75) البداية والنهاية (13/167) سير أعلام النبلاء (22/375).

(?)[8] انظر: كشف الظنون (2/1157).

كانت بشرًا، وكان لهم نفوس، وللنفوس صفات تظهر بصفة، وقلوبهم منكرة لذلك، فيرجعون إلى حكم قلوبهم، وينكرون ما كان من نفوسهم، وانتقل اليسير من آثار نفوسهم، إلى أرباب نفوس عدموا القلوب، فما أدركوا قضايا قلوبهم، وصفات نفوسهم مدركة عندهم، [و][1] وقعوا في بدع وشبه أوردتهم كل مورد ردي، وجرعتهم كل شرب وبي، فاستعجم عليهم صفاء قلوبهم، ورجوع كل واحد إلى الإنصاف وإذعانه لما يجب عليه من الاعتراف، لأن نفوسهم كانت محفوفة بأنوار القلوب، فلما توارث ذلك النفوس المسلطة، الأمارة بالسوء القاهرة، والقلوب المحرومة أنوراها، أورث عندهم العداوة والبغضاء، فإن قبلت النصح فامسك عن التصرف في أمرهم، فأمرهم أكبر أن تخوض فيه، واعتقد أن أمير المؤمنين عليًا اجتهد في الخلافة، وأصاب الاجتهاد، وكان أحق الناس بالخلافة إذ ذاك، وأن معاوية اجتهد في ذلك وأخطأ في الاجتهاد، ولم يكن مستحقًا مع علي رضي الله عنه، والله سبحانه ينفعنا بمحبتهم ويحشرنا في زمرتهم»[2].

وقال أيضًا: «كيف يسيغ قلب المؤمن أن يقدح في أصحاب رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] ورضي عنهم وهم /[293/ب] مع رسول الله كجسد واحد، بذلوا الأموال والأرواح، وهجروا الأوطان، وقاطعوا الأقران والأتراب، في محبته صلى الله عليه وآله [3] »[4].

التاسعة: أنه روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي شبرًا بشبر وذراعًا بذراع،

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] لم أقف عليه.

(?)[3] جملة غير مفهومة.

(?)[4] لم أقف عليه.

قالوا: يارسول الله: كفار فارس وروم ؟ قال: ومن الناس إلا أولئك»[1][2].

وهي باطلة؛ لأن المراد جماعة من الأمة غير معلوم في بدء الأمر، لا مطعن فيه للصحابة، وهو من معجزاته صلى الله عليه وآله، حيث أخبر قبل وقوعه، وقد أخذت عصبة من الأمة أخذًا من الفئتين من قبلهم، وأكثرهم من الرافضة.

فإن الروم زعموا تعدد الآلهة، وكذلك الغلاة من هؤلاء الفجرة العصاة، أن الآلهة خمسة، وأنهم قالوا: تحشر الأرواح دون الأجساد، وكذلك غير فرق من الرافضة [أنكروا][3] حشر الأجساد –كما سلف- وأنهم أثبتوا [لله][4] أبنًا وكذلك بعض الفرق، أن الأئمة أبناء الله، وأنهم يصلون مع اختلاطهم بالنجاسات، وكذلك الإمامية، وأنهم افتروا على الله ورسله الكذب، وكذلك الرافضة، وأنهم يزعمون أنه لا معاد للأجساد، وكذلك غير فرق من الرافضة، وأنهم يكفرون أهل الحق، وكذلك الروافض، إلى غير ذلك.

[والفرس][5] يزعمون تعدد الخالق، وكذلك الرافضة، وأنهم ينكرون القدر، وكذلك الرافضة، وأنهم يزعمون أنه يقع [غير ما أراد][6] الله، ولا يقع ما أراد الله، فقد ذكر

---

[1] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول النبي لتتبعن سنن من كان قبلكم (9/126) برقم (7319).

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: العمدة لابن البطريق (ص: 467) الأربعين للشيرازي (ص: 266) بحار الأنوار للمجلسي (31/144) .

[3] (?) في الأصل: أنكروها، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل: الله، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: الفارس، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) في الأصل: ما أراد غير، ولعل الصواب ما أثبته.

[زرادشت][1] في "الزند" من [أهرمن][2] أراد أن يخلق الشر، وأن الله أراد أن لا يخلق هرمن الشر، فلم يقع ما أراد، وكذلك الرافضة، وأنهم لا غيرة لهم في النساء، وكذلك الرافضة،/[294/أ] حيث يجوزون أن يدعس[3] أم ولد رجل منهم، إذا حللها له، وأنهم لا يطهرون بعض ثيابهم عن النجاسات حين العبادة، وكذلك الرافضة إلى غير ذلك.

ولأن الصحابة من المهاجرة والأنصار والتابعين لهم بإحسان، معصومون عن اجتماعهم على الضلال –كما تقدم- فهم ليسوا ممن يأخذ ما أخذ [الدونة][4].

ولأنه من العمومات، خصت بعضها من غير نكير، ومن خصص [خطاب][5] الأمة بالصحابة، فقد جاء زورًا لا يلقى إليه السمع، ولا حجة له، علم ذلك، والاستدلال بمثل هذا المقالات على المدعى، والاعراض عن نصوص الآيات، من فرط الجهالة، اذ لا يدل عليها بوجه من وجوه الدلالة، فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا، يذرون الحق ويطلبون الباطل حثيثًا، ينبذون كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

---

[1] (?) في الأصل: زراد، ولعل الصواب ما أثبته.زاردشت بن يورشب، تنسب إليه الزرادشتيه، وهو رجل من أهل الذربيجان، إدعى النبوة، وظهر في زمان بشتاسف، وأظهر اسبديار بن بشتاف دين الزرادشتيه، وإليه ينسب كتابهم المقدس الزند، وهناك من ينسب المجوسية إليه، ومن كتاب الفرق من يفرق بينهما. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 271) الملل والنحل (1/235) اعتقادات المسلمين والمشركين (ص: 86) الفصل (1/35،37).

[2] (?) في الأصل: أهر، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) الدعس له معانٍ منها: الأثر، ويطلق على الطعن بالرمح، والمدعس الرمح، وقد يكنى بالدَّعْسِ عن الجماع، ودَعَسَ فلان جاريته دَعْساً إِذا نكحها، والدَّعْسُ شدة الوطء. انظر: الصحاح (3/929) لسان العرب (6/83).

[4] (?) في الأصل: الدولة، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: الخطاب، ولعل الصواب ما أثبته.

وكذلك ما صح عن سيد الأخيار وأهل بيته الأطهار، في فضائل الصحابة الجلة الأبرار، وينسبون في مطاعنهم بما هو أوهى من نسج العنكباء، وأضعف من أضعف نجم ينبت في سبخة من الغبراء، فيتوثبون ويوعوعون[1] به على الفرقة المحقة الألباء.

العاشر: أنه روى البخاري، أن النبي صلى الله عليه وآله [قال][2] لعائشة: «لولا قومك حديث العهد بالجاهلية، وأخاف أن تنكر قلوبهم، لأمرت بالبيت يهدم، وأدخل فيه ما أخرج منه، والزقته بالأرض، وجعلت لها بابين شرقيًا وغربيًا، فبلغت به أساس إبراهيم»[3]

وقوم عائشة قريش، وهذا يدل على سوء بواطنهم في قبول قوله[4].

وهي باطلة؛ لأن الخوف من وقوع أمر بسبب لا يستلزم وقوعه، وتركه إنما كان للجزم لا للحزم به، ولأن كون المراد بقوم عائشة جميع الصحابة/[294/ب] من قريش [ممتنع][5]، لم لا يجوز أن يكون المراد من قومها،

---

[1] (?) يوعوعون: الوعوعة صوت الذئب والكلب وابن آوى، ويطلق على الخطيب المحسن فيقال: خطيب وَعْوَعٌ فهو نعت حسن بخلاف وَعْواعٌ فهو نعت قبيح. انظر: لسان العرب (8/401) تاج العروس (22/374).

[2] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها (2/180) برقم (1584) ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جدر الكعبة وبابها (4/100) برقم (3313) ولفظ البخاري: «عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت النبي عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال: نعم، قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال: إن قومك قصرت بهم النفقة، قلت فما شأن بابه مرتفعا ؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاؤوا ويمنعوا من شاؤوا، ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابه بالأرض».

[4] (?) انظر لهذه الشبهة: الأربعين للشيرازي (ص: 245) بحار الأنوار للمجلسي (29/412) الصوارم المهرقة (ص: 31).

[5] (?) في الأصل: مم، وهو رمز لممتنع.

قومٌ من بني سهم، آمنوا بعد الفتح أو المؤلفة قلوبهم من قريش، ولو سُلم؛ فليس كل من آمن من قريش، بل جماعة مخصوصة، والمهاجرون والتابعون لهم بإحسان ليسوا منهم، لبعد عهدهم من الجاهلية، ويحتمل أن تكون تلك الجماعة عصبة آمنوا يوم الفتح، فإنهم لحداثة عهدهم بالإسلام، كانت مظنة أن تنكر قلوبهم، فتركه صلى الله عليه وآله بمجرد الاحتمال شفقة عليهم، وذلك لا يخفى على العلماء الألباء الأعلام، ولا من العقلاء من العوام، فعد هذا الخبر من مطاعن جميع الصحابة من المهاجرة والأنصار، ومن غير قريش، يدل على سوء ظنهم، وخبث سرائرهم، وفرط عصبيتهم، وبغضهم للصحابة.

ولأن الخبر من الآحاد، وهو عام مخصوص البعض، وقد عرفت حال مثل هذا الخبر،[و][1] الاستدلال به على مطاعن من مدحه الكتاب، من الرقاعة والضلال، وفرط النوك، وكمال الجهالة.

ولا غرو من هؤلاء الأملاغ[2] الضلال، الذين رقو إمرًا[3] في الضلة والإضلال، وصرفوا جل عنايتهم في [تثريب][4] الجلة الكرام، ونشر معايبهم لما في قلوبهم من الحساكة، فما رذل أصابوا إلا مثل هذه الشبهات، التي هي أوهى من

---

[1] (?) ليست في الأصل،ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) الأملاغ جمع ملغ وهو: الشَاطِرُ، وقيل: الأَحْمَقُ الذي يَتَكَلَّمُ بالفُحْش، وقيل: الذي لا يُبالي ما قال ولا ما قيلَ له. انظر: لسان العرب (8/452).

[3] (?) إمرًا: إسم من أمِرَ الشيء إذا إشتد، أي منكر عجيب، وقيل: الإمر: العظيم الشنيع. انظر: تاج العروس (10/75).

[4] (?) في الأصل: تثريد، ولعل الصواب ما أثبته.

نسج الذباب [عند أولي الألباب][1] بغير [جواب][2] أو حسبوا تمرة الغراب[3]، قاتلهم الله من رجال، عدلوا عن أنهج الحق و[تفهم][4] الصواب، وما هذا إلا شنشنة[5] الدردل والأوباش[6] وهجيري الأوغاد السفهاء والأَوْخَاش[7].

ولا يخفى على الفطن أن ما حسبوه من مطاعن السادة البررة، ومثالب الأعاظم الجلة الخيرة، إنما هو مين وإفك وهَتره[8]، لا ينبس به إلا من به هِتره[9]، وكل من علمائهم المستهتر، استهتروا بذكر ما يقدح في العلية الأبرار.

ولا غرو فإن الرافضة/[295/أ] من كبار الضلال والأشرار، وما وغدهم[10] فيهم إلا من وغرهم، ومن الرقاعة، فتعسًا لهم، قد أكبوا في جب الضلة والبداعة[11]، وما ولهوا[12] الوهن [و][13] ما نبسوا، فإنه أوهن من غزل

---

[1] (?) في الأصل: الألباب عند أولي، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: جوا، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) يقولون أصاب تمرة الغراب أو وجد تمرة الغراب لمن وجد أفضل ما يريد لأن الغراب يختار أفضل التمر. انظر: مجمع الأمثال (1/404)(2/362).

[4] (?) في الأصل: لفم، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) شنشنة: أي غريزة وطبيعة. انظر: تاج العروس (17/431).

[6] (?) الأوباش الناس: الأخلاط والسفلة. انظر: تاج العروس (17/437).

[7] (?) أوخاش الناس: سُقَّاطُهم. انظر: تاج العروس (17/447).

[8] (?) أي كذب وسقط من الكلام وخطأ. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (4/277).

[9] (?) أي ذهاب العقل من مرض أو كبر أو حزن. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (4/277).

[10] (?) الوغد: الأحمق الضعيف الخفيف العقل، الدنيء الرذل. انظر: تاج العروس (9/312).

[11] (?) البداعة: أي الأول فيما نسب إليه. انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام (ص: 60).

الهبور[1]، وسيجزون بما فاهوا به، إذا نقر في الناقور، ونفخ في الصور، وتغير من في القبور، وحصل ما في الصدور.

[المطلب الحادي عشر]: في أن الإمام يجب أن يكون ظاهرًا.

[ذهبت الإمامية إلى أن الإمام لا يجب أن يكون ظاهرًا][2].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وجماهير الفرق الإسلامية، من أن الإمام يجب أن يكون ظاهرًا، لأن الغرض من نصب الإمام إقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش للجهاد، وحفظ النظام، وحماية بيضة الإسلام، وزجر الأنام عن القبائح والآثام، وتنفيذ الأحكام،

---

[12](?) ولهت المرأة إلى حديث الرجل أو المرأة تلهوا لهوًا ولُهُوًا إذا أنست به وأعجبها. انظر: لسان العرب (15/258) تاج العروس (39/498).

[13](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[1](?) الهبور من معانيها: العنكبوت أو الذر الصغير أو النمل أو دقاق الزرع. انظر: لسان العرب (15/247) تاج العروس (14/391) المعجم الوسيط (2/969).

[2](?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

وإعلاء [أعلام][1] الإسلام، ولا يتم ذلك إلا أن يكون الإمام ظاهرًا سايسًا قاهرًا، يحفظ المصالح، ويدرء المقابح، ويدفع المفاسد، ويزجر الناس عن المحظورات، ويحثهم على الواجبات، ويقوم بحماية الحوزة، ورعاية البيضة.

ولأن نصبه إذا لم يكن ظاهرًا عبث، فإن نصب مثله وعدمه [سواء][2]، ولأنه قد صح عن أمير المؤمنين أنه قال: «لا بد للناس من إمام بر أو فاجر»[3] يعمل في امرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ فيه الأجل، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح برٌ ويستراح من فاجر، وهو ناص على أن الإمام يجب أن يكون ظاهرًا، وإلا فات الغرض من نصبه، ويكون عبثًا، وحمله على التقية باطل، لأنه قاله حين سمع قول الخوارج: «لا إمرة» إبطالاً لما زعموه، كما ذكره الرضى في "نهج البلاغة".

وهذا القول قد خرقه أبو كرب [الضرير][4]، من الكيسانية وكان ميعًا[5] ألخى[6]، منجم الضلالة، وتبعه

(?)[1] في الأصل: الأعلام، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: شرع، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] تقدم تخريجه.

(?)[4] في الأصل: السرير، ولعل الصواب ما أثبته.وهو أبو كرب الضرير وأتباعه يقال لهم: الكربية - وهي من فرق الكيسانية- من مقالاتهم: أن الإمام بعد علي هو محمد بن الحنفية وأنه حي لم يمت بجبل رضوى وعنده عين ماء وعين عسل وعنده أسد ونمر يحفظانه وأنه هو المهدي المنتظر. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 19) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص: 62) التبصير في الدين (ص: 31) الفرق بين الفرق (ص: 27).

الإمامية، في أن الإمام/[295/ب] لا يجب أن يكون معصومًا،

ذهبت الإمامية والإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصومًا[1].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة ومن تبعهم، إلى أن الإمام لا يجب أن يكون معصومًا، لإجماع الصحابة والتابعين على ذلك.

ولأن نصبه إنما يجب على الأمة -كما سلف- وعصمته لا يطلع [عليها][2] العباد، وإيجاب العصمة تكليف بما ليس في الوسع.

ولأن أمير المؤمنين، نص على جواز إمامة غير المعصوم –كما تقدم آنفًا وسالفًا- واستدل القائلون بالوجوب: بأنه لو لم تجب عصمته لزم [التسلسل][3] لأن المحوج إليه جواز الخطأ على [الإمام][4] في العلم والعمل، فلو جاز عليه الخطأ، لافتقر إلى آخر ولزم [التسلسل][5].

(?)[5] ماع ميعًا إذا ذاب وسال. انظر: المعجم الوسيط (2/894).

(?)[6] ألخى: أكثر الكلام في الباطل. انظر: المعجم الوسيط (2/821).

(?)[1] انظر: رسائل المرتضى (2/367) النكت الإعتقادية للمفيد (ص: 40) نهج الحق وكشف الصدق (ص: 164).

(?)[2] في الأصل: عليه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: التسه، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: الإمامة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: التسه، ولعل الصواب ما أثبته.انظر لشبهة التسلسل في ولاية الإمامة غير المعصوم: نهج الحق وكشف الصدق (ص: 164) الرسائل السعدية للحلي (ص: 82) وقال فيه: «لأن الحاجة إلى الإمام إنما هي ردع الظالم عن ظلمه والفاسق عن معصيته فلو جاز عليه ذلك لافتقر إلى إمام آخر وتسلسل وهو محال».

وهو باطل؛ لأنه [ممتنع][1]، بل الحاجة إليه الذب عن الحوزة، ودرء المفاسد، وحفظ المصالح، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش للجهاد، وما ينوط بحفظه النظام، وحماية بيضة الإسلام.

ولأنه لو صح ذلك، لوجب أن لا تجوز نيابة المجتهد، الجامع لشروط النيابة عند غيبة الإمام عندهم بعد عصمته.

وبأن الإمام حافظ للشريعة، فلو جاز الخطأ لم يكن حافظًا.

وهو باطل؛ لأنه ليس بحافظ بذاته، بل بالكتاب والسنة والاجتهاد الصحيح، فإن أخطأ فالمجتهدون يرددونه.

ولأنه لو صح ذلك، لوجب أن يكون النائب أيضًا معصومًا، لأنه حافظ أيضًا، ولأن الله تعالى [يحفظ][2]، دينه بالعلماء كما يحفظه بهم عند فترة الإمام، قال ابن المطهر الحلي في "كشكول الكرامة": «إن حصل فترة بين الإمام المتصل بالنبي المتصل بالله، فترة من الزمان إلى وصي آخر، حفظ الله تلك الوصية برجال من المؤمنين»[3].

ولأنه لو وجبت عصمته، لوجب على الله أن ينصب في كل أقليم إمامًا معصومًا، فإنه لا يطلع الإمام على خطأ النائب إذا كان بعيدًا،/[296/أ] ولو اطلع على خطئه، فإما ينبهه بإرسال الرسول أو بالكتاب، والرسول غير مأمون من الخطأ، ولا النائب في فهم المراد منه، وربما لا يبلغ خبر الإمام إلى النائب، وخبره إليه، كما إذا كان أحدهما في المغرب والآخر في المشرق.

ولأن الحافظ لا يلزم أن يكون صاحب الزعامة الكبرى، كأكثر أنبياء بني إسرائيل بعد موسى [].

---

[1] (?) في الأصل: مم، وهو رمز ممتنع.
[2] (?) في الأصل: يحفظه، ولعل الصواب ما أثبته.
[3] (?) لم أقف عليه.

[المطلب الثاني عشر]: في أن الأئمة لا تنحصر في عدد.

ذهبت الإمامية، والكربية من الكيسانية، [والمختارية] [1] منهم، إلى أن أئمة الأمة، أشخاص معدودة، قد عينهم الشارع، ولكنهم اختلفوا في الأعداد والأشخاص –كما تقدم- واستقر رأي الإمامية - بعد غيبة محمد بن الحسن العسكري- على أنهم اثنا عشر رجلاً [2].

---

[1] (?) في الأصل: ومؤكول، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: المعتبر للحلي (ص: 24) دلائل الإمام لمحمد بن جرير الطبري الشيعي (ص: 20).

وزعمت النصيرية[1] منهم، إلى أن الأئمة ثلاثة عشر رجلاً، وادعى كل فرقة التواتر عن الشارع، وذلك من تكاذيبهم –لما تقدم- ولأنه لو تواتر لم يختلف في أعدادهم أحد من الفرق.

ولأنه كذب بعض الفرق بعضًا، وضلل من خالفهم، ولا سيما الإثنى عشرية، فإنهم شددوا النكير على من ادعى التواتر في أقل من اثني عشر رجلاً، وذلك أفواق[2] الوفاق، وشقوا بينهم عصى الخلاف والشقاق.

ولأنه -لو صح- لم يخالف أصحاب بعض الأئمة، وأفاخم رواتهم، ووجوه فقهائهم وثقاتهم، كما قصصنا من قبل.

والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، ومن تبعهم من أن عداد الأئمة غير محصور، وأن الشارع لم يعينهم –كما تقدم- ولأنه صح عن أمير المؤمنين، أن أمر الخلافة[3] موكول إلى الأمة كما سلف.

---

[1] (?) النصيرية: هي إحدى الفرق الباطنية الغلاة ظهرت في القرن الثالث الهجري، تنسب لأبي شعيب محمد بن نصير النميري، من عقائدهم: القول بإلهية علي ويقولون: نشهد أن لا إله إلا حيدرة الأنزع البطين، ولا يصلون الصلوات الخمس ولا يصومون رمضان ولا يؤتون الزكاة ولا يحجون البيت، ويقولون بقدم العالم وتناسخ الأرواح وإنكار البعث والنشور والجنة والنار. انظر: الملل والنحل (1/172) مجموع الفتاوى (28/554)(35/145) فرق معاصرة منتسبة (2/39).

[2] (?) فوق نقيض تحت، وفاق الشيء فوقًا إذا علاه، وقدر فواق ناقة أي ما بين الحلبتين إلى غير ذلك من المعاني. انظر: لسان العرب (10/315).

[3] (?) في الأصل: المجتائية، ولعل الصواب ما أثبته.

[المطلب الثالث عشر]: في بيان الخليفة المنتظر من أهل البيت وشمائله ونعوته.

ذهبت جماهير الإمامية، والكيسانية كلهم، إلى أن المنتظر، هو المهدي صاحب الزمان، وهو حي موجود، إلا/[296/ب] أنه مختف من خوف الأعداء[1].

واختلفت الإمامية فيه اختلافًا كثيرًا، وافترقوا على نيف وعشرين فرقة، والإثنا عشرية والثلاث عشرية منهم، أنه محمد بن الحسن العسكري، وأنه مختف، ويخرج من السرداب بسر من رأى، وقد اختفى فيه وكان عمره [حينئذ][2] أربع، وقيل خمس سنين، و أنكر غيرهم ذلك، وقالوا: لم يخلف العسكري ولدًا، ولذا أخذ ميراثه أخوه جعفر، وانتقلت الإمامة إليه، ومنهم من يقول: مات أبوه وهو حمل، ومنهم من يقول: ولد قبل موت أبيه بسنتين لكنه مات.

---

[1](?) انظر لهذه الشبهة: الإرشاد للمفيد (2/339) وما بعدها، والغيبة للطوسي (ص: 85) وما بعدها، الصراط المستقيم للعاملي (2/170).

[2](?) في الأصل: ح، ولعل الصواب ما أثبته.

وافترقوا على عشرين فرقة، من الإسماعيلية أنه: اسماعيل بن جعفر، وزعمت فرقة من الإمامية[3] [أنه][4]: المهدي محمد بن علي الباقر، وزعمت فرقة أنه: جعفر بن محمد الصادق، ذهبت فرقة إلى أنه: موسى بن جعفر الكاظم[5]، وزعمت جماعة أن المهدي هو: محمد [بن عبدالله][6] بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب[7]، وفرقة: أبو القاسم محمد [بن القاسم][8] بن علي بن الحسن [السبط][9]، وهو الذي حبسه المعتصم، فبقي سنة في الحصير، فأخرجوه وذهبوا به، فلم يعرف له خبر.

(?)[3] هذه فرقة الباقرية وتقدم التعريف بها.

(?)[4] في الأصل: أن، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] هذه فرقة الموسوية أو المفضلية وتقدم التعريف بها.

(?)[6] ليست في الأصل، والتصويب من كتب الفرق وكتب التاريخ كما سيأتي.

(?)[7] هذه الفرقة هي المغيرية وينتظرون محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب خرج هو و أخوه إبراهيم على المنصور وقتلا، وكانوا قد خرجوا على مروان الحمار وممن بايعه أبو جعفر المنصور قبل أن يتحول الأمر إلى بني العباس، وقالوا أنه لم يمت وأنه مقيم في جبل العلمية أو حاجر بنجد. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 8، 23، 79) فرق الشيعة لابن النوبختي (ص: 62) الفرق بين الفرق (ص: 23) الفصل (4/78) الملل والنحل (1/153) البداية والنهاية (10/86).

(?)[8] ليست في الأصل، والتصويب من كتب الفرق وكتب التاريخ كما سيأتي.

(?)[9] في الأصل: السبطة، ولعل الصواب ما أثبته. وهو محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صاحب الطالقان من خرسان وقد أسر في أيام المعتصم وحمل إليه فحبس في مكان ضيق فلما كانت ليلة العيد دلي إليه حبل من كوة يدخل منها الضوء ولم يعرف له أثر. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 23) الملل والنحل (1/153) المواقف للإيجي (3/690) الفصل (4/137) الكامل في التاريخ (3/185) البداية والنهاية (10/309) سير أعلام النبلاء (10/292).

وذهبت فرقة إلى أنه: محمد بن عبدالله بن الحسن[1]، قالت فرقة إنه: يحيى بن عمر[2] من أحفاد زيد بن علي بن الحسين.

وزعمت فرقة من الإسماعيلية أنه: أنه اسماعيل بن جعفر الصادق، وأخرى أنه: محمد بن اسماعيل[3]-كما سلف.

والكل باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة ومن تبعهم، من أن المهدي رجل من العترة الطاهرة، يخلقه الله متى شاء، ويجعله خليفة في الأرض، نصرة لدينه، وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثر رواتها عن النبي [صلى

1(?) في الأصل: الحسين، والصواب ما أثبته، وهو محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب وتقدمت ترجمته (ص: 393) ولعل المصنف تبع عبدالقاهر البغدادي في هذا الخطأ، الذي خالف فيه سائر كتاب الفرق. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 231،299).

2(?) هو أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي خرج بالكوفة في خلافة المستعين واجتمع عليه خلق كثيرفي الفلوجة واستحوذ على الكوفة وطرد نواب الخليفة واستولى على بيت المال ووجه له محمد بن عبدالله بن طاهر نائب العراق الحسين بن إسماعيل إلى أن قتل وحز رأسه وحمل لابن طاهر الذي أرسله للخليفة وكل ذلك سنة (250هـ). انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 84) الفصل في الملل والنحل (4/137) الملل والنحل (1/153) تاريخ الأمم والملوك (5/360) الكامل في التاريخ (3/245) البداية والنهاية (11/8).

3(?) هو محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، وله من الإخوة عليًا وأخته فاطمة وله من الأبناء جعفر وإسماعيل، وهو الذي تدعي طائفة من القرامطة ألهيته. انظر: الفصل (4/141) سير أعلام النبلاء (6\269).

الله عليه وآله وسلم][1]، بخروجه وأنه من أهل بيته، وأنه يملأ الأرض قسطًا وعدلاً، وأن عيسى ينزل في عهده، فيساعده على قتل الدجال، بباب لد[2]، من [أرض][3]/[29 7/أ] فلسطين وأن عيسى[] يصلي خلفه، أخرج أحمد و[الباوردي][4] أنه صلى الله عليه وآله قال: «المهدي من عترتي، يخرج في اختلاف الناس، وزلزال، فيملأ الأرض عدلاً وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، ويرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض»[5].

---

[1] (?) في الأصل: ص، رمز للصلاة على النبي ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) لد قرية بفلسطين قرب مدينة الرملة، وتبعد عن يافا (20 كم)، وعن بيت المقدس (68 كم) . معجم البلدان (5/15) الموسوعة الجغرافية للوطن العربي (ص: 495).

[3] (?) في الأصل:الأرض، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) في الأصل:الماوردي، تصحفت للماوردي، ولعل الصواب ما أثبته. وقد خرج السيوطي الحديث وعزاه لأحمد والبارودي كما في الجامع الصغير، والبارودي هو أبو منصور محمد بن سعد السعدي الباوردي الحافظ نسبة إلى باورد، ويقال: أبيورد بليدة بخراسان بين سرخس ونسا، من مؤلفاته معرفة الصحابة، توفي سنة (301هـ). انظر: الكامل لابن عدي (1/180) تاريخ الإسلام (25/304) الرسالة المستطرفة (ص: 127).

[5] (?) رواه عبدالرزاق في المصنف (11/371) برقم (20770) والإمام أحمد في مسنده (3/37) برقم (11344) دون قوله«المهدي من عترتي» بل بلفظ: «أبشركم بالمهدي يبعث في أمتي على اختلاف من الناس وزلازل فيملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض يقسم المال صحاحا فقال له رجل ما صحاحا قال بالسوية بين الناس قال ويملأ الله قلوب أمة محمد صلى الله عليه و سلم غنى ويسعهم عدله حتى يأمر مناديا فينادي فيقول من له في مال حاجة فما يقوم من الناس الا رجل فيقول ائت السدان يعني الخازن فقل له ان المهدي يأمرك أن تعطيني مالا فيقول له أحث حتى إذا جعله في حجره وأبرزه ندم فيقول كنت أجشع أمة محمد نفسا أو عجز عني ما وسعهم قال فيرده فلا يقبل منه فيقال له انا لا نأخذ شيئا أعطيناه فيكون كذلك سبع سنين أو ثمان سنين أو

وفي رواية أبي داوود والترمذي: «اسمه اسمي، واسم أبيه اسم [أبي][1]، ويقسم المال صحاحًا بالسوية، ويملأ قلوب أمته غنىً، ويسعهم عدله»[2] وفي رواية: للحاكم قال: «يحل في آخر الزمان بلاء شديد،من سلطانهم، لم يسمع بلاء أشد منه، لا يجد الرجل ملجأ، فيبعث الله رجلاً من عترتي وأهل بيتي، يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما ملئت ظلمًا وجورًا، يحبه ساكن الأرض وساكن السماء، وترسل قطرها، وتخرج الأرض نباتها، لا تمسك فيهم شيئًا يعيش فيهم سبع سنين أو ثمان أو تسع»[3].

تسع سنين ثم لا خير في العيش بعده أو قال ثم لا خير في الحياة بعده». وضعفه الألباني في ضعيف الجامع(ص: 106) برقم (1051) والسلسلة الضعيفة برقم (1588).

وأول الحديث الذي ذكره المصنف: «المهدي من عترتي» رواه أبو داوود في سننه، كتاب المهدي، باب... (4/174) برقم (4286) وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب خروج المهدي (5/214) برقم (4086) والحاكم في المستدرك (4/601) برقم (8672) وصححه الألباني في صحيح الجامع (1/1168) برقم (11680).

[1] (?) في الأصل:أبيه، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) لم أجده بهذا اللفظ وإنما رواه أبو داوود كتاب المهدي باب ... (4/173) برقم (4284) بلفظ: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما ملئت ظلمًا وجورًا» والترمذي (4/505) برقم (2230) بلفظ: « يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي» والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده (1/376) برقم (3571) وابن حبان في صحيحه (13/284) برقم (5954) والحاكم في المستدرك (4/488) برقم (8364) وصححه الذهبي وقال الترمذي: حسن صحيح ووافقه الألباني صحيح جامع الترمذي (5/230).

[3] (?) رواه الحاكم في المستدرك (4/512) برقم (8438) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه وقال الذهبي: سنده مظلم.

وفي رواية للطبراني: «عشرين سنة»[1] وروى أبو نعيم أنه صلى الله عليه: «ليبعثن الله من عترتي رجلاً، أقرن الثنايا، أجلى الجبهة» وفي رواية للطبراني والروياني: «وجهه كالكوكب الدري، اللون لون عربي، والجسم جسم اسرائيلي»[2] وفي رواية للطبراني: «المهدي من ولدي، وجهه كالكوكب الدري»[3] هذا والمهدي من أولاد الحسين ونقل بعضهم الإجماع على ذلك، وفي رواية لأبي داوود: « أنه من [ولد][4] الحسن»[5] والحق أنه من ولد أحد السبطين، وله نسبه من الآخر.

وظهوره كما ثبت بأوائل المائة الثالثة بعد الألف[6]، وسند التأريخ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله، وقد تقدم تحقيق ذلك.

---

[1](?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (7/108) برقم (7367).

[2](?) رواه أبو نعيم في الأربعين حديثًا في المهدي (ص: 85) والديلمي في الفردروس بمأثور الخطاب (4/221) وذكره العجلوني في كشف الخفا (2/288) وعزاه للروياني كما المصنف ولم أجده عنده، وقال الألباني: «باطل» سلسلة الأحاديث الضعيفة (10/211) برقم (4648) ورواية الطبراني تأتي في الحديث الذي بعده.

[3](?) رواه الطبراني في المعجم الكبير (7/108) برقم (7367) بلفظ: « من ولدي ابن أربعين سنة كأن وجهه كوكب دري في خده الأيمن خال أسود عليه عباءتان قطوانيتان كأنه من رجال بني إسرائيل يملك عشرين سنة يستخرج الكنوز ويفتح مدائن الشرك» قال البوصيري في مجمع الزوائد (7/266): رواه الطبراني وفيه عنبسة بن أبي صغيرة وهو ضعيف.

[4](?) في الأصل:ولدا، ولعل الصواب ما أثبته.

[5](?) لم أجده بهذا اللفظ عند أبي داوود.

[6](?) هذا التحديد من المصنف لا يصح وذلك من جهة أنه لم يحصل وقد تجاوزنا هذا التأريخ، والجهة الثانية –وهو المهم- أنه بغير دليل وهو من الغيب الذي لا يعلم وقت وقوعه إلا الله عز وجل.

[المطلب الرابع عشر]: في بيان [أن][1] أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لم يترك طلب الحق لعدم القدرة عليه.

ذهبت الإمامية وجماهير/[297/ب] الرافضة، إلى أن أمير المؤمنين ترك طلب الحق -وهو الإمامة- لعدم القدرة [لقلة][2] الأعوان، والخوف من الأعداء، وقد فرض الله عليه التقية، فكان مأمورًا بذلك [3].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، من أمير المؤمنين لم يترك طلب الحق، لأن الحق لم يثبت له كما تقدم.

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.
(?)[2] في الأصل: لقوله، ولعل الصواب ما أثبته.
(?)[3] انظر لهذه الشبهة: تنزيه الأنبياء (ص: 182).

ووجوب التقية [ممتنع][1]، وما فرض الله عليه التقية، وسيجيء بطلان القول [بالتقية][2] إن شاء الله تعالى.

وقلة الأنصار والمعوان ممنوع، وقد نص أمير المؤمنين على قوة أنصاره وكثرة أعدادهم، في قوله[3] لعمر كما تقدم.

وأول من ابتدع هذا القول هشام الأحول[4]، الذي هايط[5] في [ظلمات][6] البدعة،

من أشياع ابن [سبأ][7]، فاتبعه كل أنفه من اللي، وأعرض عنه ذو الأرب، وترك مذهب القوم.

وقد خالفهم ابن [طاووس][8]، أنه تركه اقتداء بالله ورسوله، في التأني وترك التعجيل، وتبعه كل وجابة.

وهو باطل؛ لما تقدم، ولأن جواز التأني، ومثل هذا الأمر[ممتنع][9]، لأن التلعثم في إعلائه أعلام الدين، وإحقاق الحق، وإبطال الباطل، من غير ضرورة داعية إليه، مع القدرة عليه ذنب، ومن زعم أن أمير المؤمنين ترك حقًا في مدة خمس وعشرين سنة، فهو أحمق من عبدة الحش.

---

[1] (?) في الأصل: مم، وهو رمز ممتنع.

[2] (?) في الأصل: بالتقية، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: قوله تعالى، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) لم أجد له ترجمة.

[5] (?) هايط: أجلب والمهايطة الصياح والجلبة وربما أطلق الهياط على الإضطراب. انظر: تاج العروس (20/198) والمعجم الوسيط (2/1003).

[6] (?) في الأصل: ظلما، ولعل الصواب ما أثبته.

[7] (?) في الأصل: السبأ، ولعل الصواب ما أثبته.

[8] (?) في الأصل: طاوس، والصواب ما أثبته، وتقدمت ترجمته (ص: 230).

[9] (?) في الأصل: مم، وهو رمز ممتنع.

ولأن المسارعة إلى الخيرات مأمور بها، قا عز من قائل: ﭿ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭿ [آل عمران: ١٣٣] وأثنى [على][1] السير في المسارعة إلى الخيرات فقال سبحانه: ﭿ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭿ [الأنبياء: ٩٠].

ولأن في ترك التعجيل من المقاصد ما لا يحصى، من إضاعة السنة، وإضافة البدعة، وتقليب الدين، وتحريف الكتاب المستبين، وتمكين أهل الضلال على الإضلال، والرضا بضلالة جمع/[298/أ] لا ينضبط في نظام الضبط، وإخفاء الحق، واتباع أهل الضلالة، ومناكحتهم، ومشاركتهم على الباطل، وغير ذلك.

[المطلب الخامس عشر]: في أن أمير المؤمنين لم يترك طلب الحق مع القدرة عليه.

ذهبت الكاملية[2] من الرافضة، إلى أن عليًا ترك طلب الحق مع القدرة عليه، وقد كفر بتركه.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وكثير من الفرق الإسلامية، أن عليًا لم يترك طلب الحق، ولم يكفر بالله طرفة عين، ولا أقل من ذلك، لأن الحق لم يثبت له، وترك الواجب لا يوجب الكفر.

وأول من ابتدع هذا القول: كامل من الغلاة، ودعى إليه جمعًا من الشيعة، فاتبعه الذين تورطوا في حيرة

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] الكاملية: من فرق الرافضة الإمامية الغالية، تنسب لأبي كامل الرافضي ، كفروا الناس بترك الإقتداء به، وكفروا جميع الصحابة بتركهم بيعة علي -كما زعموا- وكفروا عليًا بترك طلب الخلافة زمان أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وأنكروا الخروج على أئمة الجور إلا مع الإمام المنصوص عليه، وقالوا بالتناسخ والحلول، وممن ينتسب لهذه الفرقة الشاعر بشار بن برد. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 17) الملل والنحل (1/172) الفرق بين الفرق (ص: 39).

العماية، وخبطوا في ظلمة الغواية، وكل رعيته تتخيب، وأولو الإربة من صحة رماه منه في الرأس، فيبس الثرى بينه [و][1]بينه فهجره حتى لاقاه أم القشعم.

وهؤلاء الكفرة الفجرة قد كفروا الصحابة كلهم أجمعين [2] إبطال الشرائع، فإن رواة الأحكام إذا كانوا كفرة لا يعبأ بقولهم، فلا يثبت الشرع.

المقصد الخامس في المعاد

وفيه أحد عشر مطلبًا:

[المطلب الأول]: في أن المعاد واقع.

ذهبت [الرزامية][3]والكاملية والمنصورية والحميرية والباطنية والقرمطية والجناحية والخطابية والميمونية[4]

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] جملة غير مفهومة.

(?)[3] في الأصل: الذارمية، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] الميمونية من فرق الباطنية تنسب إلى عبدالله بن ميمون القداح الذي ظهر مع حمدان قرمط في عهد الخليفة المأمون، وذكر البغدادي أن قرامطة فارس يقال لهم: المأمونية. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 16،267).

والمقنعية[1] والخلفية[2] و[الجنابية][3] والمعمرية، إلى أنه لا معاد للأبدان مطلقًا، ولا الأرواح في عالم غير هذا العالم، بل تتناسخ الأرواح في هذا العالم، ولا يزال ينتقل من بلد إلى آخر.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، وجماهير الفرق الإسلامية، واليهود وبعض النصارى، إلى أن [المعاد][4]/[298/ب] للأبدان في غير هذا العالم واقع، لنصوص الكتب المنزلة إلى الرسل عليه السلام، ولا سيما القرآن، فإنه يفصح عنه غاية الإفصاح، وللأخبار المتواترة عن النبياء والرسلاء، والأحاديث الصحاح.

فمن الآيات قوله تعالى: ﭼ ﯿ ﭙ ﭘ ﭼ [يس: ٥١] وقوله سبحانه: ﭼ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ [الإسراء: ٥١] وقوله عز من قائل: ﭼ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ

(?)[1] المقنعية: أصحاب مقنع وكان قد تقنع ببرقع من حرير، وكان من أصحاب أبي مسلم الخرساني على دين الرزامية ثم ادعى النبوة وادعى الإلهية، وأحل المحرمات وأسقط عنهم الصوم والصلاة وجملة من الفرائض وقالوا بالحلول ويقال: أنهم مشبهة. انظر: الفرق بين الفرق (ص: 215،241،243) اعتقادات المسلمين والمشركين (ص:79) التبصير في الدين (ص: 120،130).

(?)[2] الخلفية: من فرق العجاردة الميمونية من الخوارج، وتنسب لخلف الخارجي وهو من خوارج كرمان ومكران، فارقوا الميمونية في القول بنفي القدر وأثبتوه لله عز وجل،ووقالوا: عذب الله العباد على أفعال قدرها عليهم أو على ما لم يفعلوه كان ظالما وقضوا بأن أطفال المشركين في النار وشابهوا بذلك الأزارقة، وقالوا: أنهم لا يقاتلون إلا مع إمام منهم . انظر: مقالات الإسلاميين (ص: 93) الملل والنحل (1/127) الفرق بين الفرق (ص: 75).

(?)[3] في الأصل: الحبابية، ولعل الصواب ما أثبته.والجنابية نسبة لأبي سعيد الجنابي كان من أتباع حمدان قرمط واستولى على البحرين. الفرق بين الفرق (ص: 267) التبصير في الدين (ص: 141).

(?)[4] في الأصل: الميعاد، ولعل الصواب ما أثبته.

ڳ ڱ ڳ ڳ ں ڻ ڻ ۀ ۀ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ چ [يس: ٧٨ – ٧٩] وقوله عز من قائل: ﭽ گ ګ گ ڳ ڴ ڵ ڶ ڷ ڸ ڳ ں ڻ ڻ ۀ ﭼ [القيامة: ٣ – ٤] إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الأحاديث فأكثر من أن تحصى، فمنها ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما بين النفختين أربعون، ثم ينزل من السماء ماء، فينبتون كما ينبت البقل، فقال: وليس شيء إلا ويبلى، إلا عظمًا واحدًا فهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق»[1] إلى غير ذلك من صحاح الأخبار.

واستدل المنكرون للمعاد، أنه لو وجد عالم آخر لكان كريًا مثل هذا العالم، ولا يمكن وجود كونين متماثلين إلا بتحقق فرج بينهما، فيلزم الخلاء بين العالمين وهو [محال][2].

وهو باطل؛ لأن كون هذا العالم كرة [ممتنع][3]، وهو مذهب الفلاسفة، وحجتهم ضعيفة، ولأن امتناع الخلاء ايضًا [ممتنع][4]، ودلائلهم مقدوحة.

ولأن الخلاء إنما يلزم لو كانت إحدى الكرتين فوق الأخرى، أو تحتها، أو أحد جانبيها، وليس فليس، إذ يجوز أن يكون كل منهما مركوزًا في ثخن كرة عظيمة، يساوي ثخنهما وقطريهما أو يزيد عليهما، كما يكون التداوير في ثخن[5] الأفلاك.

---

[1] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﭽ ﭑ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ﭼ (6/158) برقم (4814) ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين (8/210) برقم (7603).

[2] (?) في الأصل: مح، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: مم، وهو رمز ممتنع.قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كرية الأرض قطعية لا ظنية، أسفلها مركزها، وأعلاها سطحها». مجموعة الرسائل والمسائل جمع رشيد رضا (4/138).

[4] (?) في الأصل: مم، وهو رمز ممتنع.

[المطلب الثاني]: في أنه لا يجب على الله تعالى أن يبعث /[299/أ] الخلق.

ذهبت الإمامية ومن تبعهم، إلى أنه يجب على الله تعالى أن يبعث الخلق.

وهو باطل؛ والحق ما ذهبت إليه [الفرقة][1] الناجية من أنه لا يجب على الله [تعالى][2] شيء أن يبعث الخلق، نعم إنه يبعث الخلق ويجازيهم [بأعمالهم][3] لما سبق القول منه، ولكن لا يجب عليه ذلك -لما تقدم- أنه لا يجب على الله تعالى شيء.

واحتجوا على [ما قالوا][4] بأنه كلف من كلف بما كلف، فيجب عليه أن أن يصل الثواب بالطاعة، والعذاب بالمعصية، فيجب البعث وإلا لكان ظالمًا.

(?)[5] ثخُن الشيء ثخانة وثخونة فهو كثيف. انظر المحكم والمحيط الأعظم (5/165).

(?)[1] في الأصل: فرقة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: تع، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: بأعماتهم، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

وهو باطل لما تقدم، ولأن ترك الإثابة ليس بظلم لمن يصح منه الظلم، فإن الرحل إذا أعطى عبده جميع ما يحتاج إليه في أمر المعاش، ثم كلفه أمرًا يطيقه، ففعل ذلك ولم يعطه أجرًا على عمله، لا يعزى [فعل][1] مالكه إلى الظلم، وذلك أظهر من فلق الفجر[2].

وكذا ترك العقاب [للمعصية][3]، ليس بظلم، وإلا لكان العفو والمغفرة ظلمًا، وهذا

من غرايب أستدلالات القوم، ولا يتفوه به إلا فسفاس[4] عكمومه أعقل منه.

ولأنه لو وجب، لوجب لمن ليس له تعالى عليه حق، وقد صح عن أمير المؤمنين، وحافده زين العابدين، وغيرهم من أئمة أهل البيت البررة الهادين: أنه تعالى لو عذب أعبد العابدين، بعذب الخلائق أجمعين، ولم يقبل منه صرفًا ولا عدلاً، لكان منه تعالى عدلاً[5] -كما سلف- في المقصد الثاني من الكتاب، والله يهدي من يشاء نهج الصواب.

(?)[1] في الأصل: فعله، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فالظلم من الله إما أن يقال: هو ممتنع لذاته، لأن الظلم تصرف المتصرف في غير ملكه والله له كل شيء، أو الظلم مخالفة الأمر الذي يجب طاعته، والله تعالى يمتنع منه التصرف في ملك غيره، أو مخالفة أمر من يجب عليه طاعته، فإذا كان الظلم ليس إلا هذا أو هذا امتنع الظلم منه، وإما أن يقال: هو ممكن لكنه سبحانه لا يفعله لغناه وعلمه بقبحه، ولإخباره أنه لا يفعله، ولكمال نفسه يمتنع منه وقوع الظلم منه، إذ كان العدل والرحمة من لوازم ذاته، فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التي هي من لوازمه. مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية جمع محمد رشيد رضا (5/72).

(?)[3] في الأصل: بالمعصية، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] الفسفاس: الأحمق النهاية في الحمق. انظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر (ص: 158).

(?)[5] انظر: الأمالي للصدوق (ص: 375).

[المطلب الثالث]:في أنه لا يجب على الله تعالى إثابة المطيع وعقوبة العاصي.

ذهبت الرافضة إلى أنه يجب على [الله][1] إثابة المطيع وعقوبة العاصي[2].

وهو باطل؛ والحق [ما][3] ذهبت إليه الفرقة الناجية، من أنه لا يجب ذلك على الله تعالى -لما تقدم آنفًا- واحتجت الرافضة على وجوب الإثابة والعقوبة، بأن ترك ذلك ظلم.

وهو باطل لما تقدم آنفًا وسالفًا، وبقوله تعالى /[299/ب]: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ [السجدة: ١٧] وقوله سبحانه: ﭽ [4] ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭖ ﭗ ﭼ [غافر: ١٧] وقوله: ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ

(?)[1] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] انظر لهذه الشبهة: الرسالة السعدية للحلي (ص: 84) بحار الأنوار (64/257).

(?)[3] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] في الأصل: يوم، ولعل الصواب ما أثبته.

ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ [الزلزلة: ٧ – ٨] فإن هذه الآيات، تدل على أن العمل سبب الجزاء.

وهو باطل؛ لأن الآيات تدل على وجود الثواب والعقاب، وتحققهما في الآخرة، ولا تدل على وجوبهما على الله تعالى.

ولأنه لو وجب العقاب، لوجب على [صاحب][1] الكبيرة أيضًا، ولا يجب ذلك بالاتفاق، لقوله تعالى: ﭽ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ [النساء: ٤٨] هذا والقول: إن ترك عقاب العاصي ظلم قول لا نجم له، ولا يتفوه به إلا قائل هو أحمق من باقل[2]، وذلك ظاهر غير خاف على كل عاقل.

(?)[1] في الأصل: صاحبة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] أو أعيا من باقل، وهو رجل من إياد وقيل: من ربيعة اشترى، ظبيًا بأحد عشر درهمًا فسأله رجل بكم اشتريته فمد يديه وأشار بأصابعه العشرة ودلق لسانه وكان تحت إبطه، ففر الظبي. انظر: مجمع الأمثال (2/43) المستقصى في أمثال العرب (1/256).

[المطلب الرابع]: في أن عذاب القبر حق.

وذهبت المنصورية والحميرية والقرمطية والجناحية والكاملية والباطنية والخطابية والرزامية والمعمرية على أن عذاب [القبر][1] غير واقع، وكذلك نعيمه.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة ومن تابعهم، إلى أن كل ذلك حق.

أما عذاب القبر فلقوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﭼ [نوح: ٢٥] قال المعنى: عوقبوا بالنار عقيب الإغراق، وقوله تعالى: اغرقوا [فأدخلوا][2] نارًا، فإنه يدل على أن دخول النار بعد الغرق في البحر بلا تراخ لمكان الفاء، وهو عذاب القبر، لقوله تعالى عز من قائل وجل: ﭽ ﮞ ﮞ ﮠ ﮡ ﮢ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ [غافر: ٤٦] فإنه تعالى عطف عذاب القيامة على عرض النار عليها غدوا وعشيًا، فهو لا محالة غيره، وقبل يوم القيامة، فهو إذًا في القبر.

والأخبار المتواترة معنىً، منها ما رواه الشيخان عن عائشة قالت: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: «عذاب القبر حق»[3] وأخرجا عن أنس قال: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] /[300/أ]: «إن [العبد][4] إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، وإنه يسمع قرع نعالهم، أتاه [ملكان][5] فيقعدانه،

فيقولان: ما كنت [تقول][6] في هذا الرجل محمد، فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال:

---

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: فأغرقوا، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (2/123) برقم (1372).

[4] (?) في الأصل: للعبد، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: ملكا، والتصويب من صحيح البخاري ومسلم.

انظر إلى مقعدك من النار، قد [أبدلك][1] الله به مقعدًا من الجنة، فيراهما جميعًا، وأما الكافر والمنافق، فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما [يقول][2] الناس، فيقال له: لا دريت ولا تليت، ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين»[3] إلى غير ذلك من الأخبار.

وأما تنعم القبر فلقوله تعالى: ڇ گ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ڇ [آل عمران: ١٦٩] وقوله تعالى: ڇ □ □ □ □□ □ □ □ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ □ □ □ □ □ □ ڇ [يس: ٢٦ – ٢٧] فإن حبيبًا النجار لما قتل قيل له ذلك، فإن القبر للمؤمن روضة من رياض الجنة، ينص على أن ذلك في البرزخ [كما جاءت][4] الآية، فإن قومه يعلمون يوم القيامة أنه [غفر][5][له][6] ربه وجعله من المكرمين[7]، ولقوله: «إن المؤمن يفسح له في قبره مد بصره، ويفتح له باب إلى الجنة، فيأتيه من روحها وطيبها»[8] رواه أحمد

(?)[6] في الأصل: تقولان، والتصويب من صحيح البخاري ومسلم.

(?)[1] في الأصل: أبد، والتصويب من صحيح البخاري ومسلم.

(?)[2] في الأصل: يقال، والتصويب من صحيح البخاري.

(?)[3] رواه البخاري في صحيحة،كتاب الجنائز، باب الميت يسمع قرع نعالهم (2/113) برقم (1338) ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار (8/161) برقم (7395) والحديث رواه مسلم في صحيحه، دون هذا اللفظ (2/92) برقم (1347).

(?)[4] في الأصل: حات، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] في الأصل: غفره، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[6] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[7] انظر: تفسير القرطبي (15/17).

(?)[8] رواه أبو داوود في سننه، كتاب في المسألة في القبر (4/383) برقم (4755) والإمام أحمد في مسنده (4/278) برقم (18557) وصححه الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب (3/219).

وأبو داوود عن البراء بن عازب، في رواية الشيخين وأحمد عن أنس : «وتملأ عليه خضرًا إلى يوم يبعثون»[1].

واحتج المنكرون بالسمع والعقل، أما السمع فقوله في صفة أهل الجنة: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ [الدخان: ٥٦] فلو كان في القبر إحياء وإماتة... [2]بل يخلق الله تعالى في الميت نوع حياة، يدرك به اللذة والألم، بسبب انعكاس الروح على الجسد، وأما قول الكفار: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ [غافر: ١١] فالمراد/[300/ب] بالإحيائين، الأحياء في الدنيا والأحياء في الآخرة، والمراد بالإماتتين: إماتة الله والصعقة التي تكون بين النفخة الأولى -وهي نفخة الصعقة- ويكون الموتى بين النفختين كالمغمى عليه، لا يعلمون شيئًا و[3]يسمى موتًا مجازًا أو اطلقوا عليه الموت بزعمهم.

ولأن المراد الجنس لا الواحد بالعدد، كقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ [العصر: ٢] والجنس يتناول المتعدد، وليس في الآية نفي التعدد.

وأما العقل؛ إن إدرك اللذة والألم والسؤال والتكلم، لا يتصور بدون الحياة والعلم، ولا حياة مع فساد البنية، وبطلان المزاج، ولو سُلم فإنه يرى الملقى في الأرض والمصلوب في الجذوع، يبقى مدة إلى أن تتلاشى أعضاؤه، وتذهب أجزاؤه، ولا يشاهد فيه إحياء ومسئلة ولا تحرك ولا تكلم، ولا أثر تلذذ وتنعم وتألم، وربما يوضع في صدره كف من خردل أو ذرة، فترى باقية بحالها، والمقبور من الكفار لا ترى فيه أثر الحرق.

---

[1] (?) رواه مسلم في صحيحه كتاب الجنائز، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار (8/161) برقم (7395) وأحمد في مسنده (3/126) برقم (12293).

[2] (?) هكذا في الأصل، ولعله سقط في المخطوط.

[3] (?) في الأصل: ويسمى، ولعل الصواب ما أثبته.

وهو باطل؛ لأن ذلك كله أمور ممكنة، أخبر بها الصادق، ويوجب التصديق به، وأمثال ما ذكروه من الاستبعادات لا ينفي الإمكان.

ولأن الله تعالى يخلق للميت نوع حياة، يدرك به اللذة والألم، ويفهم المسألة، ويقدر به على الجواب، ولكن تخفى على الأحياء من الثقلين، ما تجري عليه من الأمور المذكورة، كالنائم يرى أنه يأكل ويشرب، ويجامع ويلتذ بالمجامعة، حتى يرى أثرها في الجسد كالتغوط وإنزال المني، ويرى أنه وقع في الحريق، وأحرقت أعضاؤه، ويدرك [ألم][1] الحرق، ويخفى ذلك على الأيقاظ، والله سبحانه قادر على إبقاء الخردل بحاله على صدر الميت، وهو على كل شيء قدير، وقد رأي أثر الحريق في بعض القبور، وقد شهد به الثقات من الصالحين.

وروي أن/[301/أ] مجوسيًا جاء إلى عمر بن الخطاب ومعه ثلاث رؤوس، فقال يا عمر: «إن نبيكم كان يقول: إن من خرج من الدنيا على غير الإسلام، فهو يحرق بالنار، وتلى قوله تعالى: ﭼ ں ں ڻ ڻ ٹٹ ﭽ[غافر: ٤٦] فقال عمر:بلى، فأخرج العلج الرؤوس، فقال: إن هذا رأس أبي، وهذا رأس أمي، وهذا رأس أخي، وأنا أضع يدي على هذه[2] الرؤوس فلا أرى [فيهما][3] أثر الحريق، فاستحضر عليًا، فلما حضر [قال: ائتوني بحجر وحديد، فأتي به][4] قال للمجوسي: ضع يدك عليهما، فقال: هل تجد أثر الحر؟ فقال: لا أجد، بل هما أبردان، فقال: اضرب الحديد على الحجر، فضرب فخرجت النار من بينهما، فقال للمجوسي: أفتنكر أن يكون وسط هذه الرؤوس نار، وأنت لا تجد حره، والله تعالى قادر أن يجعل بين أعضاء الميت وترابه نارًا

---

[1] (?) في الأصل: الألم، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: يدي على هذه يدي على هذه ، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: فيه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) ليست الأصل، والتصويب من المختصر.

وأنت لا تجد حره، كما جعل في الحجر والحديد بقدرته، وما ذلك على الله بعزيز»[1].

حكى والدي الشيخ الإمام، عن بعض الأفاضل الأعلام، أنه قال: «خرجت من منبت ريحاني، وصدفة مرجاني، ومطلع هلالي، ومنبع زلالي، إلى بلاد الشرق لاكتساب الفضائل، واقتباس العلوم، في البكر والأصائل، مع ردا شفيق من الأوداء، ونديم لا يوازيه أحد من الندماء، فبينما نسير إذ رأينا ميتًا من الإنسان، قد نبش قبره بعض الأشرار من أهل العصيان، وأخذ ما كان عليه من الأكفان، وألقاه عاريًا في صفصف[2] من القيعان، وكان تليها أجمة مليفة من الأشجار، وقد خرج من أكمام تخومها الأنهار، والميت قد اندلع لسانه إلى صدره، وآواى ابن آوى إلى قبره، وعلى بطنه عقرب يعلوها السواد، وهي طويلة ضخمة، لها إبر كشوك القتاد، تثب ساعة بعد ساعة إلى لسانه فتلسعها، وترجع إلى/[301/ب] مكانها من جثمانه، فقال صاحبي: تعال لنقتلها أيها الخلصان، فقلت: أربع على طلاعك أيها الإنسان، واعلم أنها ليست من عالم الكون والفساد، بل هي عذاب من دار الخلود، يسلطه الله على [عصاة][3] العباد، فلم يصغ الرجل ما قلت له نصحًا، وأعرض عني كشحًا، فانطلق إلى الأجمة، وأخذ شجرًا من القنا، أطول من ظل القناة، بل من آمل[4] من شاب من بني آدم من العصاة، فلما أدلى طرفه إليه، وثب فلسعت

---

[1] (?) بحثت عن هذا الأثر ولم أجده.

[2] (?) الصف السطر المستوي من كل شيء معروف وجمعه صفوف، والصفصف المستوي من الأرض والصفصف من الأرض الفلاة. انظر: لسان العرب (9/194).

[3] (?) في الأصل: عباه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) الأَمَل والأَمْل والإمل الرجاء وجمعه آمال، يقال أَمَل خَيْرَه يأْمُله أَمْلاً وما أَطول إِمْلته من الأَمَل أَي أَمَله وإِنه لَطويلُ الإِمْلة أَي التأْميل. انظر: لسان العرب (11/27) تاج العروس (28/26).

ما بين حاجبيه، فخر الرجل ميتًا في الغبرا، فتنحت تكاد أن ترديني الكرب فوليت مدبرًا خوفًا من لدغة العقرب»[1].

[المطلب الخامس]: في أن عذاب القبر يعم الكفار وعصاة الفرق الإسلامية.

ذهبت الإمامية إلى أنه لا يعذب أحد من الإمامية في القبر، لأن من يحب عليًا لا يعذب[2].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل[3] السنة ومن تابعهم، من أنه يعذب من العصاة من أراد الله عذابه، ولا تختص النجاة منه بفرقة دون فرقة، لعموم الأخبار كما سلف.

ومن غرائب أساطير هؤلاء الضلال، ما حكاه بعض أهل الضلال: «أنه كان رجلاً من الإمامية مأثومًا فاسقًا خاطيًا ماجنًا ملومًا، يسرف على نفسه بارتكاب الكبائر، ويصر على اقتراف الجرائر، ما زكى قط، ولا صام، ولا قعد للصلاة، ولا قام، ولم يطعم فقيرًا ولا يتيمًا ولا أسيرًا لا قليلاً ولا كثيرًا، يدمن على شف[4] الراح، ولا الصبر عنه ساعة من الصباح والرواح، فرضٌ، فجرع يومًا جرعة من المدام، فغصه فنشبت فيه براثن السام، فرآه بعضهم في المنام، أو في إحدى يديه ليلة الصهباء[5]، وفي الأخرى أحوذ[6] من

---

[1] (?) هذا الأثر الذي تقله المصنف عن والده عن بعض الأعلام لم أجده.

[2] (?) انظر لهذه الشبهة: الرسالة السعدية للحلي (ص: 23).

[3] (?) في الأصل: وأهل، ولعل الصواب ما أثبته. .

[4] (?) لها معانٍ منها: اشتف مافي الإناء إذا شربه كله، ومنه حديث أم زرع: وإذا شرب إشتف. انظر: النهاية في غريب الحديث (2/1185) تاج العروس (23/522).

[5] (?) تطلق على معان منها الخمر، سميت بذلك للونها أوماكان منها من العنب إذا كان أبيض أو منه ومن غيره إذا مالت للبياض. انظر: لسان العرب (1/531) تاج العروس (3/221).

[6] (?) أحوذ يطلق على معانٍ منها: أحوذ ذاك إذا جمعه وضمه وحواه، وأحوذ الصانع القدح إذا أخفَّه، والأَحْوَذِيُّ المشمر في

الفضة البيضاء، فقال له: أيها الخاطئ الغمير[1]، ما فعل بك منكر والنكير، قال: سألاني عن مذهبي، فقلت: أيها العظام إني لا أزين غير حب علي سيد الأصفياء،/[302/أ] ولا أرغب [إلا][2] إلى إدمان يشف الصهباء، فما زلت في الدنيا احسوا الطلاء[3]، وأحب عليًا، فرحبا بي، وعزراني، وقالا: رفعك الله مكانًا عليًا، واعلم أنه لا موت إلا موتة الدنيا، وأن أمر القبر للمؤمن أهون الهوينا، ثم فتحا إلي باب الجنان، على الحور والولدان.

الأُمور القاهر لها، الذي لا يشذ عليه منها شي، ولأحوذي الذي يغلب. انظر: تهذيب اللغة (5/133) لسان العرب (3/485) تاج العروس (9/402).

(?)[1] الغمير تصغير الغمر له معان منها: الذي لم يجرب الأمور كأنها سترت عليه. انظر: معجم مقاييس اللغة (4/393).

(?)[2] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] الطلاء لها معانٍ منها:أنه ما طُبِخَ من عَصير العِنَبِ حتى ذهَبَ ثُلُثاه، وبعضُ العرب يسَمِّي الخَمْرَ الطِّلاء يريدُ بذلك تحسين اسْمِها لا أَنها الطِّلاءُ بعَيْنها. انظر: الصحاح (6/2414) لسان العرب (15/10).

[المطلب السادس]: أن ما ورد من السمعيات من السؤال والحساب والكتاب وغيرها على ظاهره غير مؤل.

ذهبت المنصورية والنزارية[1] والقرامطة والجناحية والكاملية والباطنية والخطابية والذارمية من الرافضة، أن ما ورد من السمعيات، من السؤال والحساب والكتاب والصراط والميزان والحوض والشفاعة مؤلة، كما سلف[2].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير المسلمين، من أن كل ذلك حق، وهي على ظاهرها غير مأولة، لأنها أمور ممكنة، أخبر بها الصادق، إذ لا يلزم من فرض وقوعها [محال][3] لذاته، فيكون القول بها حقًا، والتصديق لها واجبًا.

أما السؤال فلقوله تعالى :ﭽ   ﭼ [الصافات: ٢٤] أما الحساب فلقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ [الانشقاق: ٧ – ٨] الآية، أما الكتاب فلقوله تعالى: ﭽ   ﮬ ﮭ ﭼ [الإسراء: ١٣] وأما الصراط فلقوله تعالى: ﭽ   ﭼ [الصافات: ٢٣] وهو [جسر][4] الممدود على متن جهنم، أدق من الشعر، وأحد من السيف، يعبره أهل الجنة،

---

[1] (?) النزارية –وتسمى أيضا الحميرية والصباحية- أتباع الحسن بن الصباح الباطني، زعيم أصحاب قلعة الألموت-وتقدمت ترجمته- وتنسب إلى نزار بن المستنصر الفاطمي الذي عهد إليه أباه بالأمر بعده فخلعه الأفضل بن بدر الجمالي وأمر الناس فبايعوا أخاه أحمد ثم قتل نزار ببناء حائط عليه سنة (495هـ)، والنزارية يعتقدون بإمامته بعد أبيه، يضفون على الإمام صفات الألوهية ويقولون بالتناسخ، ينكرون الصفات، وينكرون القيامة والمعاد والجنة والنار. انظر: فضائح الباطنية (ص:47- 49) البداية والنهاية (12/182) تاريخ الإسلام للذهبي (34/32) (35/386) العبر للذهبي (2/371) شذرات الذهب (3/402) الموسوعة الميسرة (1/385،403،407).

[2] (?) تقدمت الإشارة لشبهة الباطنية .

[3] (?) في الأصل:مح، والصواب أنها رمز لمحال.

[4] (?) في الأصل: خبر، ولعل الصواب ما أثبته.

[وتزل][1] به قدم أهل النار، كما ورد في صحاح الأخبار، أما الحوض فلقوله تعالى: ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮊ [الكوثر: ١] وأما الشفاعة فلقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ [الأنبياء: ٢٨] والأخبار في ذلك كثيرة جدًا.

ومن ادعى إيمان بالقرآن، وأنكر الظواهر منه، فهو أحمق من جهيزة[2] وجحا[3]، وذلك ظاهر /[302/ب] كما لا يخفى على أولي الحجى، واحتجوا على أن الأمور المذكورة ليست على ظواهرها بما سلف، من امتناع وجود عالم آخر، وقد تقدم بطلانه.

[المطلب السابع]: في أن الجنة حق والنار حق.

---

[1] (?) في الأصل: تزول، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) جهيزة هي أم شبيب بن يزيد بن نعيم بن شيبان، امرأة رعناء يضرب بها المثل في الحمق وهناك من زعم أنها الذئبة أنثى الذهب، قالوا أنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع. انظر: الأمثال لأبي الخير الهاشمي(ص:13، 148) مجمع الأمثال (1/218)(2/413).

[3] (?) جحا رجل يضرب به المثل في الحمق، قالوا: هو من فزارة ويكنى أبا الغصن، وله أخبار كثيرة. انظر: الأمثال المولدة للخوارزمي(ص: 148) مجمع الأمثال (1/223).

ذهبت المنصورية والصباحية[1] والقرامطة والجناحية والكاملية والخطابية والذمية والذارمية والميمونية والخلفية والمقنعية [والجنابية][2]، إلى أنه لا جنة ولا نار، وما ورد من السمعيان فهو مؤل –كما سبق-.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير المسلمين، من أن الجنة والنار كلاهما حق، لنصوص الآيات والأحاديث، التي لا يمكن تأويلها، فإن ما ذكر فيها من صفات الجنة، من الأشجار والأنهار والقصور والأنوار والفواكه والأثمار ولحم الطيور والولدان والنسوة الحسان والفرش المرفوعة والسرر الموضوعة والأكواب والأباريق، ومن صفات النار، من أنواع العذاب، وألوان العقاب والحيات والكؤد والعقبات والإدبار والأودية ونضج جلود أهلها وتبديلها وكلام أصحابها لخزنتها وشهادة أيديهم وأرجلهم وجلودهم بما كسبوا وغير ذلك، صريح الدلالة على وجود الجنة والنار، ولا يجوز التأويل إلا إذا لزم محالاً، وليس فليس.

ولا يرتضي بما [أولوه][3] [من][4] الظواهر، إلا كل أرقع[5] أموق، لا يدرك شيئًا، وترهة[6] ورقعة العقول، وذلك في غاية الظهور -كما لا يخفى- على العقول.

واستدلوا على ما زعموا، بأنه لو كان البعث والنعيم والتعذيب، لزم تعذيب أجزاء بدن المؤمن كلها، أو بعضها، وتنعيم أجزاء بدن الكافر كذلك، فإنه إذا أكل إنسان إنسانًا، يصير لحم الآكل لحم المأكول، وذلك/[303/أ] لأن البدن يتحلل كل يوم، والغذاء يصير بدلاً لما تحلل منه، وإذا أدمن

---

[1] (?) وهم اتباع الحسن بن الصباح- تقدمت ترجمته- صاحب الدعوة الباطنية . انظر: اعتقادات المسلمين والمشركين (ص: 78).

[2] (?) في الأصل: الختانية، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل:اوتوه، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) أرقع أي أحمق، وتقدم معناها.

[6] (?) وتجمع على ترهات وسبق التعريف بها.

على ذلك مدة،ولم يجد [سواه][1]، فإنه [يكون][2] منه المني، ويخلق منه الولد، [فحينئذ] تصير أجزاء بدنه كلها معذبًا أو منعمًا.

وهو باطل؛ لأن الله قادرٌ على أن يحفظ بدن الآكل عن التحليل، ويخرج المأكول بتمامه، أو يجعل الآكل عقيمًا، ما دام يأكله أو يحفظ منيه الذي كان في صلبه.

ولأنه مما لا يمكن أن يقوم على وجود هذا الشخص دليل، فيجب نفيه لما تقدم، هذا وتخصيص الأجزاء الأصلية بالبعث، مع أنه لا يجلى منه بطائل، لا يدل عليه دليل، والأخبار ناصة على خلاف ذلك، وبما تقدم من امتناع وجود عالم آخر، وقد ظهر بما سلف بطلانه.

[المطلب الثامن]: في أن التناسخ[3] باطل.

---

[1] (?) في الأصل: سواء، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: فيكون، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) التناسخ: تعلق الروح بالبدن بعد المفارقة من بدن آخر من غير تخلل زمان بين التعلقين، وهناك من قال أنها تنتقل إلى أجساد أخرى ولو لم تكن من نفس النوع،ومراتب التناسخ أربعة:

ذهبت المنصورية والمفضلية والميمونية والخلفية والمقنعية والجنابية والنزارية والقرامطة والكاملية والجناحية، إلى أن الأرواح تتناسخ، ولا يزال ينتقل من بدن إلى بدن.

فإن كانت كاملة، فإلى بدن إنسان ذي حظوة وثروة ونعمة وعافية ورفاهية، كالسلطان ونحوه، وإن كانت ناقصة، إلى بدن إنسان سيء الحال، مبتلى بالفقر والألآم والغموم والأسقام.

وزعموا أن المعاد عبارة عن هذا الانتقال، ولا معاد سواه، وربما يتنازل إلى الأبدان الحيوانية، فينتقل من بدن الإنسان إلى بدن حيوان يناسبه في الأوصاف، كبدن الذر للحريص، وبدن الأسد وشبهه للشجاع والمتكبر، وبدن الأرنب ومثله للجبان، وبدن الثعلب للخبث وصاحب الروغان، وبدن القرد ونحوه للسحرة، وبدن الدب ونحوه للص، وبدن الطاووس ونحوه للمعجب، إلى غير ذلك.

فهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة وجماهير الفرق/[303/ب] الإسلامية، من أن التناسخ باطل، لما تقدم من النصوص الدالة على المعاد في غير هذا العالم، واستدلوا على وقوع التناسخ بآيات من الوحي، كقوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ [النساء: ٥٦] ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ [السجدة: ٢٠] وآيات المسخ، والأحاديث الواردة في أن الناس يبعثون على صور مختلفة، بحسب أخلاقهم.

وهو باطل؛ لأن آيات الوحي، وأخبار الموحى إليه صلوات وسلامه عليه، ناص على أن ذلك في عالم آخر غير هذا العالم، والمسخ لم يكن بخروج روح الممسوخ ودخوله في بدن القردة والخنازير، بل يتغير صور الممسوخين بصورها وهذا ظاهر لا سترة فيه.

النسخ والمسخ والفسخ والرسخ . انظر: الملل والنحل (1/172) الفصل (1/77) التعريفات للجرجاني (ص: 93) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: 208).

[المطلب التاسع]: في أنه لا رجعة [للموتى][1] إلى الدنيا.

ذهبت الإمامية ومن تبعهم من الرافضة، إلى أن بعض الأموات يرجعون إلى الدنيا، وهو النبي والوصي وأعداؤهم، وهم الخلافاء [الثلاثة][2]، ومعاوية بن صخر بن حرب بن أمية، وابنه يزيد، ومروان بن الحكم، وقتلت الأئمة[3].

فإنهم يحيون بعد خروج المهدي، وقيل: الدجال، فيعذبون الخلفاء، و[معاوية][4] ويزيد ومروان وقتلة الأئمة، حدًا وقصاصًا، ثم يموتون ثم يحيون مرة أخرى.

وأوجبوا الاعتقاد بالرجعة، قال المرتضى في مسائل الناصرية: «يصلبون أبا بكر وعمر على شجرة، فمن قائل يقول: إن تلك الشجرة كانت بطنة، فتحف بعد صلبهما على تلك الشجرة، فيضل به جمع كثير من أهل الحق، ويقولون: ظلموا عليهما فحفت الشجرة، ومن قائل يقول : لا بل هي تكون يابسة فتخضر بعد الصلب، ويهدى به جم غفير من محبيهما»[5] وقال جابر الجعفي[6] - وكان من

(?)[1] في الأصل: للمولى، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: الثلاث، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] انظر لهذه الشبهة: الإعتقادات في دين الإمامة للصدوق (ص: 60) أوائل المقالات للمفيد (ص: 46) بحار الأنوار (53/39).

(?)[4] في الأصل: المعاوية، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[5] لم أجد هذه الرواية في المسائل الناصريات وهي في: دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري الشيعي (ص: 542) مختصر بصائر الدرجات (ص: 176) بحار الأنوار للمجلسي (53/104).

(?)[6] جابر بن يزيد الجعفي الكوفي ، أبو عبدالله من رواة الرافضة وقدمائهم، روى عن الصادق ومنهم من ذمه ومنهم من مدحه، توفي سنة (128هـ) وقد اتهمه الأئمة-أئمة أهل السنة- بالكذب كما في ميزان الإعتدال (1/380). انظر: خلاصة الأقوال للحلي (ص: 94) رجال ابن داوود (ص: 61) نقد الرجال للتفرشي (ص: 325).

قدماء الرافضة-: «إن عليًا يرجع إلى الدنيا ويقول إن دابة الأرض وفي قوله تعالى: ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ/[304/أ] ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ [النمل: ٨٢] علي بن أبي طالب»[1].

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير الفرق الإسلامية، وما روته الإمامية فيها عن الأئمة أهل البيت، فهو فراء [وافتراء][2]، وقد شددت الزيدية النكير عليهم، والكتاب ناص على خلاف ذلك، قال عز من قائل وجل: ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ[3] [البقرة: ٢٨] ويدل على أنها من الفري اختلاف القول في الشجرة، وأيضًا، لا فائدة في الإحياء، إنما ورد [ذلك في][4] دار الجزاء، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى، وأجمر وأكبر وأخزى، وهذا القول مما اختلقه الرافضة، من أهل المائة [الثانية][5] وأول من قال برجعة علي في الدنيا: جابر الجعفي[6] ، وتبعه أهل هذه المائة من الرافضة، وكان يتكلم بالأباطيل، روى الشافعي عن سفيان بن عيينة[7] قال: «كنا في منزل جابر الجعفي، فتكلم بشيء، فخرجنا

---

[1] (?) انظر: التفسير الصافي للفيض الكاشاني (4/74) جوامع الجامع للطبرسي (2/723) بحار الأنوار (39/243)

[2] (?) في الأصل: الافتراءـ ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) وردت الآية في المخطوط: (هو الذي يحيكم ثم يميتكم ثم إليه ترجعون).

[4] (?) في الأصل: في ذلك، ولعل الصواب ما أثبته.

[5] (?) في الأصل: الثاني، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) ذكروا أنه يؤمن بالرجعة، انظر: الضعفاء للعقيلي (1/192) الكامل في ضعفاء الرجال (2/330) تهذيب التهذيب (2/44).

[7] (?) هو سفيان بن عيينة بن ميمون العلامة ثقة حافظ فقيه، أبو محمد الهلالي الكوفي، توفي سنة (198هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (1/262) تقريب التهذيب (ص:245).

أن يقع علينا السقف»[1] وقال أبو حنيفة[2]: «ما لقيت أحدًا أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح[3]».

وزاد أهل المدينة الثالثة: رجعة غيره من النبي والأئمة، ومن زعموا أنهم أعداؤهم، ومعهم من يليهم من الموتى، كاتع الله من كذب وافترى، ولقد غرهم في دينهم ما كانوا يفترون، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

[المطلب العاشر]: في أن الله تعالى يعذب بالنار من عصاه من [الفرق][4] الإسلامية إن شاء وإن أحب عليًا.

---

[1] (?) انظر: المجروحين لابن حبان (1/82) ميزان الإعتدال (1/381) تهذيب التهذيب (2/43).

[2] (?) هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، أبو حنيفة، فقيه أهل العراق وصاحب المذهب، رأى أنس بن مالك ، توفي سنة (150ه) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال (29/417) تقريب التهذيب (2/563).

[3] (?) عطاء بن أبي رباح -أسلم- الفهري القرشي مولاهم، أبو محمد المكي، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة (114ه). انظر: تهذيب الكمال (20/69) تقريب التهذيب (2/391).

[4] (?) في الأصل: فرق، ولعل الصواب ما أثبته.

ذهبت الإمامية إلى أنه لا يدخل النار من يحب عليًا، ولا يعذب من والاه، وإن عصى الله.

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة، ومن تبعهم من المسلمين، من أنه تعالى يعذب من عصاه، ومات من غير توبة إن شاء، وإن شاء غفرله، لقوله تعالى: ﭽ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ/[304/ب] ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [النساء: ٤٨] وغير ذلك من النصوص والآيات، والأخبار الواردة في ذلك، أشهر من فلق الصبح.

ولأنه لو صح، لزم أن يكون الله تاركًا لما واجب عليه، فإن عقوبة العاصي واجب على الله تعالى عندهم، واحتجوا على ذلك بالأخبار المرقوعة، والآثار المفتراة الموضوعة، منها ما رواه ابن بابويه القمي في "علل الشرائع" عن مفضل بن عمر وقال: «قلت لأبي عبدالله بما صار عليٌ قسيم الجنة والنار، قال: لأن حبه إيمان، وبغضه كفر، وإنما خلقت الجنة لأهل الإيمان، والنار لأهل الكفر، فهو قسيم النار والجنة، بهذا العلة لا يدخل إلا محبيه، والنار لا يدخلها إلا مبغضيه»[1].

وروى أيضًا عن ابن عباس قال قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]: «جائني جبريل وهو فرح مستبشر، فقال: يا محمد، إن الله الأعلى يقرئك السلام، وقال: محمد نبي ورحمتي، وعلي حجتي، لا أعذب من والاه وإن عصاني، ولا أرحم من عاداه وإن أطاعني»[2] إلى غير ذلك من الآثار، وآثار الوضع على الأثرين لائحة.

أما الأول: فلأنه لا يلزم من كون حبه إيماناً، وبغضه كفر، أن يكون قسيم النار والجنة، فإن النبي أيضًا كذلك،

---

[1](?) انظر: علل الشرائع (1/162). والنص فيه: لم صار أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قسيم الجنة والنار؟ قال: لأن حبه إيمان وبغضه كفر، وإنما خلقت الجنة لأهل الإيمان، وخلقت النار لأهل الكفر، فهو عليه السلام قسيم الجنة والنار، لهذه العلة فالجنة لا يدخلها إلا أهل محبته، والنار لا يدخلها إلا أهل بغضه..

[2](?) الخصال للصدوق (ص: 583).

وكذلك سائر الأنبياء والرسل والسبطين، ولأن الحصر لا يصح.

ولأنه يلزم أن يكون جميع [فرق][1] الرافضة ناجية لأنهم يحبون عليًا.

أما الثاني: فلأنه يدل دلالة صريحة على أن عليًا أفضل من نبي الله ورحمته، ولأنه يخالف حديث الافتراق الصحيح المتفق عليه[2] ، وكذا الأثر المتقدم .

ولأن كل واحد منهما يخالف نصوص القرآن، والأخبار الصحاح، ولأن مثل هذا الكلام اغراء على المعاصي، ولا يسوغ للإمام أن يتفوه به، فإنه قبيح وقد اتكل بهذا القول جمع لا يحصى/[305/أ] منهم، وهم به موقنون، فتركوا العمل، ونبذوا أحكام الله وراء ظهورهم، كأنهم لا يعلمون، ويزعمون أنهم على هدى من ربهم، وأنهم هم المفلحون، ولقد غرهم في دينهم ما كانوا يفترون، ويُضللون أهل الحق، ويُسفهون، ألا أنهم هم السفهاء، ولكن لا يشعرون.

هذا زمن الغرائب، أنه قد قدم بلد كَبِثَ[3] ماؤنا فيه، رجل ومن أهل بسطام[4]، وكان من هؤلاء الفرقة القزام، وتبرك بدار في [جوار][5] داري، في بيت قريب، وجاري قد تسربل[6] بسربال العمية والضلالة، ولا يؤبه به من فرط الجهالة، ولزم العماة من النوك و[البهتان][7]، لزم الحرباء

---

[1] (?) في الأصل: الفرق، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) هذه من أوهام المصنف –رحمه الله- فحديث الافتراق ليس في أحد الصحيحين فضلاً أن يكون متفقًا عليه.

[3] (?) كبث أي أنتن وأروح.انظر: لسان العرب (2/109) تاج العروس (5/152).

[4] (?) بسطام اسم لأحد ملوك فارس سمى قيس بن مسعود ابنه به، ولعل المؤلف يريد أنه من الفرس. انظر: لسان العرب (12/50).

[5] (?) في الأصل: جواري، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) السربال: القميص والدرع، وتسربل به أي لبسه. انظر: لسان العرب (11/335).

[7] (?) في الأصل: البهتار، ولعل الصواب ما أثبته.

سوق الأشجار، لا يكترث من كثرة المعاصي الذنوب والآثام، ولا يخشى يومًا يؤخذ فيه بالنواصي والأقدام، يستن[1] في المعاصي استنان المهر الأرون[2]، ولا يبالي قط من الفجور والمجون، ويجري في طلق [الضلال] [3] والمريد رسيلة، ويستوي على سيساء[4] الغي والطريد[5] زميله، [يتمطى][6] في العشي والإبكار مطا لميت، ولا يتعظ قط بالموت، والميت، ويحسوا القهوة، ويكتسي النسوة.

ويحكي عن بعض عيون أهل الضلالة، أنه يقول مخاطبًا لإخوانه من الضلال: يا معشر المؤمنين، ويا شيعة الحق المبين، اعملوا ماشئتم، وأذنبوا ما استطعتم، فإنه لا يضر شيء من الأثام، مع محبة علي [], وأنا ضامن كافل لكل من يحبه، أن يدخل [الجنة][7] بغير حساب، ولا يدخل النار ولو عصى الله آلافًا من الأحقاب، وقد [اعتقد][8] الرجل بهذا الاعتقاد فضل عن نهج الرشاد، وقد تشبث به الجماء الغفير ممن يستحق لسوء أعمالهم عذاب السعير، فيأتون بكل فاحشة في الغدوات والأصيلات، ويدمنون/[305/ب] على ما يستنكف عنه الوخاش[9] الوغدان.

---

[1] (?) سَنَّ الإبل والخيل يسُنها إذا أحسن رعايتها. انظر: لسان العرب (13/220).

[2] (?) الأرون النشط البطر. انظر: لسان العرب (13/14).

[3] (?) في الأصل: الضل، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) والسِّيساءُ من الحِمارِ أَو البَغْل الظهر ومن الفرس الحارك. انظر: لسان العرب (6/109).

[5] (?) الطريد الذي يولد بعدك وأنت طريده. انظر: تاج العروس (8/318).

[6] (?) في الأصل: يمتطي، ولعل الصواب ما أثبته. والتمطي: التبختر ومد اليدين في المشي. انظر: تاج العروس (39/543).

[7] (?) في الأصل: طمس بقدر كلمة، ولعل الصواب ما أثبته.

[8] (?) في الأصل: عد، ولعل الصواب ما أثبته.

[9] (?) الوخاش: الوخش الرديء من كل شيء، والوخش رذال الناس وسقاطهم وصغارهم. انظر: لسان العرب (6/371) تاج

حكى لي بعض الأصدقاء، من [أهل][1] العلم من الأمراء، قال: كنت في شرخ الشباب، وريع العيش اللباب، أهوى الاكتنان بالعرين، والاستتار بالغاب، وأقلى[2] الأندلاق[3] من الجفن، والانسلال من القراب[4]، وعاهد نفسي أن لا أخرج من داري، وأن لا أزول وحاري[5]، ولا استظل عوضًا إلا بجداري، ولا أبرح الأرض ليلي ونهاري، إلا إلى مدارس العلوم، ومراتع العلماء، ومحابر الآداب، في ليلة طخياء[6]، غدافية[7] الجلباب، حالكة الإهاب، سود الثياب.

فبينا أنا، إذ جائني في بعض الأيام صرح الخلة، من أصفياء الأحلام، حين أسفر الفاضح التمام، واستيقظ عباد الله من المنام، وطلع جيش سام[8]،

العروس (17/466).

[1] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) أقلى: أبغض . انظر: لسان العرب (15/198).

[3] (?) الأندلاق: خروج الشيء من مكانه. انظر: لسان العرب (10/102).

[4] (?) القراب: وعاء السيف أو جلد فوقه. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (ص: 577).

[5] (?) وحاري دهرٍ أي مدة الدهر وطول الدهر. انظر: إصلاح غلط المحدثين للخطابي (ص: 43) لسان العرب (4/222) تاج العروس (1/488).

[6] (?) ليلة طخياء شديدة الظلمة قد وارى السحاب قمرها.انظر: لسان العرب (15/5) تاج العروس (38/486).

[7] (?) الغداف الغراب، يقال: أسود غُدافيٌ إذا كان شديد السواد، وقيل: كل أسود حالك غداف، ويقال ليلة غدافية مظلمة. انظر: لسان العرب (9/262) تاج العروس (24/200) المعجم الوسيط (2/645).

[8] (?) هو سام بن نوح وكان ممن حمله نوح في السفينة هو وزوجته. انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/114،117).

وأدبر خميس حام [9] ، ونهب نجوم الليل، فأصبح منصرم الذيل، فألح علي بشوافع الاقتراح والإبرام[10]، أن أرافقه إلى أن ينتشر جهاح الظلام، فلبيت دعوته، وأصفيت مسرته.

فقام واذهبني إلى دار يشاكه[3] دور السلطان، البروج والقصور مشيدة، رفيعة الحيطان، قد وقف عند نزعتها البواب، وقد قام في غدرتها السدنة والحجاب، في يد كل منهم عصي من الغرب أو العقيان، قد رصع كل منهما بنفائس الجواهر، من الياقوت والمرجان، فدخلناها، فإذا فيها حدائق ذات بهجة، تنفس الكرب هن كل ذي مهجة، وروضة غناء، ونجوم عيناء، وأزهار ناضرة وأشجار غيناء...[4] ، وقد خلع الربيع عليها بردة، ونشر ياسمينه ووردہ، واكتست الأرض استبرقها وسندسها، وأقامت على قضبان الزبرجد نرجسها، والشمس تنفض على عقوة الروض ريهفانها، والصباء ترقص/[306/أ] الأشجار أفنانها، وخيطانها، وانزعت الجداول والأنهار، وترعب الحمام والهرار.

---

[9] (?) هو حام بن نوح وكان ممن حمله نوح في السفينة، وقيل: إنه أصاب زوجته في السفينة فدعا عليه نوح أن تغير نطفته فجاء بالسودان. انظر: تاريخ الأمم والملوك (1/117).

[10] (?) لها معان منها: الحبل الذي جعل بين حبلين مفتولين ثم فتل الثلاثة حبلًا واحدًا، وأحكم الأمر. انظر: المعجم الوسيط (1/52).

[3] (?) شاكهه مشاكهة وشكاهًا: شابهه وقاربه. انظر: حاشية الصحاح (6/2237).

[4] (?) شجرة غيناء: خضراء كثيرة الورق ملتفة الأغصان وقد يقال ذلك في العشب. انظر: لسان العرب (13/316) تاج العروس (35/486).

فسرنا حتى بلغنا إلى الدهالين[1] والأقدان[2]، إلى صرح منجد ممرد مروق بماء العقيان[3]، ونمارق مصفوفة في بعض ...[4] وفرش مرفوعة ...[5] مرصوفة، فرأينا فيه سريرًا من النضار، حوله كراسي منقشة من النصار[6]، قد استوى على السرير مرفوع من الفتيان، مخدود ميمون، حسن الوجه، من أجمل الشبان، في عينيه ترجمة[7] النشوان، عنده ندامى عليهم رياش الأرجوان، يطوف عليهم أمة من الولدان، بقدود كخمطان البان، ووجوه أنور من الزبرقان[8]، كل منهم يافع يجلب النظر إليهم سرورًا، وإذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤًا منثورًا.

قربنا إليه، وسلمنا عليه، فعزرنا ورحبنا، وأكرم مثوانا، ورحبنا، ثم نزل عن السرير، وجلس في تكرمة من الحرير، فما كذب، أن صفق الشاب الجذلان[9]، فخرجت من حجرة فتاتين من العذاري الحسان، [10] مخلوعتي الجلباب، باديتي الراكب والرباعة والزرنب[11]، قد طبع

---

[1] (?) بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

[2] (?) بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

[3] (?) العقيان: هو الذهب، أو الذهب النابت في الأرض وليس مما يستذاب من الحجارة. انظر: تهذيب اللغة (لسان العرب (13/288).

[4] (?) في الأصل: كلمة مطموسة.

[5] (?) في الأصل: كلمة مطموسة.

[6] (?) بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

[7] (?) لعل المصنف يقصد أنه ظهر على وجهه.

[8] (?) الزبرقان: البدر ليلة تمامه، والخفيف اللحية، وبريق الشيء. انظر: المعجم الوسيط (1/388).

[9] (?) الجذل: الفرح. انظر: مختار الصحاح (ص: 119).

[10] (?) في الأصل كلمة غير مفهومة.

[11] (?) نبات طيب الرائحة. انظر: المعجم الوسيط (1/393).

على جباههما بقطعة من السياسم[1]، بعد أن نقش فيها تمثال الحوحم، ونقر المواضع الخالية من الخشب بحيث تجشم أعناء التعب، واصطمخ بالديدل الأصفر، والمسك الأزفر، والجساد والعنبر، المدافعة بماء الورد الأحمر، مع الديباجتين والركب والثديين، في يد إحديهما ديسق من الفضة البيضاء، فيه قوارير من الورق المملوة من الصهباء، وفي يد الأخرى - من القينيتين- صفحة صفراء فاقع من العين، فيهما أباريق المدام معكومة القدام.

ثم [صفقة][2] فخرج جاريتين من حسان الجواري، كأن كل منهما دري من الدراري، ما عليهما من قراض وجلباب، ولا نقاض/[306/ب] ووصواص، ولا وازار وصقاع وخمار، في أيديهما طست من ذهب صفراء فاقع لونها، تسر الناظرين، فيه قوارير[3] من فضة بيضاء، مملوة من ألوان خمور الأندرين[4]، وفي يد الأخرى من ابريز، فيهما أصناف من المسكرات، وانحاء من المفاحين والمفرحات .

وقد خير صاحب التقرى بين تناول ما يعجبه من المفرحات المسكرة، التي لا يوجد ما يوازيها في الدسكرة، ولا ما يضاهيها حانة الخمار، ولا يصدع عنها شاربها كما يصدع عن شرب العقار، وبين احتساء ما يشتهيه من ألوان المتاعة من الصرف والمشعشعة[5] والطلاء والمُزَّاء[6].

(?)[1] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[2] في الأصل: صفحة، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] في الأصل: قوارير قوارير، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] الأندرين جمع أندري وهم الفتيان الذين يجتمعون من مواضع شتى، وقيل: غير ذلك. انظر: تهذيب اللغة للأزهري (14/68).

(?)[5] المشعشعة: الخمر التي رق مزجها، وقيل غير ذلك. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (1/65).

(?)[6] المزاء: الخمر اللذيذة المقطع. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (9/19).

ثم صفق صفقة، فخرجت خرعوبة[1]، معها جارية شبه رعبوبة[2]، في يد كل من البدرين، فانور مصنوع من سبائك العين، في إحدهما: -الفانورين- مقلو مملح من الفستق، وفي الآخر مثله من اللوز والجلوز والفندق، أعدت لشارب السخامية[3] من العقار، من ناخوذ[4] الورق والنضار.

ثم صفق، فخرجت عانق[5] سيقانة مع فتق بهكنة[6] بهنانة، في يدي كل منهما فدمور[7] فيه قياطة، وفايد[8] وميرت[9]، وملس[10] وعنباء[11] وقطاع[12] وعنجد[13]، وتفاح لبنان وقطيف وحيص[14]، ولورينج[15] وزلابية وطبرزد[16]

(?)[1] هي الشابة الحسنة الجسيمة في قوام. انظر: لسان العرب (1/350).

(?)[2] قيل: هي البيضاء الحسنة الرطبة الحلوة، وقيل: البيضاء فقط، وقيل غير ذلك. انظر: لسان العرب (1/420).

(?)[3] السخامية اللينة السلسة ويقصد بها الخمر. انظر: لسان العرب (12/281).

(?)[4] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[5] امرأة عانق أي طويلة العنق. انظر: تاج العروس (26/222).

(?)[6] جارية بهكنة أي غضة. انظر: الصحاح (5/2082).

(?)[7] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[8] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[9] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[10] الملس ضد الخشونة، ومن المجاز: الملساء: الخمر سلسة الجرع في الحلق. انظر: لسان العرب (6/221) تاج العروس (16/517).

(?)[11] هو العنب وهو ثمر الكرم. انظر: تاج العروس (3/438).

(?)[12] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[13] العنجد حب العنب، والعنجد رديء الزبيب وقيل: نواه. انظر: لسان العرب (3/310).

(?)[14] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[15] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[16] طبرزد: السكر، فارسي معرب. تاج العروس (9/123).

ورمان، هيئت لمن آثر المعاجين المجلبة للأفراح على الرادي، والأسقط من أصناف الراح.

ثم صفق، فخرجت فتية كالدرة المحرونة، وأخرى يتبعها مثل البيضة المكنونة، في يد إحديهما المزمار، وفي يدي الأخرى الطنبار.

ثم صفق، فخرجت جارية غزالة مغازلة، تلاها ملحة كاملة، لا يوجد لهما في الغناء ما يجاريهما ولا يوازيهما [مغنون][1] ولا يدانيهما.

ثم صفق فخرجت جارية حلت الجارية عليها/[307/أ] رداءها، مع أخرى كستها الشمس جمالها وضياءها، في يد إحديهما المزهر، وفي يد الأخرى الوتر.

ثم صفق فخرجت غانية من خود، ومهقهقة غرتى[2] الوتاح[3]، أملوز في يد إحديهما، المثنى والمثلث من المعازف في يد الأخرى.

ثم صفق فخرجت من النواهد العذاري الأتراب ودتين، في يد إحديهما الدف، وفي يد الأخرى الربابة، كلهن عراة من الثياب والحلل والحلي، ولم تكن الأخرى منهن خير من الأولى، ما تزيد إحداهن من العشر غير أربع، ولا يحل سوى القلوب من مربع سواسية في الحسن والجمال، سواسية في الغنج والدلال، لكل منهن وجه كالمرآة العيقلة[4]، وشعر كذنب الحعيلة[5]، وثنايا لها شنب، وأشر وأسنان تتلألأ كالدر، وكل منهن نقية الثغر، وضيئة الوجه، فرعاء الشعر، أسبيلة الخدين، فتانة العينين، كحيلة الحدقين، فاتر الطرف، طفلة الكف، وطف الأشفار، رحح [6] الجانبين،

(?)[1] في الأصل: معبدون، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] قال أبو عبيد: الغرة الجارية الحدثة ولم تجرب الأمور، ولم تكن علمت ما يعلم النساء من الحب. انظر: تهذيب اللغة (8/16).

(?)[3] وتاح: تمايل في مشيته. انظر: تاج العروس (6/330).

(?)[4] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[5] بحثت عنها ولم يتبين لي معناها.

(?)[6] الرحح سعة في الحافر وهو محمود، ويقال: هو عرض في القدم مع رقة فيها. انظر: تاج العروس (6/386).

طويلة العنق، ميلة الخصر، تحجل وضاءة، وجهها البدر، كاعب الثديين، نفاء الفخذين، مدمجية المتن، خميصة البطن، رداح الوركين، جذل العضدين، صغيرة القدمين، يحميمة الردف، ممكوزة الساقين، شعر رداح، خلوب شموع رشوف عروب نوار أنواف رصوف، رخيم الكلام، عذبة اللثام، لذيذ المقبل، شهي المبسم، جذل المعصم، ابتسامها وميض عن كا الاعريض، ينظر بعين شادن ظمآن، ويبسم عن ثغر كالأقحوان، مسلة [1] كغصن البان، أعلاها ميال، وأسفلها ككثب الرمل، منها روهي فتن معتهرة، خمصانة [2] منخار.

فبرعت الشداة المطربة، وغردت الريم المغربة، كخطوط الخيزران، وصدحت القينات الغواني، وأفصحت المثالث والمثاني، وزمرت الزامرات، وقسمت المغنيات، ورقصت العذراء الدهباء، وقصبت الهيفاء الغادة/[307/ب] الجيداء، وغنت المطربات ربات الدلال، وقرت بهن عينان الرجال، وتقلس الحسان من الشرف الحسان، والجرد [الغانيات][3] والوصايف الحاسيات، وأطربن السامع، وأسمعنه ما يلهيه، وأقرين كلاً سمع ما يشتهيه، واقدت المضيفة بما يريح المصيفة، وقامة السقامة السموس، وادارين بينهم الكؤوس، واسررن بشافعهن النفوس.

فكان كل منا ذلك اليوم أذنًا للأغاريد يغننا الكواعب الأتراب، والغواني الفيد ترمي عن أقواس المراح إلى أعراض الأفراح، ويشرح النواظر في الروض النواضر، ورياض الجمال وحدائق الدلال فيها ألوان، من الأقاح [4] والرمان والتفاح وشقائق النعمان، وخمطان البان والعبهر

(?)[1] مسلة الحديد هي الإبرة. انظر: تاج العروس (10/7).

(?)[2] الخمصانة: ضامرة البطن دقيقة الخلقة. انظر: تاج العروس (17/565).

(?)[3] في الأصل: العانيا، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] الأقاح جمع الأقحوان وهو نبات البابونج أو القراص عند العرب. انظر: تاج العروس (39/274).

والأرجوان، إلى أن حان يطوي النهار طباشيره، وكاد أن ينشر الليل عبيره، فهم القوم بالرجعى والعود إلى مثواي، ففطن الألمع اليهفوف، واللوذع الفطن المعروف، فقمصنا قمصان الإكرام، ودعا لنا ما تشتهي الأنفس، فأطعمنا الغطريف[1] الصهميم [2] ، طعامًا ما خلناه من جنة النعيم، مع قطايف لينحت بالطيب العميم، فسطع منه عرف النسيم، ولقد رذفنا من الطبيات، بأيدي الحسان الغانيات، وسقانا شرابًا حسبناه من السلسبيل، كأن مزاجه من تسنيم، سائغًا كالزنجبيل، فجاء غلام يافع، في وجهه شافع، فقال له: ياطونس، ايتني من التبر وليس بالدراهم والدينار وجر الثياب، لأولآك الأخيار، فجعلنا القومس بالخلع الفاخرة، وخولنا الدراهم والدنانير الزاهرة، ولما ساب النهار، وكاد جرفه أن ينهار، وتخمرت الجارية بالخمار، أقلت كل جارية كانت في خلال الدار، فلم يكن كلمح البصر أو هو أقرب،/[308/أ] إذ جئنا بالطيوب والبخور، فغبر ثيابنا بالإيوت، قد مضخها بالغوالي والعطور، فودعناه مشكورين لنعمائه، مغمورين ببره وعطائه.

قال الراوي: وكان الأمير من الرافضة الضلال، وأعاظم أهل الغي والضلال، فلم يزل يحتسي القهوة، ويكتسي النشوة، ويطيع الهوى المذلة، والشهوة المردية، والنفس المضلة، وينتهج نزارة البدع، ويضرم نارها، ويوضح لكل من يزوره من أبناء البشر منارها، ويخوض قاموس عظمظم [نحو][3] الضلال، وتروح في الغي والإضلال، ويعرض عن الحمدة والمحراب والصيام، ويقبل على الملاهي والخمر من الاسفتد والسخام، ولا يرتدع عن أصايل اللهو، لا يجتنب من أباطيل اللغو، وما يرغب عن رشده الانتباه، ويستلزم على فرط في جنب الله إلى أن ارتحل من الدور والخيام، واكتحل بمرور الحمام، وكل ذلك

---

[1](?) الغطريف السيد الشريف. انظر: تاج العروس (24/218).

[2](?) الصهميم السيد الشريف من الناس ومن الإبل الكريم. انظر: تاج العروس (32/526).

[3](?) في الأصل: نحن، ولعل الصواب ما أثبته.

لأنه كان يستيقن من الرقاعة، أنه لا يضر مع حب علي شيء من الآثام والتياعة، وأنه يدخل الجنة بغير حساب، وينجوا من السعير وما فيها من ألوان العقاب.

هذا ولا تختص الشطارة بذلك الرجل الضال، بل أكثر [الشيعة][1] من الرافضة الضلال، يأتون يوازيه من الأضاليل، ويدانيه من الأباطيل والأفاعيل، وما هذا التوغل في أمثال هذه المخازي، والإفراط في المجون، الإ إيقان صدق ما رواه الأفاكون الضالون، من الآثار المرقوعة، والأخبار الموضوعة، والمخزيات والميون، وإلا فمرارت السوء عند كل ذي لب، من أخاس الخلال، وكشف العورة -بإجماع العقول- من مساوي الخصال، وشنايع الفضايع، وقصايع الشنايع.

واشنع منه إرائة/[308/ب] الرجل، اخراج جواريه للرجال، وتسويغ النظر إليها بالغدو والآصال، فإنه لا يسوغه العقل والعرف والشرع، ودون إثبات جوازه رد الحليب إلى الضرع، وإذا أسمعهم ذلك أهل الحق المفلحون، قالوا: إن أنتم إلا مفترون، واعتزاء المسمع من أهل الحق إلى الفرية، افتراء وبهت وبَيْنٌ مبين، من غير امتراء، فإنهم أجمعوا على جواز تحليل الرجل إخراج جواريه للرجال، إذا كانوا من أولئك الضلال، ويوجد أم ولده وفلذة كبده، وتحليل مص شفتيها، ودغدغة ثدييها، ومس راحتيها، ولثم عينها، وحسر كفيها، ومساس كتفيها والنظر إلى زرنبها.

هذا ولأنه يخالف ما رواه أعلمهم وسيدهم، حسن بن كبش[2] عن أبي ذر قال: «نظر النبي إلى علي بن أبي طالب [] فقال: هذا خير الأولين وخير الآخرين، من أهل السموات وأهل الأرضين، هذا سيد الصديقين، وسيد الوصيين، وإمام المتقين، وقائد غر المحجلين، إذا كان يوم القيامة، كان على نوق من نياق الجنة، قد أضاءت القيامة

---

[1] (?) في الأصل: شيعة، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) لم أجد له ترجمة.

من [ضوءه][1]، على رأسه تاج مرصع من الزبرجد والياقوت، فتقول الملائكة: هذا ملك مقرب، ويقول النبيون هذا نبي مرسل، فينادي المنادي من تحت بطان العرش، هذا الصديق الأكبر، هذا وصي حبيب الله، علي بن أبي طالب، فيقف على متن جهنم، فيخرج منها من يحب، ويدخل فيها من يبغض، ويأتي أبواب الجنة، فيدخل فيها من يشاء بغير حساب»[2].

فإنه ناص على أن بعض العصاة يدخل النار، [وهو][3] الذين يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة، فإن هؤلاء إن كانوا محبين له، فكيف دخلوا النار، وإن كانوا مبغضين/[309/أ] له، فكيف يدخلون الجنة.

وما رواه ابن بابويه وغيره، عن جابر بن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إن عبدًا مكث في النار سبعين خريفًا -والخريف سبعون سنة- قال: ثم إنه سأل الله بحق محمد وآله أن يرحمه، فأخرجه من النار وغفر له»[4] فهذا العبد إن كان محبًا له، فقد دخل النار ومكث [في][5] النار، ومكث فيها أربعين ألف سنة وتسعمائة سنة[6]، وإن كان مبغضًا له فإنه يدخل الجنة.

ولأنه لا يجدي محبة علي، إذا خالفه المكلف في العقيدة –كالغلاة- نفعًا، ومن جحد ولاية السبطين -أمهما البتول- فقد روى ابن المعلم الملقب عندهم بالمفيد، في [كتاب][7] "المعراج": «إن الله تعالى قال: يا محمد، لو أن عبدًا عبدني حتى يصير كالشن البالي، أتاني جاحدًا لولاية

---

[1] (?) في الأصل: ضوءها، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) المحتضر لحسن بن سليمان الحلي (ص: 265).

[3] (?) في الأصل: وهم، وهي رمز للسلام عليه.

[4] (?) الأمالي للصدوق (ص: 96).

[5] (?) ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

[6] (?) لعل المؤلف يقصد أربعة الاف وتسعمائة، وهي ناتج ضرب السبعين في السبعين.

[7] (?) في الأصل: الكتاب، ولعل الصواب ما أثبته.

محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ما أسكنته جنتي، ويحبون عليًا غير جاحدين ولايته»[1].

[المطلب الحادي عشر]: في أن غير [الفرقة][2] الناجية لا يخلدون في النار إلا الإثنى عشرية لعدم استحقاقهم الجنة.

قال ابن المطهر الحلي في "شرح التجريد": «اختلف هؤلاء على أقوال ثلاثة: أحدها: أنهم مخلدون في النار، لعدم استحقاقهم الجنة، الثاني: يخرجون من النار إلى الجنة، الثالث: [ما ارتضاه][3] ابن نوبخت[4] وجماعة من علمائنا، أنهم يخرجون من النار لعدم الكفر الموجب للخلود، ولا يدخلون الجنة، لعدم الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب، بل في الأعراف»[5] وذكر صاحب "التقويم": «أن الشيعة افترقت على [اثنتين] وسبعين فرقة، والناجية منها الاثنا عشرية، وسائر فرق الشيعة يعذبون في النار، ويخرجون منها إلى الجنة، وسائر الفرق الإسلامية/[309/ب] كلهم يخلدون في النار»[6].

---

[1] (?) انظر: كمال الدين وتمام النعمة للصدوق (ص: 252) المحتضر لحسن بن سليمان الحلي (ص: 163).

[2] (?) في الأصل: الفرق، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: عام عبارة، والتصويب من بحار الأنوار (8/365) وقد نقل عن الحلي من شرح التجريد.

[4] (?) هو الحسن بن موسى النوبختي الشيعي المتفلسف، أبو محمد، أحد متكلمي الإمامية، من تصانيفه الآراء والديانات. انظر: الفهرست (ص: 251) سير أعلام النبلاء (15/327) لسان الميزان (2/258) نوابغ الرواة في رابع المئات (ص: 102).

[5] (?) انظر: بحار الأنوار (8/365).

[6] (?) انظر: كتاب سليم بن قيس (ص: 169) الأمالي للطوسي (ص: 524) الإحتجاج للطبرسي (ص: 392).

وهو باطل؛ والحق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وجماهير الفرق، من أن غير [الفرقة][1] الناجية يدخلون الجنة، ولا يخلدون [في][2][النار][3] بل يعذبون بالنار على قدر خطاياهم وبدعتهم، لقوله تعالى: ﭽ ﮖ ﮗ □ □ □ □ □ □ □ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ □□ □□ ﭼ [النساء: ٤٨] وروى ابن بابويه، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «والذي بعثني لا يعذب بالنار موحدًا أبدًا »[4] وروى الطبرسي[5] في "احتجاجه" عن الحسين بن علي أنه قال: «أخذ ما عليه أهل القبلة الذي ليس فيه اختلاف، ورد علم ما [اختلفوا][6] فيه إلى الله سلم، ونجى من النار، ودخل من الجنة»[7].

وروى الكليني بإسناد صحيح: «عن زرارة عن أبي عبدالله[8]، قلت: أصلحك الله أرأيت من صام وصلى واجتنب المحارم، وحسن ورعه ممن لا يعرف، ولا ينصب، قال إن الله يدخله الجنة برحمته»[9].

فإن هذه الأخبار الثلاث، تبطل قول الجمهور، ومذهب ابن نوبخت، وما ذكره صاحب التقويم، ويدل على بطله،

(?)[1] في الأصل: الفرق، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[2] في الأصل: فيها، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[3] ليست في الأصل، ولعل الصواب ما أثبته.

(?)[4] الأمالي لابن بابويه (ص: 732).

(?)[5] هو أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، أبو منصور، من محدثي الإمامية، من مصنفاته: الإحتجاج على أهل اللجاج، توفي في حدود سنة (622ه). انظر: معجم رجال الحديث للخوئي (2/165) معجم المؤلفين (1/91).

(?)[6] في الأصل: اختلف، والتصويب من الاحتاج للطبرسي (2/6).

(?)[7] الاحتاج للطبرسي (2/6).

(?)[8] لم أجد ترجمة.

(?)[9] لم أجده عند الكليني في الكافي، وانظر: المحاسن للبرقي (ص: 158) بحار الأنوار (27/183).

وما [ذهبت][1] إليه الفرقة [الأولى][2] أن التصديق بإمامة الأئمة الإثنا عشر جزء الإيمان، كان المنكر كافرًا، وتأتي [فرقة][3] الشيعة كسائر الفرق الإسلامية، وإلا فلا حجة لهم، فيما ادعوه من الحكم بخلودهم في النار، يؤيد مذهب جماهير أهل الإسلام.

وابن نوبخت العلج، أكذب من جحينة، وأحمق من أم شبيب، ومن زعم من شيعته أنه أعقل من ابن تقن[4]، فهو أكذب من أسير السند[5]، وأحمق من أم الحنبر، ومن نفى عنهم الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب، فهو أحمق من شر نبث، وأكذب من سجاح، وأكفر من ابن مويلع، فإن الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب، هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه/[310/أ] ورسله واليوم الآخر، كما نطق به الكتاب العزيز

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث أود أن أشير إلى بعض النتائج:

1- أن الرد على أهل الأهواء عمومًا والرافضة خصوصًا من أجل الأعمال، إذ فيه بيان لباطل هؤلاء القوم، وتحذيرًا لمن خدع من المسلمين بزخرف قولهم وكذبهم، وممن قام بذلك المصنف جزاه الله خيرًا.

2- أهمية تحقيق الكتب التي ردت على الشيعة، ونشرها، مع بيان الأخطاء إن وجدت، نصحًا لله ولرسوله وللمسلمين.

---

[1] (?) في الأصل: ذهب، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] (?) في الأصل: للأولى، ولعل الصواب ما أثبته.

[3] (?) في الأصل: الفرقة، ولعل الصواب ما أثبته.

[4] (?) هو عمر بن تقن وكان من عاد ومن عقلائها ودهاتها، يضرب به المثل في الرمي والعقل، فيقال: أرمى من ابن تقن، ويقال: أعقل من ابن تقن. انظر: مجمع الأمثال للميداني (2/51).

[5] (?) ذلك أن أسراهم عرفوا بالكذب فيأسر الخسيس منهم فيزعم أنه ابن الملك. انظر: مجمع الأمثال للميداني (2/167).

3- أن الشيعة كثرت الردود عليهم من جميع أهل القبلة، وليس من أهل السنة والجماعة فقط، وليس كما يريد أن يصور الرافضة أن خصومتهم مع أهل السنة فقط، وهذا الكتاب يكذب هذه الدعوى.

4- أن الشيخ خواجه نصر الله كان على اطلاع واسع على الكتاب والسنة وعلوم الآلة ومقالات الفرق، وكذلك على مذهب الشيعة من مصادرهم، فكان رده قويًا مؤصلاً.

5- استفاد من كتاب الصواقع علماء كثر منهم الدهلوي في "التحفة الإثنى عشرية" والألوسي في "السيوف المشرقة".

6- تنوعت ردود المصنف على الشيعة عمومًا والرافضة خصوصًا، فتارة بالكتاب والسنة وما كان عليه السلف، وتارة مما نقلوه ونسبوه لأهل البيت، وتارة بالأدلة العقلية.

7- بيان الشيخ رحمه الله وتأكيده على ضلال الرافضة، وتناقضهم، وإرجاع أصول مذهبهم للأديان السابقة، السماوية التي دخلها التحريف والتبديل، وكذلك الأديان الوثنية من المجوسية والزرادشتية وغيرها.

8- بيان المصنف لفساد الجانب الأخلاقي عند الرافضة، وحشد لذلك القصص الكثيرة مما شاهده ونُقل إليه، مما ينافي الفطر السوية والأخلاق المرضية.

9- أن الرافضة في سعيهم لإضلال المسلمين، يبرزون المطاعن المذكورة في كتب أهل السنة، مع تلبيس الحق بالباطل فيها، فبين المصنف وجه الحق فيها.

10- أن جهود علماء الحنفية في الرد على الرافضة كثيرة ومتميزة، وتستحق أن تفرد بالدراسة والبحث.

11- بين المصنف –رحمه الله- ضلال الشيعة في باب النبوات، وأشار لمطاعنهم في الأنبياء وما نسبوه لهم من الخلال غير المرضية، ورد عليهم.

12- بين المصنف ضلال الشيعة عمومًا والإمامية خصوصًا في باب الإمامة، ورد المصنف عليهم وأطال في هذا المقصد، لشدة انحرافهم وكثرة شبههم في هذا الباب.
13- بين المصنف ضلال الشيعة في باب المعاد، فهم إما منكرٌ له جملة، أو عنده ضلال في شيء منه، ورد عليهم وبين ضلالهم.
14- يرجع سبب انحراف الرافضة وضلالهم في كثير من أبواب الإعتقاد، لأخذهم أقوال المعتزلة والانتصار لها.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا لرضوانه العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس :

أولاً: فهرس الآيات القرآنية:

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	ﭽ [illegible] ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ [illegible] ﭼ	28	416
البقرة	ﭽ ﯗ ﯘ [illegible] ﯙ ﯚ [illegible] ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ	35	73
البقرة	ﭽ ﯩ ﯪ ﭼ	36	245
البقرة	ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ	84	204
البقرة	ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ	124	235
البقرة	ﭽ [illegible] ﭼ	195	347
البقرة	ﭽ ﮬ ﮭ [illegible] ﭼ	247	264
البقرة	ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ	254	235
آل عمران	ﭽ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ	31	70،225
آل عمران	ﭽ [illegible] ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ [illegible] ﭼ	61	203
آل عمران	ﭽ [illegible] ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ [illegible] ﭼ	68	211
آل عمران	ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ	102	3

آل عمران	ﭽ ڌ ڎ ڈ ڍ ڎ ژ ڑ ڑڙ ﭼ	103	359
آل عمران	ﭽ ٻ ٻ ڀ ڀ ٻ ڀ ﭼ	133	394
آل عمران	ﭽڃ ڃ ڃ ڄ ﭼ	144	84
آل عمران	ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ	155	346
آل عمران	ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰﭱ ﭲ ﭼ	159	271،349
آل عمران	ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ	169	404
آل عمران	ﭽ ٿ ٹ ٹ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ﭼ	195	352،349،217 ،272،
النساء	ﭽ ﭑ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ﭼ	1	3
النساء	ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜﮝ ﭼ	11	251
النساء	ﭽ ڀ ڀ ڀ ﭼ	20	281
النساء	ﭽ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹٹ ﭼ	24	301،306،303
النساء	ﭽ ڃ ڃ ڃڃ ﭼ	29	204
النساء	ﭽ ڻ ڻ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰﮱ ﭼ	48	402،418،432
النساء	ﭽ ڻ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦڄ ﭼ	54	74
النساء	ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ	56	414
النساء	ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﯜ ﭼ	84	109
النساء	ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ	101	328
النساء	ﭽ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺٿ ﭼ	114	165
المائدة	ﭽڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ﭼ	3	122
المائدة	ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼ	5	301

المائدة	ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﭼ	6	200،352
المائدة	ﭽ ﭸ ﭹ ﭼ	20	149
المائدة	ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ	25	156
المائدة	ﭽ □ □ □ □ □ □ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ	44	128،266
المائدة	ﭽ □ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ	51	192،191
المائدة	ﭽ □ □ ﭼ	54	225،151
المائدة	ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ	55	189
المائدة	ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ	56	192
المائدة	ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ	67	142
المائدة	ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ □ ﯝ ﯞ □□ □ □ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ □ □ □ □ ﭼ	117	
الأنعام	ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ	52	352
الأنعام	ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ	54	358
الأنعام	ﭽ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ	76	259
الأنعام	ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ	77	261
الأنعام	ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ	78	262
الأنعام	ﭽ □ □ □ □ □ ﮪ ﮫ ﮬ □ □ □ □ ﯓ ﭼ	79	260
الأنعام	ﭽ □ □ □ □□ □ □□ ﭼ	90	97،140
الأعراف	ﭽ □ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ	1-2	102
الأعراف	ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ	20	245،358
الأعراف	ﭽ □ □□ ﭼ	22	245
الأعراف	ﭽ □ □ □ ﭼ	142	214

256	154	ﭼ ﮬ ﮪ ﮫ ﮪ ﮬ	الأعراف
254	169	ﭼﮪ ﯖ ﭼ	الأعراف
197،200	11	ﭼﭻ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ	الأنفال
290	41	ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ	الأنفال
351	74	ﭼ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ	الأنفال
351	20-21	ﭼ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ	التوبة
323	34	ﭼﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ	التوبة
103	40	ﭼ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ	التوبة
267	43	ﭼﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ	التوبة
351	88-89	ﭼ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ	التوبة
350	100	ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ	التوبة
225	108	ﭼ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ	التوبة
353	111	ﭼ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ	التوبة
196	72	ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ	هود
196	73	ﭼ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ	هود
66	3	ﭼ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ	يوسف
246	53	ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ	يوسف
285	76	ﭼ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ	يوسف
205	7	ﭼ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ	الرعد
319	17	ﭼ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ	الرعد

		ۏۏ ۏ ۏ ۏ □ ۏ ۏ □ □ □ □ ې ېې ې ۀ ۀ □ □□ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ چ	
71	26	چ□ □ □ ې ې ې ې چ	الرعد
75	42	چگ گ گ گ ڳ ڱ ڱ چ	الحجر
102	94	چٺ ٺ ٺ ٺ چ	الحجر
112	1	چ□ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ چ	الإسراء
410	13	چ□ □ □ □ □ □ ھ ھ چ	الإسراء
397	51	چٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ	الإسراء
353	87	چ□ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ چ	الإسراء
81	73	چ□ ى ى ى ى چ	الكهف
254	5-6	چڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڃ ڃ چ	مريم
82-83	29-32	چۀ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ	طه
256	86	چۈ ۈ □ ۋ ۋ □□ چ	طه
79	115	چٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ	طه
358	118-118	چڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڌ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ	طه
358	120	چگ گ گ ڳ ڳ ڱ ڻ ڻ ڻ ڻ ٹ ٹ چ	طه
372	121	چ□ ڭ ڭ ڭ ڭ چ	طه
411	28	چڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ	الأنبياء
286	78	چگ ڳ ڳ ڳ گ گ ڳ ڱ ڱ ڱ ڻ ڻ ڻ چ [الأنبياء: ٧٨]	الأنبياء
71	87	چک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڻ ڻ ڻ ڻ ٹ ٹ □ □ چ	الأنبياء
394	90	چې ۀ ۀ ۀ ۀ □ چ	الأنبياء
369	101	چ□ □ ې ې ې ې ۀ ۀ ۀ ۀ □ □ چ	الأنبياء
353	59-58	چٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ چ	الحج
350	77-78	چگ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ گ گ ڱ ڱ ڻ ڻ ٹ ٹ □ □ □□ □ □ ھ ھ ھ ھ □ □ □□ ڭ ڭ ڭ ڭ	الحج

	ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ې ې ې ڇ		
المؤمنون	ڇ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڇ	5-6	272،304،308
النور	ڇ ڃ ڃ چ چ چ ڃ ڃ چ ڇ	12	204
النور	ڇ ڃ ڃ چ ڇ	33	257،335
النور	ڇ ۇ ۇ ڭ ڭ ڭ ڭ ڇ	35	221
النور	ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڇ	55	148
الشعراء	ڇ ڳ ڳ ڱ ڱ ڻ ڻ ڻ ٹ ڇ	10-14	82
النمل	ڇ ڤ ڦ ڦ ڃ ڇ	16	252،254
النمل	ڇ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ژ ڑ ک ک ڇ	82	416
القصص	ڇ ڇ	5	149
القصص	ڇ ې ې ې ې ۍ ۍ ڇ	34	83
العنكبوت	ڇ ې ې ې ې ۍ ڇ	45	118
السجدة	ڇ ھ ھ ھ ڇ	17	401
السجدة	ڇ ڇ	20	414
الأحزاب	ڇ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڇ	32	196
الأحزاب	ڇ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ڑ ک ک ک ک ڇ	33	195،197،330 ،341،
الأحزاب	ڇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ڇ	39	101
الأحزاب	ڇ ۓ ۓ ڇ	40	117
الأحزاب	ڇ ڇ	43	352
الأحزاب	ڇ ۓ ۓ ڇ	44	85
الأحزاب	ڇ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڇ	47	353

الأحزاب	چ ڳ ں ڻ ڻ ڼ ڽ ڎ ھ ھ ھ ھ ھ چ	59	331
الأحزاب	چ ھ ھ ھ ھ ۀ ۀ ۆ ۇ ۇ ۈ ۈ ۋ ۋ ۋ ۅ چ	70-71	3
سبأ	چ ٹ ٺ ٺ چ	33	247
فاطر	چ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڇ چ ڇ ڇ چ	13	319
فاطر	چ ٿ ٿ ٿ چ	32	254
يس	چ ى ى ي ي چ	26-27	404
يس	چ ې ې ې چ	51	397
يس	چ گ گ ګ ګ ګ ڱ ڱ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ڼ ڽ چ	78-79	397
الصافات	چ چ	23	413
الصافات	چ چ	24	206،410
الزمر	چ چ	30	274
غافر	چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ	11	405
غافر	چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ	17	401
غافر	چ ں ں ڻ ڻ ڼ ڽ ھ ھ چ	46	406
الشورى	چ ۓ ۓ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ چ	23	299
الشورى	چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ چ	52	66،206
الدخان	چ ۋ ۋ ۆ ۆ ۇ ۇ ۈ ۈ ۅ ۅ چ	56	405
الفتح	چ ى ى ي ي چ	15	149
الفتح	چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ	16	149،150
الفتح	چ ک ک ک ک گ گ گ گ گ ګ ګ ګ ګ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ چ	18	353
الفتح	چ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ چ	29	84،364،369

الحجرات	ﭽ ﭼ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ	7	272، 351
الحجرات	ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ	11	204
الطور	ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ	44	93
النجم	ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ	3-4	266
النجم	ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ	8-10	111
النجم	ﭽ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ	13-16	112
الواقعة	ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ	10-11	207
الحديد	ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﭼ	10	351،369
المجادلة	ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ	22	371
الحشر	ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ	7	107
الحشر	ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ	8-9	186،352
الصف	ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ	4	225
الصف	ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ	6	85
الجمعة	ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭽ ﭼ	11	354
التحريم	ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ	3	339
التحريم	ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ	8	352
تبارك	ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ	19	113-114

107	4	ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ں ﭼ	القلم
403	25	ﭽ ﯚ ﯛ [illegible] [illegible] [illegible] ﭼ	نوح
273	4	ﭽ ﮃ ﯘ ﭼ	المدثر
397	3-4	ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ں ڻ ڼ ﭼ	القيامة
200	8	ﭽ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ	الإنسان
114	1	ﭽ [illegible] ﭑ ﭒ ﭼ	الإنفطار
114	1	ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ	الإنشقاق
410	7-8	ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ	الإنشقاق
259	6	ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ	الضحى
401	7-8	ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ	الزلزلة
405	2	ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ	العصر
411	1	ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ	الكوثر

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية والآثار:

ثالثًا: فهرس الأعلام المترجم لهم:

رابعًا: فهرس الفرق والأديان المعرف بها:

خامسًا: فهرس الأماكن المعرف بها:

سادسًا: فهرس الكلمات الغريبة المعرف بها:

التواتر بالمعنى	96
ثخن	398
الجَبُّ	268
جحا	411
الجحف	283
الجذلان	423
جهيزة	411
الحاثر	78
حاري	421
حاص باص	132
حان	121
حبوص	115
الحجال	281
الحسيكة	146
حسيكة	282
حمس	155
الحنية	153
الحيس	125
خاثر	94
الخاقان	140
الختن	204
خرعوبة	424
الخلم	21
خمصانة	427
الدبار	78
درج ودب	101
الدكا	102
رأد الضحى	167
الرجوان	313
الرحح	426
الرُحْلَة	23
رعبوبة	424
الرقاعة	230
الرك	169

طهم	128
عانق	425
العباب	174
العذيق المرجب	104
العصمة	63
العقيان	423
عكمى عير	102
العمد	165
العناق	105
عناق الأرض	115
عنباء	425
عنجد	425
الَعَنْكَباه	69
غدافية	421
غربك	311
غرتى	426
الغطريف	427
الغمير	408
غنىٍّ وباهلة	373
غيناء	422
الفارقليط	86
فرق الصبح	168
الفسفاس	400
القذة	102
القذع	347
قراضة الجلم	168
قرض	141
قرظ	168
القصف	170
القمن	105
القنطار	285
قوس قزح	90
القيض	372
الكابي	169

هايط	393
الهبور	380
هَتره	379
هِتره	379
الهذر	129
هَوْبَر	217
الواغل	311
والصفصف	407
وتاح	426
الوخاش	421
الوخاش	421
الوخاش	421
الودع	114
الوغد	387
الوَكَدُ	350
الولغة	77
وَلِه	286
ولهوا	380
يتمطى	420
يجلى	108
يحش	109
يدعس	376
يستن	420
اليعاضب	78
يعسوب	170
اليلمعي	21
يوعوع	109
يوعوعون	377

سابعًا: فهرس المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم، اصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

1- البداية والنهاية، عماد الدين إسماعيل بن كثير، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: علي شيري 1409ه.

2- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت 1978م.

3- الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي المشهور بالضياء المقدسي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

4- الإحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي الطبرسي، تعليق محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف 1386ه.

5- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ- 1985م.

6- الأحكام السلطانية، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ، 1421 هـ.
7- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تحقيق د سيد الجميلي دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى 1404ه.
8- أخبار القضاة، محمد بن خلف بن حيان الضبي "وكيع"، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى.
9- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي د عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية 1414ه.
10- الاختصاص، لمحمد بن محمد بن النعمان الملقب "المفيد" تحقيق علي أكبر الغفاري ومحمود الزرندي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية 1414هـ.
11- اختيار معرفة الرجال، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تصحيح مير داماد الأسترابادي، مؤسسة آل البيت، قم 1414ه.
12- أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة 1963م.
13- الأربعون حديثًا في إمامة أمير المؤمنين، سليمان بن عبدالله الماحوزي، نشر أمير، قم، الطبعة الأولى 1417ه.
14- الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين، محمد طاهر القمي الشيرازي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مطبعة الأمير، الطبعة الأولى 1418ه.
15- إرشاد الساري، أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة السابعة 1325هـ، طبعته بالأوسفت دار الكتاب العربي، بيروت.
16- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419هـ.

17- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، تحقيق د محمد يوسف موسى و علي عبدالمنعم عبدالحميد، مكتبة الخانجي 1369هـ.
18- الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان "المفيد"، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية 1414ه.
19- إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
20- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران.
21- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي،تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2000م.
22- الاستقامة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى 1403هـ.
23- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى 1412هـ.
24- إشارة السبق إلى معرفة الحق، علي بن الحسن الحلبي، تحقيق إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى 1414ه.
25- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
26- الإشراف في منازل الأشراف، عبدالله بن محمد بن بن عبيد بن سفيان القرشي ابن أبي الدنيا، تحقيق : د نجم عبدالرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1990م.
27- الإصابة في تمييز الصحابة،أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى 1412هـ.
28- الأصفى في تفسير القران، محمد محسن الفيض الكاشاني، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى 1418ه.

29- إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة 1949ه.
30- إصلاح غلط المحدثين، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق د محمد علي عبد الكريم الرديني، الناشر دار المأمون للتراث، دمشق 1408ه.
31- أصول الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت 1402ه.
32- أصول مذهب الشيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة عرضٌ ونقدٌ، ناصر بن عبدالله القفاري، دار الرضا، الطبعة الثالثة 1418 هـ.
33- الأصول من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة 1388هـ.
34- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر 1415هـ.
35- إظهار الحق، محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الهندي الحنفي، تحقيق د محمد أحمد محمد ملكاوي، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الأولى 1410ه.
36- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1401ه.
37- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ.
38- الاعتقادات، محمد بن علي بن بابويه "الصدوق"، تحقيق عصام عبدالسيد، دار المفيد للطباعة، والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية 1414 هـ.
39- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة 2002م.

40- أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين، تحقيق حسن الأمين دار التعارف للمطبوعات، بيروت 1406 هـ.
41- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت.
42- الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، محمد بن محمد بن النعمان "المفيد"، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1414ه.
43- الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مطبعة الخيام، قم، 1400ه.
44- إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1404هـ.
45- الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير الحافظ ابن ماكولا، دار الكتاب الاسلامي، الفارق الحديثة للطباعة والنشر.
46- أمالي المرتضى "غرر الفوائد ودرر القلائد"، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، محمد بدر الدين النعساني الحلبي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، الطبعة الأولى 1325 هـ.
47- الأمالي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وطبع قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى 1414ه.
48- الأمالي، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي "الصدوق"، تحقيق وطبع قسم الدراسات الإسلامية – مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى 1417ه.

49- الأمالي، محمد بن محمد بن النعمان "المفيد"، تحقيق حسين أستاد ولي، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم الطبعة الثانية 1414ه.
50- الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن الحسين بن بابويه "والد الصدوق"، مدرسة الإمام المهدي، قم 1404ه.
51- الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي للدكتور عبدالله عسيلان، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1405ه.
52- الأمثال المولدة، أبو بكر خوارزمى، مجمع ثقافي أبو ظبى الطبعة الثانية 1424ه.
53- الأمثال، أبو الخير زيد بن عبد اللّه بن رفاعة الهاشمى، دار سعد الدين، دمشق.
54- أمل الآمل، الحر العاملي، مكتبة الأندلس، بغداد.
55- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين قفطى، مكتبة عنصرية، بيروت 1424ه.
56- الأنساب، عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان.
57- أوائل المقالات في المذاهب المختارات. لمحمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، مكتبة الداوري، قم.
58- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى، تصحيح محمد شرف الدين بالتقايا ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
59- الإيضاح، للفضل بن شاذان الأزدي تحقيق: جلال الدين الحسيني الأرموي، مؤسسة وجاب دانشكاة، طهران 1363هـ.
60- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية. 1403 هـ.

61- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن نجيم ، دار المعرفة، بيروت.
62- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، تحقيق د محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت 1421ه.
63- بحوث في الملل والنحل، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق.
64- البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي،مكتبة الثقافة الدينية – بورسعيد.
65- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية 1982م.
66- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة.
67- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الاولى 1425هـ.
68- بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، تحقيق الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، طهران 1404ه.
69- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا.
70- البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق مكارثي، المكتبة الشرقية 1958هـ.
71- تَاج التراجم، أبوالفداء زين الدين قاسم بن قُطلُوبغا، محمد خير رمضان يوسف، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1413هـ.
72- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
73- تاج اللغة و صحاح العربية (الصحاح)، إسماعيل بن حماد الجوهري ، دار العلم للملايين ، تحقيق د أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الأولى 1376 هـ 1956 م .

74- تاريخ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، دار الكتب العلمية1996م.
75- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) يحيى بن معين أبو زكريا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1399ه.
76- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق د أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق 1400ه.
77- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية 1413هـ.
78- التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي.
79- تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1411هـ.
80- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى 1371ه.
81- تاريخ الدولة الصفوية لمحمد سهيل طقوش، دار النفائس، الطبعة الأولى 1430ه.
82- تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك، دار النفائس، بيروت.
83- التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة بيروت.
84- التاريخ الكبير،محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
85- تاريخ المستبصر، أبو الفتح يوسف بن يعقوب ابن محمد المعروف بابن المجاور الشيباني الدمشقي.
86- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

87- تاريخ بغداد، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

88- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن الشهير بابن عساكر، تحقيق محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر ، بيروت 1415 هـ.

89- تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت 1393ه.

90- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

91- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد أبو المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1403هـ.

92- تحرير الأحكام، ابن مطهر الحلي، تحقيق إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الأولى 1420هـ.

93- تحرير الأحكام، ابن مطهر الحلي، مؤسسة الإمام الصادق- قم 1417ه.

94- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، جلال الدين السيوطي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى 1414هـ.نسخة أخرى بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

95- التدمرية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د أحمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى 1405هـ.

96- تذكرة الفقهاء للحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى 1414هـ.

97- تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

98- التذكرة، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي.

99- الترغيب والترهيب، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني "قوام السنة"، تحقيق أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1414 هـ.
100- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1405هـ.
101- تفسير ابن أبى حاتم، الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية صيدا.
102- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، إسماعيل بن كثير، دار طيبة 1420هـ.
103- التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، مكتبة الصدر، طهران 1416ه.
104- تفسير العسكري، المنسوب للعسكري، مدرسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى 1409ه.
105- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 م.
106- تفسير القمي، لعلي بن إبراهيم القمي، تصحيح السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، الطبعة الثالثة 1404 هـ.
107- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ.
108- تفسير اللباب، أبو حفص عمر بن على ابن عادل الدمشقى الحنبلى، دار الكتب العلمية، بيروت.
109- تفسير جوامع الجامع، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى 1418هـ.
110- تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام، محمد بن محمد بن النعمان "المفيد"، تحقيق علي موسى الكعبي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1414ه.

111- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، الطبعة الأولى 1406هـ.
112- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1407هـ.
113- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الثانية 1977م.
114- تنزيه الانبياء، تصنيف ابى القاسم على بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى، دار الأضواء، الطبعة الثانية 1409ه.
115- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
116- تهذيب الأسماء واللغات أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.
117- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار الفكر ، الطبعة:الأولى1404هـ.
118- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزي، تحقيق د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1400 هـ.
119- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001م.
120- التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق د بكر طوبال أوغلو و د محمد آروشي ، دار صادر- بيروت.
121- التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق د فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية.

122- التوحيد، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تعليق السيد هاشم الحسيني الطهراني، دار المعرفة، بيروت.
123- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق د محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر , دار الفكر، الطبعة الأولى 1410هـ.
124- جامع المقاصد في شرح القواعد، علي بن الحسين الكركي، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم الطبعة الأولى 1408ه.
125- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم.
126- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة.
127- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، العامري، أحمد بن عبد الكريم الغزي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم.
128- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى 1371هـ .
129- جزء ابن عاصم، محمد بن عاصم الأصبهاني.
130- الجمل في المنطق، أفضل الدين الخونجي.
131- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية 1989م.
132- الجواهر السنية، الحر العاملي، مطبعة النعمان، النجف 1384ه.
133- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، مير محمد كتب خانه،كراتشي.

134- الحدائق الناضرة. ليوسف البحراني (ت:1186هـ). ن. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

135- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، تحقيق: د مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الأولى 1411هـ.

136- الخصال، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي "الصدوق"، تحقيق علي أكبر الغفاري – جماعة المدرسين في الحوزة العلمية 1403ه.

137- خطبة الحاجة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت 1400ه.

138- خلاصة الأقوال، الحسن بن يوسف الحلي، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى 1417 هـ.

139- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب 1416ه.

140- خلاصة عبقات الأنوار، السيد حامد النقوي، موسسة البعثة، طهران 1405ه.

141- خلاصة علم الكلام، د عبدالهادي الفضيلي.

142- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي.

143- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار هجر مصر 1424ه.

144- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د محمد رشاد سالم.

145- دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، المنتظري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم الطبعة الأولى 1408ه.

146- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية 1418ه

147- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعين ضان، دائر مجلس المعارف العثمانية 1392هـ.
148- دلائل الإمامة، محمد بن جرير بن رستم الطبري، مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى 1413ه.
149- دلائل النبوة، الإمام البيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1408 هـ.
150- ديوان ابن رشيق، أبو علي الحسن بن رشيق المعروف بالقيرواني.
151- ديوان الحلاج، جمع لويس ماسنيون.
152- الذريعة إلى أصول الشريعة، السيد المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تصحيح أبو القاسم كرجي، دانشكاه طهران.
153- الذريعة، لآقا برزك الطهراني، دار الأضواء بيروت الطبعة الثالثة 1403ه.
154- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1965م.
155- رجال الطوسي، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة الأولى 1415 هـ.
156- رجال النجاشي. لأبي العباس أحمد بن علي النجاشي، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة 1406ه.
157- الرجال، لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي، تحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، 1392ه.
158- الرسالة السعدية، الحسن بن يوسف الحلي، تحقيق عبد الحسين محمد علي بقال، مكتب المرعشي النجفي ، قم الطبعة الأولى 1410هـ.

159- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة 1414هـ.

160- رسائل الكركي، علي بن الحسين الكركي، مطبعة الخيام، قم الطبعة الأولى 1409ه.

161- رسائل المرتضى، للشريف المرتضى، تحقيق السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم ، قم 1405ه.

162- رسائل في دراية الحديث، أبو الفضل بن حافظيان البابلي، دار الحديث للطباعة والنشر، قم ، الطبعة الأولى 1424هـ

163- الرواشح السماوية، داماد محمد باقر الحسيني، تحقيق غلام حسين قصيرية، دار الحديث، الطبعة الأولى 1422ه.

164- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق على عبد البارى عطية، دار الكتب العلمية، بيروت 1415 هـ.

165- الروض الأنف في شرح غريب السير، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي.

166- روض الجنان، لزين الدين الجبعي العاملي الشامي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث بقم.

167- روضة الواعظين، لمحمد بن الفتال النيسابوري، تصحيح السيد محمد مهدي ، منشورات الشريف الرضي قم.

168- رياض المسائل، لعلي الطباطبائي، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى 1412ه.

169- الرياض النضرة في مناقب العشرة، أحمد بن عبد الله، أبو جعفر الطبري.

170- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي.

171- الزاهر فى معانى كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت 1412 هـ.
172- زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي.
173- سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي.
174- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف 1415هـ.
175- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. لمحمد ناصر الدين الألباني، مطبوعات مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
176- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي.
177- السنة لابن أبي عاصم، لعمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، ومعه ظلال الجنة لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة 1413 هـ.
178- السنة، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الثالثة 1426هـ.
179- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي .
180- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الكتاب العربي، بيروت.
181- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة 1414ه.

182- سنن الترمذي الجامع الصحيح ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي.
183- سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي , خالد السبع ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى1407هـ.
184- سنن النسائي (المجتبى من السنن)، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية ،حلب الطبعة الثانية 1406ه.
185- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق د عبد الغفار سليمان البنداري وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1411ه.
186- سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور، دار الصميعي، الطبعة الأولى 1414ه.
187- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو اسحاق ابراهيم بن عبدالله بن الجنيد الختلي.
188- سير أعلام النبلاء، أحمد بن محمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة 1406هـ.
189- السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، محمود شكري الألوسي أبو المعالي، تحقيق د مجيد الخليفة، مكتبة البخاري الطبعة الأولى 1429ه.
190- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد العكري، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ومحمد الأرنؤوط، دار ابن كثير،الطبعة الأولى 1406هـ.
191- شرائع الإسلام، لابن مطهر الحلي، تحقيق صادق الشيرازي، منشورات استقلال – طهران.
192- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي ، تحقيق د أحمد سعد حمدان ، دار طيبة، الطبعة الرابعة 1416هـ.
193- شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، تحقيق الميرزا أبو الحسن الشعراني، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى 1421ه.

194- شرح الأخبار، لأبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي، تحقيق محمد الحسيني الجلالي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم ،الطبعة الثانية 1414ه.

195- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، تحقيق د عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية 1408هـ.

196- شرح العقيد الأصبهانية، أحمد بن تيمية، تحقيق د محمد بن عودة السعوي، رسالة جامعية بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 1407هـ.

197- شرح العقيدة الطحاوية،ابن أبي العز الحنفي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ، الطبعة التاسعة 1408هـ.

198- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1402ه.

199- شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، بيروت.

200- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م.

201- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق د عبدالله الدميجي، دار الوطن، الطبعة الأولى 1418هـ.

202- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار الشعب القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ.

203- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1414هـ.

204- صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

205- صحيح الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف.
206- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1408هـ.
207- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت.
208- الصحيفة السجادية، زين العابدين علي بن الحسين، تحقيق محمد باقر الأبطحي، مؤسسة الإمام المهدي، قم الطبعة الأولى 1411ه.
209- الصراط المستقيم، لعلي بن يونس العاملي، تصحيح وتعليق محمد الباقر البهبودي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
210- الصفات الإلهية، محمد بن علي بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض الطبعة الأولى 1422ه.
211- صفة الصفوة، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، تحقيق محمود فاخوري - د.محمد رواس قلعه جي، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1399هـ.
212- الصوارم المهرقة، الشهيد نور الله التستري، تحقيق السيد جلال الدين المحدث، مطبعة نهضة 1367 هـ.
213- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لأبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي إبن حجر الهيتمي، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 1997م
214- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي.
215- الضعفاء والمتروكين،عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1406ه.

216- الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ.
217- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1408هـ.
218- ضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني.
219- ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
220- ضعيف سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1412ه.
221- طبقات الشافعية الكبرى، عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق د محمود الطناحي و د عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر،الطبعة الثانية 1413هـ.
222- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق د الحافظ عبد العليم خان عالم الكتب، الطبعة الأولى1407هـ.
223- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1968 م.
224- طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني.
225- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنروي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1997م.
226- طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة ،الطبعة الأولى 1396هـ.
227- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، علي بن موسى بن طاووس الحلي، مطبعة الخيام قم، الطبعة الأولى 1399هـ .
228- العامي الفصيح، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
229- العبر في خبر من غبر، أحمد بن محمد الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
230- العقود الدرية، محمد بن عبدالهادي، تحقيق طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى 1422هـ.

231- علل الشرائع، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي "الصدوق"، تقديم محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدرية النجف 1385ه.
232- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1403ه.
233- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي.
234- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الحنفي.
235- عمدة عيون صحاح الأخبار، يحيى بن الحسن الأسدي الحلي المعروف بابن البطريق، مؤسسة النشر الإسلامي 1407ه.
236- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، محمد بن عبد الله "أبو بكر بن العربي"، تحقيق محب الدين الخطيب - ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ.
237- عيون أخبار الرضا، لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صححه حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة الأولى 1404 هـ.
238- الغارات، إبراهيم بن محمد الثقفي، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني، مطابع بهمن.
239- غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1391هـ.
240- الغدير للشيخ الأميني، دار الكتاب العربي بيروت، 1397ه.
241- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى 1384ه.
242- غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة 1402ه.

243- غنية النزوع، لابن زهرة الحلبي، مؤسسة الإمام الصادق- قم 1417ه.
244- الغيبة، لمحمد بن الحسن الطوسي، تحقيق عباد الله الطهراني وعلي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية ، قم الطبعة الأولى 1411هـ.
245- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
246- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني.
247- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية- بيروت 1403ه.
248- الفتن، نعيم بن حماد المروزي، تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة.
249- الفردوس بمأثور الخطاب، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت 1406ه.
250- فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت، 1404هـ.
251- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية،عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور،دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1977م.
252- فرق معاصرة، د غالب عواجي، دار لينة، القاهرة 1418هـ.
253- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت 1971م.
254- الفصل في الملل والأهواء والنحل،علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي .
255- الفصول المختارة من العيون والمحاسن، الشريف المرتضى، دار المفيد بيروت الطبعة الثانية 1414ه.
256- الفصول في سيرة الرسول ، لأبى الفداء اسماعيل بن كثير.

257- فضائح الباطنية، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق عبدالرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر 1383 هـ.
258- فضائل أبي بكر الصديق، أبو طالب محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن علي الحربي "العشاري"، تحقيق عمرو عبدالمنعم، دار الصحابة للتراث، طنطا 1413هـ.
259- فضائل الخلفاء الراشدين، لأبي نعيم الأصبهاني.
260- فضائل الصحابة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني.
261- فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق د وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى 1403ه.
262- الفضائل، شاذان جبرئيل القمي، المطبعة الحيدرية، النجف 1381ه.
263- فقه الرضا، لعلي بن بابويه، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المؤتمر العالمي للإمام الرضا، مشهد، قم، الطبعة الأولى 1406هـ.
264- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد "الخطيب البغدادي" تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي السعودية، سنة 1417هـ.
265- الفهرست، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الوفاء، بيروت الطبعة الثالثة 1403 هـ.
266- الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة 1398هـ.
267- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت.
268- الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1417هـ.
269- فيض الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت.

270- قاموس الرجال، محمد تقي التستري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى 1419ه.
271- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ.
272- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة،أحمد بن محمد الذهبي ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو ، الطبعة: الأولى 1413هـ.
273- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني "ابن الأثير"، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1415هـ.
274- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت الطبعة الثالثة 1409 هـ.
275- كتاب العيال، عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس أبو بكر القرشي "ابن أبي الدنيا"، تحقيق د نجم عبد الرحمن خلف دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى 1990م.
276- الكتاب المقدس، العهد القديم والجديد، تم جمعه في جي سي سنتر، القاهرة، الطبعة الرابعة 1994م.
277- كتاب سليم بن قيس، لسليم بن قيس الهلالي، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني.
278- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة الأولى 1407ه.
279- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، دار إحياء التراث العربي.

280- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
281- كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء، جعفر النجفي، دار طباعة مرتضى 1317 هـ.
282- كشف الغمة في معرفة الأئمة، لعلي بن عيسى الأربلي دار الأضواء، بيروت الطبعة الثانية 1405 هـ.
283- كشف اللثام، لمحمد بن الحسن الأصفهاني "الفاضل الهندي"، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى 1416هـ.
284- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، للحسن بن يوسف الحلي، تحقيق: آية الله حسن زاده الآملي، مؤسسة النشر الإسلامي،ـ قم 1417 هـ.
285- الكليني والكافي، عبدالرسول عبدالحسن الغفار، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى 1406ه.
286- كمال الدين والنعمة، لمحمد بن علي بن بابويه "الصدوق" تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1405 هـ.
287- كنز الفوائد، أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي، مكتبة المصطفوي، قم الطبعة الثانية 1369هـ.
288- لأربعون حديثا في المهدي، الحافظ أبي نعيم الأصفهاني.
289- اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر 1400هـ.
290- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، الطبعة الأولى.
291- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي

للمطبوعات، الطبعة الثالثة 1406 هـ. ونسخة أخرى بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
292- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، للحسن بن يوسف الحلي، تحقيق: عبد المحسن محمد علي البقال، مركز النشر - مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثالثة 1404هـ.
293- المجالس العشرة، الحسن بن علي الخلال.
294- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد دار الوعي، الطبعة الأولى1396هـ.
295- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة بيروت.
296- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث ,دار الفكر بيروت 1412هـ.
297- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد.
298- المجموع، النووي، دار الفكر، بيروت 1997م.
299- مجموعة الرسائل والمسائل، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.
300- المحاسن والأضداد، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية 1415ه.
301- المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تصحيح جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، طهران الطبعة 1370هـ
302- المحتضر، لحسن بن سليمان الحلي، تحقيق سيد علي أشرف، انتشارات المكتبة الحيدرية 1424 هـ.

303- المحكم والمحيط الأعظم،علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 2000م.
304- مختار الصحاح، محمد بن أبكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان- بيروت 1415ه.
305- مختار الصحاح،محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان 1415هـ.
306- مختصر المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى، تحقيق محمد سعود السفياني، رسالة جامعية بقسم العقيدة بجامعة أم القرى 1422هـ.
307- مختصر بصائر الدرجات، للحسن بن سليمان الحلي، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى 1370هـ.
308- مختصر تاريخ دمشق، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري.
309- مختلف الشيعة. لأبي منصور الحسن بن يوسف بن مطهر ألأسدي الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثانية 1413هـ.
310- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1417هـ.
311- مذكرة أصول الفقه، الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي.
312- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان القاري، مكتبه امدادية، ملتان.
313- مسائل الناصريات، الشريف المرتضى، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، 1417ه.
314- مستدرك علم رجال الحديث، علي النمازي الشاهرودي، شفق، طهران 1422ه.

315- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411هـ.
316- المسترشد، لمحمد بن جرير بن رستم الطبري(الشيعي)ـ تحقيق أحمد المحمودي مطبعة سلمان الفارسي بقم، مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور. الطبعة الأولى 1415هـ.
317- المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى 1417ه.
318- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمدود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1987م.
319- مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، الطبعة الثانية 1417 ه.
320- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الطيالسي، دار المعرفة.
321- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق ، الطبعة الأولى 1404هـ.
322- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
323- مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.
324- مسند الروياني، محمد بن هارون الروياني أبو بكر، أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى 1416ه.
325- المسودة في أصول الفقه، أل تيمية، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة المدني- القاهرة.
326- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية.
327- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي.

328- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1403هـ.
329- معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1417 هـ.
330- المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي.
331- معاني الأخبار. لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم 1379ه.
332- المعتبر في شرح المختصر، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي، مؤسسة سيد الشهداء 1364 هـ.
333- المعتزلة وأصولهم الخمسة، د عواد المعتق، مكتبة الرشد و شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1417هـ.
334- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي.
335- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411ه.
336- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، دار الحرمين - القاهرة ، 1415ه.
337- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر – بيروت.
338- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1418ه.
339- المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي , الطبعة الأولى 1405هـ.

340- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة الثانية 1404هـ.
341- معجم المناهي اللفظية، الدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة الرياض الطبعة الثالثة 1417ه.
342- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحَّالة، مطبعة الترقى، دمشق 1377 هـ.
343- المعجم الوسيط ، تأليف: إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار الدعوة.
344- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، لأبي القاسم الموسوي الخوئي، منشورات مدينة العلم، إيران.
345- معجم رجال الحديث، أبو القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة الخامسة 1413ه.
346- معجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي، دار النفائس، الطبعة الثانية بيروت 1408ه.
347- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن زكريا بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى 1411هـ.
348- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ، 1405ه.
349- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الناشر دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة الأولى 1419 هـ.
350- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
351- المغني،موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د عبدالله بن عبد المحسن التركي د عبدالفتاح الحلو، دار هجر،الطبعة الثانية 1412هـ.
352- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.

353- مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري تحقيق : يوسف بقاعي، دار الكتب اللبناني، بيروت الطبعة الأولى 1981م.

354- المقنع، لمحمد بن علي بن بابويه القمي، مؤسسة الإمام الهادي، قم، 1415هـ.

355- المقنعة. لمحمد بن النعمان العكبري الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثانية 1410ه.

356- مكاتيب الرسول ﷺ، علي أحمد الميانجي، دار الحديث، الطبعة الأولى 1998م.

357- الملاحم والفتن، علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس، مؤسسة صاحب الأمر، 1416ه.

358- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة، بيروت 1404هـ.

359- من لا يحضره الفقيه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، تحقيق علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، الطبعة الثانية 1404 هـ.

360- المناظرات في الإمامة، عبدالله الحسن، أنوار الهدى، الطبعة الأولى 1415ه.

361- مناقب الإمام أمير المؤمنين، محمد بن سليمان الكوفي، تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم الطبعة الأولى 1412ه.

362- مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أبو الحسن علي بن محمد الواسطي المعروف بابن المغازلي المتوفى، تحقيق تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء 1424ه.

363- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار صادر، الطبعة الأولى 1358هـ.

364- منتهى المطلب في تحقيق المذهب، للحلي الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر، مجمع البحوث الإسلامية. مشهد، الطبعة الأولى 1412هـ

365- المنجد في الأعلام، دار المشرق- بيروت 2005م.

366- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق- بيروت 2005م.

367- منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى 1406هـ.

368- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، ابن مطهر الحلي، تحقيق عبد الرحيم بن الشيخ حسين مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيق والدراسات الإسلامية، قم.

369- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، ابن مطهر الحلي، تحقيق عبد الرحيم بن الشيخ حسين مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيق والدراسات الإسلامية.

370- المهذب البارع، أحمد بن محمد بن فهد الحلي، تحقيق مجتبي العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1407ه.

371- المواعظ والاعتبار، أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي.

372- المواقف،عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

373- الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، المهندس كمال موريس شربل، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى 1418ه.

374- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية 1419ه.

375- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، مراجعة د مانع بن حماد الجهني، الطبعة الرابعة 1420ه.

376- موسوعة تاريخ إيران السياسي، حسن كريم الجاف، الدار العربية للموسوعات، 2008م.

377- موسوعة كلمات الحسين، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم، دار المعروف، الطبعة الثالثة 1416ه.

378- الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الكتب العلمية.
379- الموطأ، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
380- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى 1995مـ.
381- ميزان الحكمة، محمد الريشهري، دار الحديث، الطبعة الأولى 1416ه.
382- النبوات، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د عبدالعزيز الطويان، أضواء السلف الطبعة الأولى 1420هـ.
383- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر.
384- نزهة الألباب في الألقاب، احمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد 1409ه.
385- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ابن حجر العسقلاني، ومعه النكت لعلي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية 1414هـ.
386- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، محمد بن سعد بن زكريا الأندلسي.
387- النص والاجتهاد، عبدالحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق أبو مجتبى، سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولى 1404ه.
388- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.
389- نقد الرجال، مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي، تحقيق وطباعة مؤسسة آل البيت للتراث الإسلامي، قم، الطبعة الأولى 1418ه.

390- النكت الإعتقادية، محمد بن محمد بن النعمان "المفيد"، تحقيق رضا المختاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الثانية 1414ه.
391- نهاية المرام، محمد العاملي، تحقيق مجتبى العراقي، علي پناه الاشتهاردي، آقا حسين اليزدي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى 1413هـ
392- النهاية في غريب الحديث والأثر،أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت - 1399هـ - 1979م.
393- نهج البلاغة للشريف الرضي بشرح ابن أبي الحديد، عبدالحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1378ه. نسخة أخرى: بتحقيق محمد عبدالكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1418ه.نسخة ثالثة من نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، مطبعة النهضة، قم 1412ه.
394- نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف، ابن مطهر الحلي، تعليق عين الله الحسني الأرموي، دار الهجرة –قم- إيران، الطبعة الأولى 1407هـ.
395- نوابغ الرواة في رابعة المئات، آغا بزرك الطهراني، تحقيق علي تقي فنروي، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى 1390هـ.
396- نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، محمد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت 1992م.
397- النوادر، أحمد بن عيسى الأشعري، مدرسة الإمام المهدي- قم، الطبعة الأولى 1408هـ.

398- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني، المكتبة الإسلامية.
399- الوافي بالوفيات،خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث 1420هـ.
400- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. لمحمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق الحاج محمد السرَّازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الخامسة 1403هـ.
401- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، حسين بن عبدالصمد العاملي، مجمع الذخائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1401ه.
402- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة.

تاسعًا: فهرس الموضوعات: